


کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب	وافیة فرج و محلات اقصی	
مؤلف		شماره اختصاصی (۱۷۸۹) از کتب اهدائی: خ / ۱۱۱۳۳
موضوع		

فصل
مشافه
مطالعه

۷۳

۱۹

کتابخانه
اسلامی

در تفکر ایلان محمدیم
لق مالک بلده رده جانی

اطرافك ابار قلم
بیر که مسند نالوارده جانی

در علم الت نحو اولور
کدر الت علم نحو اولور
بیر که مسند ایلان اولور
مؤلفه ز کلام جومیه الت

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	و انما جرحه صلاته
مؤلف	
موضوع	۷۸۹
شماره انحصاری	۱۷۸۹
تاریخ ثبت کتاب	۱۳۱۳
بنامه	

هاتف من: ۱۰۰۰
مستأجر: ۱۰۰۰
مستأجر: ۱۰۰۰



۲۱۱۱۷۳
۷۸۹

بزرگوارا السلام
مستأجر: ۱۰۰۰
مستأجر: ۱۰۰۰
مستأجر: ۱۰۰۰

کوکا آب حیات است
نه بلسون قدر کی ساق
دور ابدوب پلده ده جامی
دور یکده عقل ابرم ز فکر ابله هردم
قنی بر چو روی ناطق مالک پلده ده جامی

بو علم تو بجزده هیچ
که وصفک ایلمسم و تصاف
جهان طوله ده جامی
مثالک بر عباد که اطرافک ابار قلم
مرادی بود که طایفه که مسند نالوده جامی

بود هبیده مراد اید
که در قدر رفته قدرت
رفع ابدوب با قلده جامی
هر شب به رایت که علمت تو اولور
هر که که تو بود که علمت تو اولور
علمت تو به رایت که علمت تو اولور
که به رایت که علمت تو اولور

[illegible]

نصفه كبريه وعمره و...

وذلك الواحد جنس ويمكن جعلها على هذا الخارج بأداة الكلمة المذكورة
على السبيل **للفظ** اللفظ الذي يقال له اللفظ العرفي ولفظ
النوع أي دميته يتم بغيره عرف اللفظ ابتداء أو بعد جعله بمعنى اللفظ
كالحق بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو كما جهل كان
أو موضوعا لمفرد كان أو مركبا واللفظ الحقيقي كزيد ومرتب والحكمي
كالمتنبي في زيد مرتب وأضرب إذا ليس من مقولة الحرف والصفات
اصلا ولم يوضع له لفظ وإنما عرّف واستعاره لفظ المنفصل
له من نحو هو وانت وأجر وأعلم أحكام اللفظ فكان لفظا حقيقيا
لا حقيقيا والحروف لفظ حقيقة لأنه قد يتلفظ به الإنسان
في بعض الأحيان وكلمات الله تعالى داخل في اللفظ
أي هي مما يتلفظ به الإنسان وعلى هذا القياس كل
المدونات والحق والدوال الأربع وهي الخطوط
والفقول والمصنفات والآثار غير داخل في اللفظ
فلا حاجة إلى قيد يخرجها وإنما قال اللفظ ولم يقل
لفظة لأنه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة

هذا الفعل لعدم كون المتن لفظا حقيقيا
أن اللفظ الحقيقي من مقولة الشيء واللفظ
ليس كذلك فيكون اللفظ حقيقيا وانت
قول ولم يوضع له لفظ فلا دخل في هذا المقول
فيما ذكره
يتبين أن المتن لفظ حقيقيا على معنى أنه لا يوضع
أحكام اللفظ لكونه مستمرا معروفا ومعلوما وقاسما
وذلك ما جعلوا عليه إلى غير ذلك فيكون اللفظ
حقيقيا

والمشاهدات
وهي التي لا يوضع
عليها لفظ
واللفظ الحقيقي
لا يوضع له لفظ
لأنه لا يوضع له لفظ

لعدم
اللفظ الحقيقي
لأنه لا يوضع له لفظ

لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخص **وضع** اللفظ حقيقة
شيء بشيء متى أطلق أو احسن الشيء الأول فهم منه
الشيء الثاني قبل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم
معناه متى أطلق بل إذا أطلق مع ضم ضميمة واجبة عنه
بأن المراد متى أطلق إطلاقا صحيحا وإطلاق الحرف
بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد أن يقال المراد إطلاق اللفظ
أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصد
فلا حاجة إلى اعتبار قيد زائد **لفظ** المعنى بالمقصد
بشيء فهو إما مفعول اسم مكان بمعنى
المقصد أو مصدر يسمي بمعنى المفعول أو مخفف
معنى اسم مفعول كرمي ولما كان المعنى مأخوذا
في الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على مجرؤه عنه فخرج
به المجلدات والآلفاظ الدالة بالطبع إذ لم يتلفظ
بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف البجاء
الموضوعة لغرض التركيب لا بأزاء المعنى وخرجت

وأن قال وضع بالمعنى واللفظ وضع المعنى
لأنه لا يوضع له لفظ
واللفظ الحقيقي
لأنه لا يوضع له لفظ
واللفظ الحقيقي
لأنه لا يوضع له لفظ

أهل اللغة كلمة

بقوله معنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بآراء المعنى
 فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بآراء لفظا آخر فكيف
 يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق
 به القصد وهو اعلم من ان يكون لفظا او غيره
 فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
 بآراء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر والجملة فكيف
 يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ
 وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها
 بالقياس الى الفاظها الموضوعات بآرائها مفردة
 وقد اجيب عن الاشكالين بان ليس ههنا
 لفظ وضع بآراء لفظا آخر مفردا كان او مركبا
 بل بآراء مفهوم كل افراد الفاظ كلفظ الاسم
 والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
 عليك ان هذا الحكم منقوض بانثال الضائر الراجعة
 الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان

على

والشك ان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفرد مركب
 هو الموضوع له في الحقيقة **مفرد** وهو اما مجرد على انه مفرد لمعنى
 معناه حيث لا يدل جزؤه لفظا على جزء معناه وفيه ان
 يؤرخ ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر
 كذلك فان انصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
 فبشيء ان التركيب في نحو كذا مركبة مثل من قبل فساد
 او فروع على انه مفرد للفظ ومعناه ج بالابدل جزؤه على جزء معناه
 ولا يخفى من بيان تلك في افراد اجد الوصفين جملة قطعية
 والاخر مفرد او كان الشك في التبيين كما تقدم الوضع على الافراد
 حيث ان في بعضه المعنى بخلاف الافراد واما نصيبه ان
 ليس بآراء رسم للفظ فعلى ان حاله من السكون في وضع او من
 المعنى فانه يفعل بواسطة اللام ووجه صحة ان الوضع و
 ان كان يستقضى على الافراد يجب الذات لكيفية مقارن له
 بحيث الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقد
 الافراد لا يخرج المركبة مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية

والشك ان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفرد مركب هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرد على انه مفرد لمعنى معناه حيث لا يدل جزؤه لفظا على جزء معناه وفيه ان يؤرخ ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان انصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فبشيء ان التركيب في نحو كذا مركبة مثل من قبل فساد او فروع على انه مفرد للفظ ومعناه ج بالابدل جزؤه على جزء معناه ولا يخفى من بيان تلك في افراد اجد الوصفين جملة قطعية والاخر مفرد او كان الشك في التبيين كما تقدم الوضع على الافراد حيث ان في بعضه المعنى بخلاف الافراد واما نصيبه ان ليس بآراء رسم للفظ فعلى ان حاله من السكون في وضع او من المعنى فانه يفعل بواسطة اللام ووجه صحة ان الوضع وان كان يستقضى على الافراد يجب الذات لكيفية مقارن له بحيث الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقد الافراد لا يخرج المركبة مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية

والشك ان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفرد مركب هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرد على انه مفرد لمعنى معناه حيث لا يدل جزؤه لفظا على جزء معناه وفيه ان يؤرخ ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان انصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فبشيء ان التركيب في نحو كذا مركبة مثل من قبل فساد او فروع على انه مفرد للفظ ومعناه ج بالابدل جزؤه على جزء معناه ولا يخفى من بيان تلك في افراد اجد الوصفين جملة قطعية والاخر مفرد او كان الشك في التبيين كما تقدم الوضع على الافراد حيث ان في بعضه المعنى بخلاف الافراد واما نصيبه ان ليس بآراء رسم للفظ فعلى ان حاله من السكون في وضع او من المعنى فانه يفعل بواسطة اللام ووجه صحة ان الوضع وان كان يستقضى على الافراد يجب الذات لكيفية مقارن له بحيث الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقد الافراد لا يخرج المركبة مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية

والان قيل قد يكون مسلمانا ومسلونا
وبعضى وجوب الافعال للشارع وجوب
لفظ كل واحد منهما بل ظاهره
معناه وكذا ان الثانية في قائمه
والتعريف ولام التعريف والفا
الثانية فيجب ان يكون لفظ
كل واحد منهما مركبا وكذا التعريف فلا
يكون كلمة بل كلمتين فليجوز
ان جميع ما ذكرت كلمتان و
فصارا من شدة الاسترجاع
كلمة واحدة فاعرب بالركب اعرب
الكلمة وذلك لعدم استقلال
الحرف المتصلة في الكلمة المذكورة
وكذلك للحركات الاعرابية
بشرح الحمد

فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائه وبصريا وانما فيها
فقد بينا انهما في حد واحد
مما يبرزه العطف على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الملازمة لفظ
واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله على ذلك
فيخرج انما معرب باعرابين ولا يخفى على القليل القليل
بالغرض من علم الخواتمة لو كان الامر بالعكس لم يكن
وما يورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال
هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فيقول بعد الله يخرج عن
قائه لا يقال لفظه واحدة ويبقى قائمه وبصريا وانما فيها
لشدة الاسترجاع لفظه واحدة داخلية فاجوز بعد الافراد
ولو لم يخرج بتركيب كان انساب كما عرفت واعلم ان
الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث
يفهم منه شيء اخر فيحقق الوضع تحققت الدلالة فيبعد
ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب
لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لا سيما ان يكون بالعلم كما
لا يلفظ بغير السمع من وراء اللسان على وجوب اللفظ
وان

فان كان مثل الرجل وقائه وبصريا وانما فيها
دخلا في حد الكلمة وكان مثل
عبد الله خارجا كان انساب
قوله واعلم ان الوضع جواب عن سؤال
مقرر وهو ان صاحب المفصل احاطت بغير
اللفظة الدلالة وقوله ان لا يفسد
انه الكافية بخبر من المفصل انما
شأن اللفظة في اللفظ هو ان يختص به
فاجاب ان اللفظ في اللفظ هو ان يختص به
الدلالة بغير اللفظ في اللفظ هو ان يختص به
يستحق من ذكر الدلالة لا يستلزم
الوضع الدلالة حتى لو كان اللفظ
مشتق من اللفظ في اللفظ هو ان يختص به
في الدلالة لا يستلزم اللفظ في اللفظ هو ان يختص به
اللفظ في اللفظ هو ان يختص به

بغير حقه وكثيرا
كان بعدا
كثيرا
كان

وان لم يترك كما قال
اللفظ في اللفظ هو ان يختص به

والان قيل قد يكون مسلمانا ومسلونا
وبعضى وجوب الافعال للشارع وجوب
لفظ كل واحد منهما بل ظاهره
معناه وكذا ان الثانية في قائمه
والتعريف ولام التعريف والفا
الثانية فيجب ان يكون لفظ
كل واحد منهما مركبا وكذا التعريف فلا
يكون كلمة بل كلمتين فليجوز
ان جميع ما ذكرت كلمتان و
فصارا من شدة الاسترجاع
كلمة واحدة فاعرب بالركب اعرب
الكلمة وذلك لعدم استقلال
الحرف المتصلة في الكلمة المذكورة
وكذلك للحركات الاعرابية
بشرح الحمد

فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائه وبصريا وانما فيها
فقد بينا انهما في حد واحد
مما يبرزه العطف على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الملازمة لفظ
واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله على ذلك
فيخرج انما معرب باعرابين ولا يخفى على القليل القليل
بالغرض من علم الخواتمة لو كان الامر بالعكس لم يكن
وما يورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال
هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فيقول بعد الله يخرج عن
قائه لا يقال لفظه واحدة ويبقى قائمه وبصريا وانما فيها
لشدة الاسترجاع لفظه واحدة داخلية فاجوز بعد الافراد
ولو لم يخرج بتركيب كان انساب كما عرفت واعلم ان
الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث
يفهم منه شيء اخر فيحقق الوضع تحققت الدلالة فيبعد
ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب
لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لا سيما ان يكون بالعلم كما
لا يلفظ بغير السمع من وراء اللسان على وجوب اللفظ
وان

فان كان مثل الرجل وقائه وبصريا وانما فيها
دخلا في حد الكلمة وكان مثل
عبد الله خارجا كان انساب
قوله واعلم ان الوضع جواب عن سؤال
مقرر وهو ان صاحب المفصل احاطت بغير
اللفظة الدلالة وقوله ان لا يفسد
انه الكافية بخبر من المفصل انما
شأن اللفظة في اللفظ هو ان يختص به
فاجاب ان اللفظ في اللفظ هو ان يختص به
الدلالة بغير اللفظ في اللفظ هو ان يختص به
يستحق من ذكر الدلالة لا يستلزم
الوضع الدلالة حتى لو كان اللفظ
مشتق من اللفظ في اللفظ هو ان يختص به
في الدلالة لا يستلزم اللفظ في اللفظ هو ان يختص به
اللفظ في اللفظ هو ان يختص به

ان كان الكلمة مستقلة في الدلالة
او غير مستقلة في الدلالة
بالمفرومة وسلام الاستقلال

والان قيل قد يكون مسلمانا ومسلونا
وبعضى وجوب الافعال للشارع وجوب
لفظ كل واحد منهما بل ظاهره
معناه وكذا ان الثانية في قائمه
والتعريف ولام التعريف والفا
الثانية فيجب ان يكون لفظ
كل واحد منهما مركبا وكذا التعريف فلا
يكون كلمة بل كلمتين فليجوز
ان جميع ما ذكرت كلمتان و
فصارا من شدة الاسترجاع
كلمة واحدة فاعرب بالركب اعرب
الكلمة وذلك لعدم استقلال
الحرف المتصلة في الكلمة المذكورة
وكذلك للحركات الاعرابية
بشرح الحمد

في اللغة الطرف وهو طرف في جانب مقابل للآخر
 والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع
 ستعرف والقيمة الاول وهو ما يدل على معنى ويقف
 اما من صفتها ان يقفون ذلك المعنى المدلول عليه بغير
 في الغم ما جحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والمستقبل
 اي حين يفرم ذلك المعنى عنها بغيرهم احد الازمنة الثلاثة
 ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقفون ذلك المعنى
 في الغم عنهما مع احد الازمنة الثلاثة القسم الثاني وهو
 ما يدل على معنى في نفسها غير مقفون باحد الازمنة الثلاثة
 ما خوز من السيمو وهو العلوي لا ينفرد على اخويه حيث سركم
 وحده الكلام دون اخويه وقيل من القسم وهو العلامة لانه
 علامة على استمائه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقفون
 باحد الازمنة الثلاثة الفعل سيمو بلفظ الفعل التفرعي
 وهو المصدر وقد علم بذلك اي يوجب حصر الكلمة في اقسام
 الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الافام وذلك لانه

في اللغة الطرف وهو طرف في جانب مقابل للآخر
 والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع
 ستعرف والقيمة الاول وهو ما يدل على معنى ويقف
 اما من صفتها ان يقفون ذلك المعنى المدلول عليه بغير

في اللغة الطرف وهو طرف في جانب مقابل للآخر
 والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع
 ستعرف والقيمة الاول وهو ما يدل على معنى ويقف

ما خوز من السيمو وهو العلوي لا ينفرد على اخويه حيث سركم
 وحده الكلام دون اخويه وقيل من القسم وهو العلامة لانه

قد علم

قد علم ان الوجود الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
 بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على
 معنى في نفسها لكنه مقفون باحد الازمنة الثلاثة مشتركة
 بين الازمنة الثلاثة والحرف مقفون عن اخويه بعدم
 الاستقلال في الدلالة والفعل مقفون عن الحرف بالاستقلال وعن
 الاسم بالاتقان والاسم متنازع عن الحرف بالاستقلال وعن
 الفعل بغيره الاقتران فعلم لكل واحد منها معنى في جامع
 لا يفرده ويمنع عن دخوله غيرها فيه وليس للاد بالحد
 من هذا الفرق لجامع مانع ولله در المصنف حيث اشار
 الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم
 ذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع
 الكلام في اللغة ما يكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحويين
 ما تضمن اي لفظا تضمن كلمتين حقيقة او حكما كما يكون
 واحدة منها في ضمنية فالمضمين اسم فاعل هو المجرع والمضمين
 اسم معقول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد
 متضمنين كل من الكلمتين لانه لما صدق
 انه تضمن كثر من كلمتين صدق انه تضمن لوجودها فيه
 شرح هذا

قد علم ان الوجود الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
 بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على
 معنى في نفسها لكنه مقفون باحد الازمنة الثلاثة مشتركة

لا يفرده ويمنع عن دخوله غيرها فيه وليس للاد بالحد
 من هذا الفرق لجامع مانع ولله در المصنف حيث اشار
 الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم

متضمنين كل من الكلمتين لانه لما صدق
 انه تضمن كثر من كلمتين صدق انه تضمن لوجودها فيه
 شرح هذا

قد علم ان الوجود الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
 بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على
 معنى في نفسها لكنه مقفون باحد الازمنة الثلاثة مشتركة

لا يفرده ويمنع عن دخوله غيرها فيه وليس للاد بالحد
 من هذا الفرق لجامع مانع ولله در المصنف حيث اشار
 الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم

لا يفرده ويمنع عن دخوله غيرها فيه وليس للاد بالحد
 من هذا الفرق لجامع مانع ولله در المصنف حيث اشار
 الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم

متضمنين كل من الكلمتين لانه لما صدق
 انه تضمن كثر من كلمتين صدق انه تضمن لوجودها فيه
 شرح هذا

علم ان التركيب ستة اشياء تركيب مستند و تركيب متعلق و تركيب مركب و تركيب مركب و تركيب مركب و تركيب مركب

اي تغنيها حاصلا بسبب شيئا او حيا في الحقيقة لا الاخرى و
والشهاد نسبة امة الكليات حقيقة او حكما لا الاخرى بحيث

يفيد مخاطب فائدة قائمة بقوله لفظ يتناول المعنويات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية ويفيد تضمن
الكلمات في حيث المعنويات والمفردات ويفيد الاستناد خرجت
للمركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل ووقت الكيفية
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت زيد و
زيد قائم او اشائية مثل مثل ضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما يقتضي

كلمتين احدهما مفعول فاعله والاخرى متوالية وبنية الاستناد يفيد
المخاطب فائدة قائمة وحيث كانت الكلمات اعم من ان يكونا
كلمتين حقيقة او حكما فخل في التعريف فزيد قائم او فاعله
او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات فحكم الكلية الفرد
اي قائم الاب ودخل فيه ما يحسب معها ويزيد مفعول بزيد مع
ان المستند اليه فيها ما هو بلفظ كلمة فائدة فحكم هذا التعريف اعم
ان كلام المصنف من ان يراد به خبرية زيد قائم فاعله خبرية كلام

بخلاف

فوق حيث يفيد مخاطب ان يفيد به فائدة المخاطب فاعلة بغير استناد عليها اي لو كانت الكلمة عليها بغير العرف بحال الخطبة ونسبة الى المصدر فاعلة الفاعلة فاعلة قبل استنادها للجملة الواقعة خبرا او مفعولا و قد يفيد ايضا استناد الجملة التي علم مفعولها على حدة بغير استناد

فان اشياء فيها مع انها مركبات فكون الخبرية زيد قائم ابوه مرتبة استناد لان الخبرية قائم و فاعله خبرية على الخبر ولا يندرج بلفظ الا الاشياء المذكورة داخل في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما

بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب

من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فائدة مع في ان
الكلام هو مركب والمعلق بالمتعلق خارجة عنه فاعلم ان
صاحب المفصل وصاحب اللسان هما الى ترادف
الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر لذلك فانه

قد اکتفى بتعريف الكلام بغير الاستناد مطلقا ولم يفيد
بكونه مقصورا لذاته ومن جعله اخص من الجملة فيتم
في مفعول الجملة على الجملة الواقعة اخبارا او او
صافا بخلاف الكلام وفي بعض النسخ ان المراد بالاستناد
و هو الاستناد المقصور لذاته وحيث يكون الكلام عند المصنف

ايضا اخص من الجملة ولا يتاقي اي لا يحصل ذلك
في الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مستند والاخر
مستند اليه او في ضمن اسم مستند وفعل مستند وفي بعض
النسخ او في فعل مستند فان التركيب الثاني العقليين

الان اسم التثنية في الحقيقة فاعلم ان ثمة من اعم من خبرية

هذا هو الكلام المستند اليه في الجملة الواقعة خبرا او او صافا بخلاف الكلام وفي بعض النسخ ان المراد بالاستناد و هو الاستناد المقصور لذاته وحيث يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاقي اي لا يحصل ذلك في الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مستند والاخر مستند اليه او في ضمن اسم مستند وفعل مستند وفي بعض النسخ او في فعل مستند فان التركيب الثاني العقليين

هذا هو الكلام المستند اليه في الجملة الواقعة خبرا او او صافا بخلاف الكلام وفي بعض النسخ ان المراد بالاستناد و هو الاستناد المقصور لذاته وحيث يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاقي اي لا يحصل ذلك في الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مستند والاخر مستند اليه او في ضمن اسم مستند وفعل مستند وفي بعض النسخ او في فعل مستند فان التركيب الثاني العقليين

اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثمة من باب من حيث
 اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن اليمين الى الكلام
 لا يحصل بدون الاستناد والابتداء لا بد له من مستند ومستند اليه
 وثمة لا يتحققان الا في اثنين او في اسم وفعل والاربعية
 الباقية في حرف والحرف كلاهما مقفودان وفي الفعل والفعل
 وفي الفعل والحرف السند اليه مقفود وفي الاسم والحرف
 مقفود فان الاسم ان كان مستندا فالمستند اليه
 مقفود وان كان مستندا اليه فالمستند مقفود وخير ما يزيد
 بنقد ادعوا زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من
 تركيب الفعل والاسم الذي هو النون في ادعوا الاسم مادلا
 اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في مقفود ما دل عليه
 الكلمة فيذكر الضمير بنا على لفظ الموصول قال للمصنف
 في الايضاح شرح المفضل الضمير في مادلا على معنى في
 نفسه يرجع الى معنى اي مادلا على معنى باعتباره في نفسه
 وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار ارجاعه عنه كقولك

وقد قيل ان الكلام يحتاج الى الاستناد
 وهو يحتاج الى الاسم والاسم اليه

لا بد له من مستند ومستند اليه
 فيكون مستندا الى الاسم والاسم اليه
 فيكون مستندا الى الفعل والفعل اليه
 فيكون مستندا الى الحرف والحرف اليه

لذلك في نفسها حكمها لئلا يحل اعتبار ارجاعه عنها و
 لذلك قبل الحرف مادلا على معنى في غيره اي حاصلا في غيره
 اي باعتبار متعلقة لا باعتبار ما في نفسه انتهى كلامه و
 محصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج
 موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الاسم
 مقفول هو مذكور قيد ملحوظ في ذاته يصح ان يحكم
 عليه وبه ومعقول هو مذكور قيد متبع والالامحظ
 غير فلا يصح شئ منها فالابتداء مثلا اذا لاحظنا
 العقل قصدوا بالذات كان معنى مستقلا بالمفرومة
 ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلق اجمالا وتبعها
 من غير حاجة لا ذكره وبهذا الاعتبار مدلول لفظ
 الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه لاصح كلمة اخرى
 اليه لئلا يحل متعلقه وبذا هو المراد بقولهم ان الاسم
 والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظنا
 العقل من حيث هو حاله بين البر والضر مثلا و
 جعله آلة لتعريف حاله هو كان معنى غير مستقل بالمفرومة

فان كان الحرف مستقلا
 في نفسه لم يحتاج الى
 مستند ولا مستند اليه

فان كان الحرف مستقلا
 في نفسه لم يحتاج الى
 مستند ولا مستند اليه

فان كان الحرف مستقلا
 في نفسه لم يحتاج الى
 مستند ولا مستند اليه

الاسم مستقلا في نفسه
 لا يحتاج الى مستند ولا مستند اليه

فان كان الحرف مستقلا
 في نفسه لم يحتاج الى
 مستند ولا مستند اليه

فان كان الحرف مستقلا
 في نفسه لم يحتاج الى
 مستند ولا مستند اليه

ولا يصلح ان يكون محكوما عليه اوبه ولا يمكن ان
 يتعقل الا بذكر متعلقه بخبره ولا ان يدل عليه الا
 بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابداء
 موضوع لمعنى كلى ولفظه من موضوعه لكل واحد
 من جزئيات المحصورة المتعلقة من حيث انها
 حالات لمتعلقاتها والآت لتعريف احوالها وذلك
 المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا وبلا حجة في حد ذاته
 فيستقل بالمفروية ويصلح ان يكون محكوما عليه وب
 واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفروية فلا تصلح ان تكون
 محكوما عليها وبها اذ لا بد من كل واحد منها ان يكون محكوما
 قصدا يمكن ان يعبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
 لا تعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون الآت للملاحظة نحو الوا
 واما هذا هو المراد بقوله ان الجزئيات تلي مع غيره واذا
 عرفت هذا علمت ان المراد بكونه المعنى في نفسه مستقلا
 بالمفروية وكونه المعنى في نفس الكلمة دالة عليها من
 غير حاجة للاضم كلمة اخرى البس الاستقلال بالمفروية

او لفظ من يفسر به من ذلك المعنى الكلى

المراد من ذلك المعنى الكلى كانه لا يستقل
 بالمراد من ذلك المعنى الكلى كانه لا يستقل
 بالمراد من ذلك المعنى الكلى كانه لا يستقل
 بالمراد من ذلك المعنى الكلى كانه لا يستقل

وكانت ايضا كونه لا يعقل في نفسه
 من المعاني او في نفسه او غير ذلك
 الاستقلال بالمفروية

فخرج كونه المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الدالة
 عليه لا امر واحد وهو استقلاله بالمفروية ففي هذا المعنى
 الغير الجزئية في نفسه يحتمل ان يرجع الاما الموصولة التي
 هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر لكونه على طريق
 ما سبق في وجه المحرر كونه المعنى في نفس الكلمة ويحتمل
 ان يرجع للمعنى فيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن
 عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخر وارجاع الضمير للمعنى
 لعدم مسبقيتها بما يدل على اعتبار كونه المعنى في نفس الكلمة
 ولهذا جزم ليس هناك رجوع الى المعنى وبما سبق من الضمير
 ظاهر انه لا يحتمل احد الاسماء معا ولا احد الطرفين منعها
 للجزئية الاضافة متعل ذات وفوق وتحت وقدام وخلف و
 غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفروية
 ملحوظة في حد ذاتها لئلا تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعها من
 غير حاجة لا ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفروياتها
 تحيا مضافة لمتعلقات محصورة لانه العرف من و
 وضعها التزم من غيرها المفروية هذه المفرويات لا لاجل اصل

على ما مضى من كلمة وهو في نفسه كونه في نفسه
 على ما مضى من كلمة وهو في نفسه كونه في نفسه

وذلك لغير الرجوع وانه العبارة
 التي هي في نفسه كونه في نفسه
 على ما مضى من كلمة وهو في نفسه كونه في نفسه

على ما مضى من كلمة وهو في نفسه كونه في نفسه

على ما مضى من كلمة وهو في نفسه كونه في نفسه

على ما مضى من كلمة وهو في نفسه كونه في نفسه

اصل للمعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انقياسها
لا في حد غيرهما فهي دالة في حد الكلام لا في حد الحرف ولما كان
الفعل دالة على معنى فلفظ باعتبار معناه المتضمن اعني
الحديث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة
في الفهم عن لفظ الفعل اخرج بقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في
الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فاما
الصفة الاولى اخرج الحرف عن حد الكلام وبالشأن الفعل
ولما لم يعد الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيعمل
فيما ساء الافعال لان جميعها اما متعولة عن المصادر
الاصيلة سواء كان النقل فيه مرعا نحو رويد فان قد
يستعمل مصدر ايضا او غير مرص نحو رويد فان قد
وان لم يستعمل مصدر الا على وزن فوقاة فلو كان
فوقا او عن المصادر التي كانت في الاصل امواتا نحو
صا او عن الظرف او عن الجار والجرور نحو اما لك زيد
وعليك زيد فليس في منها دالة على احد الازمنة

اللفظ متناه في الازمنة غير مقترن ولا
لزم مقترن الزمان المتضمن معناه
او ان يكون متعولة عن المصادر
ففيها صفة بعد صفة للمعنى فاما
الصفة الاولى اخرج الحرف عن حد الكلام
وبالشأن الفعل ولما لم يعد الاقتران
ان يكون بحسب الوضع الاول فيعمل
فيما ساء الافعال لان جميعها اما
متعولة عن المصادر الاصيلة سواء
كان النقل فيه مرعا نحو رويد فان
قد يستعمل مصدر ايضا او غير مرص
نحو رويد فان قد وان لم يستعمل
مصدر الا على وزن فوقاة فلو كان
فوقا او عن المصادر التي كانت في
الاصل امواتا نحو صا او عن الظرف
او عن الجار والجرور نحو اما لك زيد
وعليك زيد فليس في منها دالة على
احد الازمنة

اي اخرج
الفهم عن اللفظ

في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فاما
الصفة الاولى اخرج الحرف عن حد الكلام وبالشأن الفعل

ولما لم يعد الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيعمل
فيما ساء الافعال لان جميعها اما متعولة عن المصادر

الاصيلة سواء كان النقل فيه مرعا نحو رويد فان قد
يستعمل مصدر ايضا او غير مرص نحو رويد فان قد

الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال
المتباعدة عن الزمان نحو عسى وكاد لا اقتران معناه
بحسب الاصل الوضع وخرج عنه المتنازع ايضا فاما
على تقدير الاشتراك بين الحال والاستقبال يدل على زمانين
معينين عن الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا
في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على معنى الدلالة على ماضيه
ثم يقدح في ارادة البعق ارادة ماضيه وان الدلالة
من الارادة وما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان
يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن
خواصه منه ما يصغر مع كثرة على كثرتها ومن التخصيص على ان
يماز بعض منها ويجمع خاصته وخاصة الشيء ما يخص به ولا
يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افرادها اي خاصتها كما
بالقوة للابنة او غير كما كاتب بالفعل في قول من اجمع
دخول الاي لام التعريف والوقال دخول حرف التعريف
ليكون شاملا لجميع افرادها غير ان اسم صامد في اسم

اي اخرج
الفهم عن اللفظ

في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فاما
الصفة الاولى اخرج الحرف عن حد الكلام وبالشأن الفعل

ولما لم يعد الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيعمل
فيما ساء الافعال لان جميعها اما متعولة عن المصادر

اي اخرج
الفهم عن اللفظ

في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فاما
الصفة الاولى اخرج الحرف عن حد الكلام وبالشأن الفعل

ولما لم يعد الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيعمل
فيما ساء الافعال لان جميعها اما متعولة عن المصادر

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض
ولما حقت الاختلاف ما يكون في العمل للثلاث
بطلانها ان زيدا مقرب والى ضربت زيدا والى
ضربت زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور
يختلف بالاسم والفعلية والحرية مع ان اخر العرب
لم يختلف باختلاف لفظ او تقدير انصب على التمييز
يختلف لفظ اخر او تقدير اخر او على العكس اي يختلف
اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك
جائني زيدا وايت زيدا ومررت بزيدا وتقدر ان كما
في قولك جائني فني ورايت فني ومررت بفني فان
اصد فني وفتنا وفتني قلبت الياء والفاء فصلا للاختلاف
تقدير والاختلاف العقلي والتقدير انهم ان يكون
حقيقة او حكما كما اشرفنا اليه للثلاث في قولنا
رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسكينا و
مررت بمسكينا فني او مجموعا فان في اختلاف العوامل

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

في العلم بان يعمل بعضه بخلاف ما يعمل البعض

الاعراب في اللغة العربية هي التي تميز بين الكلمات في الكلام
فما سجد ذكره عليك بولته افع ماعرب بالاعراب في اللغة العربية
واعراب بالتي هي في العربية الفصحى

ولا اختلاف في اخرج حقيقة بل كما في لغة العرب
صب علامة النصب وبعدها علامة كونه الحال في النصب
والجمع فان اخرج العرب في هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكم الحقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لان
اخر العرب ولا في العوامل اذ اركت بعض الاسباب المعروفة
غير الشائبة لم يمتد الاصل مع عاملها ابتداء ويستوي عليه
الاعراب بل من ذلك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا هو
حكم اخره احكام العرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد
الحكمين في الاختلاف فساد فيه فان العرب اختلفوا في معرفة
لم تذكرهم فليكن هذا الحكم ايضا من بعد التعليل غاية الامر
ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشائبة الاعراب ما اى
حركة او حرف اختلف احره اى اخر العرب من حيث هو
عرب فانا او صنفه اى تلك الحركة او الحرف وحين
براد بما الوصول الى الحركة او الحرف لا يرد العامل والمفني
ولو انقبت على علمها خرجا بالتي هي المعروفة من قوله

فان العرب في هذه الصور يختلف باختلاف

الاعراب في اللغة العربية هي التي تميز بين الكلمات في الكلام

فما سجد ذكره عليك بولته افع ماعرب بالاعراب في اللغة العربية

واعراب بالتي هي في العربية الفصحى

الاعراب في اللغة العربية هي التي تميز بين الكلمات في الكلام
فما سجد ذكره عليك بولته افع ماعرب بالاعراب في اللغة العربية
واعراب بالتي هي في العربية الفصحى

ولا اختلاف في اخرج حقيقة بل كما في لغة العرب
صب علامة النصب وبعدها علامة كونه الحال في النصب
والجمع فان اخرج العرب في هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكم الحقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لان
اخر العرب ولا في العوامل اذ اركت بعض الاسباب المعروفة
غير الشائبة لم يمتد الاصل مع عاملها ابتداء ويستوي عليه
الاعراب بل من ذلك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا هو
حكم اخره احكام العرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد
الحكمين في الاختلاف فساد فيه فان العرب اختلفوا في معرفة
لم تذكرهم فليكن هذا الحكم ايضا من بعد التعليل غاية الامر
ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشائبة الاعراب ما اى
حركة او حرف اختلف احره اى اخر العرب من حيث هو
عرب فانا او صنفه اى تلك الحركة او الحرف وحين
براد بما الوصول الى الحركة او الحرف لا يرد العامل والمفني
ولو انقبت على علمها خرجا بالتي هي المعروفة من قوله

فان العرب في هذه الصور يختلف باختلاف

الاعراب في اللغة العربية هي التي تميز بين الكلمات في الكلام

فما سجد ذكره عليك بولته افع ماعرب بالاعراب في اللغة العربية

واعراب بالتي هي في العربية الفصحى

فان العرب في هذه الصور يختلف باختلاف

الاعراب في اللغة العربية هي التي تميز بين الكلمات في الكلام

فما سجد ذكره عليك بولته افع ماعرب بالاعراب في اللغة العربية

واعراب بالتي هي في العربية الفصحى

الاعراب في اللغة العربية هي التي تميز بين الكلمات في الكلام
فما سجد ذكره عليك بولته افع ماعرب بالاعراب في اللغة العربية
واعراب بالتي هي في العربية الفصحى

فان العرب في هذه الصور يختلف باختلاف

الاعراب في اللغة العربية هي التي تميز بين الكلمات في الكلام

فما سجد ذكره عليك بولته افع ماعرب بالاعراب في اللغة العربية

واعراب بالتي هي في العربية الفصحى

فان العرب في هذه الصور يختلف باختلاف

الاعراب في اللغة العربية هي التي تميز بين الكلمات في الكلام

فما سجد ذكره عليك بولته افع ماعرب بالاعراب في اللغة العربية

واعراب بالتي هي في العربية الفصحى

الاعراب في اللغة العربية هي التي تميز بين الكلمات في الكلام
فما سجد ذكره عليك بولته افع ماعرب بالاعراب في اللغة العربية
واعراب بالتي هي في العربية الفصحى

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, covering the bottom half of the page.

برای اطلاع

1

كبرياء القوي لا يذل ولا يهين

اعلم ان اربعة منها مقرونة واحدة فان اصلها اخو بدليل اخوان واصلها صواب بدليل اموال واصلها حم بدليل حوان واصلها هنو بدليل هنوان اذا تشبهت نونها لا تشبه الى اصولها فترد في القدر
اصلا

واو في وفوق وهو اوجوف واو في لام بها اذا اهل قوه وزو مان وهو
ليصف قرون بالواو اذ اصله وزو وانما اضيف في ذلك الاسم الظاهر
دون الحذف لانه لا يضاف الى الاصل والاصح ان لا يربط منه الاصل
التي بالواو دفعا ولا ينفصا واليا بجر او لكن لا مطلقا بل
حال كونها مكبرة اذ مضى منها معرفة بالحركات نحو جاني اخيتك
وزابت اخيتك ومررت باخيتك وموحدة اذ الشئ والجمع منها
عرب بلعرب التشبيه والجمع وانما لم يفتح هذين القيدتين
اكتفاء بالاشكلة مضادة لانهما اذا كانت مكبرة وموحدة
ولم تكن مضادة اصلا فاعلمها بالحركات نحو جاني اخو
رايت اخا ومررت باخي فينبغي ان تكون مضادة ولكن لا ينبغي
التفكيك لانهما اذا كانت مضادة الى ياء التكلم فاعلمها
كسائر الاعضاء التي لم يكتف في هذا الشرط بالاشكال لانه
ينسوخهم اشتراط انهما قد يكونان الى الكاف وانما جعل في
منه الاعضاء بالحروف لانها لم تجعل الى العراب المشي رجع للذكر
اسم بالحروف اراد ان يجعل العراب بعض الاحاد ايضا

هذا هو الالف والواو
التي بالواو دفعا ولا ينفصا
واليا بجر او لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مضى
منها معرفة بالحركات نحو
جاني اخيتك وزابت اخيتك
ومررت باخيتك وموحدة اذ
الشئ والجمع منها عرب بل
عرب التشبيه والجمع وانما
لم يفتح هذين القيدتين
اكتفاء بالاشكلة مضادة
لانهما اذا كانت مكبرة
وموحدة ولم تكن مضادة
اصلا فاعلمها بالحركات
نحو جاني اخو رايت اخا
ومررت باخي فينبغي ان
تكون مضادة ولكن لا
ينبغي التفكيك لانهما
اذا كانت مضادة الى
ياء التكلم فاعلمها
كسائر الاعضاء التي
لم يكتف في هذا
الشرط بالاشكال
لانه ينسوخهم
اشتراط انهما قد
يكونان الى الكاف
وانما جعل في منه
الاعضاء بالحروف
لانها لم تجعل الى
العراب المشي رجع
للك

هذا هو الالف والواو
التي بالواو دفعا ولا ينفصا
واليا بجر او لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مضى
منها معرفة بالحركات نحو
جاني اخيتك وزابت اخيتك
ومررت باخيتك وموحدة اذ
الشئ والجمع منها عرب بل
عرب التشبيه والجمع وانما
لم يفتح هذين القيدتين
اكتفاء بالاشكلة مضادة
لانهما اذا كانت مكبرة
وموحدة ولم تكن مضادة
اصلا فاعلمها بالحركات
نحو جاني اخو رايت اخا
ومررت باخي فينبغي ان
تكون مضادة ولكن لا
ينبغي التفكيك لانهما
اذا كانت مضادة الى
ياء التكلم فاعلمها
كسائر الاعضاء التي
لم يكتف في هذا
الشرط بالاشكال
لانه ينسوخهم
اشتراط انهما قد
يكونان الى الكاف
وانما جعل في منه
الاعضاء بالحروف
لانها لم تجعل الى
العراب المشي رجع
للك

محقق بجميع

كذلك

كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشية ومشاورة
فانما وانما اختيارا للاصحاء الستة لان اعراب كل الشئ
والجمع ثلثة فيجعل في مقابلة كل اعراب اسما واحدا وانما
اختيار هذه الاعضاء الستة لثابتها المشي فيكون
معانيها منسجمة عن تعديده ولوجود حرف صالح للعراب
في اخرها حين الاعراب بها في خلاف سائر الاعضاء
المخدومة الاعجاز كيد وجم فانه لم يسمع فيها من
العرب اعادة الحروف الموحدة عند الاعراب للثبوت
ومما يلحق به وهو كلا ولا كذا كذا ولم يذكره لكونه فرع كلا
مضاقا اذ حال كون كلا وكلتا مضاقا الى مفرد وانما
تميز بذلك لان كلا باعتبار لفظ مفرد وباعتبار معناه
مشي فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه
يقتضي الاعراب بالحروف فربما قيل كلا الاعتبارين
فاذا اضيف الى مظهر الذي هو الاصل روي بجانب
لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي

هذا هو الالف والواو
التي بالواو دفعا ولا ينفصا
واليا بجر او لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مضى
منها معرفة بالحركات نحو
جاني اخيتك وزابت اخيتك
ومررت باخيتك وموحدة اذ
الشئ والجمع منها عرب بل
عرب التشبيه والجمع وانما
لم يفتح هذين القيدتين
اكتفاء بالاشكلة مضادة
لانهما اذا كانت مكبرة
وموحدة ولم تكن مضادة
اصلا فاعلمها بالحركات
نحو جاني اخو رايت اخا
ومررت باخي فينبغي ان
تكون مضادة ولكن لا
ينبغي التفكيك لانهما
اذا كانت مضادة الى
ياء التكلم فاعلمها
كسائر الاعضاء التي
لم يكتف في هذا
الشرط بالاشكال
لانه ينسوخهم
اشتراط انهما قد
يكونان الى الكاف
وانما جعل في منه
الاعضاء بالحروف
لانها لم تجعل الى
العراب المشي رجع
للك

هذا هو الالف والواو
التي بالواو دفعا ولا ينفصا
واليا بجر او لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مضى
منها معرفة بالحركات نحو
جاني اخيتك وزابت اخيتك
ومررت باخيتك وموحدة اذ
الشئ والجمع منها عرب بل
عرب التشبيه والجمع وانما
لم يفتح هذين القيدتين
اكتفاء بالاشكلة مضادة
لانهما اذا كانت مكبرة
وموحدة ولم تكن مضادة
اصلا فاعلمها بالحركات
نحو جاني اخو رايت اخا
ومررت باخي فينبغي ان
تكون مضادة ولكن لا
ينبغي التفكيك لانهما
اذا كانت مضادة الى
ياء التكلم فاعلمها
كسائر الاعضاء التي
لم يكتف في هذا
الشرط بالاشكال
لانه ينسوخهم
اشتراط انهما قد
يكونان الى الكاف
وانما جعل في منه
الاعضاء بالحروف
لانها لم تجعل الى
العراب المشي رجع
للك

هذا هو الالف والواو
التي بالواو دفعا ولا ينفصا
واليا بجر او لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مضى
منها معرفة بالحركات نحو
جاني اخيتك وزابت اخيتك
ومررت باخيتك وموحدة اذ
الشئ والجمع منها عرب بل
عرب التشبيه والجمع وانما
لم يفتح هذين القيدتين
اكتفاء بالاشكلة مضادة
لانهما اذا كانت مكبرة
وموحدة ولم تكن مضادة
اصلا فاعلمها بالحركات
نحو جاني اخو رايت اخا
ومررت باخي فينبغي ان
تكون مضادة ولكن لا
ينبغي التفكيك لانهما
اذا كانت مضادة الى
ياء التكلم فاعلمها
كسائر الاعضاء التي
لم يكتف في هذا
الشرط بالاشكال
لانه ينسوخهم
اشتراط انهما قد
يكونان الى الكاف
وانما جعل في منه
الاعضاء بالحروف
لانها لم تجعل الى
العراب المشي رجع
للك

الاصل لكن يكون اعرابه تقديرية لانه اخره الف بسقط
 بالتقاء التا كين نحو جاء في كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين و
 مررت بكلا الرجلين واذ لا يثبت الالف المضمر الذي هو الرفع من وجه
 جانب معناه الذي هو الرفع واعرب بالحرف التي هي الرفع نحو
 جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فذلك قيد
 كون اعرابه بالحرفين يكون مضافا الى ضمير واثنان وكذا اثنان
 وثنان فان هذه اللفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها
 صورة التثنية ومعانيها معنى التثنية فالجفت بها بالالف
 والياء المضبوط مما قبله نصبا وجر كما سيجي مبيح المذكورات
 والراية ما سيجي به اصطلاحا وجمع بالواو والتون او
 بالياء والتون فيدخل فيه نحو سبى وارضى فاما لم يكن واحدا
 مذكرا يجمع بالواو والتون وما الجاهل وراى او رجع فاعلم ان
 لفظه وعشرون واخواتها انقلبوا الى السبع وهي ثلثون
 الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون
 جمع ثلثة والاصح اطلاق عشرون على ثلثين لانه ثلثة

في قوله
 ورايت
 بكليهما
 فذلك
 قيد
 كون
 اعرابه
 بالحرفين
 يكون
 مضافا
 الى
 ضمير
 واثنان
 وكذا
 اثنان
 وثنان
 فان
 هذه
 اللفاظ
 وان
 كانت
 مفردة
 لكن
 صورتها
 صورة
 التثنية
 ومعانيها
 معنى
 التثنية
 فالجفت
 بها
 بالالف

في قوله
 ورايت
 بكليهما
 فذلك
 قيد
 كون
 اعرابه
 بالحرفين
 يكون
 مضافا
 الى
 ضمير
 واثنان
 وكذا
 اثنان
 وثنان
 فان
 هذه
 اللفاظ
 وان
 كانت
 مفردة
 لكن
 صورتها
 صورة
 التثنية
 ومعانيها
 معنى
 التثنية
 فالجفت
 بها
 بالالف

في قوله
 ورايت
 بكليهما
 فذلك
 قيد
 كون
 اعرابه
 بالحرفين
 يكون
 مضافا
 الى
 ضمير
 واثنان
 وكذا
 اثنان
 وثنان
 فان
 هذه
 اللفاظ
 وان
 كانت
 مفردة
 لكن
 صورتها
 صورة
 التثنية
 ومعانيها
 معنى
 التثنية
 فالجفت
 بها
 بالالف

مقدار العشرة واصلا من اثنين على التسعة لانه ثلث مقدار
 الثلثة وظهر هذا القياس البواقي وايضا من هذه اللفاظ انه على معنى
 معية ولا تعين في الجمع بالواو رفعاً والياء نصبا وجرّاً وانما
 جعل اعراب المنقح مع ملحقة وجمع مع ملحقة بالحرف لانها
 فاعلم الواحد وفي اخرها حرف يجمع للاعراب وهو علامة التثنية
 وجمع فتاسب ان يكون كل حرف اعلى بها ليكن اعرابها
 فاعلم اعرابها كما انتهى عن ان لا يكون الاعراب بالحرف فاعلم
 بالحركة ولما جعل اعرابها بالحرف وكان حروف الاعراب ثلثة
 واعرابها ستة ثلثة للثني وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد
 بتلك الحروف لكانت ثلثة لرفع الاعراب ولو حصر المنقح بها في الجمع
 بالاعراب ولو حصر الجمع بها في ثلث الاعراب فوجدت عدها
 بان جعل الالف علامة الرفع في المنقح لانه الضمير الرفع للثنية
 في الفعل نحو يرفعان وخرها والواو علامة الرفع في الجمع لانه
 الضمير الرفع للجمع في الفعل نحو يرفعون وخرها وجعل الاعراب
 بالياء حال الحرف على الاصل فترتيبها بان فتح اما قبل الياء

في قوله
 ورايت
 بكليهما
 فذلك
 قيد
 كون
 اعرابه
 بالحرفين
 يكون
 مضافا
 الى
 ضمير
 واثنان
 وكذا
 اثنان
 وثنان
 فان
 هذه
 اللفاظ
 وان
 كانت
 مفردة
 لكن
 صورتها
 صورة
 التثنية
 ومعانيها
 معنى
 التثنية
 فالجفت
 بها
 بالالف

في قوله
 ورايت
 بكليهما
 فذلك
 قيد
 كون
 اعرابه
 بالحرفين
 يكون
 مضافا
 الى
 ضمير
 واثنان
 وكذا
 اثنان
 وثنان
 فان
 هذه
 اللفاظ
 وان
 كانت
 مفردة
 لكن
 صورتها
 صورة
 التثنية
 ومعانيها
 معنى
 التثنية
 فالجفت
 بها
 بالالف

محمود في رتبة الشرف
عصا الوصف لخدمته
محمود في رتبة الشرف
محمود في رتبة الشرف

[Faint handwritten notes in Arabic script at the bottom left corner.]

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

This image shows a page from a manuscript, likely of Arabic or Persian origin, featuring text written in a cursive script. The text is arranged in a somewhat circular or spiral pattern, starting from the top left and moving towards the bottom right. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored. The script is highly stylized and fluid, characteristic of historical Islamic calligraphy. There are several lines of text, some of which are more legible than others due to the angle and fading of the ink. The overall layout suggests a continuous flow of text, possibly a single paragraph or a series of related statements.

[Faint handwritten notes or signatures]

فیکون توم و سید علی قضا هر از یکدیگر در کمال
سند و کرامت و عبادت و خدمت و وفاداری

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠ هـ في مدينة القاهرة بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

بالحركة رفعاً يعني ان تعدد الاعراب في حرفي النون والواو

بالحركة رفعاً يعني ان تعدد الاعراب في حرفي النون والواو
حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاء في مسئلة فان
اصد سلموى بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء والتاين ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء
في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو
في اللفظ فنصار الاعراب حالة الرفع متغيراً نحو جاء في النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة
ايستأجر وقد يكون الاعراب بالحروف متغيراً في الاحوال واللفظ
في مثل جاء في ابوالقوم ورايت ابوالقوم ومرت بابي القوم
فان سقطت حروف الاعراب عن اللفظ بالنشأ التكتين
لم يبق الاعراب لفظاً بل صار تقديرية واللفظ اي الاعراب
المتألف به فيها حياء يعني فيما عدا ما ذكر مما تعد فيه الاعراب
او مشتق ولما ذكره بقصد اليوب المنصرف وغير المنصرف وكان
غير المنصرف اقل من المنصرف ويعرفه يعرف المنصرف في الاعراب
التشديد واللفظ يعرف غير المنصرف والكيف يعرفه فقال

الاعراب في الاعراب

الاعراب في الاعراب

بالحركة رفعاً يعني ان تعدد الاعراب في حرفي النون والواو

بالحركة رفعاً يعني ان تعدد الاعراب في حرفي النون والواو

بالحركة رفعاً يعني ان تعدد الاعراب في حرفي النون والواو

غير المنصرماي لهم معرب فيه علقان فوتران باجتماعهما
واسمها سراً يظهر فيها انما يسمى فذكر من علق سبع
او علة واحدة منها اي تلك السبع يقوم مقامها اي مقامها
نوع العلقين بان يتردد واحد منها في شواهد وحجج اي العلة السبع
لجميع ما في هذين العلقين من الامور السبع لا كل واحد في بقا
لا يصح الحكم على العلق السبع بكل واحد من هذه الامور وذلك
لجميع عدل ووصف وثابتة معروفة وجمعة ثم جمع ثم ركب
والعدول في علقين هما نين العلقين من الواو لا في الجود المتأخذ
على الوزن والنون زائدة من قبلها الفاء ووزن علقه من القول
تغريب فقول زائدة من قبلها الفاء ووزن علقه من القول
الضرب حال كونها زائدة وقوله الف في كل الطرفين اعني من قبلها
او مبتدأ خبر عن الطرفين المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من
هذا التوجيه زيادة الالف مع انها المعنى زائدة ولهذا يعبر
عنهما بالالف والنون الزائرتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله
زادة والضرب متعلق بالزيادة واربع بزيادة الالف قبل النون

الاعراب في الاعراب

بالحركة رفعاً يعني ان تعدد الاعراب في حرفي النون والواو

منه كذا في وصف الزيادة وتقرن الالف عليها في هذا الوصف
فهم من يات بها جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زبر ركب
فبانه اجنوه فانه يدل على كثرتهما في وصف الركوب وتقدم
عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقرب يعني ان ذكر
العلل صورة الشغل تقرب لها الى اللفظ لان حفظ الشغل
يسهل او القول بان كل واحد من الامور تسعة على قوله
تقريب لا تحيق اذ العلة في الحقيقة الثمان منها لا واحد
او القول بانها تسع تقرب لها الى الصواب لان مفعولها
خلقا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها الثمان
وقال بعضهم انها احدى عشرة لكن القول بانها تسع تقرب
لها الى ما هو خالص من المذاهب الثلاثة ثم اذكر امثلة العليل
المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال شاعر مثل العليل
واجر مثال الوصف وطاوع مثال الثمانيت ورتب مثال
للتعريف ورتب الراء رتب مثال المعرفة بعد طلحة اشارة
الى التثنية اللفظي والمعتوي والراء مثال للجموع
وتعريف

منه كذا في وصف الزيادة

منه كذا في وصف الزيادة

وساجد مثله للجمع ومعدى كرسب مثال التركيب وعمران مثله
لوالف والنون واحد مثال لوزن المفرد وحكمه اي حكم غير المفرد
والاخر للمعدى من حيث كونه ثنائيين او واحدين بقدم
مقاربه ان لا كسرية ولا نونية وذلك لان لكل علة زمنية
فان اوقع في الكلام علة من جنس كسرية فليس المقول
من حيث ان له زمنيين والتسوية الى الاسم احدهما افتقاره
الى الفاعل اخرجهما اشتقاق من المصدر فمعنى الايمان لا يفتقر
بالاسم وهو الجز والتعريف الذي هو علامة التثنية وانما قلنا ان
لكل علة زمنية لان المعدول عنه والوصف فرع
الموصوف والثمانيت فرع التوكيد لانك تقول قائم مثله
فانك والتعريف فرع التوكيد لانك تقول رجل ثم تقول الرجل
والجمعة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام
ان لا يخالطه لان اخر الجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون الزايدان فرع ما زيدا
عليه ووزن وزن الالف الاصل في كل نوع ان
الالف والنون الزايدان فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون الزايدان فرع ما زيدا
عليه ووزن وزن الالف الاصل في كل نوع ان

منه كذا في وصف الزيادة

منه كذا في وصف الزيادة

منه كذا في وصف الزيادة

منه كذا في وصف الزيادة

ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه
 هذا الوزن كان هذا الوزن الاصلى ويجوز لا يمنع
 سواء كان ضروريا او غير ضروري فلو جعله حكم المنصرف
 باذخ الكسر والتنوين فيه لاجعله منصرفا حقيقة فان
 غير المنصرف عند المعربين على ثلثان او اربعة مثلهما تقوم مقامهما
 وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم حتى لا يعم عنهما وقيل
 بالقرن معناه التثنية لا الاصل والى والتعريف في مرادهم
 الحكم للضرورة او الضرورة وزن الشعر او عناية قافية
 فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فثبت ما يقع من منع حرفه
 انكسار يخرج عن الوزن او يخرج عن السلاسل
 اما الاول فمفهوم شعر صحت على حساب كونهما صحت
 على الأيام حرف ليا لب واما الثاني فمفهوم شعر كونهما
 لثان ذكره هو المشكوك ما ذكره في الشعر فانه لو فتح قوله لكان
 من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه تخالف يخرج عن
 السلاسل كما يحكم بسلامة الطالع قال قلت فلا احتراز
 من الزيادة في ضروري فكيف يشك في الضرورة قلنا

الاختراز

الاختراز عن بعض الزخافات اذا امكن الاختراز عنه ضروري
 عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في
 قوله سلام يحل خير الأنام ورسيد حبسب الله العالمين فلو
 بشي من حروف تنوين لم يعم عنهما وقيل
 فانه لو قال بالجمد لا يحل بالوزن ولكن يحل بالقافية فان حرف
 الروي في سائر البيت الدال للمكسورة والتناسب الذي
 حرف غير المنصرف يحصل التناسب بينه وبين المنصرفين
 رعاية التناسب بين الكلمات امرهم غيرهم وان يصل الى حرف
 الضرورة مثل سلاسل واخلا لا حيث حرف سلاسل
 لتناسب المنصرف الذي يليه اخلا لا ففوله سلاسل
 واخلا لا مثال للمجموع غير المنصرف الذي حرف والمنصرف
 الذي حرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي
 المعكدة الواحدة التي تقوم مقام عشرين من العلة الشعر
 على ثلثان مكرران فاست كل واحد منهما مقام عشرين
 لتكررها احدهما للمجموع البالغ الى صبغة مقترن للمجموع

هذا هو المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان هذا الوزن الاصلى ويجوز لا يمنع سواء كان ضروريا او غير ضروري فلو جعله حكم المنصرف باذخ الكسر والتنوين فيه لاجعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المعربين على ثلثان او اربعة مثلهما تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم حتى لا يعم عنهما وقيل بالقرن معناه التثنية لا الاصل والى والتعريف في مرادهم الحكم للضرورة او الضرورة وزن الشعر او عناية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فثبت ما يقع من منع حرفه

انكسار يخرج عن الوزن او يخرج عن السلاسل اما الاول فمفهوم شعر صحت على حساب كونهما صحت على الأيام حرف ليا لب واما الثاني فمفهوم شعر كونهما لثان ذكره هو المشكوك ما ذكره في الشعر فانه لو فتح قوله لكان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه تخالف يخرج عن السلاسل كما يحكم بسلامة الطالع قال قلت فلا احتراز من الزيادة في ضروري فكيف يشك في الضرورة قلنا

سواء كان في حيزه من حيزه
أو في حيزه من حيزه
أو في حيزه من حيزه
أو في حيزه من حيزه

فانه قد تكرر فيه الحقيقة حقيقة كالكليات واساير وانما هي
ادعيا كما يلحق المواثيق لها في عدد الحروف والحركات
والشكائات كما جدد ومصابيح وثانيتها الثانية
لكن لا مطلقا بل في بعض اقسامه وهو الف الثاني
المقبورة والمحدودة اي كل واحد منهما كجبر وحرا لانها
لا تمان السكينة وصنعا لا تقار قابريا اصلا فلا يقال في جلي
جبل ولا في حرا حمر مجازا في السكينة بمنزلة ثانيا
اخرى في الثانية مكررا بخلاف الثاني فامها ليست لا راحة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكورين
المؤنث فلو عرفت الزوم لعار من كالعنينة مثلا لا يقو
الزوم الوضع فالعدل مضمون المفعول الذي يكون المفعول
خروج اي خروج المضمون ان كونه خروج عن صفة الاصلية
لكن هو من الذي يقضي الاصلية القاعدة ان يكون ذلك المضمون
ولا يخفى عليك ان صفة المفعول ليست صفة المشتق
فما عرفت الصفة التي هي المضمون خرجت المشتقات كلها

في حيزه من حيزه

في حيزه من حيزه

في حيزه من حيزه

في حيزه من حيزه

في حيزه من حيزه

في حيزه من حيزه

في حيزه من حيزه

في حيزه من حيزه

وان التبادر من خروج عن صفة الاصلية ان يكون المادة
باقية والتغير في وقع في الصورة فقط فلا ينقصها جدي
عنه بعض الحروف كالاسماء المحذورة والاصح ان يشترط وجود
فان المادة باقية فيها وان خرج عن صفة الاصلية يستلزم
دخول صفة اخرى في مغايرة للدولة ولا بعد ان يغير
مغايرتها لها في كونها صفة واحدة تحت اصل واحدة كما
كانت الاولى داخل تحت فخرجت عن المغايرات القياسية و
اما الثانية فلا في انها خرجت عن الصفة الاصلية فان المظان
مشتق قوس وانيب في الجمع الثانية ليست مخرجة عما هو
القيس فيها المعنى اقواسا وانسابا بل انما جمع القوس و
الاناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القيس من
غير ان يعتبر جمعها او لا على اقوس وانساب واخراج
اقوس وانيب عنهما وقال بعضهم ان حين قد جرد
بعضهم ترفيق الشيء في انواعه منه اذا كان المقصود منه
تمييزه عن بعض ما عده فيمكن ان يقال المقصود

في حيزه من حيزه

في حيزه من حيزه

في حيزه من حيزه

في حيزه من حيزه

في حيزه من حيزه

المتقدم من على القتها الشدة و قد قيل انما يحكم فيها بالشدة و
من هذا ليشين الفرق بين الشدة و المعدل او تقدير اي خروجا
كاستماع اصل مقدر مفرغ من يكون الداعي الى تقديره و فرضه
منع الفرق لا غير كبر و كذلك زفر فانهما لا و جبر و غير منفردين
ولم يوجد فيها سبب ظاهر الالهيية اعتبر فيها المعدل و لما
توقف اعتبار العداد على وجود اصله لم يكن فيها دليل على وجوده غير
منع الفرق فغيرها ان اصلها عام و زفر غير لاعتبارها بالعموم و زفر
و مشرباب فتمام المعدل و في قاطبة و اراياها بها كذا يوحى
فعل على الاعيان المؤنثة من غير و ان في لغة
تتم فاقهم اعتبر و المعدل في هذا السبب فاعلم ان و ان في
في الاعيان المؤنثة مثل حصار و طرا فاقها منسية و ليس
فيها الا السببان العلوية و الثابت و الثبات
لا يوجب البناء فاعتبر فيها المعدل التحصيلي البناء
ففي اعتبر فيها المعدل التحصيلي البناء اعتبر فيها على
مما جعلوه معرا غير منفردين ايتم حلا على نظام بر مع

المتقدم من على القتها الشدة و قد قيل انما يحكم فيها بالشدة و
من هذا ليشين الفرق بين الشدة و المعدل او تقدير اي خروجا
كاستماع اصل مقدر مفرغ من يكون الداعي الى تقديره و فرضه
منع الفرق لا غير كبر و كذلك زفر فانهما لا و جبر و غير منفردين
ولم يوجد فيها سبب ظاهر الالهيية اعتبر فيها المعدل و لما
توقف اعتبار العداد على وجود اصله لم يكن فيها دليل على وجوده غير
منع الفرق فغيرها ان اصلها عام و زفر غير لاعتبارها بالعموم و زفر
و مشرباب فتمام المعدل و في قاطبة و اراياها بها كذا يوحى
فعل على الاعيان المؤنثة من غير و ان في لغة
تتم فاقهم اعتبر و المعدل في هذا السبب فاعلم ان و ان في
في الاعيان المؤنثة مثل حصار و طرا فاقها منسية و ليس
فيها الا السببان العلوية و الثابت و الثبات
لا يوجب البناء فاعتبر فيها المعدل التحصيلي البناء
ففي اعتبر فيها المعدل التحصيلي البناء اعتبر فيها على
مما جعلوه معرا غير منفردين ايتم حلا على نظام بر مع

المتقدم من على القتها الشدة و قد قيل انما يحكم فيها بالشدة و
من هذا ليشين الفرق بين الشدة و المعدل او تقدير اي خروجا
كاستماع اصل مقدر مفرغ من يكون الداعي الى تقديره و فرضه
منع الفرق لا غير كبر و كذلك زفر فانهما لا و جبر و غير منفردين
ولم يوجد فيها سبب ظاهر الالهيية اعتبر فيها المعدل و لما
توقف اعتبار العداد على وجود اصله لم يكن فيها دليل على وجوده غير
منع الفرق فغيرها ان اصلها عام و زفر غير لاعتبارها بالعموم و زفر
و مشرباب فتمام المعدل و في قاطبة و اراياها بها كذا يوحى
فعل على الاعيان المؤنثة من غير و ان في لغة
تتم فاقهم اعتبر و المعدل في هذا السبب فاعلم ان و ان في
في الاعيان المؤنثة مثل حصار و طرا فاقها منسية و ليس
فيها الا السببان العلوية و الثابت و الثبات
لا يوجب البناء فاعتبر فيها المعدل التحصيلي البناء
ففي اعتبر فيها المعدل التحصيلي البناء اعتبر فيها على
مما جعلوه معرا غير منفردين ايتم حلا على نظام بر مع

المتقدم من على القتها الشدة و قد قيل انما يحكم فيها بالشدة و
من هذا ليشين الفرق بين الشدة و المعدل او تقدير اي خروجا
كاستماع اصل مقدر مفرغ من يكون الداعي الى تقديره و فرضه
منع الفرق لا غير كبر و كذلك زفر فانهما لا و جبر و غير منفردين
ولم يوجد فيها سبب ظاهر الالهيية اعتبر فيها المعدل و لما
توقف اعتبار العداد على وجود اصله لم يكن فيها دليل على وجوده غير
منع الفرق فغيرها ان اصلها عام و زفر غير لاعتبارها بالعموم و زفر
و مشرباب فتمام المعدل و في قاطبة و اراياها بها كذا يوحى
فعل على الاعيان المؤنثة من غير و ان في لغة
تتم فاقهم اعتبر و المعدل في هذا السبب فاعلم ان و ان في
في الاعيان المؤنثة مثل حصار و طرا فاقها منسية و ليس
فيها الا السببان العلوية و الثابت و الثبات
لا يوجب البناء فاعتبر فيها المعدل التحصيلي البناء
ففي اعتبر فيها المعدل التحصيلي البناء اعتبر فيها على
مما جعلوه معرا غير منفردين ايتم حلا على نظام بر مع

مع عدم الاحتياج اليه لتحقيق السبب منع الصنف
 العائنة ولثانيتها فاعتبار العدد فيه انما هو للحال على نظائره
 لا لتحقيق سبب منع الصنف ولهذا يقال ذكر باب نظام
 به في السبب في هذا لان الكلام فيما قد رقبه العدد لتحقيق سبب منع
 الصنف وانما قال في تحقيق لان الجواز بين يمينه فلا يكون فيما عن
 فيه المراد من تحقيق اكثر من فاة الاقل من من لم يحلوا اذوات الراء
 سببه بل جعلها غير متصرف فلاح اجزاء اعتبار العدد فيها
 تحقيق سبب البتة وهو ما عدا ما عليه الوصف وهو كون العدد لا
 على اذوات متبركة ما خوزة مع بعض صفاتها سواء كانت
 اذوات من الوصف سواء كانت متبركة او لا فانه مع بعض صفاتها
 التي في الحرة او يجب الاستعمال في مرتبة اربع في مرتبة اربع في مرتبة اربع
 لمرتبة معشقة من مراتب العدد فلا وصفية في تحريك الوصف بل هو ضد
 الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اخرج في على النسبة التي
 من غير المعدودات لا الاعداد على ان معناه مرتبة اربعة
 من وصفية بالاربعية وهذه هي وصفية في الاستعمال

لا اصلي

لا اصلي يجب اصل الوصف والمعن في سببية منع الصنف هو الوصف
 الاصيل لا الصانع لا العرفي العرفية فلذلك قال للمص شرطا في
 الوصف في سببية منع الصنف ان يكون وصفه الاصيل
 الذي هو الوصف بان يكون وصفه على الوصفية لانه يعرف الوصفية
 بعينه الوصف في الاستعمال سواء بقى على الوصفية الاصيل او زالت
 عنه فلا يفرق بان تحرك على سبب منع الصنف الوصفية الاصيل
 على الوصفية ومنع الغلبة احصاء بعض صفاتها حيث لا يثبت
 في الدلالة عليه الى مرتبة كما ان اسود كان موضوعا لغيره
 اسود لم يكثر استعماله لثبته السوداء بحيث لا يحتاج في الغرض عنه
 الى مرتبة فلذلك انما المذكور في حشر اوصاله الوصفية وعدم
 منقصة الغلبة حرف لعدم اوصاله الوصفية اربع في قولهم مرتبة اربعة
 اربع واعتبر من الصفح لعدم منقصة الغلبة اسود ولو لم حيث
 صا اربعة في المرتبة الاولى لثبته السوداء والى في الكلية التي فيها اسود
 و صا في واد في حيث صا في المقيد من تحديد لما فيه في الدلالة على
 اسود لان هذه الجملة وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاستحبة

في سبب منع الصنف
 في سبب منع الصنف
 في سبب منع الصنف

في سبب منع الصنف
 في سبب منع الصنف
 في سبب منع الصنف

في سبب منع الصنف
 في سبب منع الصنف
 في سبب منع الصنف

في سبب منع الصنف
 في سبب منع الصنف
 في سبب منع الصنف

في سبب منع الصنف
 في سبب منع الصنف
 في سبب منع الصنف

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

لكن يجب من الوضع او كان في استعمالها في معانيها الاصلية
ايضا بالكلية في مانع من القرون في هذه النسخة الاصلية
وزن القرون وانما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا يشكال
في منع حرفها لوزن القرون والوصف في الاصل والاضاع
افق اسيا للمخبرين في وصفية لتزوم متغايرة في القرون التي هي
لكن وكذلك منع اجبر للقرون في وصفية لتزوم متغايرة
في الجوز من القرون واجبر للقرون في القرون في الجوز
وصفية لتزوم متغايرة في القرون في الجوز في القرون
منه الاجزاء علم الجوز في اوصافها اصلية في القرون في القرون
المعاني الوصفية مطلقا في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
القرون الثانية القرون الى القرون في الاصل في الاصل في الاصل
شرطه في سبب منع القرون العلمية في القرون في القرون في القرون
القانون لا زما لان الاعلام في القرون في القرون في القرون في القرون
لان العلمية وضع ثاب وكما جرح وضعت الكليات في الاصل في الاصل
في القرون والقانون في القرون في القرون في القرون في القرون في القرون

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

في شرط العلمية في القرون في القرون في القرون في القرون في القرون
اللفظي بالقانون شرطه لوجوب منع القرون في القرون في القرون في القرون
شرط الجواز ولا بد في وجوب في شرط اخر ثبات رايه
بقوله وشرطه ثباته اي شرط وجوب ثباته الثاني
المعنى في منع القرون احد امور ثلثة زيادة في الثلثة اي
زيادة في هذه الكليات في الثلثة في ترتيب او ترتيب القرون الاصلية
من حوزها الثلثة في شرطه في القرون في القرون في القرون في القرون
بشرطه وجوب ثباته الثاني المعنى في القرون في القرون في القرون في القرون
بشرطه احد الامور الثلثة في القرون في القرون في القرون في القرون في القرون
احد السنين في ترتيب ثباته في القرون في القرون في القرون في القرون في القرون
لان لسان الهم في ثباته في القرون في القرون في القرون في القرون في القرون
شرطه في ثباته في القرون في القرون في القرون في القرون في القرون في القرون
عدم حوزها في ثباته في القرون في القرون في القرون في القرون في القرون في القرون
الحقيقة في ثباته في القرون في القرون في القرون في القرون في القرون في القرون
حرفها في ثباته في القرون في القرون في القرون في القرون في القرون في القرون

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

هذا البيت من كتابه في سائر العلوم

تأشيره وهو الزيادة على الثلثة وانما شرط العلمانية والثاني
 للمعنى مع شرط تعلم تأشيرته وهو كون الوجود وانما هو
 جواز العلمانية والثاني للمعنى مع شرط تعلم تأشيرته
 وهو الجواز فان سمي به اي بالثالث المعنى المذكور فشرط في سميته
 منع التعريف الزيادة على الثلثة لان الفرق الرابع في حكم ناهي الثاني
 قائم مقامها فقدم وهو مؤلف معنى سماه في باعتبار رتبة
 الجنس اذا استمر بعد منصرف لان الثاني في العلمانية
 المذكورين غير ان يقوم على مقام العلمانية وسماه في الرفع
 الفرق وسماه وهو مؤلف معنى سماه باعتبار رتبة
 الجنس اذا استمر بعد منصرف مرهبا لانه وان زال الثاني
 بعلمانية المذكور فالفرق الرابع قائم مقامه بدليل ان اذا
 تقدم ظهور الثاني كما انقضى فاعادة التعريف فقال
 قد ذكره بخلواو عقيب فانه اذا اصغر يقال عقيب من غير
 انقضاء الثاني لان الفرق الرابع قائم مقامها فمعقب اذا
 سمي به بعد ارفع شرط العلمانية والثاني للمعنى

في قوله انما شرط العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية

في قوله انما شرط العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية

في قوله انما شرط العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية

المعرفه او التعريف لان سميته منع الفرق هو وصف التعريف
 لا ذات المعرفه شرطها اي شرط تأشيرتها في منع الفرق ان
 علمية الى ان تكون هذا الشرع من جنس التعريف على ان يكون الباء
 كما اراد في قول الثاني ان علمية فلهذا سميته بالعلمانية
 معبرية او مشبوهة الى العلم بانه يكون حاصله في علمية فلهذا سميته بالعلمانية
 ان يكون الباء النسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمانية لان
 تعريف المعرفات والمبهمات لا يوجد الا في معنى المبنيات ومنع
 الفرق في الحكم العربيات والتعريف باللام والامتناع يجعل
 غير المنصرف منصرفا كما سمي فلا يشترط في سميته منع الفرق
 فلم يسم الا التعريف العلمانية وانما جعلت الفرق سميته والعلمانية شرطها
 ولم يجعل العلمانية سميته كما جعل البعض لان فرعية التعريف
 للتكثير الظاهرة فرعية العلمانية في الجزاء وان كان المقيد فلا وصفيته
 غير العرب ولما تأشيرته في منع الفرق بشرط ان يكون
 ان يكون علمية او مشبوهة الى العلم والصفة العينية بانه يكون متضمنة
 في معنى العلم في الجملة حقيقة كما برز او حكماء بان ينظر العرب في
 لغة الجملة العلمانية في غير تعريف فيه قبل النقص كما يكون فانه كان
 لا العلمانية بعد التعريف

في قوله انما شرط العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية

في قوله انما شرط العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية

في قوله انما شرط العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية

في قوله انما شرط العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية

في قوله انما شرط العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية
 في قوله انما شرط العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية
 والمراد بالعلمانية العلمانية

ان يفرق فيه العرب فكانه كان على وجه الحق وانما جعلت
 للابتنين فيها بغير فرق ما بين كلامهم فيضعف فيه الحق
 فلا يخلع فيه شيئا من الحق فيجاءه لومى من كلامه لا يخلع
 حرقه لعدم علمه في الحق وشهدا بالثبوت احد الامرين
 الحق الاوسط او زيادة على الثلثة ان يثبت احده للثبوت
 للثقة احد السببين فتخرج من هذا التفرع بالنظر لا الشرط
 ان يثبت في القرآن روح التماس الاستقاء الشرط الثاني وهو ثابت
 المخرج لان الحق يثبت فيه ضعف لا يثبت في غيره فلا يخلع
 اعتبارا بجامع سكن الاوسط وانما ثبت ذلك لعلامة
 مقدره تظهر في بعض الصفات فلهذا في قوله ان يثبت
 سكن الاوسط وان لا يثبت فان قلت قد اعتبرت الحق
 في ماء وجور مع سكن الاوسط فيما سبق فلم يثبت
 قلنا اعتبارهما فيهما سبق انما هو لتفريق السببين اذ يثبت
 بقاوم سكن الاوسط اجمالا ولا يلزم من اعتبارهما التفريق

في قوله ان يثبت في القرآن روح التماس الاستقاء الشرط الثاني وهو ثابت
 المخرج لان الحق يثبت فيه ضعف لا يثبت في غيره فلا يخلع
 اعتبارا بجامع سكن الاوسط وانما ثبت ذلك لعلامة

سببا خرافيا يستلزم بالاستقلال وشيئا وهو من جنس ديار
 بكر وبرايم فتنتج صحتها لوجود الشرط الثاني فيها فان
 في شرط ذلك الاوسط وفي ابرايم الزيادة على الثلثة وانما يثبت
 التفرع بالشرط الثاني لان حق التثنية على ما هو الحق
 في ان يثبت في القرآن روح التماس الاستقاء الشرط الثاني وهو ثابت
 المخرج لان الحق يثبت فيه ضعف لا يثبت في غيره فلا يخلع
 اعتبارا بجامع سكن الاوسط وانما ثبت ذلك لعلامة

في قوله ان يثبت في القرآن روح التماس الاستقاء الشرط الثاني وهو ثابت
 المخرج لان الحق يثبت فيه ضعف لا يثبت في غيره فلا يخلع
 اعتبارا بجامع سكن الاوسط وانما ثبت ذلك لعلامة

في قوله ان يثبت في القرآن روح التماس الاستقاء الشرط الثاني وهو ثابت
 المخرج لان الحق يثبت فيه ضعف لا يثبت في غيره فلا يخلع
 اعتبارا بجامع سكن الاوسط وانما ثبت ذلك لعلامة

في قوله ان يثبت في القرآن روح التماس الاستقاء الشرط الثاني وهو ثابت
 المخرج لان الحق يثبت فيه ضعف لا يثبت في غيره فلا يخلع
 اعتبارا بجامع سكن الاوسط وانما ثبت ذلك لعلامة

فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين

في بعض الضرر من تبيين تكسيرا فانه تبيين تكسيرا لا يغير الحقيقة
فانما جمع السلامة فانه لا يغير الحقيقة فبمعنى ان يجمع جمع
السلامة كما يجمع ايا من يجمع ايا من على ايا من وحواس
جمع صاحبة على صواحيبات وانما اشتد لكون صيغة
موصولة على قبول التغير فيكون تغير ماء متقلبة على ثاء وان تبي
حالة الوقف والمراد بهاء ثاء التانيث باعتبار ما قبله اليه حالة
الوقف فلا يرد عن قوله جمع فانه وانما اشتد ما ذكرنا به
بما لا نراه لو كانت مع بها على اذنة المفردات كقراءة فانه
على اذنة كراية وطواعية بمعنى الكراية والطلاعة في غير قوله
جميعية فتوزل الحاجة لا اخرج غرضه من فانه مفرد خاص
ليس جمعا لا لغيره ولا لغيره وانما الجمع مراد به وهو لفظ اخر
بجملان فانه يجمع فانه يجمع او فانه يجمع او فانه يجمع
سبق ان صيغة مشتركة يجمع على فانه يجمع او فانه يجمع
وقام بينهما ما يكون بها وانما ما كان بغيره فانه يجمع
لوجود شرط تانيث بها كمالا بعد التانيث فانه
ومما

فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين

فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين

فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين

ومما يجمع مثال لما بعد التانيث اخرج او كسرها ساكن وانما
فانما يجمع السلامة فانه لا يغير الحقيقة فبمعنى ان يجمع جمع
السلامة كما يجمع ايا من يجمع ايا من على ايا من وحواس
جمع صاحبة على صواحيبات وانما اشتد لكون صيغة
موصولة على قبول التغير فيكون تغير ماء متقلبة على ثاء وان تبي
حالة الوقف والمراد بهاء ثاء التانيث باعتبار ما قبله اليه حالة
الوقف فلا يرد عن قوله جمع فانه وانما اشتد ما ذكرنا به
بما لا نراه لو كانت مع بها على اذنة المفردات كقراءة فانه
على اذنة كراية وطواعية بمعنى الكراية والطلاعة في غير قوله
جميعية فتوزل الحاجة لا اخرج غرضه من فانه مفرد خاص
ليس جمعا لا لغيره ولا لغيره وانما الجمع مراد به وهو لفظ اخر
بجملان فانه يجمع فانه يجمع او فانه يجمع او فانه يجمع
سبق ان صيغة مشتركة يجمع على فانه يجمع او فانه يجمع
وقام بينهما ما يكون بها وانما ما كان بغيره فانه يجمع
لوجود شرط تانيث بها كمالا بعد التانيث فانه
ومما

فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين

فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين

فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فان قيل في قوله تعالى انما جاءكم من غير الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما ليس
بالعلم

لا علم جنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما الكف المصنف
التنبيه على اعتبار الجمعية الاصليّة في هذا النوع ولم يفرق شرط
ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة
وليس الامر كذلك اذ لا ينصرف العرف في الجمعية وسر او غير سر
في سؤال معتبر فغير ان يقال قد تقتضي على الاشكال الواحد
على قاعدته الجمع كجاء جمع الجمع انتم وان يكون في المثال
في الاصل فالتقارب سر او غير سر فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لانه لال ولا في الاصل فاجاب بانه
قد اختلف في صرفه ومقتضى منه فربما اذا لم يعرف وهو الكثير في
موارد الاستعمال فربما في الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت
فقد قيل في التفتيش عند اسم الجمع ليس الجمع لانه لال
ولانه الاصل في الجمع العرف على موارد اي على ما يوزن منه
الجمع العربية كانه اعم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن
فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه قبيلة حكما فالجمعية

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما ليس
بالعلم

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما ليس
بالعلم

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما ليس
بالعلم

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما ليس
بالعلم

على هذا التقدير ان كان يكون حقيقة او حكمية فبما هذا الجواب
على تعميم الجمعية لانه زيادة سبب حرجا سبب التعدد وهو الجواب
على الوردان وهو مجموع عروق ليس جمع حقيقة لانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سر والى تقديره او فضا
فانه كما هو معروف ومن عاده ان هذا الوزن بدون الجمعية لم ينع
العرف فلهذا قلنا هذه القاعدة ان جمع سر والى فانه متى لم ينع السر
سر والى جمع سر والى على سر او غير سر او اذ اصرح اي سر او غير
لعدم تحقق جمعية حقيقة والاصل في الاسماء العرف قلنا
اشكال بالتفتيش على قاعدة الجمع لانه التفتيش على الجمعية
اي كجمع منفر على فاعل يائسا كان او وائسا كالجواب
الدواعي فاعل او في حالتي الرفع كما من اي حكمه فاق
بحسب ضرورة في حذو البناء عليه وانه قال السنين عليه فقول
جاء فوجوا ومرت بجوار كما تقول جاء من قاصد ومرت بقاص
واقا في حالة التنبه فالباء متحركة مفتوحة كجوابت جواريت
قلنا في حاله حاله التنبه لان الهم غير منصرف للجمعية مع صيغة

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما ليس
بالعلم

منه للوج بخلو حالة الرق والجزء قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الهم منصرف والتونين في التونين العرف لان
المشعر يجوز الكاء مقدم على منع العرف الذي هو من احوال الحكم
بعد فاما فاصلا جوار في ذلك جاء تنجوار جوار بالضم
والتونين بناء على ان الاصل في الهم العرف فينبى الاعلال على ما
هو الاصل ثم استغنى العرف للثقل والياء والنعاء والتكثير فصار
جوار على وزن سلام وكلام فلم يسو على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرف والتونين في العرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان في الجملة
مع صيغة منتهى الجموع لان الحذف ونزلة المقدور ولهذا لا يجرى
على الراء والتونين في التونين العرف فاما لما استغنى منصرف العرف
عن الراء في الياء المحذوف او عن حركتها في التونين وعلى هذا التفسير
حالة الجريد لتلوه لغة بعض العرب اقيت الياء في حالة الجز
كما في حالة التثنية بقولهم جوارى كما بقولهم راس جوارى
وبناء هذه اللغة على تقديم منع العرف على الاعلال فاشير بكون الياء
منصرفا

منه للوج بخلو حالة الرق والجزء قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الهم منصرف والتونين في التونين العرف لان
المشعر يجوز الكاء مقدم على منع العرف الذي هو من احوال الحكم
بعد فاما فاصلا جوار في ذلك جاء تنجوار جوار بالضم
والتونين بناء على ان الاصل في الهم العرف فينبى الاعلال على ما
هو الاصل ثم استغنى العرف للثقل والياء والنعاء والتكثير فصار
جوار على وزن سلام وكلام فلم يسو على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرف والتونين في العرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان في الجملة
مع صيغة منتهى الجموع لان الحذف ونزلة المقدور ولهذا لا يجرى
على الراء والتونين في التونين العرف فاما لما استغنى منصرف العرف
عن الراء في الياء المحذوف او عن حركتها في التونين وعلى هذا التفسير
حالة الجريد لتلوه لغة بعض العرب اقيت الياء في حالة الجز
كما في حالة التثنية بقولهم جوارى كما بقولهم راس جوارى
وبناء هذه اللغة على تقديم منع العرف على الاعلال فاشير بكون الياء
منصرفا

منه للوج بخلو حالة الرق والجزء قد اختلف فيه فذهب

منصرفا في حالة الراء الفصح حبيبة في موضع فيه من الاعلال واما
في حالة الرفع فاصلا جوار جوار بالضم بلا تونين حذف
الضمة للثقل وعرف من هنا التونين فسقط الياء والنعاء والتكثير
فصار جوار على هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف
التي في المشعر فان في الاعلال على التين كما عرفت التكرير
وهو صيغة كائين او اكثر كلمة واحدة من غير حركية جزم
فلا بد التجم ويصير علمين شرط العلمانية ليا من من التزوال فيحصر
قوة في تفرقها في منع العرف وان لا يكون تاما في الاعلال
تخرج المضاعف لا العرف او لا حكم فليخ في تفرق المضاعف اليه بالياء في
الاعمال في الاعمال لان الاعمال المشعر على الاعمال
فبقيت الكلمات تفرقا طرا فافترقا فاق في حالة العلمانية على ما كانت
عليها قبل العلمانية فان التفسير بها التام لانها كانت في لغة عربية قديمة
تطرح اليها التغير فيكون ان يغير تلك الاء وان كانت في قبيل
النبات فكيف ينصرف فيها منع العرف الذي هو من احكام العرب
فان قلت كان على اللسان بغير وان لا يكون الجزء الثاني من

منه للوج بخلو حالة الرق والجزء قد اختلف فيه فذهب

منه للوج بخلو حالة الرق والجزء قد اختلف فيه فذهب

اعمال في حالة الراء الفصح حبيبة في موضع فيه من الاعلال واما
في حالة الرفع فاصلا جوار جوار بالضم بلا تونين حذف
الضمة للثقل وعرف من هنا التونين فسقط الياء والنعاء والتكثير
فصار جوار على هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف
التي في المشعر فان في الاعلال على التين كما عرفت التكرير
وهو صيغة كائين او اكثر كلمة واحدة من غير حركية جزم
فلا بد التجم ويصير علمين شرط العلمانية ليا من من التزوال فيحصر
قوة في تفرقها في منع العرف وان لا يكون تاما في الاعلال
تخرج المضاعف لا العرف او لا حكم فليخ في تفرق المضاعف اليه بالياء في
الاعمال في الاعمال لان الاعمال المشعر على الاعمال
فبقيت الكلمات تفرقا طرا فافترقا فاق في حالة العلمانية على ما كانت
عليها قبل العلمانية فان التفسير بها التام لانها كانت في لغة عربية قديمة
تطرح اليها التغير فيكون ان يغير تلك الاء وان كانت في قبيل
النبات فكيف ينصرف فيها منع العرف الذي هو من احكام العرب
فان قلت كان على اللسان بغير وان لا يكون الجزء الثاني من

منه للوج بخلو حالة الرق والجزء قد اختلف فيه فذهب

منه للوج بخلو حالة الرق والجزء قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الهم منصرف والتونين في التونين العرف لان
المشعر يجوز الكاء مقدم على منع العرف الذي هو من احوال الحكم
بعد فاما فاصلا جوار في ذلك جاء تنجوار جوار بالضم
والتونين بناء على ان الاصل في الهم العرف فينبى الاعلال على ما
هو الاصل ثم استغنى العرف للثقل والياء والنعاء والتكثير فصار
جوار على وزن سلام وكلام فلم يسو على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرف والتونين في العرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان في الجملة
مع صيغة منتهى الجموع لان الحذف ونزلة المقدور ولهذا لا يجرى
على الراء والتونين في التونين العرف فاما لما استغنى منصرف العرف
عن الراء في الياء المحذوف او عن حركتها في التونين وعلى هذا التفسير
حالة الجريد لتلوه لغة بعض العرب اقيت الياء في حالة الجز
كما في حالة التثنية بقولهم جوارى كما بقولهم راس جوارى
وبناء هذه اللغة على تقديم منع العرف على الاعلال فاشير بكون الياء
منصرفا

لا يخلو سكون من ان يعلق على متعه لوجود الشرط على كل القولين لا لبقاء سكونه ووجود
سكونه في كل حال انما يعلق على حرفه لبقاء الشرط على كل القولين ووجوده في كل حال ووجوده في كل حال

فان لم يخلو في منع صرف لوجود الشرط على الذي يبين فان

مؤنثه سكون لا سكراته ودون ندمان فانه لا خلاص في صرف
لا انشاء الشرط على الذي يبين لان مؤنثه ندمانه لا انشاء هذا
اذا كان ندمان بمعنى الندم واذا كان بمعنى النادم فهو غير
منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندى لا ندمانه وزن الفعل جهر
كون الاسم على وزن بعد من اوزان الفعل وهذه القدر لا يخلو في
سببية منع الصرف بل شرطه فيما احد الامرين اما ان يخلص في
اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربى الا مشورا
من الفعل كشرطه صفة تامة المعلوم من التشديد فانه نقل من لغة
الصفة وجعل على العرس وكذلك بذكره وشرطه كوضع وان
ختم لرجل افعال نقلت الى النسبة واما قوله اسمي بضع مرون
وهو العندم وشرطه على الموضع بالشام فهو من اسماء النجاسة
النسبة الى العربية فلا يندرج في ذلك الاختصاص ومثله صريح على
البناء للمفعول اذا جبر على التثنية فانه ايضا غير منصرف في المعية
وزن الفعل واما قوله بالبناء للنسبة فانه على البناء للنسبة كذا في قوله

فان لم يخلو في منع صرف لوجود الشرط على الذي يبين فان

مؤنثه سكون لا سكراته ودون ندمان فانه لا خلاص في صرف
لا انشاء الشرط على الذي يبين لان مؤنثه ندمانه لا انشاء هذا
اذا كان ندمان بمعنى الندم واذا كان بمعنى النادم فهو غير
منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندى لا ندمانه وزن الفعل جهر
كون الاسم على وزن بعد من اوزان الفعل وهذه القدر لا يخلو في
سببية منع الصرف بل شرطه فيما احد الامرين اما ان يخلص في
اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربى الا مشورا
من الفعل كشرطه صفة تامة المعلوم من التشديد فانه نقل من لغة
الصفة وجعل على العرس وكذلك بذكره وشرطه كوضع وان
ختم لرجل افعال نقلت الى النسبة واما قوله اسمي بضع مرون
وهو العندم وشرطه على الموضع بالشام فهو من اسماء النجاسة
النسبة الى العربية فلا يندرج في ذلك الاختصاص ومثله صريح على
البناء للمفعول اذا جبر على التثنية فانه ايضا غير منصرف في المعية
وزن الفعل واما قوله بالبناء للنسبة فانه على البناء للنسبة كذا في قوله

مؤنثه سكون لا سكراته ودون ندمان فانه لا خلاص في صرف
لا انشاء الشرط على الذي يبين لان مؤنثه ندمانه لا انشاء هذا
اذا كان ندمان بمعنى الندم واذا كان بمعنى النادم فهو غير
منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندى لا ندمانه وزن الفعل جهر
كون الاسم على وزن بعد من اوزان الفعل وهذه القدر لا يخلو في
سببية منع الصرف بل شرطه فيما احد الامرين اما ان يخلص في
اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربى الا مشورا
من الفعل كشرطه صفة تامة المعلوم من التشديد فانه نقل من لغة
الصفة وجعل على العرس وكذلك بذكره وشرطه كوضع وان
ختم لرجل افعال نقلت الى النسبة واما قوله اسمي بضع مرون
وهو العندم وشرطه على الموضع بالشام فهو من اسماء النجاسة
النسبة الى العربية فلا يندرج في ذلك الاختصاص ومثله صريح على
البناء للمفعول اذا جبر على التثنية فانه ايضا غير منصرف في المعية
وزن الفعل واما قوله بالبناء للنسبة فانه على البناء للنسبة كذا في قوله

مؤنثه سكون لا سكراته ودون ندمان فانه لا خلاص في صرف
لا انشاء الشرط على الذي يبين لان مؤنثه ندمانه لا انشاء هذا
اذا كان ندمان بمعنى الندم واذا كان بمعنى النادم فهو غير
منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندى لا ندمانه وزن الفعل جهر
كون الاسم على وزن بعد من اوزان الفعل وهذه القدر لا يخلو في
سببية منع الصرف بل شرطه فيما احد الامرين اما ان يخلص في
اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربى الا مشورا
من الفعل كشرطه صفة تامة المعلوم من التشديد فانه نقل من لغة
الصفة وجعل على العرس وكذلك بذكره وشرطه كوضع وان
ختم لرجل افعال نقلت الى النسبة واما قوله اسمي بضع مرون
وهو العندم وشرطه على الموضع بالشام فهو من اسماء النجاسة
النسبة الى العربية فلا يندرج في ذلك الاختصاص ومثله صريح على
البناء للمفعول اذا جبر على التثنية فانه ايضا غير منصرف في المعية
وزن الفعل واما قوله بالبناء للنسبة فانه على البناء للنسبة كذا في قوله

غير مختص بالفعل ولم يندبه اليه المنع صرفه الا بمعنى النجاسة او يكون
غير مختص كمن يكون في اول اى في اول وزن الفعل او اول ما كان
على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف او حرفين او حرفين
من حرفين اثنين كزيادة اى في اول حرف او حرفين او حرفين
اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن الفعل او ما كان
على وزن الفعل غير قابل للبناء لانه يخرج الوزن بهذا البناء
اختصاصا بالاسم غير اوزان الفعل ولو قال غير قابل للبناء
فما ساء بالاعتبار الذي امتنع من الصرف الجليل لم يرد عليه
الرجوع اذ السمي به رجل فان لم يندبه اليه المنع صرفه فلا يكون
قياسا ولا استدلالا على البناء في سودة للحمية الا ان يلبس
باعتبار الوصف الاصل الذي لا يخلو من الصرف بل يندبه
غلبة الاسمية العارضية ومنه ان من اجل اشتداد عدم
قبول البناء امتنع اجمع من الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول البناء لانه لا يقال احمر وانصرف بعد القبول
البناء لحي بعد الاتفاق القوية على العلل والسمو

غير مختص كمن يكون في اول اى في اول وزن الفعل او اول ما كان

غير مختص كمن يكون في اول اى في اول وزن الفعل او اول ما كان

غير مختص كمن يكون في اول اى في اول وزن الفعل او اول ما كان

غير مختص كمن يكون في اول اى في اول وزن الفعل او اول ما كان

۷۷۷

وزن الفعل متضادان لأن السواء المعدول بالاشتقاق
على وزن مخصوص ليس من أوزان الفعل المعبرة
في منع القوف فلا يكون أن لا يوجد معها شيء من الأوزان
بين مجموع هذين السكتين ومن أحدهما فقط الآخر
فقط لا مجموعهما فإذا نكر غير المنصرف الذي أحدهما بالعلمية
بقي بلا سبب إلى ما سبق في سبب من حيث هو سبب فيما
يشترط فيه من الأسباب الأربع المذكورة لأنه قد انقضى أحد السببين
الذين هو العلمية بنكرها والسبب الآخر المشترك بالعلمية من حيث
هو وصفية فلم يبق في سبب من حيث هو سبب واحد فبقى
سبب بشرط فيه من العدد ووزن الفعل كما هو قد قيل قوله
وبما متضادان أن أعمت بكسرتين على اللفظة من أوزان
الفعل مع وجود المعدول فيه فأنه أمر من صحت بصحة فكأن
يجوز بصتين فلما جاء بكسرتين علم أنه معدول من جنس المطلوب
أن هذا الأمر غير محقق لجزائه ودأبته بكسرتين وإن لم يشتر
فالأوزان التي تحقق فيها المعدل غشفا كان أو تعدد راء لم يجامع

الرفاعه المزاني

هذا هو الوجه في اعتبار الوصفية في سبب التفضيل
 في اعتبار الوصفية في سبب التفضيل

وزن الفعل وايضا في وقت فيما لم يجر وجود اصل الحق
 لا يكون في اعتبار العدل الخفيف دون انتفاء منع الصرف
 اياه واعتبار خروج الصفة عن ذلك الاصل ومنها لا يفتقر
 لوجوب سبب في حيث وراه العدل وبها العلية والثالث
 المتكبر ثم اذ انشأ رتبة مثل آخر علما ان الفرق بينه وبين
 حاقول سبب في قوله وخالف سبب الاختلاف في رتبة
 الحسن تسمية سبب في قوله ان كان قول التسمية اخر مع موافقة لما

ذكر من القواعد جعلا اصلا في مخالفة لا يشاء وان كان
 غير متحقق فيها علة ذلك في الفرق نحو ارجو ان يكون
 والمراد بنحو امره ان معنى الوصفية فيه قبل العلية فلا يفتقر
 فيه خلاف في سكران واعتداله ويخرج عنه فعل التاكيد نحو
 اجمع فاقب منصرف عنه التاكيد بالانقلاب فيضعف معنى الوصفية
 فيه قبل العلية لكونه بمعنى كل وكذلك فعل التفضيل في رتبة
 من التفضيلية فاقب بعد التاكيد منصرف بالاتفاق لضعف
 معنى الوصفية فيه حتى صار افعلا مستمرا وان كان مجرد قولا

فان كان قول التسمية اخر لا يبعد ان يكون الاصل في مخالفة
 اعتبار الوصفية في سبب التفضيل في رتبة
 اعتبار الوصفية في سبب التفضيل في رتبة

لا يفتقر الى اعتبار الوصفية في سبب التفضيل
 في اعتبار الوصفية في سبب التفضيل

هذا هو الوجه في اعتبار الوصفية في سبب التفضيل
 في اعتبار الوصفية في سبب التفضيل

ولا ينصرف بالاختلاف لظهور معنى الوصفية في سبب التفضيل
 اعتبار الوصفية الاصلية اي ما خالف سبب الاختلاف
 اعتبار الوصفية الاصلية بعد التاكيد فاقب رتبة العلية
 بالتاكيد لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبر بها وجعلها غير
 منصرف للوصفية الاصلية وسبب اخر لوزن الفعل واللفظ
 والنون المزيدين فان قلت كما ان لا مانع من اعتبار الوصفية
 الاصلية لا باعث باعتبارها ايضا فاعتبر بها وذهب الى ما هو
 خلاف الاصل اعني منع الصرف قبل باعث الاعتبارات
 متاع ظهور وارقم مع زوال الوصفية عنهما ح وفي بحث لان
 الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيها شائبة من الوصفية
 لان السواد لم يمتلئ السواد وارقم للحمية التي فيها سواد
 وبما حق وفيها شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
 فيها اعتبارها في امر بعد التاكيد لا فاقب رتبة العلية
 فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلية والعلية
 بالتاكيد والنزول لا يعتبر غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو

لان ذلك لا يفتقر الى اعتبار الوصفية في سبب التفضيل

هذا هو الوجه في اعتبار الوصفية في سبب التفضيل
 في اعتبار الوصفية في سبب التفضيل

هذا هو الوجه في اعتبار الوصفية في سبب التفضيل
 في اعتبار الوصفية في سبب التفضيل

حكم واخذ ابي عثمان الثوري رضي الله عنه

أما من القرون ومن
أولها سنة ١٢٠٠

[illegible]

المفاعلة

فاسأل اذا كان من غير امتصلا كما ينبغي فنه اذن المرفوع او من
الاول ما يرفع القاعده اليه والاضاعه

تعمل على الفاعل والفاعل والمفعول لانه اصل المفعول
المفعول لانه جزء من الفعل المفعول لانه اصل المفعول
منه عامل المفعول وقيل اصل المفعول المفعول لانه باو على ما يجر

الاصح في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل واللام
بحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكأن اقوى بخلاف الفاعل

فائدة لا يحتمل على اليا مشقة وجوان الفاعل ان الهم حقيقة
او كما يدخل فيه مثل قولهم ان ضربت ركباً اسنط
الفعل الاسنط لا يتبعه ليجوز ان تكون افعالاً

المواد في جميع حدود المرفوقها والمنصوبات والكبريات
غير ان تابع بقية ذكروا في اربع بعدها او شبهة او مباشرة الى

وإنما قال ذلك ليشتمل على الفعلين المتشابهين في المصدر
فمن الفعلين المتشابهين في المصدر وقدم في الفعلين

في اسناد اليه الفعل لان الاسناد الى غيره شئ اسناد اليه

عبدالله بن محمد بن عبد الله

في الحقيقة كذا مخرج من المراء بقدر عليه ونحوها يخرج عنه
المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كرم من بكره فان قلت
قد يجب تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان المبتدأ مكثرة والخبر
خرفا نحو قد ادر رجل قلت المراء وجوب تقديم نوعه و
ليس نوع الخبر ما يجب تقديمه بخلاف نوع المبتدأ الفاعل
على خبره قيامه به مستادا واقعا على طريقة قيام الفعل او خبره
بأنه مفعول فقام به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحذر من هذا القيد في مفعول
ما لم يتم فاعله كزيد ضرب زيد على صيغة المجرى والاستباح
ان يند القيد انما هو على مذهب من لا يجعله داخل في المفعول
كالمص واما على مذهب من يجعله داخل في كصاحب المفعول فلا
حاجة لهذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فربما
مثال لما نسبته اليه الفعل ومثل ابو في زيد قائم ابو فربما
مثال لما نسبته اليه الفعل والاصرفه الفاعل ان ما ينبغي
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يند الفعل المسند

والصواب في قوله قيام به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحذر من هذا القيد في مفعول ما لم يتم فاعله كزيد ضرب زيد على صيغة المجرى والاستباح ان يند القيد انما هو على مذهب من لا يجعله داخل في المفعول كالمص واما على مذهب من يجعله داخل في كصاحب المفعول فلا حاجة لهذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فربما مثال لما نسبته اليه الفعل ومثل ابو في زيد قائم ابو فربما مثال لما نسبته اليه الفعل والاصرفه الفاعل ان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يند الفعل المسند

قوله انما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يند الفعل المسند

في الحقيقة كذا مخرج من المراء بقدر عليه ونحوها يخرج عنه

اليد ان يكون بعد خبره ان يقدم عليه نحو احمد مولا لاني
كلمة من الفعل المشبهة احتياجا اليه لانه ذكر مسكان
اللام في ضربت لانه يقع في الاربع حركات فيها هو مشددة كلمة
واحدة فلذلك ذكر ان الاصل الذي يقتضيه تقديم الفاعل على سائر
مفعولات الفعل جاز ضربت فلانة زيد لتقديم مرجع الضمير وهو
زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل فقط
وذلك جازي وامتنع ضرب فلانة زيد لانه اخر مرجع الضمير
وهو زيد لفظا ورتبا ويزيد الاضمار قبل الذكر لفظا و
رتبا وذلك بعد جازي خلافا للاختصار وان جازي و
سببه جملة ذلك قوله ان جازي رتبة عن عدي بن حاتم
جاء الكلاب انما هو على مذهب من لا يجعله داخل في المفعول
الشعر والمراء عدم جوازه في شقعة الكلام وبانه لا يتم ان
الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفاعل اي
جزي رب الجزاء واذا انشأ الاعراب الدال على المفعول الفاعل
مفعولية الفعل بالوضع لفظا فربما اي لا الفاعل المقدم

والصواب في قوله قيام به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحذر من هذا القيد في مفعول ما لم يتم فاعله كزيد ضرب زيد على صيغة المجرى والاستباح ان يند القيد انما هو على مذهب من لا يجعله داخل في المفعول كالمص واما على مذهب من يجعله داخل في كصاحب المفعول فلا حاجة لهذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فربما مثال لما نسبته اليه الفعل ومثل ابو في زيد قائم ابو فربما مثال لما نسبته اليه الفعل والاصرفه الفاعل ان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يند الفعل المسند

قوله انما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يند الفعل المسند

في الحقيقة كذا مخرج من المراء بقدر عليه ونحوها يخرج عنه
المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كرم من بكره فان قلت
قد يجب تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان المبتدأ مكثرة والخبر
خرفا نحو قد ادر رجل قلت المراء وجوب تقديم نوعه و
ليس نوع الخبر ما يجب تقديمه بخلاف نوع المبتدأ الفاعل
على خبره قيامه به مستادا واقعا على طريقة قيام الفعل او خبره
بأنه مفعول فقام به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحذر من هذا القيد في مفعول
ما لم يتم فاعله كزيد ضرب زيد على صيغة المجرى والاستباح
ان يند القيد انما هو على مذهب من لا يجعله داخل في المفعول
كالمص واما على مذهب من يجعله داخل في كصاحب المفعول فلا
حاجة لهذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فربما
مثال لما نسبته اليه الفعل ومثل ابو في زيد قائم ابو فربما
مثال لما نسبته اليه الفعل والاصرفه الفاعل ان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يند الفعل المسند

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

او وقع الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورة التقديم
والثاني نحو ما ضرب عمار الازيد وفادى هذا القيد
ما عرفت انما وقع الفاعل بعد معناه اي معنى الا
خراغا ضرب عمار او اتصل مفعول بان يكون المفعول
ضربا متصلا بالفعل ويواي الفاعل غير ضمير متصل
غرض بك زيد وجب ثا خبر اي ثا خبر الفاعل في المفعول
فجميع هذه الصور اذ صورة اتصال المفعول
فلا يلزم الامتناع قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة
وقوعه بعد الا او معناه فلا يتقلب حسب المطلوب
وانما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير
متصل لنافا الاتصال يتوسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا
فانه يجب فيه تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد عرفت القيد
الدافع للفاعل لقيام رتبة والى على تعيين المحدثين
جوابا اي حذفا جازما من غير ان يكون جوابا لسؤال

هذا هو الوجه في قوله
اي في صورة تقديم الفاعل
المفعول او يقع مفعولا
او معناه فلا يتقلب
هذا هو الوجه في قوله
اي في صورة تقديم الفاعل
المفعول او يقع مفعولا
او معناه فلا يتقلب

فقد انحصار في علم
وتميز ما هو في
هذا هو الوجه في قوله
اي في صورة تقديم الفاعل
المفعول او يقع مفعولا
او معناه فلا يتقلب

تحقق لمن قال من قام ساجدا لا يجزى يقوم به القيام فيجوز ان
يقول زيد يجزى قام ان قام زيد ويجزى ان يقول قام زيد
بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر هو جازم
بالجدة وتقدير الفعل جازم احد جزئيا والتقليل في
الحذف اولى وكذا يجزى الفعل جوازا فيما كان جوابا
لسؤال مقدرا نحو قولك ان عرفة مرثية يزيد من مثل
ليتك على البناء المفعول زيد مرفوع على ان مفعولك لم يتم فاعل
صانع وعما جرد ليلو فاعل الفعل المحدث اي يبيك صانع
تقرينه السؤال المقدور ويوم يبيك واما على رتبة ليبيك
يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه
لخصوص متعلق بصانع اي يبيك من بدل ويجوز معناه
الخاص لا ان كان خبرا للتعجب الا لا واخر البيت
وتحيط بما قطع الطوارق الحسنة التي تل من غير وسيلة
والاصحاح الا بالاك والعلو اي جمع مطلق على غير العباس
كلوا جمع مطلق وما يتعلق بحسنة وما مصدرية يعني ان الزيادة في ردي الاصحاح كل من
كان القيد ملحقا

هذا هو الوجه في قوله
اي في صورة تقديم الفاعل
المفعول او يقع مفعولا
او معناه فلا يتقلب
هذا هو الوجه في قوله
اي في صورة تقديم الفاعل
المفعول او يقع مفعولا
او معناه فلا يتقلب

2

الملك الناصر المنصور
في سنة ١٢٨٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

مشاركون في العمل

مكتبة
مجلس
العلماء
بمكة
المدينة

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الحكمة والهدى والبرهان

فی انفریح لفظاً لعدم فایده مایه و دی سوره او
ای سوره یعنی صفی یازم

و هذا من في حكمه لافاض و هو لغناه
عنه الشارة و ذلك هو التنازع
استطردق يندى
الذي ان يندى
الذي ان يندى
الذي ان يندى

و از آنکه در وقت و از آنکه در وقت و از آنکه در وقت

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْوَاهُ ذَا السَّاعَةِ
وَأَمَّا الْجِدَارُ فَاصْلَاهُ عَنِ الْجَاهِلِينَ
وَإِنَّ أَوَّلَ الْآيَةِ لَكُنُوزٌ بَاطِنٌ
فَلْيُفْشَرُوا لِقَاءَ الْوَيْلِ الْمُقْبِلِ
وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَمْ يُلْهُوا فِي أَثَرِ
الْبُيُوتِ مَا بَوْنُوا فِيهَا وَلَمْ يَكُنْ
لَهُمْ فِيهَا مَقَرٌّ وَلَا مَقِيلٌ

منا زعمها

في لا يمتنع تنازعهما في الضمير المتصل لأن المتصل الواقع بعد
 هما يكون متصلاً بالفعل الثاني وهو يكون متصلاً بالفعل الثاني
 لا يوجد أن يكون معمولاً للاول كما لا يخفى وأما الضمير المتصل
 الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا أنا فغير متنازع لكن لا يمكن
 قطعهما عن طريق القطع عندهم وهو انما هو الضمير الاول
 عند البصريين وفي التنازع عند الكوفيين لأنه لا يمكن اضافة
 مع الا انه يحق الا يصح اضافة ولا يدور لفساد المعنى لا يبعد
 نفي الفعل عن التنازع والمقصود اشارة له ومراعاة الضمير المتنازع
 حيث ما يكون طريق قطع اشارة الضمير المتنازع بالاسم
 الظاهر وأما التنازع الواقع في الضمير المتصل فغير متنازع
 الثالث في تعليق بالحذف وهو من هذا القبيل فيصلا به معاً وأما
 من غيرهما فلا يمكن قطعهما لأن طريق القطع عندهم
 الاجزاء وهو متنازع لما عرفت فغير يكون أن تنازع العبد
 في الغالبية بان يقتصر كونها ان يكون مجموع الضميرين على
 فيكونان متعقبين في اقتضاء الغالبية مثل ضربين واكرم

التنازع من حيث هو
 على ان لا يتنازع

وانما ان الغالبية في الضميرين
 يتناول متصلاً بالمتصلين ولا يتناول
 متصلاً بالمتصلين ولا يتناول

في الضمير المتصل

زيدا وقد يكون تنازعهما في الفعلية بان يقتصر كونها ان يكون ذلك القسم
 الظاهر معمولاً فيكونان متعقبين في اقتضاء الفعلية مثل ضربين واكرم
 وقد يكون تنازعهما في الغالبية والفعلية وذلك يكون على وجهين احدهما
 ان يقتصر كونها فاعلية اسم ظاهر ومفعولية ظاهر اخر فيكونان متعقبين
 في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيدا وليس هذا قسم ثالث من
 التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتصر احد الفعلين
 في الغالبية اسم ظاهر والاخر مفعولية وذلك باسم الظاهر بعينه ولا شك في
 اشتقاق اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
 للاولين فقوله متعقبين يقتضي هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون
 تنازع الفعلين واقعاً في الغالبية والمفعولية حال كمال الفعلين متعقبين
 في الاقتضاء وذلك في صورتين الاولى ان كان الاسم الظاهر المتنازع فرد واحد
 واخامه في ثانياً لا تقسم الثالث لا يمتنع ان اخذ فعل من المثال الاول وفعل
 من المثال الثاني وحصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجهين
 كثير من غير ضربين واكرم زيدا واكرم زيدا وضربين واكرم
 زيدا واكرم زيدا وضربين واكرم زيدا وذلك مما يكون الاسم الظاهر فرداً

في الضمير المتصل

في الضمير المتصل

مثل قوله تعالى لا يمتنع
 حيث يكونان متعقبين

يختار النجاة البصريون
 أعمال الفعل الثاني كغيره مع تجويز أعمال الأول
 واختار النجاة الكوفيون
 أعمال الفعل الأول مع تجويز أعمال الثاني
 بسبقه ولا يجوز من الاختصار قبل الذكر فإنه انقضت الفعل الثاني كما هو عليه
 البصريين ويذهب المذهب المختار الأكثر استعمالاً انقضت الفاعل في
 الفعل الأول إذا انقضت الفاعل لجواز الاختصار قبل الذكر واستماع الحذف على
 وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين على موافقة أفراد الحقيقة وجعل
 وتذكيراً وتأييداً لا يفرج الفهم والغير يجب أن يكون موافقاً للمرجع في
 هذه الأمور وقد طردف ولا يجوز حذف الفاعل إلا إذا انتهى مسدده
 من العمل فالكسائي فإنه لا يصح الفاعل كحذفه عن الاختصار قبل الذكر ويظهر
 في الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الذي ينال عند البصريين وضربني واكرمني
 الزيدان عند الكسائي وجاز أي أعمال الفعل الثاني مع انقضاء الأول
 فاعل متعلقاً للقرآن فإنه يجوز أعمال الفعل الثاني عند انقضاء الأول الفاعل
 ولا يرد على هذا في هذا الاختصار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور وحذف الفاعل
 كما هو مذهب الكسائي بل يجب حذره أعمال الفعل الأول فإن انقضت الثاني
 انقضت فإن انقضت المفعول حذفت أو انقضت تقول ضربني واكرمات

في العدة بشرها المفسر ولزوم
 القول بالذكر
 في قوله لا يفرج الفهم

مفسر مطلق للمفعول وجوبا
 كسائي طردف والظاهر
 كسائي في هذا الموضع
 قوله لا يفرج الفهم
 في قوله لا يفرج الفهم

الزيدان ولا يلزم محذور وهو روي عنه في قوله
 الاختصار بعد الظاهر كما في صورة تاجه شامب يقول ضربني
 واكرمني زيدني وضربني واكرمت زيداً هو رواية المشيخين
 لشعوبه وغيره وحذفت المفعول عن الزيدان التكرار لكونه
 وحسب الاختصار قبل الذكر في الفضل لو اضربني استغني عنه ولا
 أي وإن لم يستغن عنه أظهرت أي المفعول نحو ضربني مطلقاً
 وحسب زيداً مطلقاً لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب
 حسب ولا يجوز اختصاره شذوذ يلزم الاختصار قبل الذكر في الفضل
 وإن انقضت المفعول الأول كما هو مختار الكوفيين انقضت
 الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيداً إذا
 جعلت زيداً فاعلاً لضربني وانقضت واكرمني ضرباً راجعاً إلى زيد
 لتقديم رتبة فلا حذف فيرجح لا حذف الفاعل ولا اختصار قبل
 فقطاً ورتبة بلا مطلقاً فقط وهو جائز وانقضت المفعول
 في الفعل الثاني لو اقتضاه على مذهب المختار ولو حذف ولم
 جان حذفه لئلا يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور
 ويكون الضمير راجعاً إلى المفعول مقدم رتبة كما تقول ضربني
 واكرمه زيداً الآن عن يمين يمين من اختصار كما هو القول المختار
 ومن الخفيف كما هو القول الغير المختار فيقول المفعول فإنه
 إذا امتنع الاختصار والحذف لا سبيل إلا إلى الإظهار نحو ضربني
 وحسبهما مطلقين الزيدان مطلقاً حيث أعمال ضربي
 جعل الزيدان فاعلاً له مطلقاً مفعولاً له واختار المفعول الأول

وهو قوله ضربني واكرمني زيداً
 رتبة نحو زيدني وضربني
 والثالث في الفضل نحو قوله شامب
 رسولاً والرابع في الحال نحو قوله
 هذا يجوز حذف المفعول صحيحاً

الذكر

في قوله لا يفرج الفهم
 في قوله لا يفرج الفهم

في عمل المفسر

في قوله لا يفرج الفهم

وجبتهما واظهر للفعول الثاني وهو منطلقا في ما هو انشبه
 لوانه مفرقا حائلا للفعول الاول ولوانه مفرقا حائلا للمفعول وهو
 قواما منطلقا ولا يخفى انه لا يفسر التنازع في هذه الصفة الا اذا
 اظهر المفعول الثاني استعمالا في انصاف ذات ما لا يطلق من غير
 ملاحظة تنبيه واقراده والا فالظاهر ان لا تنازع بين الفعلين
 والمفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفعولا والثاني مفعولا
 مشي فلا يتوجه ان الذي واحدا فلا تنازع ولما استدل الكوفيين
 على اولوية اعمال الفعول الاول بقول امره القيس ولو انما اسمي
 لا في معيشة كفاي ولم اطلب قليل من المال حيث قالو
 قد توجه الفعلان اخفى كفاي ولم اطلب الاسم واحد وهو
 قليل من المال فاقضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني خفضه
 بالمفعولية وامر القيس الذي هو فصح شعر العرب اعمال الاول
 فلو لم يكن اعمال الاول اوليا لاختاره اذ لا قائل بتساوي
 الاعمال في جواب المص من طرف البحرين وقول امره القيس
 كفاي ولم اطلب قليل من المال ليس منه او من باب التنازع
 اقتساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاي ولم اطلب الى قليل
 من المال لا لتمام عدم التوجه في معيشة كفاي قليل من المال
 وشعوب طلبة المنا في كل منتهى ذلك لان لو جعل مدخوله
 انشبت شعره او شعره او معلقا على احد هما مقبلا والمنفي
 من ذلك مشبها فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعولا لم اطلب
 بعد وقالا لم اطلب العز والحمد مما يدل على البيت الموقر

في قوله لا في معيشة
 في قوله لا في معيشة

في قوله لا في معيشة
 في قوله لا في معيشة

انقول وكنت اسو لجد مؤثر وقد يدرك الجهد المؤثر انما هو
 يستقيم بمعنى ان لا اشود في معيشة ولا يفتني قليل من المال
 وكنت اطلب الجهد لا السبل ثابت واسو لم يفعول بالترسيم فاعل
 لم يفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل
 ولو يفصل منه كما فصل المستلذ حيث قال المستلذ لشدة انصافه بالفاعل
 حتى ستم بعض النقاد فاعلا لم يفعول حذف فاعله لو فاعله ذلك
 المفعول وانما اضيف الى المفعول للاستدلال فاعله فاعله فاعله
 به وانما هو المفعول مقامه في مقام الفاعل في تسار المفعول وتنبه
 اليه وشعره او شعره مفعول ما لم يستفعل فاعله وحذف فاعله
 واقامت مقام الفعل الفاعل ان كان حاله فعلا ان كغير صيغة
 الفعل لم يفعول لانه في الجهد لم يفعول وانما في الجهد لم يفعول
 مثل استفعل وانفع واستفعل ونفع وغير هاتين الافعال الجهدية
 المبدية بها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعول باب حلت
 لا في مستلذ المفعول الاول استنادا تاما فلو استند الفعل اليه
 ولا يكون استناده الا تاما لزم كونه مستندا ومستلذا اليه مع ما
 كونه الاستنادين تاما بخلاف المحجبي مرتب عليه فان احد
 الاستنادين وهو استناد المصدد غير تام والمفعول الثالث
 من مفاسل باب اعلمت الحكمة حكم المفعول الثاني من باب
 حلت وكونه مستندا والمفعول لم يلام لان النصب فيه شعر
 بالعبية فلو استند اليه فاقب النصب والاستناد بخلاف ما لو كان
 مع اللزم نحو مرتب للثاني والمفعول مع كذلك او هو من المفعول

في قوله لا في معيشة
 في قوله لا في معيشة

فان قيل مرتب فعل الجهد والمفعول الجهدية هو الذي يرفع
 الفاعل فيه واقام المفعول مقامه وليس كذلك مرتب
 فلو ان اصل مرتب زوايا لم حذف الفاعل وهو
 يرفع المفعول مقامه وهو الذي لم يرفع من المفعول
 المفعول ان المفعول احق باللفظ وطلب للرفع بغير
 مرتبة جار مجرور

فان قيل مرتب فعل الجهد والمفعول الجهدية هو الذي يرفع
 الفاعل فيه واقام المفعول مقامه وليس كذلك مرتب
 فلو ان اصل مرتب زوايا لم حذف الفاعل وهو
 يرفع المفعول مقامه وهو الذي لم يرفع من المفعول
 المفعول ان المفعول احق باللفظ وطلب للرفع بغير
 مرتبة جار مجرور

في قوله لا في معيشة
 في قوله لا في معيشة

في قوله لا في معيشة
 في قوله لا في معيشة

والفعل مع ذلك أو كما
 المفعول الثاني والثالث من باب علمت في أنها لا يقعان
 موقع الفاعل أما المفعول له فلما عرفت وإنما المفعول معه
 فلا يجر لا يجوز إقامة مقام الفاعل مع الراوي التي أصيلا العطف
 وهي دليل الانفصال لفاعل كما في من الفعل ولا بدون
 الواو فانه لا يعرف كونه مفعولا مع غيره وإنما وجد المفعول
 في الكلام تعيين أي المفعول له أو لموقع موقع الفاعل
 لشدة شبهة بالفاعل فيوقف تعطف الفعل عليهما
 فإن العطف مثل كذا لا يمكن تعطفه بلا ضارب كذلك
 لا يمكن تعطفه بلا مضروب بخلاف سائر الفاعيل فانها
 ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد بإقامة المفعول
 به مقام الفاعل يوم الجمعة طرف زمان أمام الامين
 ضارب مكان ضربا شديدا مفعولا مطلقا للنوع باعتبار
 الصفة وقائدة وصف الضرب بالشديدة التنبه على
 ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد يختص
 اذا فائدة فيه دلالة الفعل عليه في ذرة جاز ومجور
 شبهة بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعني
 زيد فان لم يكن احوال الوجود في الكلام المفعول به
 فالجميع أي جميع ما سمي المفعول به سواء في جواز
 وقوعها موقع الفاعل والمفعول الأول من باب اعطيت
 أي من الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيها غير الأول

واختلفت

مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها
 موقع الفاعل

المراد بالجميع سواء عطف على زمان أو مكان أو مفعول
 والفاعل والمفعول سواء في إقامة مقام الفاعل
 فانه يجوز في البيت زيد يوم الجمعة أمام الامين
 لتمام الاستدراك في إقامة الزمان وهو مستقيم
 والفاعل في ذرة جاز ومجور فانه مستقيم
 فاسود وفسود

المراد بالجميع سواء عطف على زمان أو مكان أو مفعول
 والفاعل والمفعول سواء في إقامة مقام الفاعل
 فانه يجوز في البيت زيد يوم الجمعة أمام الامين
 لتمام الاستدراك في إقامة الزمان وهو مستقيم
 والفاعل في ذرة جاز ومجور فانه مستقيم
 فاسود وفسود

أول بان يقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى
 الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عامل اي اخذ نحو اعطيت
 زيد درهما مع جواز اعطيت درهما وذاك عند الامين
 من اللبس وأما عند عدمه فيجب إقامة المفعول الأول
 نحو اعطيت زيدا درهما ومنه المستلزم والخبر في بعض النسخ
 ومنه معنى من جملة المفعولات أو من جملة المرفوع المستلزم
 والمضمر في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما
 هو الأصل فيهما واستراكهما في العامل المعنوي والمستلزم
 هو الاسم لفظا او مقدرا ليتناول كلاهما ان تصور
 خبيركم الجوز عن العوامل اللفظية أي الذي لم يوجد
 فيه عامل لفظي كما سمي ان وكان له ان كان العامل
 اللفظي لما يكون مؤثرا في المعنى لتلازم خبره خبره
 وتكملة خبره اليه واحتمل زيد من الخبر وانما قسمي
 المستلزم الخارج عن هذا القسم فانه لا يكونا مستلزمين
 او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب
 وحسن او جارية خبرها كخبرتي الواقعة بعد حرف
 النفي كما ولا والالف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن
 وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
 ونحو مع فتح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه
 قول الشاعر فخير مني فخير مني عند الناس منك
 فخير مبتلأ وخير فاعله ولو جاز خير خير مني نحو

اصلا واحتمل زيد عن اليمين الذي فيه عامل اللفظي
 والفاعل والمفعول سواء في إقامة مقام الفاعل
 فانه يجوز في البيت زيد يوم الجمعة أمام الامين
 لتمام الاستدراك في إقامة الزمان وهو مستقيم
 والفاعل في ذرة جاز ومجور فانه مستقيم
 فاسود وفسود

المراد بالجميع سواء عطف على زمان أو مكان أو مفعول
 والفاعل والمفعول سواء في إقامة مقام الفاعل
 فانه يجوز في البيت زيد يوم الجمعة أمام الامين
 لتمام الاستدراك في إقامة الزمان وهو مستقيم
 والفاعل في ذرة جاز ومجور فانه مستقيم
 فاسود وفسود

لفصل في اسم التفضيل ومعلومه الذي هو منكم باحسنى
تخلاف ما لو كان فاعلا يكون كالمحذوف فاعله اوميا
يجري مجريه وهو الضمير المنفصل ليدل على مجريه نحو
قوله تعالى ارايت ان اتى عن الهوى واجتبره عن نحو
فاثمان الزيدان لان افاثمان رافع لضمنا ثانيا الى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لوجب تحريكه مثل زيد
فانما مثال للضم الاول من المتداد وفاقام الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وفاقام الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام مفردا
مذكورا بعدها نحو فاقام زيد وفاقام زيد واحترز
عما اذا طابقت شيئا نحو فاقامان الزيدان او مجموعا
نحو فاقامون الزيدون فانما احسنه خبر ليس الا
جاء الزامان اي كونه الصفة مستبدا وما بعدها
فاعلم ان مستبدا الخبر وكذا بعد ما استبدل والصفة
خبر مقدما فمنها ثلث صور احديها افاثمان
الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مستبدا
وقا ثمان خبرا مقدما عليه وثانيها افاثمان الزيدان
ويتعين ان يكون الزيدان فاعلا للصفة فاقاما
مقام الخبر وثالثها افاثم زيد ويجوز فيه الامران
فما عرفت والخبر هو المحذو اى اسم المحذوف عن العوامل

تو داشت مریدان خود بر حسب احوال و احوال
یعنی احوال الشفیع و احوال است و احوال
و احوال است و احوال است و احوال است
و احوال است و احوال است و احوال است

والله اعلم بالصواب

عليه

1845

المفتاح

اللفظية لأن الكلام في فروعها الاسم فلا يصدق على خبر
في ضرب زيد لا بد من اسم المبتدأ به أو ما يوقع به أو ما
يصدق عليه من الخبر لا بد من الخبر لا بد من الخبر لا بد من الخبر
المعاني للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترار
في القسم الثاني من المبتدأ ولأنه يقال تقول المراد بغير
المبتدأ كبر المبتدأ أو يجعل البناء بمعنى إلى والضمير
المتصل بالمبتدأ وعلى التقديرين يخرج من القسم الثاني
من المبتدأ ويكتف في قول المعاني للصفة المذكورة كما
واعلم أن العوامل في المبتدأ والخبر هو الاسم أي خبره الاسم
عن العوامل اللفظية ليست إلى شيء أو يستعمل الخبر في
الاستدلال في المبتدأ والخبر يافع لها عند الخبرين وأما
خبر خبرهم فقال بعضهم الابتداء عام في المبتدأ والمبتدأ في
الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر
وعلم أن لا بد من ذلك يخرج من العوامل اللفظية وحصل المبتدأ
أي ما يقع أن يكون للمبتدأ على ما لا يمنع مانع التقدير على
الخبر لأن المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها والذات
منقولة على أحوالها من خبر أي ومن أجل أن الأصل في المبتدأ
التقدير على الخبر لفظاً جازماً وهو في ذاته مع كون الضمير
عائد إلى زيد المتأخر لفظاً التقديرية لا صالة التقديم واستنع
قوله صاحبها في الذار يعود الضمير إلى الذار وهو في خبر الخبر
الذي أصله التأخر فيازم صعود الضمير إلى التأخر لفظاً ومرتبة

احذر من ان تصف الدائمة بعد حرق النقر والف
وتقيام رقيقة الظاهر

[illegible]

وحيث انفسه انما هي ان يكون مقفلا على نفسه
فكذلك عليه وحيث ان يكون مقفلا على نفسه
فكذلك عليه وحيث ان يكون مقفلا على نفسه
فكذلك عليه

بهیچ کلامی که از این سلسله احاطه نمی شود
 و از هر یک از این سلسله ها که از این سلسله
 نیست و از هر یک از این سلسله ها که از این سلسله
 از هر یک از این سلسله ها که از این سلسله
 از هر یک از این سلسله ها که از این سلسله
 از هر یک از این سلسله ها که از این سلسله

هو غير جائز وقد يكون المتبادر مرة وان كان الاصل في ان
 يكون معرفة لان المعرفة معناه معلوما والمطلوب المشهور الكبير
 الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع ككرة
 على الاطلاق بل اذا تضمنت تلك الكثرة بوجوه من وجود
 التقصيص او بالتخصيص يقال اشتركت في قرب من المعرفة مثل
 قول تعالى واعبدوا من خيرا من مشرك فان العبد متناول
 للمؤمن والكافر وحيد وظل بالمؤمن تخصيص الصفة بفعلا
 متبادر وخبر خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام ارجل فان
 الحكم بهذا الكلام يعلم ان احد هاتين الدارين هما صاحب
 عن تعيين مكانه قال في غير الامر من العلوم كونه احدهما
 في الدار كائنا فيها كمال واحد منها تخصص بهذه الصفة
 تجعل متبادرا في الدار خبره ومثل قولك ما احدهما متبادر
 فان الكثرة فيها وقعت في خبر النفي فاذا ثبت عموم الافراد
 وشمولها فتعينت وتخصصت وانما لا تعدد في جميع
 الافراد بل هو امر واحد وكذا كل كثرة في الاشياء فخصر
 بها العلوم بخبر خبره من جملته ومثل قولك شرا من
 ذاقا لتخصص بما يخص به الفاعل المشبه به اذ
 يستعمل في موضع ما افر ذاتا بالاشد وفيما يخص به الفاعل
 قبل ذكره هو صفة كونه محكوما عليه بما استدل به فالتك
 اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم
 عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف

هذا قولك ارجل في الدار خبر خبره
 قولك من جملته والاشياء في الدار خبر خبره
 والكثرة في الاشياء في الدار خبر خبره
 قولك من جملته والاشياء في الدار خبر خبره

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

بطل

في قوله
 في قوله

صحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المراد للكل بالساح المعتاد
 فلا يكون خيرا كما اذا كان محبني حبيب مثلا وقد يكون
 شرا كما اذا كان محبني عدوي والمراد له سبحانه عند معناه
 فيشام به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح التقصير النسبة
 الى الخبر معناه شرا لا خيرا فان تاب وعلى الثاني لا يصح
 فيقدر وصف حتى يصح التقصير فيكون المعنى شرا عظيم
 لا خيرا فان تاب وهذا مثل يقرب لرجل قوي ادر له
 العجز في حادثته ومثل قولك في الدار رجل لتخصيص
 بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم انما يذكر بعده
 موصوف بصفة استقرره في الدار فهو في قوة التقصيص
 بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيص
 بنسبة الى الحكم اذا صلا سلمت سلاما فحذف
 الفعل وعيد الى الزعم لقصد التزام والاستمرار مكانه
 قال سلامي سلامي في بني عليك هذا هو المشهور
 فيما بين النجاة وقال بعض المحققين منهم من
 صحة الاخبار عن الكثرة على الفائدة لا على ما ذكره
 من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه
 التكلمات الركيكة الواضحة فعلى هذا يجوز ان يقال
 كوكب النقيض الساتر لم يوصل الفائدة ولا يجوز
 ان يقال رجل قائم لعدم هذه القول اقرب الى
 الصواب ولما كان الخبر المعز في ما سيف مختصا

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان خبره لا يرفع جملة

بالمفرد لكونه ضمنا من الاسم فلم تكن الجملة داخلية في الخبر
 بل ان يشر الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا
 فقال والمضرب يكون جملة استتبعه مثل زيد ابوه فان
 وفعله مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الضرفية لانها
 راجعة الى الفعلية واذ كان الخبر جملة والحاجة مستقلة
 بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
 الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يرتبط بها به وذلك
 العائد لما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كالام
 في نعم الرجل زيد ووضع المضمر موضع المصغر في نحو
 الحاقه فالحاقه وكون الخبر ضميرا للمبتدأ هو قول هو
 الله احد وقد حذف العائد اذا كان ضميرا لقيام
 قرينة نحو البر الكرمين والسنين منون بد رهماي
 الكرمين ومنون منه بقرينة ان بالغ اليه والسنين
 لا يستغنى عنها وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف
 زمان او مكان او حارا ومحرورا فالأكثر من الضمارة
 وهي البصرية على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر راي مؤيد
 بجملة يتقدر الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل حصل
 جملة بخلاف ما اذا قدر فيه الفاعل كما هو عند
 الأقل وهذا الكوفيون فانه يصح مفعلا ووجه الأكثر
 ان الضرف لا بد من متعلق عاملا فيه والاصل في العمل
 هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل أولى ووجه

الاول

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان خبره لا يرفع جملة
 بل ان يشر الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا
 فقال والمضرب يكون جملة استتبعه مثل زيد ابوه فان
 وفعله مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الضرفية لانها
 راجعة الى الفعلية واذ كان الخبر جملة والحاجة مستقلة
 بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
 الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يرتبط بها به وذلك
 العائد لما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كالام
 في نعم الرجل زيد ووضع المضمر موضع المصغر في نحو
 الحاقه فالحاقه وكون الخبر ضميرا للمبتدأ هو قول هو
 الله احد وقد حذف العائد اذا كان ضميرا لقيام
 قرينة نحو البر الكرمين والسنين منون بد رهماي
 الكرمين ومنون منه بقرينة ان بالغ اليه والسنين
 لا يستغنى عنها وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف
 زمان او مكان او حارا ومحرورا فالأكثر من الضمارة
 وهي البصرية على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر راي مؤيد
 بجملة يتقدر الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل حصل
 جملة بخلاف ما اذا قدر فيه الفاعل كما هو عند
 الأقل وهذا الكوفيون فانه يصح مفعلا ووجه الأكثر
 ان الضرف لا بد من متعلق عاملا فيه والاصل في العمل
 هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل أولى ووجه

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان خبره لا يرفع جملة

الاول انه خبره والاصل في الخبر الا فراد ثم ان الاصل في المبتدأ
 التقديم وجزان تأخيريه لكنه قد يجب العارض كما اشتهر
 بقوله واذ كان المبتدأ مشتقاً على ما له صدر
 الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كما لا يستقيم
 فان يجب تقديمه حقيقاً لصدوره مثل من ابوك
 فان من مبتدأ مشتق على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
 فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ابوك خبره وهذا
 مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك
 مبتدأ للوزن فمفعلة ومن خبره الواجب تقديمه على
 المبتدأ لتضمن معنى الاستفهام او كان اي المبتدأ والخبر
 معنيين متساويين في التعريف او غير متساويين
 والوجه على كون احدهما مبتدأ والاخر خبر نحو زيد
 المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره
 حتى لو قيل غلام رجل صالح خبر منك لوجب تقديم
 الصالح مثل افضل منك افضل مني دفعا للاستنباط
 او كان الخبر فعلا له اي المبتدأ احسن اذا لم يكون فعلا
 له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم
 المبتدأ لحوال قام ابوه زيد لعدم التماسي مثل زيد
 قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على خبره في هذه
 الصورة وانما الصورة الاولى فلما ذكرنا ان الصورة الثانية
 فلا فلا يفسر المبتدأ بالفاعل اذا كان الخبر مفعلا مثل زيد قام فقام

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان خبره لا يرفع جملة
 بل ان يشر الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا
 فقال والمضرب يكون جملة استتبعه مثل زيد ابوه فان
 وفعله مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الضرفية لانها
 راجعة الى الفعلية واذ كان الخبر جملة والحاجة مستقلة
 بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
 الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يرتبط بها به وذلك
 العائد لما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كالام
 في نعم الرجل زيد ووضع المضمر موضع المصغر في نحو
 الحاقه فالحاقه وكون الخبر ضميرا للمبتدأ هو قول هو
 الله احد وقد حذف العائد اذا كان ضميرا لقيام
 قرينة نحو البر الكرمين والسنين منون بد رهماي
 الكرمين ومنون منه بقرينة ان بالغ اليه والسنين
 لا يستغنى عنها وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف
 زمان او مكان او حارا ومحرورا فالأكثر من الضمارة
 وهي البصرية على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر راي مؤيد
 بجملة يتقدر الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل حصل
 جملة بخلاف ما اذا قدر فيه الفاعل كما هو عند
 الأقل وهذا الكوفيون فانه يصح مفعلا ووجه الأكثر
 ان الضرف لا بد من متعلق عاملا فيه والاصل في العمل
 هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل أولى ووجه

هذا هو الوجه السادس في بيان ان خبره لا يرفع جملة

هذا هو الوجه السابع في بيان ان خبره لا يرفع جملة

هذا هو الوجه الثامن في بيان ان خبره لا يرفع جملة

اذا قيل قام زيد التمسك المبني بالفاعل او بالبدل عن
 الفاعل لا كان متوقفاً على ما قبله اذ قيل في مثال زيدان
 قاما وزيدون قاموا قاما زيدان وقاموا زيدون
 يحتمل ان يكون زيدان والزيدون بكذا عن الفاعل
 فالتمسك المبني به او بالفاعل على التقدير ايضا على قول
 من يجوز كونه الالف والواو حرفا اذا اقبلت الفاعل
 وجميعه كالنساء في ضربت هند ولما تضمن الخبر المفرد
 اي الذي ليس بجمله صورة سواء كان بحسب حقيقة
 جملة او غير جملة كما لا يصد الكلام اي معنى وجب له
 صدر الكلام كما لا يستقيم مثل ان زيد في زيد مبتداه
 واسم متضمن للاستقراء خبره وهو ظرف فان
 قد يفعل كانه خبر جملة حقيقة مفردة بصورة والفقير
 باسم الفاعل كان الخبر مفرد بصورة وعلى التقديرين
 ليس بجمله صورة واحترز عن زيد بن ابي
 لا يبطل بتأخير خبره صدره ما لا يصد الكلام كصد
 في جملة او كان الخبر بتقدمه مصححا له اي لمبتداه
 من حيث انه مبتداه في تقدمه بفتح وقوم مبتداه
 مثل في النار رجل فان في الخبر خبر تخصص المبتداه
 بتقدمه كما عرفت فلو اخرج في المبتداه بكرة غير تخصص
 او كان متعلقا بكسر اللام اي كان متعلقا بالخبر التام له
 يتبعه يمتنع معها تقدمه على الخبر فلا يرد نحو على الله

او ليس خبره بجملة صورة في زيد اياه حيث لا يبطل صورة
 الخبر به جملة صورة

ان خبره بجملة صورة في زيد اياه حيث لا يبطل صورة
 خبره بجملة صورة في زيد اياه حيث لا يبطل صورة

منقول

متوكل خبر كائن في جانب المبتداه راجع الى ذلك المتعلق
 اذ لو اخرج لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على
 القمرة مثلها زيدان فلو لم يشأ اي مثل القمرة مبتداه
 وفيه خبر متعلق بالخبر وهو القمرة لانه الخبر هو قوله
 على القمرة والقرمة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل
 او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
 وخبرها الماقول بالمفرد مبتداه اذ في تأخير خوف
 ليس ان المفتوحة بالمكسورة في التلطف لا مكان الذي
 عن الفتحة لخفاها وفي الكتاب مثل عندى اناك
 قائم وجب تقدمه اي تقدم الخبر على المبتداه في جميع
 هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدى الخبر من غير تعدد
 الخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد
 لما تجسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك
 على وجهين بالاعطف مثل زيد عالم عاقل وانما
 تجسب اللفظ فقط نحو هذا جملو حامض فانها في
 الحقيقة خبر واحد اي في هذه الصورة تترك
 الاعطف اولى ونظر بعض النحاة الى الصورة التعدد
 وجوز الاعطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد
 الخبر ما يكون بغیر ما ظف لان التعدد بالاعطف
 لا خفاء في لاقى الخبر ولا في المبتداه ولا في خبرهما وايضا
 المتعدد بالاعطف ليس بخبر بل هو من توابعه

ان خبره بجملة صورة في زيد اياه حيث لا يبطل صورة
 خبره بجملة صورة في زيد اياه حيث لا يبطل صورة

منقول

تبيين عن الامور ان هذا هو المصنف في ركنه
 او حاصل الخبر زيدان فلو لم يشأ

منقول

ان خبره بجملة صورة في زيد اياه حيث لا يبطل صورة
 خبره بجملة صورة في زيد اياه حيث لا يبطل صورة

منقول

ولم يورد في المثال الخم المتعدد بغير عطف
 ولو جعل العدد اعز فالأفتضار عليه لذلك وقد
 يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني
 او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما يكمن من نعمة فمن نفسي
 المبتداء الشرط في شئيه للخبس سببية الشرط للخر او قد
 فيصح دخول الفاء في الخبي ويصح عدم دخوله في نظر
 الى مجرد تضمن المبتداء بمعنى الشرط وانما اذا قصد الله
 الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء
 فيه وانما اذا لم يقصد فلا يجب دخوله فيه بل يجب
 عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم
 الموصول بفعل او ظرفي اي الذي جعلت صلته
 جملة فعلية او ظرفية مأولة بحالة فعلية هيئة
 بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا
 مأولا بالفعل ليتأكد مشابهيته بالشرط لان الشرط
 لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور
 الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي
 باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي
 يأتي في هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي
 في البلد هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم
 واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور
 فهو قوله تعالى قل ان الموت الذي ترون منه فاته

ملاقية

ملاقية ومثل كل رجل يأتي في هذا مثال للاسم الموصوف
 بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف
 فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة
 الموصوفة باحدهما فيقول كل غلام رجل
 يأتي في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
 المشبهة بالفعل اذا دخل على المبتداء الذي يصح
 دخول الفاء على خبره مانعا بالاتفاق عن دخوله عليه
 لان صحة دخوله عليه انما كانت لما شابهة المبتداء
 والخبي للشرط الخفاء وليت ولعل من ابدان تلك
 المشابهة لانها يخرج جان الكلام من الغيرية الى الانشائية
 والشرط والخبر من قبل الاخبار وذلك المنع انما هو
 بالاتفاق من الخفاء فلا يقال ليت او لعل الذي يأتي
 او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت
 ايضا مانعا بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل
 قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما من بين الحروف
 المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام
 ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو
 سبويه اية المكسورة بما هي وليت ولعل في المنع عن
 دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا يمنع عنه لانها
 لا يخرج الكلام عن الغيرية الى الانشائية يؤيده قوله
 تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار قلن يقبل

ملاقية ومثل كل رجل يأتي في هذا مثال للاسم الموصوف
 بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف
 فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة
 الموصوفة باحدهما فيقول كل غلام رجل
 يأتي في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
 المشبهة بالفعل اذا دخل على المبتداء الذي يصح
 دخول الفاء على خبره مانعا بالاتفاق عن دخوله عليه
 لان صحة دخوله عليه انما كانت لما شابهة المبتداء
 والخبي للشرط الخفاء وليت ولعل من ابدان تلك
 المشابهة لانها يخرج جان الكلام من الغيرية الى الانشائية
 والشرط والخبر من قبل الاخبار وذلك المنع انما هو
 بالاتفاق من الخفاء فلا يقال ليت او لعل الذي يأتي
 او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت
 ايضا مانعا بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل
 قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما من بين الحروف
 المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام
 ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو
 سبويه اية المكسورة بما هي وليت ولعل في المنع عن
 دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا يمنع عنه لانها
 لا يخرج الكلام عن الغيرية الى الانشائية يؤيده قوله
 تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار قلن يقبل

ملاقية ومثل كل رجل يأتي في هذا مثال للاسم الموصوف

فربما فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت
 ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالاجاق قيل بعضهم
 الذي الحق ان المكسورة بهما وسبويه في تحته بقوله
 وذكره في تحته بقوله من سواه فلهذا يذكره مع ان كلا
 القولين لا يتعارضان هما القرآن وكلام الفصحاء في ايدل
 على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق
 وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء
 قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة
 وقول الشاعر فوالله ما افرقتك قاليا لكم ولكن ما يقضي
 فسوف يكون وقد حذف المبتداء لقيام قرينة لفظية
 او عقلية جوازا اي حذف اجازا لا واجبا وقد يجب حذف
 اذا قطع الثقت بالرفع نحو الحمد لله اهدى الهدى هو اهدى
 الحمد وانما واجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة
 فمقطع لقصد التذكير بالذم او غير ذلك فلو ظهر المبتداء
 لوجب في ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم
 الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المبتدأ اي المستدل
 المحذوف جواز مثل المبتداء المحذوف في قول المبتدأ
 للهمال الرفع صورة عند بصارة الهمال والله اي هذا
 الهمال والله بالقرينة الحالية وليس هذا من باب
 حذف الخبر بتقدير الهمال هذا لان مقصود المبتدأ
 تحقيق الشيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية لتوضيح

على ما كان في مقام المدح والثناء العلم
 الرجع على الذم نحو قولك في مقام التمسك
 زيد لما جعل في الرفع على التمسك نحو قولك
 ففقد هذا المسكين اي هو المسكين ٥٥

اليه في قوله تعالى

اليه الناطرون ويرون كما يراه وانما اني بالقسم
 جريا على عادة المستهينين غالبا ولولا يتوقف نصب الهمال
 عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذف اجازا لقيام
 قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف
 جوازا في قوله خرجت فاذا السبع فان تقديره على الذهب
 الاحمق كما انض عليه صاحب الباب خرجت فاذا السبع
 وانما مقتضى ان يكون اذا ظرف زمانا للخبر المحذوف غير
 مستلزم مذهب اي في وقت خروج السبع واقف وقد
 يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذف اجازا لقيام
 اخرى ترك المبتدأ في موضعه اي في موضعه الخبر غير اي غير
 الخبر وذلك في اربعة ابواب على ذكره تلخيص رحمه الله
 اولها المبتداء الذي وقع بعده لولا امثلة لولا زيد لكان كذا
 اي لولا زيد موجود لان لولا لا امتناع الشيء لوجود غيره
 فيدل على الوجود وهذا التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب
 حذفه لقيام قرينة والقيام ما يحتملها هذا اذا كان الخبر
 عامرا وانما اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما في قوله لولا
 السبع بما بعداء من تركي لكانت اليوم اسرع من لبيدي هذا
 على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعد ما فاعل الفعل
 مقدر اي لولا لا وجه زيد وقال الفرزدق لولا هي الرافعة للرسم
 الذي بعد ما و قال لولا ما كل مبتدأ كانه صدى صورة او بتأويل
 منبسط الى الفاعل والفعل او كونهما بعده حال او كونهما

في قوله تعالى
 على قوله تعالى
 على قوله تعالى

في قوله تعالى
 على قوله تعالى
 على قوله تعالى

في قوله تعالى
 على قوله تعالى
 على قوله تعالى

عملت رفعا ونضام مثلا هو اي خبر ان واخبارها
 المسند اليه شئ اخر دخول هذه الحروف عليها بقوله
 المسند شامل لجميع كان وخبر المسند وخبر لا نفى اليه
 وغيرها ونقول بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه
 والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها في الخبر لا يبرأ
 اثر في الفاعل او معنى ولا ينقض التعريف بمثل يقوم في مثل
 قولنا ان زيد يقوم ابوه فان يقوم هو من ان حيث اسناد
 اليه ابوه فلا يحتاج ان يحتاج عنه ان المراد بالمسند المسند
 اليه اسماء هذه الحروف ويلزم منه استبدال قوله بعد دخول
 هذه الحروف ولا الى ان يحتاج ان المراد بالمسند الاسم المسند
 فيحتاج اليها ويلزم الحذف بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل
 ان زيد يقوم مثل قائم وان زيدا قائم فانه المسند بعد
 دخول هذه الحروف وامره كما خبر المسند اي حكمه
 المسند في اقسامه من كونه مفردا او جملة او نكرة
 او معرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا
 او محذورا او في شرايطه من انه اذا كان محذورا فلا بد
 من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كما بعد
 ان هو كونه خبرا لوجود شرايطه وانتفاء موانعه فلا يلزم
 عن ذلك ان كماله يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع
 خبرا لباي ان حتى يرد عليه انه يجوز ان يقال ان زيد
 ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد وان من

بعد

ليس مما يدخل عليه ان هذا المعنى بل انما دخل
 على خبر يقوم ابوه

شأنه

ابوك

ابوك الا في تقديمه اي ليس امرة كما خبر المبتدأ في تقديمه
 فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ
 وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان
 ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم
 المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
 فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم
 ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لتفصيلها
 عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا لم يكن امرة
 كما خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان الخبر ظرفا فان حكمه ان
 حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة كقوله تعالى
 ان النبي اياهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان
 من البيان لسحرا وان من الشجرة حكمة وذلك لتوسيع
 في الظرف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا يكافئ لتوسيع
 اي لفي صفة او لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا نفى
 الرجل بنفسه هو المسند اليه شئ اخر هذا شامل لخبر
 المبتدأ وخبر ان وكان وخبرها بعد دخولها اي بعد
 دخولها في خبر بية سائر الاخبار والمراد بدخولها ما في
 خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو
 علام رجل يضرب انما عدل عن المثال المشهور
 وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل
 في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان علام رجل معرب منصوب

انما يدخل عليه ان هذا المعنى بل انما دخل
 على خبر يقوم ابوه

لا يجوز انتفاع صفته عليها هو فيها أي في الذات خبر
 بعد خبر لا ظرف ظرف ولا حال لأن الظرف لا يتقيد
 بالظرف ونحوه وإنما في به لا يزم الكذب بنفي مرافقة
 كل غلام رجل ويكون مثالا لكون خبرها الظرف وغيره
 ويجوز خبر لا هذه خبر فاعلم إذا كان الخبر عامتا
 كالموجود والخالص لدلالة التثنية عليه نحو لا اله الا الله
 لا اله موجود الا الله وينوهم لا يشترط في الظرف
 الخبر في اللفظ لأن الحذف عندهم واجب والمراد انهم
 لا يشترطه أصلا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى
 قولهم لا اهل ولا مال قال انتفى المال والآهل فلا يحتاج
 الى تقدير الخبر وعلى التقديرين لا اسم ما ولا المشتهر
 ليس في معنى التثنية والدخول على استلزام الخبر ولهذا
 تعالى عملها هو المسند اليه فلا شامل للمبتدأ وكذا
 مسند اليه بعد دخولها خرج به خبر اسم ما ولا
 ويما خرجت من معنى الدخول لا يورد ابوه في ما زيد ابوه
 قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وإنما في
 بالكرة بعد لأن لا لا يعمل إلا في الكرة بخلاف ما فان يعمل
 في المعرفة والكرة هذا اهل الحجاز وأما بنو تميم فلا يشترط
 لها العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعة
 بالابتداء كما كانا قبل دخولها ولغة اهل الحجاز ورد
 القرآن نحو ما هذا بنو تميم أو هو

لا يجوز انتفاع صفته عليها هو فيها أي في الذات خبر

يجوز ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على القطع دون الخبر

ولا

في لا دون ما شاذ أي قليل لنقصان مشابهة لا
 ليس لأن ليس تنفي الحال ولا ليس كذلك فإنه النفي
 مطلقا بخلاف ما قائم ايضا في الحال فيقتصر
 عمل لا على مورد التثنية نحو قوله من خبر عن بلز
 فأن ابن قيس لا يسمع أي لا يسمع ولا يجوز أن يكون
 تنفي الجنس لأنه إذا كان تنفي الجنس لا يجوز فيما بعده
 الرفع ماله يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم أن المراد
 بالمسند أو المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون
 مسندا مسند اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة
 ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع قلنا في
 من المرفوعات شرع في المنصوبات فقد مرها على
 المحورات كثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات
 هو ما اشتمل على علم المفعولية وقد بينا شرحه
 بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
 كون الاسم مفعولا حقيقة أو حكما وهي اربع الفحة
 والكسرة والالف والياء نحو رايته زيدا ومسلما
 وابانك ومسلمين ومسلمين فنه أي من المنصوب
 او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق
 يسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير
 تقييده بالباء او في أو مع أو اللام بخلاف المفاعيل
 الأربعة فإنه لا يصح اطلاق المفعول عليها إلا بعد

لا يجوز انتفاع صفته عليها هو فيها أي في الذات خبر

لا يجوز انتفاع صفته عليها هو فيها أي في الذات خبر

بالبقية

صيفهم

لا يجوز انتفاع صفته عليها هو فيها أي في الذات خبر

لا يجوز انتفاع صفته عليها هو فيها أي في الذات خبر

لا يجوز انتفاع صفته عليها هو فيها أي في الذات خبر

بعد تعقيبها بواحدة منها فيقال المفعول به اوفيه
او معداولة وهو اي المفعول المطلق اسم بالفاعل فاعل
فعل الاصطلاحي والمراد بفعل الفاعل اياه فيا ماله
به بحيث يصح استناده اليه لان يكون موشرا
فيه موجد اياهم فلا يرد عليه مثل مات موتا
وحسب حسامة وشرف شرفا واغازيد لفظ الاسم
لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها المذكور
صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة
كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او كما
كما اذا كان مقدرا نحو ضرب الرقاب او استغافله
معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر
التي لم يذكر فعلها الاحقية ولا ضارب الضرب
واقع على زيد معناه صفة ثانية للفعل وليس
المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان
معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى
الفعل مشتمل عليه استكمال الكل على الخ فخرج به
مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان
مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل
عليه معنى الفعل ولذلك خرج به مثل كراهتي
في نحو كرهت كراهتي في الكراهية اختيارين احدهما

قوله اياه مفعول بفعل والضمير قوله
رجح اي معنى

كونها

كونها بحيث قامت لفاعل الفعل المذكور واشتق منها فاعل
استند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليه ساج ونا
نيرها كونها بحيث وقع عليه فاعل الكراهية فاذا ذكرت
تفعل بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت
كراهية فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعد الاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه ووقع الفعل على المفعول به فخرج بهذا
الاختبار من النوع وانطلق الحد على التعدد جامعاً ومفصلاً
ويكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن مفهوماً
زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض افعاله
والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوساً للتأكيد
وجلسة للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول والثاني
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على ماهية الممرات غير الدلالة
على التعدد والتثنية والجمع ليستلزمان التعدد فلا يقال
جلست جلوساً او جلوسات الا اذا قصد به النوع
والعدد بخلاف اخويهما اللذين هما النوع والعدد نحو
جلست جلوستين وجلوسات بكسر اللام او فتحها وقد
يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايراً للفظ فعل
الماحجب المادة نحو قدت جلوساً واما حجب
الاسم نحو انبت الله نباتاً وسبويه بقدره

الضمير

بكره اللجم

والمراد من قوله لا يثنى ولا يجمع ان اللفظ لا يثنى ولا يجمع في اللفظ بل في المعنى

المراد من قوله لا يثنى ولا يجمع ان اللفظ لا يثنى ولا يجمع في اللفظ بل في المعنى

عاشق من بآية اى قعدت وجلست جلوسا وانثب
 الله فثبت ثباتا وقد حذف الفعل الناصب للفعول
 المطلق لقيامه في سائر جوارا كقولك لمن قدم من سفره
 حين مقدم قد مضى قد مضى ما حيز مقدم فحذف اسم التفضيل
 ومحمد بنية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لا في
 اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوب اى حيزا
 واجبا سماعا اى سماعا موقوفا على السماع لا قاعدة
 له يعرف بها غيره نحو سقيا اى سقاك الله سقيا
 ورعا اى رعاك الله رعايا وخيبة اى خاب خيبة
 من خاب الرجل خيبة اذا لم يقبل ما طلب وجدها
 اى جدها جدها والجرع قطع الانف والاذن والشفة
 واليد ومحمد اى حميد حمدا وشكرت اى شكرت شكرا
 ومجبا اى عجبت مجبا فذل عليه فذل الى حمدت الله
 حمدا وشكرته شكر او عجبت مجبا فاحاب بعضهم
 بان ذلك ليس في كلام الفصحاء وبعضهم بان وقوع
 الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له
 وعجبا له وقد حذف الفعل الناصب للفعول المطلق
 حذفا واجبا قيا ساء اى حذفا قيا ساء يعلم له حيا بعد
 كل ما يحذف معه الفعل لوقوعه في مواضع متعددة
 اى من هذه المواضع موضع ما وقع او موضع مفعول مطلق
 او وقع فيه متبعا اريد اشابة لا تقييد فانك لو اريد

فانما لا يوجد في كلامهم استعمال الاضمار
 العاصم في هذه المصادر وهذا معنى
 وجوب الحذف سماعا

نفيه

نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفى داخل
 على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد مفعول
 نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اى عن ذلك
 الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
 الاسير وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسير
 بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا
 عنه نحو ما سرت سيرا لا يكون شديدا لكان مرفوعا على
 الخبرية اوقع المفعول المطلق مكررا اى في موضع الخبر عن
 اسم لا يفسح وقوعه خبرا عنه فلا بد من حذفه في الارض
 دكا وكذا وانما جمع بين الظاهرين لانهما في الوقوع
 بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الاسير اى سيرا
 سيرا الاسير البريد اى سيرا سيرا البريد هذان
 تنبيه على الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى التكرار
 والمعرفة او الى ما هو فعل المستند او الى ما يشبهه فعلا
 او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى سيرا سيرا
 مثال لما وقع بعد معنى نفى وزيد سيرا سيرا اى
 سيرا سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من
 المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للفعول
 المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع
 تقصيلا لا في مضمون جملة منفردة والمراد بمضمون
 الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او الى المفعول

المفعول المطلق

سالان لما وقع متبعا بعد نفى
 او رد مفعول

وإن كان اللفظ
مطلقا لم يسم
فإن كان اللفظ
مطلقا لم يسم

وبما أنه غرضه المطلوب منه وتبصيل الأثر بيان
أنواعه المتعملة نحو قوله تعالى فشدها الوثاق
فأما ما بعد أي بعد شد الوثاق وأما فاء قوله
شد الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والقرض
المطلوب من شد الوثاق إنما المقصود والغلاء
فبصير الله سبحانه وتعالى هذا الغرض المطلق
بقوله فأما ما بعد وأما فاء أي أما ثموت
متا بعد الشدة وأما قد و فاء وفيها
أي من تلك المواضع ما وقع أو موضع مفعول
مطلق وقع للتشبيه أي لأن يشبه به أمر آخر
واحتراز به عن نحو يزيد صوت صوت
حين لأنه لم يقع للتشبيه إلا جاي حال
كونه ذا الأعلى فعل من أفعال الجوارح واحتراز
بأنه عن نحو يزيد زهيد زهيد الصلحاء لأن
الزهد ليس من أفعال الجوارح بعد جملة
احتراز به عن نحو صوت زيد صوت حمار
متمثلة تلك الجملة على اسم كائن بمعنى أي
بمعنى المفعول المطلق واحتراز به عن نحو
مررت بزيد فاذا إليه ضرب صوت حمار و
على صاحبها أي على صاحب ذلك الاسم

التي يجب حذف الفعل صاحب
لفعل المطلق مع

أي الذي

أي الذي قام به معناه واحتراز به عن
نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت
حمار نحو مررت بها ذاه صوت صوت حمار
أي بصوت صوت حمار من صفات الشيء
صوتا بمعنى صوت نصوت ففوت حمار
مصدر وقع للتشبيه على ما بعد جملة وقوله
له صوت وهي متمثلة على اسم بمعنى المفعول
المطلق وهو صوت ومتمثلة على صاحب
ذلك الاسم وهو الضمير المحرور في له ونحو
مررت به فاذا له صراخ صراخ الشكر أي
يصبح صراخ الشكر وهي امرأة ماتت ولذا
ومنها أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع
مفعول مطلق وقع جملة لا متمثلة أي لهذه
الحاجة غيره أي غير مفعول المطلق نحو له على
الف درهم اعترفا أي اعترفت اعترافا مصدر
وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم
لأن مضمون الاعتراف ولا محتمل إلا سواء
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيد
لنفسه أي نفس المفعول المطلق لأنه إنما يؤكد
نفسه وذاته لا أمرا بغيره ولو كان اعتبارا
ومنها ما وقع مضمون جملة لها أي لهذه

فإن كان اللفظ
مطلقا لم يسم
فإن كان اللفظ
مطلقا لم يسم

فإن كان اللفظ
مطلقا لم يسم
فإن كان اللفظ
مطلقا لم يسم

أي الذي
أي الذي

الطلق

الجملة فتحمل خبره أي غير المفعول مثل زيد
قائم حقا أي حق حقاين حق تحقيق إذا ثبت
ووجب حقا مصدا وقع مضمون جملة
وهي قول زيد قائم ولها احتمال غير فلا ثبات
الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدية لغيره لأنه
من حيث هو منصوب عليه يلفظ المصدر يؤكد
نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم من
مفعول من حيث هو اعتبار وصف الاحتمال
فيه بغير المؤكد اسم فاعل من حيث

هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدية لغيره لأنه من حيث هو منصوب عليه يلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم من مفعول من حيث هو اعتبار وصف الاحتمال فيه بغير المؤكد اسم فاعل من حيث

الطلق

حيث أنه منصوب عليه بالمصدر ويجعل ان يكون المراد
أنه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلا هذا ينبغي ان يكون
المراد بال تأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه لئلا
يقترن بحسن التقابل ومنها ما وقع مثني
أي على صيغة التثنية وإن لم يكن التثنية بل للتذكير
والكثرة ولا بد في تسمي هذه القاعدة من قبله لضاف
الشيء أي مثني مضافا إلى الفاعل والمفعول لئلا
يرد مثل قوله ثم ارجع البصر كونهن أي جمع
مكرر وكثير أو في جعل المثال من نعمة التعريف لا فائدة
منه القيد شكك مثل لبيك أصل الباء لك البابين
أي فم لخذ منك وانشال امرك وأرجع عن مكانه
القائمة كثيرة متتالية تحذف الفعل وأقيم المصدر
مقامه ورده إلى التلازم تحذف زوايد ثم تحذف حرف
الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه فصارت لبيك
ويجوز ان يكون من لب المكان بمعنى الب فلا يكون

حيث أنه منصوب عليه بالمصدر ويجعل ان يكون المراد أنه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلا هذا ينبغي ان يكون المراد بال تأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه لئلا يقترن بحسن التقابل ومنها ما وقع مثني أي على صيغة التثنية وإن لم يكن التثنية بل للتذكير والكثرة ولا بد في تسمي هذه القاعدة من قبله لضاف الشيء أي مثني مضافا إلى الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل قوله ثم ارجع البصر كونهن أي جمع مكرر وكثير أو في جعل المثال من نعمة التعريف لا فائدة منه القيد شكك مثل لبيك أصل الباء لك البابين أي فم لخذ منك وانشال امرك وأرجع عن مكانه القائمة كثيرة متتالية تحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ورده إلى التلازم تحذف زوايد ثم تحذف حرف الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه فصارت لبيك ويجوز ان يكون من لب المكان بمعنى الب فلا يكون

حيث أنه منصوب عليه بالمصدر ويجعل ان يكون المراد أنه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلا هذا ينبغي ان يكون المراد بال تأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه لئلا يقترن بحسن التقابل ومنها ما وقع مثني أي على صيغة التثنية وإن لم يكن التثنية بل للتذكير والكثرة ولا بد في تسمي هذه القاعدة من قبله لضاف الشيء أي مثني مضافا إلى الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل قوله ثم ارجع البصر كونهن أي جمع مكرر وكثير أو في جعل المثال من نعمة التعريف لا فائدة منه القيد شكك مثل لبيك أصل الباء لك البابين أي فم لخذ منك وانشال امرك وأرجع عن مكانه القائمة كثيرة متتالية تحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ورده إلى التلازم تحذف زوايد ثم تحذف حرف الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه فصارت لبيك ويجوز ان يكون من لب المكان بمعنى الب فلا يكون

محذوف الزوائد وعلى هذا الفيلس سعد بن ابي سعد
 استعار بعد استعار بمعنى اعيشك الا ان لم يعد
 بنعتك بنفسه بخلاف الب فانه بنعتك باللام
 المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل
 ولم يذكر الكثرة بكتسب في المفعول المطلق والمراد بوقوع
 فعل الفاعل عليه تعلف به بلا واسطة حرف فانه يقولون
 في ضربت زيد ان الضرب واقع على ولا يقولون في
 مررت بزيد ان المرور واقع عليه بالمتبسبب فيخرج
 الفاعل المثلثة الباقية فانه لا يقال واحد منهما ان الفعل
 واقع عليه بل فيه اوله او معد والمفعول المطلق بما يفهم
 من مغابرة لفعل الفاعل فانه المفعول المطلق عين
 فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبار سناده الى ما هو
 فاعل حقيقة او كما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على
 صيغة الجرحول فانه لم يعتبر سناده الى فاعل فيشكل
 جنس اعطى زيد درهما فانه صدق على درهم اية وقوع

ان هو بانه

والا ان لم يلقا سنادا فاعل المفعول المطلق

اراد بالفتحة

ان هو بانه

عليه

هذا هو
 الفاعل
 المفعول
 به

عليه قتل الفاعل الحكمي المعتبر سناد الفعل اليه فانه
 مفعول مالم يستم فاعله وحكم الفاعل ونحو ذكرنا ضلنا
 فانه ذكر الفاعل فلا بد ان يكون قال ما وقع عليه الفعل
 المكان احضره ضربت زيد فانه زيد قد وقع عليه بلا واسطة
 حرف فاعله اعتبار سناده الى الفاعل الذي هو ضمير الحكم
 وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
 في العمل فاعل فيه متفق ومثاخر اما جوارا مثل الله اعيت
 ووجهه اعمى واما وجوبا فيما تضمنت معنى الاستفهام او الشك
 نحو من ريت ومن لم يكن هذا لم يمنع مانع من التعجب
 كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان يفت لك وقد يجوز
 الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوارا
 نحو زيد ان قال من ضرب اي ضرب زيد فاعله الفعل القرينة
 المقالية التي هي السؤل ونحو ملة المنوية اليها اي زيد ملة تحذره
 الفعل القرينة الى البية ووجوبا في اربعة مواضع تخصم بالذكر
 ليس المحذور لوجوب الحذف في باب الافراء والمضمر في الملح

الحكيم

شأن الاستفهام فانه

ان استقيم مفعولا

لانه مقدم لفظا

حقن الاستفهام

كان الاستفهام

يقتضي التوهم

هذا هو
 الفاعل
 المفعول
 به

قال ابو عمرو بن خالد اخاك اي الزم وشال المودع نحو المودع لله الحمد والحمد
وشال الزم اي في هذا الموضع الخبيث اي زعمت وشال الزم نحو زعمت
بالله المكي اي زعمت

اخالك

اول الزم والزم نحو اخاك اي الزم احاك بل اكثر من مباحثها بالنسبة
الى هذه الابواب الاولى من تلك المواضع الاربعة سماه اي
مقصود على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مستوعبة بان
يقص عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفعا اي تركوا امرا ونفعا
وانتهوا خيرا اي انتهوا عن التثنية واقتصدوا خيرا لكم
يو التوحيد واهلا وسهلا اي انيت اهلا اي مكانا
ما هو لا اي مودع الاخر يا واهلا اقارب لا اجانب
ووطئت وانيت سهلا من البلاد الاخرى والموضع
الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادي وهو المطلوب
اقبال اي وجهك اليك بوجهه او قلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سيدي
ويا جلاله ويا ربها تزلزلت او لا تزلزلت من اهل البيت
النداء ثم ادخل عليه حرف النداء ونفعا نداهم فخرج في حكم
من يطلب اقبالا بخلاف المندوب لانه المنفتح عليه
ادخل عليه حرف النداء لجره التفعيل لا التثنية من قوله المندوب

وقصد

صحة اللفظ على المودع من المودع او قصد به وشال المودع
فصل الاول في المودع والمودع في المودع

من المودع في المودع
ياقوت بن حماد

وقصد نداء التفعيل من المندوب عن تعريف المندوب ولما اقر المندوب
احكامه بالتميز فيما بعده وفيه كذا فان المندوب ايضا كما قال
بعضهم من ان المطلوب اقبالا حكما على وجه التجمع فاذا قلت
يا محمد فمكناك ناديه ونقول له تعالى فاما مثله ان يكون
قال اولي ادخل تحت المندوب كما فعل صاحب الفصل وفيل
القطاير من كلام سيبويه ايضا انه دخل في المندوب
فان شئت دعوتك لحرف الخ وهر يا ويا ويا ويا ويا
والهمزة واخرزة عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقدير
تفصيل للطلب المطلب لفظيا بان يكون اللفظ
لفظية نحو يا زيد او تقدير بان يكون اللفظ مقدر
نحو يوسف عرض او التسمية اي تسمية لفظية بان يكون
النايب لفظيا او تقدير بان يكون النايب مقدر
كما في المذكر المندوب او المندوب والمندوب المقفول مثل يا زيد
والمقدور مثل الا يا سحرة واي لا يا قوم سجدة وانتساب المندوب
عند سيبويه على انه مفعول به وناسبه الفعل المقدر واصلي

من المودع في المودع
ياقوت بن حماد
من المودع في المودع
ياقوت بن حماد

يقول بحرف نايب

النايب

يا دعوزيد اخذ في الفعل حذف الازمة لكثرة استعماله و
 لدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدة وعنده المبرد
 بحرف التاء بسد مسد الفعل وقال ابو علي في بعض
 كلامه ان بلوا وخواصة اسماء الافعال فلي هذا من المذهبين
 لا يكون من هذا الباب مما انتسب المفعول به بعامل واجب
 الحذف وعلمنا ان هذا كما مثل بازديجمله والمشاكي احد
 جزئي الجملة فعند يجرى الجملة اي الفعل والفاعل
 مقدوران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي
 الجملة اي الفعل والفاعل مقدور وعند ابو علي احد جزئيها
 اسم الفعل والاخر ضمير مستوفى وبني المشاكي
 في بيان البناء والحقص والفتح على النسب لغتها بالنسب
 الى النسب والنسب الاختصاص في بيان النسب بقوله
 ينصب ما سوبها عاما برفع ياي على الضمة او الالف او
 الواو الرفع بها لثاكي في غير صورة التاء والفعل
 مسند الى الجار والمجرور اعني بقوله لا يصح فيه وارجاع

الاضحية

وارجاع الضمير الى المسمى غير ملائم لسكون الكلام ان كان
اي للمنادي مفردا اي لا يكون مضاعفا ولا شيئا مضاعفا وغير
كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل التسمية
او بعد واما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى ككاف الخطاب الحرفية فيكون
مثلا افراد او تعريفا وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك
وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى واما قلنا ذلك لان
لا يبنى الاثنتيئة الحرف او الضعل ولا يبنى لمثابهة المسمى
المبني مثل يازيد ويا زيدا لان لما هو مبني على الصفة اقولها
معرفة قبل التداء وثانيهما معرفة بعد التداء ويا زيدا
مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو
ويختص اي يخرج المنادي بلام الاستغاثه اي بلام تدجيل وقت
الاستغاثه يدوي لام التخصيص ادخلت على المستغاث
والله اعلم انه مخصوص من بين امثال الادعاء نحو يازيدون
واما فتحت اللام لئلا يلتبس بالمستغاث اذا حذف الهمزة

والله اعلم بالصواب

والمطهر وجب في كل وقت من كل وقت
فلا بد من تطهير كل وقت من كل وقت
فلا بد من تطهير كل وقت من كل وقت

نحو بالاعطوف اي يا قوم فانه لم يفتح لام الاستغاث
 لم يعلم ان المضارع في هذا المثال مستغاث او مستغاث اولم
 يعكس الامر لان المنادي المستغاث واقع موقع كان
 الضمير الذي يفتح لام الجزع بها نحو كذا بخلاف المستغاث لا
 لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
 بغير بار نحو يا كذا فليعلم وكسرت لام المعطوف لان القوم
 بين المعطوف وبين المستغاث لا حاصل يعطف على المستغاث
 وان عطفت مع با فلابد من فتح لام المعطوف ايضا نحو
 يا كذا وبالضمير وانما اعرب المنادي بعد دخول لام الاستغاث
 لان على بناء كانت مشابهة للثمن فاعرب على ما هو الأصل
 فيه قبل دخول المستغاث بل لام التعجب والتعجب يدغم بالزبد
 ايضا فلام التعجب نحو الماء واللدوا هي ولام التهديد نحو
 يا زبد لا تقلق فلم اهل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله
 فيما بعد وينصب منوها هما كائنا واجب بان كلا من يفتي
 اللامين لام الاستغاث كان المصنف اسبغ فاعل يستغث

بالمعروف

في قوله يا كذا فليعلم وكسرت لام المعطوف لان القوم بين المعطوف وبين المستغاث لا حاصل يعطف على المستغاث

بالمعروف

بالهمزة وليضرب مفعول الجحش فيضرب منه ويسبح من الخصومة
 وكان التعجب يستغث بالتعجب منه لجحش فيضرب منه
 التعجب ويجعل ضميره واجب عن لام التعجب بوجه آخر
 المصنف ايضا وهو ان المنادي في قوله يا كذا فليعلم وكسرت لام المعطوف لان القوم بين المعطوف وبين المستغاث لا حاصل يعطف على المستغاث

في قوله يا كذا فليعلم وكسرت لام المعطوف لان القوم بين المعطوف وبين المستغاث لا حاصل يعطف على المستغاث

بالمعروف

في قوله يا كذا فليعلم وكسرت لام المعطوف لان القوم بين المعطوف وبين المستغاث لا حاصل يعطف على المستغاث

بالمعروف

التواضع كلها بل في بعضها ولم يجز فيها هو جاز فيه مطلقا
 بل لا بد في بعضها من قيد ففصل التواضع الجازي من الحكم فيها
 وخرج بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد في المعنى
 لانه التاكيد للفظ حكمه في الغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو
 يا زيدا زيد وقد يجوز اعرابا رفعيا ونصبيا وكان الخبر عند
 المصنف في الكلام لم يقيد التاكيد بالمعنى والصيغة مطلقا
 وعطف البيان كذا كذا والمعطوف بحرف المنع دخول يا عليه
 يعني المعطوف المقرون باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير
 المنع دخول يا عليه فان حكمها غير حكمها كما يجيء رفع حلا
 على لفظ الظاهر والمقترن بالبناء المتأخر عن صفة في شبه
 المعرب فيجوز ان يكون تابعيا لفظيا ونصبيا على
 لانه حق تابع المستثنى ان يكون تابعا لحده وهو جازيا منصبا
 المحذوف بالمفعولية نحو يا عيسى اجمعين واجمعين في التاكيد وما
 يا زيدا العاقل والعاقلة في الصيغة واقصر عما مثاله الا انها
 اكثر وضوحا وباعلام بشر وشرا في عطف البيان ويا زيدا
 والطارش

هذا هو الجازي
 هذا هو المنع
 هذا هو التاكيد
 هذا هو التاكيد في المعنى
 هذا هو التاكيد في اللفظ
 هذا هو التاكيد في الحكم
 هذا هو التاكيد في البناء
 هذا هو التاكيد في اعرابا
 هذا هو التاكيد في رفعيا
 هذا هو التاكيد في نصبيا
 هذا هو التاكيد في البناء
 هذا هو التاكيد في اعرابا
 هذا هو التاكيد في رفعيا
 هذا هو التاكيد في نصبيا

والحارث والطارش في المعطوف بحرف المنع دخول يا عليه
 والتحليل ابن احمد وهو لسان سبويه في المعطوف المنع دخول
 يا عليه بخلاف الرفع مع نحو من التاكيد لان المعطوف بحرف
 في الحقيقة منادى مستقل فيجب ان يكون على حاله جازيا عليه
 على تقدير ما يشترطه من النداء له وليس العتية او ما يقوم مقامها
 ولكن لما لم يشترطه من النداء جعلت تلك الحالة اعرابا قصدا
 رفعا وابو عمرو بن عطاء النخعي القاري المتقدم على التحليل
 بخلافه التاكيد مع نحو من الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير
 حزن التاء بولطه اللام لا يكون منادى مستقلا فحكمه
 النصبية وتابع البنية تابع لحده ومحل التاكيد و ابو العباس
 المبرور ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن
 في جواز نزع اللام عنه فكما التحليل اي قابو العباس مثل التحليل
 في اختيار رفعه لا مكان جعله منادى مستقلا بنزع
 اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم
 الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والضعف فكما في عمرو

هذا هو الجازي
 هذا هو المنع
 هذا هو التاكيد
 هذا هو التاكيد في المعنى
 هذا هو التاكيد في اللفظ
 هذا هو التاكيد في الحكم
 هذا هو التاكيد في البناء
 هذا هو التاكيد في اعرابا
 هذا هو التاكيد في رفعيا
 هذا هو التاكيد في نصبيا

هذا هو الجازي
 هذا هو المنع
 هذا هو التاكيد
 هذا هو التاكيد في المعنى
 هذا هو التاكيد في اللفظ
 هذا هو التاكيد في الحكم
 هذا هو التاكيد في البناء
 هذا هو التاكيد في اعرابا
 هذا هو التاكيد في رفعيا
 هذا هو التاكيد في نصبيا

في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين
 او مضافين او مضارعين المضاف او تكررتين فالبدل محل
 ياريد بشر و ياريد اخا عمرو و ياريد طالعا جبلا و ياريد رجلا
 صالحا و المعطوف مثل ياريد وعمرو و ياريد واخا عمرو و
 ياريد و طالعا جبلا و ياريد و رجلا صالحا و العلم المتبادر
 المبني على التعميم اما كونه منادى فلان الكلام فيه و اما كونه
 مبتدأ على التعميم فلان يفرم من اختيار فتحه المبني عن جواز
 ضمنية فانه جواز التعميم لا يكون الا في المبني على التعميم الموصوف
 بدين مجرّد عن القاء او ملحوظ بها اخيه ابنة بلا تملل و سيطرة
 بين الابن و موصوف كما هو التبادر لا الفهم فيخرج عنه مثل
 ياريد الطريف ابن عمرو مضافا الى حال كونه ذلك الابن
 مضافا الى العلم اخر فكل علم يكون كذلك فيجوز فيه التعميم لما عرفت
 من قاعدته بناء المفردة على ما يرفع به كمن يجتار فتحه كثيرة
 و وقوع المنادى للجاسع بهذه الصفات و الكثيرة مناسبات
 للتحقيق في حقيقة بالفتحة التي هي حركة الالف كونه مقول
 في هذا الحكم

في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين
 او مضافين او مضارعين المضاف او تكررتين فالبدل محل
 ياريد بشر و ياريد اخا عمرو و ياريد طالعا جبلا و ياريد رجلا
 صالحا و المعطوف مثل ياريد وعمرو و ياريد واخا عمرو و
 ياريد و طالعا جبلا و ياريد و رجلا صالحا و العلم المتبادر
 المبني على التعميم اما كونه منادى فلان الكلام فيه و اما كونه
 مبتدأ على التعميم فلان يفرم من اختيار فتحه المبني عن جواز
 ضمنية فانه جواز التعميم لا يكون الا في المبني على التعميم الموصوف
 بدين مجرّد عن القاء او ملحوظ بها اخيه ابنة بلا تملل و سيطرة
 بين الابن و موصوف كما هو التبادر لا الفهم فيخرج عنه مثل
 ياريد الطريف ابن عمرو مضافا الى حال كونه ذلك الابن
 مضافا الى العلم اخر فكل علم يكون كذلك فيجوز فيه التعميم لما عرفت
 من قاعدته بناء المفردة على ما يرفع به كمن يجتار فتحه كثيرة
 و وقوع المنادى للجاسع بهذه الصفات و الكثيرة مناسبات
 للتحقيق في حقيقة بالفتحة التي هي حركة الالف كونه مقول
 في هذا الحكم

واذا نودي المبرق باللام اذ اريد تدويع قبل مثلا
 يا ايها الرجل بنو سوط ان مع ياء التنبيه بين حرفي النداء
 والمشار للمعروف باللام مخزنا عن اجتماع التي التعريف بلا
 فاصلية ولا يندرج الرجل بنو سوط هذا ويا ايها الرجل بنو سوط الامرين
 معا والتزموا بين العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة و
 حقا جواز الوجود بين الرفع والنصب كما في الرفع والنداء
 مثلا هو المقصود بالنداء والتسوية ليعلم ان حركة الاعرابية
 موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المتأدي فيمدح على
 انه هو المقصود بالنداء وهذا ينزله المشتق عن قاعدة
 جواز الوجود بين صفة المتأدي ولم يذكر هناك ما يخرج
 صفة الاسم المبرم عن تلك القاعدة وتوابعها بالجزء عطف
 على الرجل اي التزموا برفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا
 يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع
 متأدي معرب وجواز الوجود بين انما يكون في توابع المتأدي
 المبني والقول بناء على قاعدة تجوز اجتماع حرفي النداء
 مع اللام

وتوابع المتأدي
 في قوله
 يا ايها الرجل

قوله وقاموا بالنداء خاتمة اشارة الى جواز سؤال مقدر وهو ان يقال انهم قلتم ان نودي المبرق باللام قبل ياء النداء
 يا ايها الرجل بنو سوط ان مع ياء التنبيه بين حرفي النداء والمشار للمعروف باللام مخزنا عن اجتماع التي التعريف بلا
 فاصلية ولا يندرج الرجل بنو سوط هذا ويا ايها الرجل بنو سوط الامرين معا والتزموا بين العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة و
 حقا جواز الوجود بين الرفع والنصب كما في الرفع والنداء مثلا هو المقصود بالنداء والتسوية ليعلم ان حركة الاعرابية
 موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المتأدي فيمدح على انه هو المقصود بالنداء وهذا ينزله المشتق عن قاعدة
 جواز الوجود بين صفة المتأدي ولم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبرم عن تلك القاعدة وتوابعها بالجزء عطف
 على الرجل اي التزموا برفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع
 متأدي معرب وجواز الوجود بين انما يكون في توابع المتأدي المبني والقول بناء على قاعدة تجوز اجتماع حرفي النداء
 مع اللام

مع اللام وهي اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا عن
 محذوف وثانيهما لزومها للكلمة بالنداء لان اصله الجندف
 الرجز وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة
 الكلام لانه ولم يجمع هذا الامر في موضع اخر اختص
 هذا الاسم بذلك الجواز ولم يندرج في خاصية وانما مثل النجم
 والصيغ وان كانت اللام لازمة فيه كمن ليست عوضا
 عن محذوف وانما النكس وان كانت اللام فيه عوضا عن المحذوف
 لان اصله اناس كمن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في
 سعة الكلام فلا يجوز ان يقال بالنجم وبالنكس ولقد مر ان
 هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي نجت قلبي
 وانبت بجيلة بالوصل على لان لا يربطها ليست عوضا عن محذوف
 وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليها بالنداء وفي الغلامان
 في قولهم في الغلامان اللذان فتر الانتفاء الامر من كليهما
 حكموا بالنداء اشتد شدوا ولكن اي وجاز ذلك في مثل بانهم
 نيم عدي في تركيب تكرر فيه للنداء المفرد المعرفه محذوف

بان كان ان كسبا في شرا

وإذا كان الغرض من نصب
الوصف هو التمييز
فإنه لا يوجب
النصب على ما ذكرنا

وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الغرض والنصب
وفي الثاني النصب غيب واما الغرض في الاول فلا منادي
مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف جدي
مذكور ونيم الثاني ناكيد لفظي فاجل بين المضامين والمضاف اليه
وذلك من باب سبويه او مضاف الى العبد المحذورة بقرينة
المذكور وذلك من باب سبويه والتبريق اجاز الفتح مقام
النصب على ان يكون في الصل بانيتم بالغرض بيم عدي ففتح الاول
اتباعا لنصب الثاني كونه يارب بيم بامر وتعين
النصب في الشارحة لانه اثنان مضافان او تابع مضاف
وقام البيت بانيتم بيم عدي لا يابكم لا يلبسكم في سورة عمر
والبيت لجرير حيث التيمي ان يبر اليكم فقال جرير خطا
بنيتم بيم لا تتركوه ان يبر بيم فلبسكم في سورة ان مكره
من قول جرير حيث اياهم والمنادي المضاف اليها الشكلم يجوز فيه
وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلاما
واصغاف الياء الكسرة بالسرادة اكانت قبلها كسرة واحدة
عن نحو

فكون لا يلبسك يا زهير
يا زهير لا يلبسك يا زهير
يا زهير لا يلبسك يا زهير

فكون لا يلبسك يا زهير
يا زهير لا يلبسك يا زهير
يا زهير لا يلبسك يا زهير

أراد عمر

فإذا كان الغرض من نصب
الوصف هو التمييز
فإنه لا يوجب
النصب على ما ذكرنا

عن نحو يا فتى مثل يا غلام الكسرة والكسرة قلبها الفاخر
يا غلاما وهذا الوجهان يقعان غالباً في النية موضع
تخفيف لان المقصود غير فيفقد الفاعل عن النداء بشرعية
لختصر فيه وينتهي الى المقصود من الكلام تخفيف يا غلاما
بوجهين خذني الياء وابقاء الكسرة لئلا يعلية وقلب
الياء ألفا لان الالف والغنة اخف من الياء والكسرة
وجاء في هذا الوجهان وان كانا واقعين في المنادي
المضاف الياء المشكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك
بل فيما غلب عليه الامتياز الياء المشكلم وشبهه
ليكون الشبهة على الياء المغيرة بالخذني او القلب فلا تقول
يا عدي ويا عذوا وقد جاء شاذ في المنادي يا غلام
يا الفتح الكسرة بالغنة من الالف ويكون المنادي المضاف الى
ياء المشكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وفقا الى حال الوقف
تقول يا غلامه ويا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاما
فرقا بين الوقف والوصل والواو العرب في محالهم

لان المنداء

فإذا كان الغرض من نصب
الوصف هو التمييز
فإنه لا يوجب
النصب على ما ذكرنا

فإذا كان الغرض من نصب
الوصف هو التمييز
فإنه لا يوجب
النصب على ما ذكرنا

وأيضا في باب ما إذا كان اللفظ
مطلقا أو مقيدا بالزمان
أو المكان أو بالشخص
أو بالصفة أو بالصفة
أو بالصفة أو بالصفة

يا ابن أمي والي على الوجوه التي بعدك ثم ما ينبغي له بالمشكك مع
وجوه أخرى رآها عليها لكنه استعمال نداءها ككلامهم كما أشار
إليها بقوله ويأيت ويأيت أو قالوا يا ليت ويأيت أيضا
بإبدال الياء بالياء ففتحوا وكسروا أي حال كون الياء مفتوحة على
وقف حركة الياء أو مكسورة لشبهة الياء أو قد جاء العنم أيضا
نحو يا ليت ويأيت لأجرائه جرى للفقو المعرفة ولم يذكر
لقلته وقالوا يا ليت وأما الالف بعد الياء فجمعها بين
العوضين دون الياء فيقالوا يا ليت ويأيت احترازا عن
عن الجمع بين العوضين وللعوض عنه فانه غير جائز وقالوا
يا ابن أمي ويا ابن عمي خاصة بهذا الاختصاص بالنظر إلى
الأم والعم أي لا يقال يا ابن أمي ويا ابن عمي بل يقال يا ابن أخي
ويا ابن خالي لا بالنظر إلى الابن أيضا فانه يقولون يا ليت
أمي ويا ليت عمي على الوجوه الأربعة مثل باب يا غلامي فقالوا
يا ابن أمي ويا ابن عمي يفتح الياء وسكونها ويا ابن أمي
ويا ابن عمي يحدون الياء والاكسفاء بالكسرة

من قبل العوضين
التي هي الالف والياء
والواو والهمزة
والضمة والفتحة
والكسرة والجر

هذا لأن الالف والياء
والواو والهمزة
والضمة والفتحة
والكسرة والجر
والجاء والظاء
والعين والهمزة
والضمة والفتحة
والكسرة والجر

ويا ابن

يحد في الياء ونحوه في الالف والياء
والواو والهمزة والضم والفتح
والكسرة والجر

ويا ابن أمي ويا ابن عمي بإبدال الياء والالف والواو والهمزة والضم والفتح
شبهة للضمان إلى باب المشكك يا ابن أمي ويا ابن عمي
الالف والاكسفاء بالفتحة ككثرة الاستعمال وطول اللفظ وتقل
الضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم ينسج في بيانه
فقال وترخيم المنادى كما يترى أي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة
شعرية وسميت الياء فاندعت الياء ضرورة فالظن الأول وهو
في غير أي غير المنادى واقع ضرورة أي ضرورة شعرية وليس في
لأن سعة الكلام وسماوي ترخيم المنادى كحذف في آخره أي في آخره
تخفيفا أي لمجرد التخفيف لا لعله أخرى موقفية الجدل
المستلزم للتخفيف فعلا هذا يكون ذلك تعريف مخصوصا
بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم المنادى بالمقابلة ويمكن
حمله على تعريف الترخيم مطلقا بإجماع الضمير للفرع الترخيم
مطلقا والضمير للجزء أو الاسم وترجعه إلى ترخيم المنادى
على التقدير الأول أو شرط الترخيم إذا كان واقعيا في المنادى
على التقدير الثاني في أمور أربعة ثلث منها عديمة وهي أن لا يكون

من قبل العوضين
التي هي الالف والياء
والواو والهمزة
والضمة والفتحة
والكسرة والجر

هذا لأن الالف والياء
والواو والهمزة
والضمة والفتحة
والكسرة والجر

من قبل العوضين
التي هي الالف والياء
والواو والهمزة
والضمة والفتحة
والكسرة والجر

متصفا حقيقة او كذا قد دخل فيه المشتبه بالمضاهي
 ايضا انه لا يمكن للحد من الاول لانه ليس اخر اجزاء المقادير الى
 المعنى والامن الثاني لانه ليس اخر اجزائه اظن ان المقضا قاسم
 الترقيم فيها بالاحتمالية وان لا يكون مستغنا لا يجوز ان لا يكون
 لعدم ظهور اثر التدا في فيه من النقص والبناء فلم يزد عليه
 الترقيم الذي هو من خصائص المتشاك ولا مقتوما بزيادة
 الالف لان الزيادة تنافي الحد من ولم يذكر المنسوب لانه
 خبر داخل في المتشاك عنده وما وقع في بعض النسخ
 فكما ان من لقى من النسخين مع ان وجه شراهم عند
 دخول في المتشاك ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة
 الالف في اخر هذه الصوت اخر ازا للفتح فلا يملك
 الترقيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية
 جالها فلا تغبر والشروط الاربعة احد الاخرين الوجوديين وهو
 ان يكون المتشاك اما على ارباعا ثلثة احرى لانه علمية
 في النسبة المتخفيف بالترقيم كثر في العلم مع انه شره فيكون

فيما يقع

فيكون من غير
 فيكون من غير

فيما يقع منه دليل على ما يقع ولزيادة ثلثة لم يلزم نقص
 الاسم عن اقل ثلثة العرب بلا علة موجبة واما اسماء ملتبسة
 بناء الثاني وان لم يكن علميا ولا زائدا على الثلثة لان
 وضع التثنية على الزوال فكيف اذن مقتضى التثنية فكيف اذا
 وقع موقعا كغيره في حدود اللون الاصلي ولم يزلوا بقاء نحو
 ثلثة وشية بعد الترقيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس
 لاجل الترقيم بل مع التثنية ايضا كان ناقصا في ثلثة احرى
 اذ التثنية احرى برأسها ولا يترجم من غير ضرورة جملتها
 لم يستعمل الشروط المذكورة اما في نحو باشاح في بابها
 ومع شدة وفيه فالوجه في ترقيم كثر استعمال المتشاك و
 لما فرغ من بيان شرائط الترقيم شرح في بيان كمية الحد من
 بسببه فقال فان كان في اخر اربعة اخر المتشاك زائدا وان
 كان ثلثا في حكم الزيادة الواحدة في اثنائها زيد تاسعا
 واحترز به عن نحو ثمانية ومائة فان الباء والتون فيها
 زيدتا اربعة ثم زيدت فالثاني ثلث فلم يحد من منها الا اربعة

شبهه

فلا التثنية في رسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا صلي الله عليه وسلم

كما سجد اذا جعلتها فعلا او مفعولا او مفعولا
 من غير سبب لا افعل الا بجمع ثم على ما هو من باب غلبه الرفع
 ج يكون من باب استعارة وقرون او كان في اخر حرف صحيح
 اي صحيح اصبحت لبادية الذهب لان الغالب فيكون الضم
 الاصل فيخرج منه نحو سعلات لانه لا يجد منه الاقادة
 وهو اعظم منه ان يكون حقيقا او حكما فيشمل مثل مرقى ومنه قوله
 حرف الاجر منها في حكم الصحيح في الاصل في الف او
 والاولى ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المد الزا
 لتبادر بها للذهب لغلبة واكثرها فيخرج منه نحو حنارة
 لا يجد منه الا حرف الاخير وهو ال والمال انما في اخر حرف
 صحيح قبله من الثمن اربعة احرف مكسورة وعشرة مسكونة
 لئلا يلزم من حذف الونين منه عدم بقائه على اقل اربعة
 المعرب وانما لما اخذ من الضمة قوله زباد فان في حكم الولة
 لان نحو ثوبون وقولون بترخم يحذف زبادية لانه بقاء الكلمة
 فيه على حرفين ليس للترخم حذف اي لرفان الاخير ان في كلا

فيكون من باب استعارة وقرون او كان في اخر حرف صحيح

فيكون من باب استعارة وقرون او كان في اخر حرف صحيح

في كلا القسمين اما في الاول فلما كانت في حكم الواحدة فكما نرى
 معاخذ فاما معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع
 صحته واصالة حذف المد الزاوية للابد مثل السائر
 صلت على الاسد وليت على المنقذ وان كان مركبا ويعلم منه
 بيان شرط الترخم انه لا يكون مضاعفا ولا جمل مثل بعلبك
 وخمسة عشر عشرين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا
 بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لانه منزه تاء التانيث
 فيكون كل منهما كلمة على حدة صارت منزهة عن ان كان
 غير ذلك المذكور من الالف الثلاثة فيكون واحد في حذف
 حرف واحد لحصول القابضة المقصورة وعدم موجب حذف
 الاكثر نحو با حار وبامال في يا حارث وباسالك وبمولي الناك
 الترخم في حكم المنادى لثابت جميع اجزائه فيبقى الون الذي
 صالح اخر الكلمة بعد الترخم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
 الاكثر فيقال في يا حارث يا حارث بكسر الراء على ما كان عليه
 قبل الترخم وفي يا ثمود يا ثمودا ومنتطرة بعد منته وفي

فيكون كل منهما كلمة على حدة صارت منزهة عن ان كان

فيكون من باب استعارة وقرون او كان في اخر حرف صحيح

وفي باكر وان باكر وواو متحركة بعد فتحه وقد جعل قد التقليل
 اي ويجعل المتبادر للمرحم على الاستعمال الاقل اسما براه
 كانه لم يحد من من شي فيكون له في بناءه واحلاله وتصحيحه
 حكم نفسه لاحكم الاصل فيقله يا حار بالضم كانه لم يحد
 معرفة براه فيعتمد وباقى لانه لا يجعل بقواسم براه
 صارت الواو طرفا بعد الفتحة فلا حزم قلب الواو باو وكسر
 ما قبلها كاذل فيجمع ذلوا وبكر لانه لما جعل كروا اسما براه
 ارتفع ما نفع الاعلال وهو فوج التكن بعد الواو فان قلبت
 الواو الفاء متحركة با وانفتح ما قبلها وقد جعلوا بفتح العربية
 التبدل بفتح يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها
 لكونها اشهر صيغها فكانت اوله بان يتوسع فيها المتعارفان
 في غير المتبادر والمندوب في التفتيح بفتح عليه احد وبعد
 محذوفين في الناس اة مؤنثة ام عظيم ليحدوه في الكا
 وبتا كرون في التفتيح وفي الاصطلاح هو التفتيح عليه وجودا
 او عدمه بيا او واو التفتيح عليه عدمه ما يتفتح على عدمه

وقال في تزييم باكر وان بعد جعل اياها
 واسمها كرا لانه لما حذف منه واو ترون يقع
 باكر وفتح الواو متحركة متحركة ما قبلها
 مفتوحة فوجب قلبها الفاء لما ثبت في كلامهم
 هذه القاعدة

كالت

كالت التي بيك عليه التبادر والتفتيح عليه وجودا
 ما يتفتح على وجوده عند فقد التفتيح عليه عدمه
 كالمصيبة والحسرت والويل لللاحق للتبادر ليقف التفتيح
 فالجهد على لفتح المندوب مثل يا زياه ويا عمره ومثل يحضره
 ويا مصيبه ويا ويله واحسن المندوب بواو متحركة بفتح المتبادر
 لعدم دخول عليه مجذول با فانه ان مثل كبر في الاعراب بفتح
 مشترك بينهما وطلة الحكم المندوب في الاعراب والبناء حكم
 المتبادر اي مثل حكمه بفتح اذا وقع المندوب على صورة قسر
 منه اقم المتبادر في حكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القس
 من المتبادر كما اذا كان مفردا معرفة بفتح واذا كان مضافا
 او مشابها ينيب ولا يلزم منه ذلك جواز وقوعه على صورة
 جميع الاقام المتبادر بواو لانه لا يفتح نكرة لانه لا يندوب الا
 المعرفه وجاز لك زيادة الالف في اخره ان اخر المندوب
 هذه الصوت المتبادر في التفتيح فان خفت اللبس ان التفتيح
 ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الحرف في

لا ان كان كذا في المثال
 وهو قوله المتفتيح
 عليه وجودا وعلوه
 بيا ويا مصيبه
 اعظم المندوب في
 الوجود والعدم
 فتنكر

قوله ليس في التفتيح
 معنى التفتيح
 وهو اللفظ
 المتبادر في

بفتح ان لم تكن قوله بيا او قسار بفتحين مع و متبادر
 وليس بعد الاختصاص لانه لا يفتح على صفة التفتيح
 ولا على الالف المخصوص بفتح في حال التفتيح المتبادر
 حيث قال العرب ومول الالف في الالف المخصوص
 ووجه ان الالف المخصوص على التفتيح ليس بمتبادر
 والعرش في صفة وحل الالف على التفتيح عليه حكمهم

قوله وان التفتيح في غير الالف المتبادر حيث قال
 فوقع او انشأ من المستطاف في قوله
 ذلك بالوضع اشغال بغير زيادة في التفتيح

نجس بركه آخر الذوب تركه اوصتم كما اذا اردت ندبة غلام
 عن حبله قلت واغلامك لا واغلامك لا لا تبس بندبة غلام
 فخالط واذا اردت ندبة غلام جماعة فخالطين قلت
 واغلامكم اذ لم اصل الغم لا واغلامكم لا التبس
 بندبة غلام فخالطين اثنين وجاز لك زيادة الهاء ارجاها
 بهذه المذات في حال الوقول بها ولا يندب من قسم
 الذوب المتبع عليه كما الا اسم المعروف ان الذوب
 المتدرب به بعد التار بغير فدية ندبة والتبع عليه فيقال
 واجاله اذ لم يشتر هذه اللفظة من دون خاص انقل
 الذين اليه ويعرف به بعد التاديب بالندبة عليه وامتنع
 الحاق الالف بصفة الذوب بل يجب ان يلحق بالموسوم مثل
 وازياء الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضان
 بالمضان اليه لانه حين تمام المضان فيه كان في غلظ الصفة فانه
 محمى بعد تمام الموسوم للخصيص او التوجه فلهذا جاز بالغير
 المومنينه ولم ير مثل واذا لم يزل خلا قاله فيكون

الحاق

او كان خالدا
 الصفة في نفسه
 ليس كاتصال
 الصفة بالصفة

الحاق الالف بالصفة فان اتصال الموسوم بالصفة وان كان
 في اللفظ انقص من الاتصال بين الصفتين والصفة اليه الالف اعلم
 في جهة الصفة لا تخافها بالذات فانه الطويل هو زيد لا غير بخلاف
 المضان والمضاني اليه فانها متعارفان وحكي بوسن ان خالدا
 ضاع كذا قد جان فقال واجمع الشاميته والوجه القبح
 ويجوز لتمام قرينة حذف حرف التثنية الا اذا كان مقارنا مع
 اسم الجنس يعني ما كان كذا قبل التذاد سواء تفرق بالتذاد
 كما جاز ان يفرق مثل باجلا لانه ثرا لم يكسر كسرة نداء العلم
 فلم يزد من حذف التذاد لم يصب الذهن لانه متاثر بالاشارة
 اذ لا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والصفات
 والندوب لانه المطلب فيهما عند الصبر والحذف ينافي فيبقى
 على هذا في المعارف التي يجت فيها حذف حرف التذاد العلم سواء
 كان مع بدل عن حرف التذاد كلفظة الله تعالى لا يحذف منه
 الا مع ابدال الهم المشددة منه نحو اللهم اوسع يدك لمحمد
 اعرض عن هذا ايا يوسف ونقطة اي اذا اوصفت بذكر اللام عز

الشاميتان

سوا كان مضان
 هو مضان فانه قد
 على من قال المزدك
 الجنس ما يصح واما
 التذاد في المقام

والحاصل ان التذاد على التذاد
 وهو ما كان وسطا بين
 الذوب والمستحق وطرفا بين
 الذوب والمستحق

نذر اللام نحو آية الرجل اي آية الرجل او بالوصف نذر اللام
 نحو آية الرجل اي آية الرجل فلا يجوز حذف من آية من
 غير ان يتصف بهذا نذر اللام والمضائق الى اي معرفة كانت
 نحو غلام زيد فاعل كذا والموصولات نحو من لا يزال تحت
 ان واما المغيرات فتشذذ نذر اللام نحو آية الرجل وقد حذف
 حرف النداء في اسم الجنس في ليل اي ليل ليلا ليل حذفت حرف
 النداء من الجمع اي اسم جنس فتشذذ في آية امرأة امر القيس بن
 كريمة في آية نحو في آية شخص وقطع البليل على نائم
 مستلق فتشذذ فقال آية نحو حذفت حرف النداء من المفعول
 مع انه اسم جنس فتشذذ في آية كذا كذا في آية كذا في آية كذا
 حذفت حرف النداء في اسم الجنس وتخرج غير العلم قبل هي رقية
 يعبدون بها الكروان يقولون اطروا كذا اطروا كذا ان التمام في
 القرى في كذا ويطروا حتى يصاد واللعن ان التمام في كذا
 منك قد اضطلعت وحمل الى القرى فلا على ايها وقد حذف
 المتأخر لقيام قرينة جواز نحو الا لا يجوز والتخفيف في الاعلان

فانه قال امر القيس بن كريمة
 من اطلاق وهو مطلق في طلب الشيء
 مثل استعماله في قوله

انما هو البيت
 في قوله لا تفسدوا
 الاية

انما هو البيت

حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم يسجدوا والقرينة استماع دخول
 يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتدوير اللام لانه ليس من
 نذر اللام فان ان ناصبة للمضارع او حذفت نونها في لام لا يسجدوا
 ويسجدوا فعل مضارع سقطت نونته بالتعب الثالث في تلك
 المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما امر مفعول
 اضمر اي قد تعامل الناصب على شرطية التفسير الشرطية
 والشرط واحد واما في نذر اللام التفسيرية اي انما اضمر عامل بناء على
 شرطية هو تفسير اي تفسير العالم بعدد واقعي وجب حذفه
 مع انه لا يلزم الجمع بين التفسير والتفسير وهو انما اضمر عامل على
 شرطية التفسير كذا اسم بعد فعل او شبهه احذره عن نحو زيد
 ولا يسميه في الاية المفعول او شبهه متصلا بل ان يكون الفعل
 او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيد امر ووجهه زيد انت خاضره
 فتشغل ذلك الفعل او شبهه عنه ارضي عن العمل في ذلك الاسم
 بضربه اي العمل في ضربه او متعلق اي متعلق ذلك
 الاسم او متعلق بضربه وحاصل ان يكون الفعل او شبهه متعلقا

ابوك
 في قوله يا ايها الذين آمنوا

بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغاً عن العمل في سبب
 ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سبب اخر رفع ذلك
 الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم تعالى جوا الى احد الامرين
 الفعل وتثنيه بعينه او متكسبه اي ما يناسب بالترادف او التزم
 لتثنيه الاسم بعد تذبذب الامر بين الاسم بالمفعولية كما هو
 الظاهر المتبادر فيقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيد
 ضربت وبقيد الفراغ عن العمل في محله ذلك الاشتغال خرج
 نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس بمحذوف
 اشتغال بضمير فان عمل مع الابداء فيه ورفع اياه
 ايضا مانع عن ذلك وبقيد التثنية بالمفعولية خرج خبر كان نحو
 في زيد كنت اياه وهرهنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير
 مع تقديره بسيط بعينه والثانية اشتغال بالضمير مع تقديره ما
 الفعل بالترادف والثالثة اشتغال بالضمير مع تقديره ما يناسب
 بالترادف والاربع اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا تقدير
 بسيط الفعل المناسب بالترادف ولهذا امر بالمضارع اربعة امثلة

ثلاثة

منها

ثلاثة منها بالاشتغال بالضمير باقائه الثلث هو واحد للاشتغال بالمتعلق
 والاحسن في ترتيبها ما جاء في آخر مثال الاشتغال بالمتعلق كما لا يخفى
 وجهه نحو زيد ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقديره بسيط
 بعينه وزياد ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقديره بسيط
 ما يناسب بالترادف فان مررت بعد تقديره بالباء مرادف
 يجاوزت وزياد ضربته علامة مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزياد
 حبت عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقديره بسيط
 ما يناسب بالترادف فان حبت الشيء على الشيء يارميه ملكته
 لم يجوس عليه شحوب زيدته منه الامثلة بفعل يفتره ما
 اي ضربت بضم الفعل المقتر الثاني لزيد في زيداً ضربته ضربت
 المقتر فان الاصل فيه ضربت زيداً ضربته اضر ضربت الاول لا يجوز
 المقتر اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه
 مقتر لما يراوه اعني مررت به واضربت فانه مقتر لما يستلزم
 اعني ضربت علامة فان ضرب القلام يستلزم ايمانه سببه
 لا يثبت فانه مقتر لما يستلزمه اعني حبت عليه انه الاسم

ببساطة

ببساطة

الواقع في مضافات الاضمار على شريطة التقيد اما المختار او الوجه
 فيه الرفع او النصب ويستوي فيه الامران ولا يمتنع الصريح والخفي
 اشار للنصب فقال واختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
 اي يكون مبتدأ لان مختار جميع العوامل الفعلية يرفع رفعهم
 بالابتداء ويرفع عند عدم قرينة خلافه اي قرينة تنوع خلافه
 الرفع بعينه نصب لان قرينة الصحة فيه ما يتبين من الوجود
 جال صلاحية التقدير قرينة معية للنصب من لم يرفع النصب
 قرينة اخرى يرفع الرفع بلا متعة في الاضمار نحو نبتة صرنية او عند
 وجوب القرينة المرجحة من الجانبيين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع
 اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كما ان الارتفاع على ذلك
 الاسم مع غير العطف ان شرط ان لا يكون الفعل المشتمل على
 سلب كالامر والقرين والدعاء نحو لقيت القدم وانما زيد في كونه
 في معطوف على الفعلية قرينة للنصب وكما ان ابا قرينة الرفع
 وحين اقوى لانها لا يقع بعدها ما سلب الالبتداء بخلاف
 عطف الاسمية على الفعلية فان كثير الوقوع في كلامهم مع انها

والنصب واجب النصب
 وصاروا الرفع
 والنصب
 في الرفع
 في النصب
 في الرفع
 في النصب

او من ان النصب هو في الرفع
 نحو في الرفع او في النصب

والنصب هو في الرفع
 والنصب هو في الرفع

مع انها ايتت بالسلامة في الحدف ايضا وانما قال مع غير
 العطف احترازاً عما اذا كان يقع العطف نحو ما زيد في الرفع
 فان المختار في رفع هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع العطف
 خبر او هو لا يجوز الا بزيادة في الرفع مع غير العطف في الواقع
 على الاسم المذكور لئلا ياتي في كونه في اخرى القرين مثل خرجت
 فان ازيد يصير غير وفاء المختار فيه الرفع فان اذ اللفظ لا
 تدخل اللفظ الجملة الاسمية غالباً وما وقع في بحث القارون
 في ان اذ اللفظ جاء يلزم بعد ما الاسمية فالمراد بزم الاسمية
 غلبة وقوعها بعد ما فلا تنافض واختار النصب في الاسم المذكور
 بالعطف اسبب عطف جملة هو في الرفع على جملة فعلية متقدمة
 لئلا ياتي في اللفظ التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة للمعطوفة
 عليها في كونها فعلية نحو خرجت قرينة القيد وبعد حزن الشيخ بعينه
 ما ولا الرفع وليس له وليا ولين في هذه الجملة اذ هي عاملة في
 المختار ولا يمتنع بعد ما لضعفها في العمل نحو ما زيد في الرفع ولا يمتنع
 صرنية وان زيدا صرنية الانا ويدا لا بعد حزن الاستفهام عزرا زيد في الرفع

فان كان الرفع يقتضي وقوع العطف خبر او هو لا يجوز
 الرفع او لا يلزم كون الجملة الاسمية في الرفع
 ان كان وقوع العطف في الرفع

والنصب هو في الرفع
 والنصب هو في الرفع
 والنصب هو في الرفع
 والنصب هو في الرفع

والنصب هو في الرفع
 والنصب هو في الرفع

وانما قال حرف الاستفهام لا يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو
اكرمت ولم يقل همة الاستفهام لبشمل مثل بل زيد اكرمت فانه
يجوز وان ينصب النية لا يقتضي بل لفظ الفعل لا يقتضي
قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعدها الشرطية الدالة
على الجازات في الزمان نحو اكرمته بعد ان اكرمته وبعدها
الدالة على الجازات في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكتمه و
ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي
مثل زيدا اكرمته وزيدا اكرمته وانما اختلفت هذه المواضع اى لا يبعد
حرف الاستفهام والنعى والشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي
النصب في المذكور اذ هي اى هذه المواضع مواقع الفعل
مواضع وقوع الفعل فيها اكثر مما في انصب الاسم المذكور ووقع
فيها الفعل تقديره والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور
عند خوف لبس التقدير بالنسبة ما هو مقرر في حال النصب
لكن لا من حيث هو مقرر في حال الجاز بل من حيث هو مقرر في حال الرفع
بالصفة فلا يعلم ان خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقة

انما قال حرف الاستفهام لا يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو اكرمت ولم يقل همة الاستفهام لبشمل مثل بل زيد اكرمت فانه يجوز وان ينصب النية لا يقتضي بل لفظ الفعل لا يقتضي قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعدها الشرطية الدالة على الجازات في الزمان نحو اكرمته بعد ان اكرمته وبعدها الدالة على الجازات في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكتمه و ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اكرمته وزيدا اكرمته وانما اختلفت هذه المواضع اى لا يبعد حرف الاستفهام والنعى والشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في المذكور اذ هي اى هذه المواضع مواقع الفعل مواضع وقوع الفعل فيها اكثر مما في انصب الاسم المذكور ووقع فيها الفعل تقديره والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس التقدير بالنسبة ما هو مقرر في حال النصب لكن لا من حيث هو مقرر في حال الجاز بل من حيث هو مقرر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم ان خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقة

موافقة لفتح المقصود او صفته مع مخالفة لفتح المقصود
فالا لئلا يبين انما هو بين خبرية ذات ما هو مقرر على تقدير نصب
وصفيتها لا يبين بوصفها التقدير وبين الصفة فان التعقيب
لا يتخللها مع ما مثل قولنا انا كل شئ خلقناه بقدره بغير
كل شئ على الاضمار بشرطية التقدير لوضع بالابتداء و
جعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود
ولكن خيف لبس بالصفة لاحتمال كون قوله بقدره خبرا وهو
خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بان يخلق
لنا بقدره لا الحكم على كل شئ بخلقنا لانا انما بقدره فانه يعلم
كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لنا كما هو مقرر في
المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد وبسوى الامران اى
الرفع والنصب فالحكم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في
مثل زيد قام وعمر اكرمتا عنده او في داره وغير ذلك وال
لا يصح التعطف على الصغرى لعدم التقدير في استوى الامران
فيما اذا اعطى لليلة التي يقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات

انما قال حرف الاستفهام لا يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو اكرمت ولم يقل همة الاستفهام لبشمل مثل بل زيد اكرمت فانه يجوز وان ينصب النية لا يقتضي بل لفظ الفعل لا يقتضي قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعدها الشرطية الدالة على الجازات في الزمان نحو اكرمته بعد ان اكرمته وبعدها الدالة على الجازات في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكتمه و ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اكرمته وزيدا اكرمته وانما اختلفت هذه المواضع اى لا يبعد حرف الاستفهام والنعى والشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في المذكور اذ هي اى هذه المواضع مواقع الفعل مواضع وقوع الفعل فيها اكثر مما في انصب الاسم المذكور ووقع فيها الفعل تقديره والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس التقدير بالنسبة ما هو مقرر في حال النصب لكن لا من حيث هو مقرر في حال الجاز بل من حيث هو مقرر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم ان خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقة

فهذا الامر مقرر لا تشيئة ولا جبر في المقصود
لانما يدل على الحوادث والامور جبرها لا الحوادث
اريد الصفة والعدد

وحينئذ اى جلية اسمية خبرها جملة فعلية ففتح رفعه بالابتداء
 ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناكب
 فيها فتح الرفع تكون سمية فتعطف على الجلية الكبرى وهي
 سمية وفتح النصب تكون فعلية فتعطف على الضمير وهي
 فعلية فان قلت السلامة من المذون مرجحة للرفع قلنا
 هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تقاوت
 في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريب من مفعولة
 عنها قلنا هذا باعتبار المتضمن وانما باعتبار البداءة فالعوض
 اقرب ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط
 والمراد به ان لو فاته اتي وان كانت من حروف الشرط
 فليكن ما سبق من اختيار الرفع من غير الطلب واختيار النصب
 مع الطلب وكذا يجب نصب بعد حرف التخييض وهو بلا واو
 والا ولولا وانما وجب النصب بعد ما لو وجوب
 دونه لهما على الفعل لفظا او تقدير نحو ان زيد اضربه ضربا
 مثال الحرف الشرط والا زيد اضربه مثال الحرف التخييض و

ليس

وليس مثل ان زيد ذهب به منه اى من باب الاقمار على شريطة التفسير
 فان زيدا فيه وان كان يظهر في بادى النظر انما هو امر واحد
 على شريطة التفسير والخيار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه
 بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعقيب النظرة ليس من فاته
 وان صدق عليه اى اسم بعد فعل متعدي به بضمير ككسر
 ليس بحيث لو سطر عليه هو او مناسبه لتعبر لان ذهب به لا يعمل
 النصب وكذا مناسبه اعني اذ ذهب فان قلت لا يختص المناسبات في
 اذ ذهب فليقدر مناسب اخر فيجب مثل بلا ليس او اذ ذهب على
 سبغة المعطوف فيكون تقديره زيد بلا ليسه الذي باب به او بلا ليسه
 احد بالذهب باب به او اذ ذهب احد قلنا المراد بالمناسبات ما يرد
 الفعل المذكور او بلا زيدا مع اتحادها استند اليه فالأشياء فيها
 ذكره مفعول واذا الامر كذلك فالرفع اى رفع زيدا في المثال
 واجب بالابتداء ونصبه على ما يرد بالمفعول فليس من باب
 ما امر على ان يكتف بكون من بخلافه النصب وكذلك اى
 مثل اريد ذهب به فمورد تعبه وتضمن فعله في الزمران في صحتها

قوله انما هو امر واحد
 قوله على شريطة التفسير
 قوله ليس من فاته
 قوله ما امر على ان يكتف

الذكور

ايضا فيكون يكون داخل تحت الضابطه فالمتاح فيها القرب
 اختيار القرب على الاتقان القراء على الرفع فلا بد من جعل القاء
 معنى الشرط او من جعل الابه جلي من يستعين الرفع الرابع من
 تلك المواضع التي وجب فيها حذر ما جعل المفعول به التخيير في انما وجب
 حذر الفعل فيه ليقع الوقت عن ذكره ويؤخر في اللغة عن كون شيئا
 عن شيئا وتبعه في اصطلاح النحاة معول ان اسم عطف في
 القرب بالمفعول به يتقدم على التخيير الى حذر ذلك المفعول
 حذرا فيكون مفعولا مطلقا او في حذر غير مفعول لا ما بعده
 ان ما بعده ذلك المفعول او ذكر الحذر منه مكررا على صيغة
 المجرول عطف على حذر او ذكر المقيدين فان قلت فعل هذا الابه
 من ضمير في المعلوم في المعلوم حله قلنا نعم لكنه وضع
 في المعلوم المظهر موضع التخيير تقدير الكلام او معول بتقدير
 انق ذكر مكررا الا ان وضع الحذر منه موضع التخيير العابد
 لا المفعول اشعارا بانه حذر منه لا حذر مثل اياك ولا اسد
 والى حذر هذا مثلا ان لا تزل نوح الحذر ومعنا بما يقع

ثم كذا من ان المفعول به مفعول تام ولا يكون
 مفعولا تاما وجب حذر في الفعل في التخيير في المفعول به
 وذكره المحقق

محمد بن كزيبه او غيره في مفعول به غير تام
 محله ان يترك ذكر الحذر منه مكررا

هذا التخيير في ظاهره وحذر مفعول تام ظاهر
 مفعولا تاما ولا يفتقر مفعولا او مفعولا او مفعولا
 في التخيير

وقد كذا في التخيير العابد والمفعول به او ذكر
 الحذر منه من غير ان يكون مفعولا تاما او مفعولا
 الحذر منه من غير ان يكون مفعولا تاما

بعد نفسك

بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك
 عن حذر المازب وهو مفعول بالاعتناء وبعد حذر المازب عن
 نفسك وهو التخيير من الحذر منه هو الاسد والحذر منه فانه المراد
 من حذر الاسد والحذر من نفسك حذر ما بينهما التخيير فيهما منها
 والطريق الطريق مثال لانه في التخيير في الطريق ولا يتحقق
 حذرك ان التخيير في اول التخيير من غير صحيح لانه لا يقع التخيير
 اذ ما من الاسد فيجب ان يقع فيه مثل بعد ربح والتخيير بعد مثال
 التخيير التخيير مناسب لان المعنى على الاتقان عن الطريق لا
 على تبعه في المثال ان يقال يتقدم بعبارة او بين وغيرهما فيقيد
 مثل يتقدم جميع افراد النوع الذين وفي بعض افراد النوع الثاني مثل
 نفسك في قوله لا يترك عليك بعد نفسك فما يجوز لك كالاسد
 وغيره وبعد مثل قوله في بعضا كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد في
 اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون حذرك وليس
 كذلك فانه بينا حذرك واجب بانه تابع للتخيير والتخيير خارج
 عن الحذر به ليل ذكر ما فيها بعد ونقول في فتح النوع الاول

على هذا الطريق هذا او كان في الطريق من غير مفعول تام
 ان يتقدم واما اذا رأت من مفعول في غير الطريق وقلت
 الطريق الطريق في الفعل فتصيرها ليس اذ لا بل قصد
 في الطريق

لا بد ان يكون باب الاقتال والافتقار لا يقتل المفعول

في قوله لا يترك عليك بعد نفسك
 في قوله لا يترك عليك بعد نفسك
 في قوله لا يترك عليك بعد نفسك

كما لم يدروا المجدور ومثلا محمدا عليه السلام المبرم لاشترى كرمها في
 الزمان فخره صفت دهرها وافطرت اليوم ومزود في القوم
 المكان ان كان مبرما قيل ذلك اي تقديره في حمله على الزمان
 للمبرم لاشترى كرمها في الابرهام نحو جلت خلفك والاي وان لم
 يكن مبرما بل يكون محمدا فلا يقبل تقديره اذ لم يكن حمله
 على الزمان المبرم لاختلافهما ذاتا وصف نحو جلت في المسجد
 وقت المبرم من المكان بالبريات الت وهر ليام وخلف وعيسى
 وشمال وقدره وعت وما في معناه فان اسما في غير مثلا يتناول
 جميع ما يقابل وتجه لا انقطاع الارض فيكون مبرما وقام يتناول
 هذا التفسير بعض الظروف المكاني الى ان يصيرها قال وحمل عليه
 ان على المبرم المفسر بالبريات الت عند ولدي وشميرها غير
 دون وسوى لابرهام الى الابرهام عند ولدي ولم يذكر وجه حمله
 شميرها عليه لان حمله حكمها وفي بعض النسخ لابرهامها كما
 هو الظاهر وكذا حمل على المبرم من المكان لفظ سكان وان كان
 معناه مخر جلت سكانا كثرية الاستعمال مثل البريات الت

يشترط فيه راجع الى ظروف المكان لا يتاثر به
 المكان لا يغير المكان هو المكان اسم مبرم يتبع
 على القليل والكثير هو جلت لانه القليل لا
 يقع على الظروف

المكان

لا يهاص

لا يهاص كذا حمله ما بعد دخلت وان كان معينا مثل
 دخلت الدار كثرية في الاستعمال لا يهاص على الاصح اي على التبع
 الاصح فانه ذهب بعض النحاة لانه مفعول بكون الاصح انه
 مفعول فيه والاصل استعماله بكون الجركنة خفية كثرية استعماله
 يتأخر تاخر لان الفعل لا يتكلم بالمفعول فيه الا بعد تمام معناه
 ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه
 بها يتكلم بالمفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني
 فانظر ان مفعول لا مفعول فيه وقا يوتيه ذلك ان كل فعل
 شئب لا مكان خاص به فمفعول فيه يقع ان ينسب الى مكان شامل له
 وتقع في ان اذ امرت زيد في الدار ان يجر من البلد فلما يقع
 ان تقول خرجت زيد في الدار كذلك يقع ان تقول خرجت زيد
 في البلد وقول الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فاق اذا قال
 الدار في البلد دخلت الدار لا يقع ان يقول دخلت البلد
 فنية الدخول لا الدار ليست كنية الافعال لا امثليها ان فعلت
 فيها فلا يكون الدار مفعول فيه بل مفعول له وقيل معناه على الاستعمال

انما هو مفعول فيه
 كما في قوله
 دخلت الدار

انما هو مفعول له
 كما في قوله
 دخلت الدار

انما هو مفعول له
 كما في قوله
 دخلت الدار

على الاستعمال الاتح فيكونه اشارة الى استعمال دخلت مع في
 في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاتح استعمال بدون في و
 نقل عن كسبويه ان استعماله في شاذ وينصب في المفعول فيه
 بمعامل مضمرة لا سرية. التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من
 قال من حرت اي حرت يوم الجمعة وبمعامل مضمرة على سرية
 نحو يوم الجمعة صحت فيه والتفصيل فيه بعد كما سرية المفعول
 المفعول له يوميا فعل لا جلة اي فصله تحصيل او لسبب جوده
 ويخرج به سائر المتاعيل ما فعل مطلقا او بوقته او معه
 فعل ان حدث مذكور اي بالظرف حقيقة او كما فلا يخرج عنه ما كان
 فعله مقدرا كما اذا قلت ناديا في جواب من قال لم ضربت زيدا
 فقول لم مذكور احراز عن مثل عجبني ناديب فان قلت كيف
 يصح الاحراز زيد عنه وهو ان الفعل الذي فعل لا جلة فقول مذكور
 في الجلة كما في ضربت قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور
 معه كما في ضربت ناديا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي
 هو فيه ويرى عجبني ناديب الذي ضربته لا جلة الا ان يراد

التفسير

هذا هو الوجه في استعماله في شاذ وينصب في المفعول فيه بمعامل مضمرة لا سرية

بذكر

بذكر مع الراء مع الفعل فيه مثل ضربت ناديا مثال لما فعل
 لغرض تعبد فعل وهو القرب فان ناديب انما يحصل بالضرب
 وبترتب عليه وقعدت عن القرب حيث انما لما فعل بسبب جوده
 فعل وهو المقعد فان المقعد انما وقع بسبب الجبن والقائل
 يكون الفعل لم مفعولا مستقلا غير ان اخبر في المفعول المطلق
 بخلاف خلافا ظاهرا للزجاج فانه ان المفعول له عند الزجج
 مصدر من غير لفظ فعل فانه عند في المشايخ المذكورين او بية
 بالضرب ناديا وجئت في القعود عن القرب حيث انما او ضربت ضرب
 ناديب وقعدت ففقد جبرين ورد قول الزجج ان صحته
 تاويل نوع بنوع لا يدخل في حقيقة الا بيري ان صحته تاويل
 الجال بالظرف من حيث انه مع جاد ان زيد راكبا جاد ان زيد
 وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقة ما وشرط نصبه
 اي شرط انتفاء المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا لا فالتمس
 والاكوارم في قولك جئت لك للتمتع والاكوارم لا يبرهن
 مفعول له على ما يرد عليه حيث انما كما قال في المفعول فيه

هذا هو الوجه في استعماله في شاذ وينصب في المفعول فيه بمعامل مضمرة لا سرية

ان شرطه تقديره في هذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير
 اللام لانها اذا ظهرت لزم لها ^{الظهور} ^{بأنها} لا تخرج الغالب في
 تعليلات الافعال فلا يقدر على ^{الظهور} ^{بأنها} اوقاف مع انهما من
 داخل المفعول كقولنا غاشقا من خشية الله و
 قولنا فيظلم من الذين يهودوا حرمنا وقولنا ان امرأة دخلت
 النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن خبرها
 عن اللفظ وابقائها في التية وكان الاصل ابقائها في اللفظ
 فلا حاجة وابقائها في التية الى الشرط بل الحاجة اليه انما يكون
 في خبرها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف
 بارجاع خبر الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز
 ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احذر انما اذا كان عين نحو جئت
 لتسمع الفاعل الفعل المعكوب اي يتخذ فاعلا وفاعلا عاملا
 احذر انما اذا كان فعلا لغويا نحو جئتك لبيك اي
 ومقارنا لاس الفعل المذكور في الوجود بان يتخذ زمان وجودها
 فيكون تاديجا اذ زمان العرب والشاذب واحد انما غابرة

بينهما الا

الا باعتبار ان يكون زمان وجود احد ما بعضا من زمان وجود
 الآخر فحدثت عن العرب جئت فان زمان الفعل اعني
 المفعول بعض زمان المفعول له اعني الجين ونحو شربت للرب
 ايضا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع
 الصلح بعض زمان الفعل اعني شرب الرب واحذر
 بذلك القيد عتيا اذ لو يكن مقارنا في الوجود نحو كرسك
 اليوم لو عدي بك كرس امس وانما شرط هذه الشرائط
 ان يكون الشرائط يشد المصدر فاعل بالفعل بلا واسطة
 تعين المصدر بخلاف ما اذا اختلف شئ منها المفعول معه
 اي الذي فعل بحسبته بان يكون الفاعل مصاحبا في صدر
 الفعل عتيا والمفعول في وقوع الفعل عليه فيقول معه مفعول
 ما لم يستم فاعله لئلا يلب المفعول كما استدل الجار والجرور
 في المفعول به وفيه دل والنهي للجرور راجع الى اللام واعذر
 عن نسبها جوازها بعض النحاة من منشاء الفعل الى
 لازم النسب ومنكره منصرفا جريا على ما هو عليه في الاكثر

ان شرطه تقديره في هذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم لها الظهور بانها لا تخرج الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر على الظهور بانها اوقاف مع انهما من داخل المفعول كقولنا غاشقا من خشية الله وقولنا فيظلم من الذين يهودوا حرمنا وقولنا ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن خبرها عن اللفظ وابقائها في التية وكان الاصل ابقائها في اللفظ فلا حاجة وابقائها في التية الى الشرط بل الحاجة اليه انما يكون في خبرها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع خبر الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احذر انما اذا كان عين نحو جئت لتسمع الفاعل الفعل المعكوب اي يتخذ فاعلا وفاعلا عاملا احذر انما اذا كان فعلا لغويا نحو جئتك لبيك اي ومقارنا لاس الفعل المذكور في الوجود بان يتخذ زمان وجودها فيكون تاديجا اذ زمان العرب والشاذب واحد انما غابرة

في الاكثر واليه ذهب في قولنا لما قد تعلق بكم على
قراءة النصب وفي بعض النسخ ان هذا الرئي شريف جند و
قبل الوجوه ان يجعل من قبيل وقد جعل بين الخبر والجزء
فان مفعول ما لم يستمر فاعله فيه الضمير الرابع للمصدر
اي جعل الخبر لان بين الزم ظرفية لا بقاء مقام الفاعل
فعل هذا معناه الذي فعل فعل لمصاحبة على ان يكون
مفعول ما لم يستمر فاعله ضمير راجع الى المصدر والخبر
المجرد والموصول هو المذكور بعد الواو احراز عن المذكور بعد خبره
كالغناء لمصاحبة مفعول فعل اللام متعلق بذكر اي يكون ذكر
بعد الواو لاجل مصاحبة مفعول فعل واذا تباينا سواء كان
ذلك للمفعول فاعله غير المتوهم والمشتبه او مفعولا عنه كفاك
وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمتألف
او معنويا نحو ما لك وزيدا او ما تصنع والمراد نصب
لمفعول الفعل مشاركة في اصل ذلك الفعل في زمان واحد
نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو لم كنت الشاقة و

انما في حيواني

منه
مما
الذي
فعل
اللفظ
فعل
اللفظ

اللفظ لفظا
بالمصدر لفظا
بالمصدر لفظا
بالمصدر لفظا
بالمصدر لفظا

فصل
في بيان
المتعلق
بالمفعول
في النصب

المذكورين

ونصبها لمصاحبة فلا ينقض المذكور بعد الواو العاطفة نحو
جاءن زيد وعمر وفاتر بالانكسار المتراكمة في اصل الفعل
دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان الفاعل
في المفعول مع الفعل ومعناه هو الواو التي عن مع
وانما وضعوا الواو موضع مع كونها احضروا اصلها واو العطف
التي فيها مع الجمع فناسب مع العينة فان كان اي وجد
الفعل اي ما يدل على الحدث فيتم الفعل واسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة وغيره لفظا وجاز اي لم
يقتضى ان لا يربط المفعول بالفاعل ولا ينقض
بمثل ضربت زيدا وعمر لوجوب العطف فيه فالوجوه ان
اي العطف والنصب على المفعولية جازان نحو جئت انما
وزيدا بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان
لم يربط العطف بل يمنع تعيينه بالنصب مثل جئت وزيدا
فالعطف فيه يستلزم عدم الفاعلية لا بناكية المتصل بالمفعول
ولا بغيره وان كان الفعل معنويا او مفعوليا مستقلا

شكك ان انه قد فعله لفظا شديدا ويحتمل ان يكون
نافية والاولى الاولى ان لا يربط المفعول بالفاعل

ومعنى

يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى
الفعول ^{التي هي} فتدبر ^{التي هي} تتبع مله ابراهيم حنيفا وان ^{التي هي} ياكلهم اخيه جثا
فانه يصح ان يقول بل تتبع ابراهيم مقام تتبع مله ابراهيم
وان ياكلهم اخاه مقام ياكلهم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
ويجوز المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبي بن فقول مصبي بن حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر
المضاف اليه جوفه فانه دابر الشئ اصدوا الدابر مفعول حال لم يسم
فاعله ولو قررت بين المصنفه الماخذه المعلوم من باب التعليل او
يبيّن على صيغة المضارع المجرى من باب التعليل فيجعل الجاز
متعلقا به لا بالمفعول زحل فيكون المضاف المفعول به او المفعول المعلوم
من خبر حاجته لا نعيم الفاعل او المفعول لا فعل ما وقع حال
عن المضاف اليه مثل ضربت زيداً قائما مثال التعليل المفعول حقيقة
فانه فاعلية تاما للتكلم ومفعولية زيداً قائما باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج حيزه وجرها لمفعول كان

مثل قوله تعالى

باعتبار ضمير استكر في المفعول
فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله

حقيقة

حقيقة وزيد في الدار قائما مثال التعليل المفعول حقيقة فانه فاعلية
الضمير في الظن انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
المستكلم عنه والضمير المستكن مفعول حكمه وهذا قائما مثال
المعقولات لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل
باعتبار معنى الاشارة او التبيين للمعنى من لفظ هذا ولا شك
انها ليس باعتبار مقصد التكلم الاخبار بها عن نفسه حتى يقدّر في
تكم الكلام انية او اشبهه ويصير زيد مفعولا لفظيا بل مفعولية زيد
انما هي باعتبار معنى اشبهه او انية الخارج عن منطوق الكلام للمعتبر
بعينه ووقع القائم حاله من معنوية لا لفظية وعاملها امر عامل
الحال انما الفعل الملعوظ او المقدّر نحو ضربت زيداً قائما وزيد في الدار
قائما ان كان الظن مقدرا باسم الفاعل بالتعليل او بغيره وهو ما يجعل
عمل الفعل وهو من تركيب كاسم الفاعل نحو زيد وابي ركنه وفيه الدار
قائما ان كان الظن مقدرا باسم الفاعل وكاسم للمفعول نحو زيد
مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او مجناه
المستبطن من فحوى الكلام من غير التخرج به او تقديره كالاشارة

التي هي

كونها كمنه وتناولها على وجهي احدهما مصادرا لافعال محدودة
 اي تغير كذا العراك وينفذ ووجه اي نقادة وتجرى كذا كذا
 بطله الفعلية وقعت حالا وهذه المصادرة مضمومة لانها مصادرة
 موضوعة موضع التكرار اي معزكة ومنفردة وبجته فالصورة وان
 كانت معرفة فهو في التقدير كذا كذا ان حسن الوجه في صورة المعرفة
 وهو في المعنى كذا فان كان صاحبها اي صاحب الحال كذا كذا لم
 يكون فيها شيئا من تخصيص باسوى التقديم ولم يكن الحار مشتركة
 بينها وبين معرفة مثل جاني زيد ورجل كذا كذا وجب تقديرها
 اي تقدم الحال على صاحبها بتخصيص التكرار بتقديرها في المعنى
 مبتدأ او خبر وتليها بتقديرها بالتصديقه النصب في النصب
 في مثل قولن خربت رجلا ركبتم قدس في سائر المواضع
 وان لم يلين ايراد اللفظ ولا يتقدم اي الحال فيما جاز مثل
 زيد قائما كغيره قاعدا على العامل المنصوب قد عرفت
 فيما جاز العامل المنصوب وان ما هو مقدم بالفعل او اسم
 العامل قبل الظروف وما يشبهه اعني الجار والمجرور

على المصدرية

قد عرفت

قد عرفت في قوله
 حال من قوله على
 المعنى كذا كذا
 في خبره كذا كذا
 لا يجوز ان يكون
 المجرور من قوله
 جاني زيد

خارج عنه داخل في الفعل المشبه فعله في الكلام ان الحال لا يتقدم
 على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف القول ان يتخلل ما اذا
 كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوز له اصل
 نظر الاضعف القول في العمل وجوز في الاحفش شيئا تقدم
 المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن
 الحال فانه وافق سيبويه في النصب فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما
 في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان
 مشابها للظرف لما فيه معنى الظرفية الا ان القول يتقدم على
 عامله المعنوي لترسمهم في الظروف والمحال لا يتقدم عليه عند اذا
 لم يكن القول داخل في العامل المعنوي وانما اذا جعلته داخل
 في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد وهو الاحتمال
 الثاني لا غير كما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك
 لا يتقدم على ذلك الحال الجور سواء كان مجردا بالاضافة او
 بحرف الجر فان كان مجردا بالاضافة لا يتقدم الحال عليه
 اتفاقا نحو جاني خربت افع التيب ضاربة زيد وذلك لان

لان الحال تابع وفرع لذي الشك والمضيق اليه لا يتقدم على
 المضيق فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان جوار مجرى للترقية
 خلافاً لسيبويه واكثر البصريين يغفلون عن هذا عليه للعلّة المذكورة
 وهو الختان عند المس ولما قال على الاصح ونقل عن بعضهم يجوز
 اسند لا يقول نعم وما ارسلناك الا كافّة النساء ولعل
 القرون بين حوز الجر والاضافة ان حوز الجر مع الفعل كانه
 والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض جرد فانه اقلت
 ذهب ركبته بهذه فكأنه قلت اذهب ركبته هذا فالجر واجب
 للحقيقة ليس جوار واجاب بعضهم عن هذا الاسند الجعل
 كافّة حاله النجاة والقاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر
 ان ارسلته كافّة وبعضهم يجعلها مصدر كانه كافّة والعاقبة
 والكل ينفذ وتنفذ وكل ما دل على هذه الصفة سواء كان الدال
 مشتقاً او جامداً صح ان يقع حالاً من غير ما قول الجاهل
 بالمشق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
 به وبندارة على وجه التخيّل حيث شرطوا المشتق الحال وهو كونه في

تاويل

في تاويل الجاهل بالمشق ومع هذا فلا شك ان الغالب في
 الحال المشتق مثل بشر ورطباً في قولهم هذا بشر وهو ما بقي
 في حوضه اصله بشر رطباً وهو ما فيه حلاوة خفيفة فيها مع
 كونها جامدة من حالان لدلالة ما عا صفة البسرة والرطوبة
 ولا حاجة لانه يقول البسرة بالبسر والرطب بالرطب من
 البسر النخل اذا صار ما عليه بشر وارطب اذا صار رطباً والعامل
 في رطباً اطلب بانفاق النخلة في بستر البسرة عند تحقيقه وتقيده
 بشر على اسم التفتيل مع ضعف في العمل لانه اذا تعلق بشيء
 واحد حالان باعتبار رتبة شئتين يميز ان يلى كل منهما متعلق
 والبسرة تعلق بالمبالغة اليه بهند من حيث انه مفضل بهند
 الخبيثة وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضرار في اطلب كذا
 بكاء والرطوبة تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو محذوف
 منه فيجب ان يليه قال الشيخ الرضى واما التفسير المشكك في
 افعلة فانه وان كان مفصلاً لكتبة لما لم يظهر كان كعدمه
 مع هذا فلا يربى باسما بان يقال وان لم يسمع ربة احسن قالوا

كان التمييز بالنسبة الى المظهر كالعدم
 اقيم للمظهر مقامه واجبو ان
 يليه

منه قاعداً وذهب بعضهم لانه ان العاقل في سراسم الاشياء
 ان يشبه الله حال كونه بسراً وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون
 المشابه للغير اليقيني فلا ينفيد الاشارة بحالة البشرية ولا يصح
 حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يبيع اعماله في غمرة تخلفها
 اعليته رطباً وتكون ايها الجملة له لا تتباين الهوية كالمفردات فيصح
 ان وحيث حالها لا يكون يجب ان يكون الجملة للحالة صبرية
 محتلة بالصدق والكذب لان الجملة غير الخبر عن الجمال واجزاها
 عليها قوة الحكم بها عليه الجمل الانشائية لا يبيع ان يحكم بها على شيء
 ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة ولا تقبض رتباً عليها
 بغيرها والمال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالاً
 لانه لها مع رابطة ترتبطها لا صاحبها وبين الضمير و
 الواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعالية اما
 ان يكون فعلها مضارعاً مثبتاً او مضارعاً منقياً او ماضياً
 مثبتاً او ماضياً منقياً فمن خمسة احوال اسمية ان الجملة
 الاسمية الحالية سبقت بالواو والضمير معاً لقوة الاسمية
 في الاستقلال

في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو
 جئت وانما ركب وجئت وانتي ركب وجاء زيد وهر
 ركب او بالواو وحده لانها تدل على الربط في اول الامر
 فاكثف فيها مثل قوله كنت نبياً وأدبر بين الماء والطين وهذا
 ان الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في
 الحال المستقلة وانما في حال المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق
 لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكدة و
 المؤكدة لشدة الاتصال بينها او بالضمير وحده على ضعف
 لان الضمير لا يجب ان يقع في الاصل فلا تدل على الربط في اول
 الامر نحو كلمة قوة الحق فلا بد من الواو على اللحن والمضارع
 مثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً مثبتاً
 بالضمير وحده لمشاينته لفظاً ومعنى لاسم الفاعل المستغنى
 من الواو نحو جاء زيد يسرع ويؤايمها اي ما سوى الجملة الاسمية
 والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجواز المشتملة على
 المضارع النفي او الماضي المثبت او للنفي بالواو والضمير معاً او بوجه

او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالصغير لعدم قوة
 استقلالها كاللحمية فالضارع المنفي نحو جاءني زيد وما ينكم غلامه او جاءني
 في زيد ما ينكم غلامه او جاءني زيد وما ينكم عمرو والماتر المثلث
 نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني
 زيد وقد خرج عمرو والماتر المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني
 زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو والابتداء الماتر المثلث
 لا المنفي من دخول لفظ قد الموقوت زمان الماتر لا الحال لغيره على ما في
 المثلث الواقع حالا ليدل على اقرب زمان له زمان صدر الفعل منه
 في الحال او وقوعه عليه بخلاف المتبادر من حيث المثلث اذا
 وقع حالا ان مقتضى انما هو بالنسبة الى تعاطي العامل فلا بد
 من قيد حتى يقترب اليه فيفارية وهذا بخلاف مذهب الكوفيين
 فانهم لا يوجبون قد فلا بد ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة
 في اللفظ نحو جاءني زيد وقد ركب غلامه او مقدرة مضمومة
 نحو قوله تعالى او جاءكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
 صدورهم وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا

لا يجوز ان

لا يجوز ان حذف قد سيبويه بالالف لانهما حصرت صدورهم بقوما
 حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف في حذف
 هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية واقام بشرط ذلك في
 المنفي لاستمرار المنفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويعود
 حذف العامل في الحال لقيام قرينة حاله كقولك للبا فرأى
 الشارع في التفسير والمترى له راشدا مريدا اي بر راشدا مريدا
 بقرينة حال الخاطب وقوله مريدا انما صفة التواشد او حال
 او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا
 بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى اجيب الانسان ان كان يجمع
 عظامه لمن قادرين اي لم يجعها قادرين ويجب حذف العامل
 في بعض الاحوال المؤكدة وهي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
 لا تنقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المتقلبة
 والمتقلبة قيد العامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك اعطنا
 فان العطفية لا تنقل عن الاب في غالب الاعمال اي احق بفتح
 الهمزة او ضمها من حقت الامر صريح حقيقة وعرف من على

بعد حال

الماتر
 الماتر
 الماتر
 الماتر

يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او جمعه اثبتت اى
تحققت البرهنة لك وحررت منها على يقين او اثبتتها لك ذلك عطوفك
قال صاحب المنهج ^{المراد} اصحاب السند يراى عندك ان يعجز عن عطفنا و
شروطها اى شرط وجوب عند عالمها ان يكون مقرا ان موكدة لمضمون
بجمله اخرى ^{المراد} حتى لو كان بعض اجزائها كالعام في قوله تعالى ارسلناك
لناس رسولا فانه لا يجب عند ^{المراد} احقر من عمادة كانت فعلية
فانه لا يجب عند ^{المراد} عالمها ان يكون كذا في قوله تعالى فاما بالقد
رته ان حال موكدة من فاعل شهيد واليه الامانة من قيد آخر
ويجوز ان يكون عقد تلك الاسباب من ملابسات الابطال ان للمعل
فيها والا لكان عالمها ^{المراد} كذا كذا كيف يكون حذفه واجبا نحو
التي شاهد فاما بالقطر ^{المراد}
التحيز ما اى لم الذى يرفع الابهام احقر من بعين البطل فانه
المبدل منه في حكم القضية فهو ليس يرفع الابهام عن شئ
بل هو عكس مبره لا بد من بعين المستقر اى الثابت التلخ
في المعنى الموضح لمن حيث انه موضوع لفافة المستقر

والکے

وإن كان يحكيه ^{بعض} النحويين هو الثابت مطلقا لكن المطلق مضمون له
الكلما أو هو الوضع ^{بعض} وأما ^{بعض} النحويين ^{بعض} عن ثبوت جارية فإن
يقولنا جارية برفع الأبراهيم في قوله عن الكثرة غير مستقر بحسب
الوضع بل ثبوتها في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا
يقع به الإحراز عن أوصاف المهورات نحو هذا الرجل فإن هذا
مثلا إنما موضوع المهورات ^{بعض} استعماله في جزئياته أو لكل
جزئية منه ولا إيهام في هذا المفهوم الكلّي ولا في واحد
واحد من جزئياته بل الإيهام ^{بعض} انما يشاء من تعدد الموضوع له
أو الاستعمال في توصيفه بالرجل برفع الأبراهيم الإيهام الواضع
في الموضوع له من حيث أنه موضوع له وكذا يقع به الإحراز عن عطف
البيان في مثل قولك أبو حفص عمر فإن كل واحد من أبي حفص وعمر
موضوع لشيخص معين لا إيهام فيه لكن لما كان عمر أشهر
زال يذكر المضاف الواقع في أبي حفص لعدم الاشتباه لا الإيهام الوضعي
عن ذات لا عن وصفه ^{بعض} جازية عن التبع والحال فانهما برفع
الأبراهيم المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وشتق ذلك ^{بعض} ان

... ..

فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته

ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من قلا شك ان الواضع
لم يضع معين مختار عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه
كمن ومئين ولا ابراهيم فيه الا ان حيث ذاب في حيث فانه لا يعلم
منه عيب الوضع انه من جنس العبد او الخلد او غيرهما والامن
حيث وصف فانه لا يعلم منه بحسب الوضع ان بعدد ذي او ملك
فاذا اريد رفع الابراهيم الوصف الثابت فيه بحسب الوضع اشبع
بصفة او حال فيقال رطل بعدد ذي واذا اريد رفع الابراهيم
الذاتي قيل رطلا فربما يرفع الابراهيم المستقر عن الذات لا التبع
والحال فانه يرفع الابراهيم عن الوصف المذكور ومقدرة
صفته للذات اشارة الى مقسم التمييز فالمنكورة غير رطل
ربما والمقدرة غير رطل ايضا فانه في قوة قولنا خلقنا شيئا
منسوب الى زيد ونبت برفع الابراهيم عن ذلك الشيء المقدرة
فالاولى الى القسم الاول من التمييز ويكفي برفع الابراهيم عن ذات
مذكورة برفع غير مفرد يعنى به ما يباين بالجملة ويشتملها والصفوة
مقدرة بصفة مفردة وير ما بعد ربه الشيء اى يعرف به قدومه ويبيّن

غالب

فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته

فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته

غالب اى في غالب الملوحة والذرة
في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابراهيم فيه اكثر
والمقدرة اما متصفين في ضمن عدد نحو عشرة ودرهما وسبائة ذكر
تجيز العدة وببساطة باب سماء العدد واما في ضمن غيره اربعة العدة
كالوزن غير رطل رطل فان الرطل نصف المنة ونحوه وان سبائة الكيل
نحوه فغير ان رطلا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقيس نحو على العشرة
فان مثلا في رطل والبراد بالغا وير في هذه العشرة هو المقدرة لان في رطل
عشرة ودرهما ورطل رطل ثوبا وعلى العشرة مثله بالبراد
بها العدة والموزون وسرور والمقيس لا غير وانما في العشرة
الامثلة الثلاثة لا يكون معلية نظرية الشيء ببيان ما يتم به للمقدرة وهو
التعريف كما في رطل رطل او النون كما في متون سبائة او الاضافة كما في
العشرة مثله رطل او النون سبائة او الاضافة كما في متون سبائة او
معتبر تمام الاسم ان يكون على جملة لا يمكن اضافة فيها والاسم متجيز
الاضافة مع التعريف وتكون في التسمية والجمع ومع الاضافة لان المقادير
لا يضاف ثانيا فاذا اتم الابراهيم هذه الاشياء مشابه للتعريف اذا اتم

فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته

فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته

فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته

فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته
فانما لا ينفك عن الوجود في ذاته

مقدار كذا كذا في مقدار ما ليس بعدد وناو زني ولا زراع
 ولا كبر ولا مقياس نحوها ثم جدي فان انما تم بهم باعتبار الجنس فانهم
 بالتقريب فافقوا في التميز او ضعف التميز باضافه غير المقدار
 اليه اكثر استعمالا لمصطلح التميز مع التميز والتميز غير المقدار
 التميز لان الاصل في التميز المقادير وغيره ليس بهذه المشابهة والثاني
 ان العلم الثاني في التميز هو ما يقع الارباع في ذات مقدرة برفعه
 عن نسبة وكان الظاهر ان يرفع ذات مقدرة في نسبة في جملة
 لكن لما كان الارباع في طرفي نسبة التميز الارباع في رفعه عن كذا
 الرفع عن كذا في نسبة مقدره عليه ليس بعدد متبادله ما في هذا المقدم
 المقدم المذكور في القسم الاول انما هو في النسبة لا غير في جملة ان نسبة
 كانت في جملة او ما اضافها الى ما اضافها الى عطف على جملة ويكلم
 القاعلة نحو الجملة من كذا ما او كذا المقدم نحو الارض من كذا عيوننا
 او النسبة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل
 ابا او المعدد نحو الجبلين طيبة ابا او كذا ما في معنى الفعل نحو كذا
 زيد رجلا نحو طالب زيد نفسا مثالي جملة والتميز في كذا

هذا المقدم
 في التميز
 المقدم المذكور
 في القسم الاول
 انما هو في النسبة
 لا غير في جملة
 ان نسبة
 كانت في جملة
 او ما اضافها
 الى ما اضافها
 الى عطف على
 جملة ويكلم

هذا المقدم
 في التميز
 المقدم المذكور
 في القسم الاول
 انما هو في النسبة
 لا غير في جملة
 ان نسبة
 كانت في جملة
 او ما اضافها
 الى ما اضافها
 الى عطف على
 جملة ويكلم

هذا المقدم
 في التميز
 المقدم المذكور
 في القسم الاول
 انما هو في النسبة
 لا غير في جملة
 ان نسبة
 كانت في جملة
 او ما اضافها
 الى ما اضافها
 الى عطف على
 جملة ويكلم

هذا المقدم
 في التميز
 المقدم المذكور
 في القسم الاول
 انما هو في النسبة
 لا غير في جملة
 ان نسبة
 كانت في جملة
 او ما اضافها
 الى ما اضافها
 الى عطف على
 جملة ويكلم

خاص بالتميز وزيادته في الجملة والتميز في الجملة يكون
 لا التميز والتعلق وجبت لا في التميز بين الجملة وما اضافها
 في هذا المثالان في قوة التميز في الجملة فكذا في كل طاب زبد وزيادته
 نفث واما بقوله واثرة واما عطف عطف واما بحسب العين
 فهو ناظر الى المثالين المذكورين غير خفي بالافضل فهو في الحقيقة
 او رد الكمال في التميز الواقع في الجملة او ما اضافها في جملة فالتفسير
 عين غير اضافي خاص بالتميز والدار عين غير اضافي هو متعلق بالتميز
 للتميز عند الارباع عين اضافي في جملة لها والابوة عين اضافي
 العلم عن غير اضافي وكذا من ما متعلق بالتميز او في اضافي عطف
 على قوله في جملة او ما اضافها في جملة التميز في جملة ويزيد في الجملة
 التميز والتعلق واما واثرة واما عطف واما هذه الامثلة على
 وقول يلحق وزاد عليه قوله واثرة فاما اشارة الى ان التميز
 قد يكون صفة مشتقة وايضا لا اورد في صفة التميز مثال التميز المقدم
 على ان يكون التميز في جملة كذا كذا رجلا ويكون فاما التميز عن ايراد
 ان نسبة كذا كذا يكون في جملة كذا كذا يكون في جملة كذا كذا

هذا المقدم
 في التميز
 المقدم المذكور
 في القسم الاول
 انما هو في النسبة
 لا غير في جملة
 ان نسبة
 كانت في جملة
 او ما اضافها
 الى ما اضافها
 الى عطف على
 جملة ويكلم

هذا المقدم
 في التميز
 المقدم المذكور
 في القسم الاول
 انما هو في النسبة
 لا غير في جملة
 ان نسبة
 كانت في جملة
 او ما اضافها
 الى ما اضافها
 الى عطف على
 جملة ويكلم

معلومات والابهام يكون في نسبة الذرية والذرية الاصل الثمين
وفي خبر كثير العرب فاذا يدب الخبر في الذرية فاسم الفارس اسم فاعلم
من الفارسية بالفخ معد فرس بالفتح اي خروف بالفتح واما الفارسية
بالكسر فنفسه ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن نقاشا في النسب
اسما لا ينفذ به جعل لما انتفى والحداد جعل له اطلا في عليه والتجيز
غير جائز ان يكون ذلك التميز قارة اي المنسب بان يكون غير
يرفع الابهام عنه قارة لمصلحة بان يكون تميزا يرفع الابهام عن
متعلقه ذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طالب زيد ابا
فاذا يقع ان يكون عبارة في زيد فما كان يكون قارة تميزا في زيد
اذا اريد لنا العلي البير باعتبار في ابو عمرو وجاز ان يكون
قارة تميزا في متعلقه باعتبار ان العلي سند الى متعلقه وهو ابو
والا اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نقاشا في المنسب اسم يفتح
جعل لما انتفى فهو لمصلحة خاصة نحو طالب زيدا برة وعلم و
دعا فان هذه الاسماء ليست في النسب ولا يفتح جعل اليه
بالتميز عنه في في المنسب زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء

المنسوب

قوله ان يكون تميزا في
الابهام عن الابهام
قوله ان يكون تميزا في
الابهام عن الابهام
قوله ان يكون تميزا في
الابهام عن الابهام

المنسوب الى زيد فاعلم ان التميز في اي فيما جاز ان يكون في المنسب
سواء كان نقاشا في او غير نقاشا في والمتعلق وفيما بعد في متعلقه ما يقيد
من وحدة التميز او تشبيه او جمع سواء كان نقاشا في او غير نقاشا في
طالب زيد ابا والكرديان ابويين والكرديون ابا اولم يكن في نقاش
مشقوكا طالب زيد ابا نقاشا في في نقاشا في طالب زيد ابويين اذ اردت
ابا وجعل له طالب زيد ابا اذ اردت ابا واجدا في في فعل كذا في التميز
اذا قيدت وحدة التميز او في غير قارة او في نقاشا في في نقاشا في في
جعية او في جمع فان صفة المفردة نقاشا في في نقاشا في في الجمع
الا اذا كان التميز جنسا يقع على التميز والكثير فانه اذا قيدت تشبيه
او جمعية لا يلزم ان يشي ذلك الجنس ويجمع بل يكفي ان يكون به مفردا
لصحة اطلاقه على التميز والكثير فلا حاجة الى تشبيهه وهو نحو طالب زيد علي
والزيران علي والزيران علي الا ان يقيد بالتميز الذي هو الجنس لا النوع
في حيث احياها في النوعية قارة لا بد من تشبيهه وجمع نحو طالب الزيران
عليين وتزيدون علوما اذ اردت ان متعلق العلي من من قريب يميز
او الزيدتين نوع اخر في الجملة فان صفة المفردة لا تقيد ذلك المعنى

قوله ان يكون تميزا في
الابهام عن الابهام
قوله ان يكون تميزا في
الابهام عن الابهام
قوله ان يكون تميزا في
الابهام عن الابهام

قوله ان يكون تميزا في
الابهام عن الابهام
قوله ان يكون تميزا في
الابهام عن الابهام
قوله ان يكون تميزا في
الابهام عن الابهام

قوله ان يكون تميزا في
الابهام عن الابهام
قوله ان يكون تميزا في
الابهام عن الابهام
قوله ان يكون تميزا في
الابهام عن الابهام

تجوز ان تقدم الخبر على الفعل المتعدي وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا
الى قوة العامر على الخاص الضيق المشبهة واسم التفضيل والعبد وما فيه
معنى الفعل المتعدي في العبد وسفكرها في هذا التجوز قول الشاعر
تأثرت الضمير في طبيب كانه في ذمير الشأن لذكوره وبقوة ضمير
فطبيب سئل ويكون ذمير كانه في ذمير الطبيب اليها مقديرا عليه
وانما يقدر لذكور الضمير فضاير كانه للحيث وفيها فيتمتع نسبة كانه
العبد اي وما كانه في الجوف في طبيب فلا شك وما قيل في قول
البيت على تقدير تأنيثه اي على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير
الراجع الى الجيب باعتبار التثنية اذ المعنى وما كانه في نفسه للجيب
فطبيب فتشبهت وتعتف خبر فادج في التشكك المستثنى اي وما
ويطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين اولاهما
معلومية بهذا الوجه الغير المتعلق الى التعريف كانه في مقسم
فسيما في قسمين وعرف في واحد منها لان قيل واحد منها احكاما
خاضعة لا يكون اجزا على الا بعد معرفته فاما متعلق ومتعلق

وهذا البيت من شعره
طبيب سئل في ذمير كانه في ذمير الشأن لذكوره وبقوة ضمير
فطبيب سئل ويكون ذمير كانه في ذمير الطبيب اليها مقديرا عليه
وانما يقدر لذكور الضمير فضاير كانه للحيث وفيها فيتمتع نسبة كانه
العبد اي وما كانه في الجوف في طبيب فلا شك وما قيل في قول
البيت على تقدير تأنيثه اي على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير
الراجع الى الجيب باعتبار التثنية اذ المعنى وما كانه في نفسه للجيب
فطبيب فتشبهت وتعتف خبر فادج في التشكك المستثنى اي وما
ويطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين اولاهما
معلومية بهذا الوجه الغير المتعلق الى التعريف كانه في مقسم
فسيما في قسمين وعرف في واحد منها لان قيل واحد منها احكاما
خاضعة لا يكون اجزا على الا بعد معرفته فاما متعلق ومتعلق

انما هو
المتعلق
المتعلق

فالتصنيف هو التخرج الى الاسم الذي اخبر واصبح ذمير غير المتعدي
كجزيئات المستثنى المتعلق من متعدي جزئيا في كل ما جاز ان
أحد الا زيدا او اجزا او مثل اشتركت العبد الا نفسه سواء كان
ذلك استعديا لفظا ان ملحقا فاما نحو جازي القوم الا زيدا او مقديرا
اي مقديرا نحو ما جازي الا زيدا ان ما جازي احد الا زيدا الا
غير القصة واحواها واحترز من نحو جازي القوم لا زيدا و
ما جازي القوم لكن زيدا جازي والمستثنى المتعلق هو المذكور
بعديا ان بعد الا واحواها غير متعدي عن متعدي واحترز من
جزئيات المستثنى المتعدي فالمستثنى الذي لم يكن داخل في
المتعدي قبل الاستثناء متعلقا سواء كان في مقسمه كقولك جازي
القوم الا زيدا مشبها بالقوم الى جماعة خالصة زيدا ولم يكن نحو
جازي القوم الا جازي وهو اي المستثنى ملحقا حيث علم ان
يوجب في تفسيره كانه في مقسمه وقائلا لما يتفق له من تعريف
فسيما اعني المذكور بعد الا واحواها سواء كان جازيا او غير
متخرج والزم له المعرف في كل واحد من الاضمار منسوب وجوبا

المتعلق
المتعلق
المتعلق

جاء في القوم فلا زيد وهو لا يصلح ان يستعمل في المفعول من غير ان يكون
 التدارك لا يستعمل وقد جازى في قوله لا يجوز ان يكون المفعول في الفعل
 بنفسه وانما هو في التخصيص او في قوله لا يصلح ان يستعمل في المفعول
 ما بعد في صورة المستثنى بالالف التي هي اسم الفاعل فاعلم ان هذا هو راجع الى ما
 مصدر الفعل التقدم او في اسم الفاعل في اوله فيكون مطلقا في المستثنى
 والتقدير جاء في القوم هذا او في اسم الفاعل في اوله فيكون مطلقا في المستثنى
 وهو في غير النص على الحقيقة لم يطرأ مع ما قد يكون في التسمية بالالف التي هي
 المصدر في باب الاستثناء في الاستعمال في التسمية بها انما هو في كذا الاستثناء
 انما هو في فعل ما من ان كان في قوله لا يجوز ان يكون المفعول في الفعل
 لا يجوز ان يكون في قوله لا يجوز ان يكون المفعول في الفعل
 المستثنى منصوب بعد فوجو بالالف التي هي اسم الفاعل فاعلم ان هذا هو راجع الى ما
 في قوله لا يجوز ان يكون المفعول في الفعل ما بعد في صورة المستثنى بالالف التي هي
 اسم الفاعل فاعلم ان هذا هو راجع الى ما مصدر الفعل التقدم او في اسم الفاعل في اوله فيكون مطلقا في المستثنى
 والتقدير جاء في القوم هذا او في اسم الفاعل في اوله فيكون مطلقا في المستثنى
 وهو في غير النص على الحقيقة لم يطرأ مع ما قد يكون في التسمية بالالف التي هي

منصوب كاجام

او

او مجازا وبعضهم او غيرهم غير او عن الاستثناء انما هو في قوله لا يجوز ان يكون
 على ان ما فيها زائد وليس في قوله لا يجوز ان يكون المفعول في الفعل
 في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاء في القوم ليس
 زيدا وبعد لا يكون نحو ليس او لا يكون يكون يشترط وانما يكون النسب
 بعد جملة لانها من الافعال التي هي اسم الفاعل فاعلم ان هذا هو راجع الى ما
 في باب الاستثناء وهو من راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى
 بعض من المستثنى منه مطلقا وهو في التسمية في قول النص على الحقيقة
 واعلم ان لا يستعمل في الافعال التي هي المستثنى المفضل الغير المفعول ولا
 ينصرف فيها لانها فائدة مقام الالف لا ينصرف فيها ويجوز فيها في المستثنى
 النص على الاستثناء او في قوله لا يجوز ان يكون المفعول في الفعل
 من الغير المفعول في قوله لا يجوز ان يكون المفعول في الفعل
 احسن انما اذا كان بعد ساير ادراك الاستثناء مثل عد او خلا او
 غيرهما في كلام غير موصوف احسن انما اذا وقع في كلام موصوف فانه منصوب
 ومجوز كما هو في قوله لا يجوز ان يكون المفعول في الفعل احسن انما اذا وقع في كلام موصوف فانه منصوب
 منه فانه مجند بغير على حركات العواسر وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه

المستثنى
 المستثنى
 المستثنى

المستثنى
 المستثنى

المستثنى
 المستثنى

في الصفه غالباً اذا كانت اى الا تابعه للجمع اى واقعة بعد
متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكوراً لا مقدراً كما قد
يكون مقدراً في غير محل جاء في غير زيد وبعد ما كان مذكوراً يكون
متعدد البواقي حالها صفة حالها اى الاستثناء اى لا بد لها
في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا نقول في الصفه
جاء في رجل الارزب والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال
او تقدير كقوم ورجل وان يكون مستثنى فيدخل فيه نحو ما جاء
في رجلان الارزب مذكوراً ويترك لا يترق باللام حيث يراد به
العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعاً على تقدير المتعذر
وعلى تقدير ان يشار به للجماعه يكون زيد منهم فلا يتعد الاستثناء
المتصل وعدم التناول قطعاً على تقدير ان يشار به للجماعه
لم يكن زيد منهم فلا يتعد المتقطع غير محصور والمحصور هو
اما الجنس المستغرق نحو ما جاء في رجل او رجال واما بعض
مبه معلوم العدد نحو علي عشرة ذرهم او عشرون و
اى المستغرق ان يكون غير محصور لانه ان كان محصوراً على احد

فوجه

احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعد الاستثناء
نحو علي رجل الارزب جاء في ولعشرة على الارزبها وانما يصار
عند وجود هذه الشرطه لا على غير لغز الاستثناء عنه
وجودها فيصط لا على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان
الا لا يعمل على الصفه غالباً فثبت انما يكون غالباً لا يتعد بعد
الاستثناء في المحصور نحو ما جاء في ما نه رجل الارزب وقد لا يتعد
في غير المحصور نحو ما جاء في رجال الا واحد او ارجل او جماعه ولكن
ان كان ذلك نادراً لم يثبت المقصود في بيان هذه القاعده نحو لو كان
في جماعه اى السجاده والارض الرزب جمع الولا دلالة فيها على
محصور الا انه من غير التردد تأويلنا على الاستقام فالأله الاية
صفه لانها تابعة للجمع متكررة غير محصوره في الرزب ويتعد الاستثناء
لعدم دخول هذه الاية بتعين فلم يخفوا شرط صحة الاستثناء وفي
الاية ما يقع اضرع من حمل الا على الاستثناء وهو ان لو حملت عليه صار
المعنى لو كان فيها الله مستثنى عنها الله لغسداً ومنه لا بد ان
على الله ليس فيها الله مستثنى عنها الله تعالى وهذا لا يثبت

فان قلت قد يقال انما كان ما بعد الا متصلاً بالجماعه لانها فيكون
كأنه يضاف اليها ما بعد الا فيكون ما بعد الا متصلاً بالجماعه
فقلت كذا في سورة التوبة اوتوا بها فبما صدقوا
فعل القول مجزئاً في قوله اوتوا بها فبما صدقوا
وليس الاية صفه لانه لان الولا لا يقع صفه وانما
لانه فلهذا لان الولا لا يقع صفه وانما لان الولا لا يقع صفه
في قوله في رجل في الامر لان صفه مجزئاً في قوله
لانها وجهه والوجه وجهه

وحداثة الله تعالى الجواز ان يكون ح فيها الله غير مشتمل عليها الله
بجلا ان ما اذا كانت الصفه بمعنى غير قائم بديل على انه ليس فيها الله
غير الله تعالى او الم يكن فيها الله غير الله سبحانه لان التعدد لا يتعد الا الله
لان التعدد يستلزم المتماثل وضعف على الاعمال غير في غير اى غير
جميع متكور غير محصور لصحة الاستثناء وذهب جريد جواز وضعف
الاصفه مع صحة الاستثناء قال يجوز ان قولك ما تان احد
الازيد ان يكون الازيد صفه وعلى اكثر المتأخرين تعالى يقول
وكثير من مفارقة الحق لمراسك الفرقان قال الفرقان صفه
كذلك لا استثناء متبى والا لوجب ان يقال الفرقان بالقب
ومحل القبض رحمه الله عليه ذلك على الشذوذ وقد قال في البيت شذوذ
اخر اتم لهما وصف كل دون المضاف اليه والمتشبه وصف المتشبه
اليه اذ هو المقصود وكل لا فادى الشمول فقط وتمايزها الفصل
بالتحري بين الصفه والموصوف وهو قليل او ارب سوى وسواء
الغيب على الطريقه اى مبنا على ظاهره فيما لا شك اذا قلت جاء
الغوم سوى او سواء زير فيما لك قلت مكان زير على المذهب

الاصح

قال فلما رأوا عتاد علي بن أبي طالب وأصحابه
مقدمين وخروجه مبتدئاً فمشوا وعليهم خير الأول
لأنهم خير من قال طاعتك مفارقة جاز الإيمان
الحسيني

في القريب الامم

نحو المذهب الصحيح وهو مذبه يسويهما عند لازم الظرفية
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعاً ونزلاً جزاءً كغيره فيمكن نقول الثالث هو لم يبعث
شكوى العدوانة في أيام ما دأبوا وزعموا الحشران سواء
إذا خرجوه عن الظرفية ايضاً فصبغ الشكر الرفع ويقولون
جاءت سواء وفي الدار سواءك ومثلهذا في منسكار الرفع
فيما غلبت على بعض الظرفية قوله تعالى لعل ينقطع بينكم بالنسب
خبر كان واخبارها وسبقوها في قسم الفعل ان وانما
تعاين المسند بعد دخولها أي دخول كان او إحدى احوالها
والمراد بعبارة السند لدخولها ان يكون لها اسمها
واقعاً بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك
انما يقتضي بعد تفرق الاسم والخبر فالسناء الواقع بين
أجزاء الخبر القديم على تفرقه لا يكون بعد دخولها بل يكون
قبل فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا يحل
كان زيدا به قائم بأن يقال بعدد على يضرب وقائم في هذين

وہو میری زبان آواز
فلا میری آنکھ فاس
وہو میری دل

دكا اصل ديت
 غلبت بها الط
 الحزبها او الفتا
 راجلها فاجتمع
 استاذانها
 والقول قد
 اطلق ذلك
 زكا يجمع الال
 لم كسرت لند
 الكسرة على
 انصار دكا

1875

المشاكلين المعروفين وليست من الافراد المعرفين ويمكن ان يقال في
 جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعقل ورويت
 عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبره واخوانها مثل كان زيد
 قائما وامر ان امره كان واخوانها كما مر خبر البلاء في اقسامه
 واحكامه وخبرنا على ما يكون في بحث المبدأ ولكنه يقدم على
 التسمية حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالتيكدة المختصة
 باختلاف اسمها وخبرنا في الاعراب فمثلها ليس احدهما بالآخر
 وذلك اذ كان الاعراب فيها اوزا حديها الفعلي نحو كان
 المتكلمون زيدا وكان هذا زيدا بخلاف المبتداء والغير فان الاعراب
 فيها لا يصلح للزينة لانها قوما فيجب ان لا بد من زينة رافعة
 وليس وكذلك اذ انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها
 جميعا ولا زينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتي هذا
 وقد يحذف عامل اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخوانها
 لانه لا يجوز حذفه في افعال الا كان وانما اخذت بهذا الحديث
 لكثرة استعمالها في مثل الناس يزنون باعمالهم ان خبرنا الخبر

في خبرنا خبرنا خبرنا

الفرق بين الخبر والاعراب في الخبر والاعراب في الخبر والاعراب في الخبر

في خبرنا خبرنا خبرنا

وان شرافته ويجوز
 فيشليا اي مثل هذه العبارة وهي ان يحذف اسم ثم فاء بعده
 اسم اربعة اوجه فب الاول ورفع الشايع وهو اقوالها نحو ان
 خبرنا خبرنا وان شرافته ان كان على خبرنا فواؤه خبرنا خبرنا
 نحو ان خبرنا خبرنا على معنى ان كان على خبرنا فكان خبرنا خبرنا
 ورفعها نحو ان خبرنا خبرنا ان كان في خبرنا خبرنا خبرنا
 خبرنا وفوه هذه الوجوه وضعفها بحج قلنا خبرنا خبرنا خبرنا
 اي حذف عامله يعني كان في مثل انما انت متعلقا انطلقت
 اي لان كنت متعلقا انطلقت فاصل انما لان كنت حذف
 اللام فب اسما حذف كذا كان انصارا فانقلب الخبر النقص
 منفصلا فزينة لفظ ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها
 وادخلت النون في الميم وبقى الخبر على حاله انصارا انما انت متعلقا
 انطلقت هذا على تقدير رفع الهمزة وانما على تقدير كسر ما فالنقد
 ان كنت متعلقا انطلقت فعليه ما علم في الاول من فوه لا
 حذف اللام في اللام فيه واقصر المص على الاول لانه اشهر اسم لان

وهذه الوجوه
 حكاية في الخبر
 والاضافة
 والاضافة
 والاضافة

في خبرنا خبرنا خبرنا

منه انما كان كذا وكذا

واخوانها وسنذكرها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه
بعد دخولها الى دخول ان او احد اخواتها مثل ان زيد قائم
وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فبما بين اندفع انتفاض
هذا التعريف عنها ايضا مثل بوه في ان زيدا بوه قائم المنصوب
بلا التي نفى الجحش الى نفى صفة الجحش وحكمه وانما لم يقل اسم لانه
لان ليس كماله ولا الكثرة من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من
المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل قاعدته فلا بد
من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عده من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كماله من المنصوبات لكن الكثرة منها
فاعطى للاكثر حكم الكل فعد كل منها مجوزا ولا يبعد ان
يقال اسم لاسم المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او مجازا كما
هو مبني على الفتح وانما ما هو مرفوع فليس اسما لانه لا يعدم
علما فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل بوه قائم رجل
ابوه قائم كما عرفت وهذه القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكتبت
انما وعد المنصوب من زيدا عليه قوله يلبيها الى المسند اليه لفظا

لفظ لا

لفظ لا الى يقع بعدها بلا فاصلة تذكر مضافا او مشابها به
اي بالمضاف في تعلقه بشي هو تمام معناه ومن احوال
منه ان وقع في الضمير المحرر في البداءة او في منه او في الضمير المحرر
في دخولها وما يقع في الضمير المرفوع في يلبيها مثل لا غلام رجل مثال
ما يلبيها كذا مضافا في بعض النسخ لا غلام رجل فربما فيه او قد
عرفت في المرفوعا تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهم كذا مثال
ما يلبيها كذا مشابها بالمضاف وقوله لك النسخ المشهور من
نقطة المشابهي كليمها فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير
واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير لفظ
وهو كونه مضافا او مشابها به اي يلبيها كذا غير مضاف ولا
مشبه به لانه رتب عليه قول هو مبني على ما يجب به فانه
لو كان مفردا معرفيا او مفعولا فلكه غير ذلك وقوله ما يلبيها
اي يلبيها كان ينسب به المرفوع قبل دخول الجليد وهو الفتح في المرفوع
نحو لا رجل في الدار والكسرة في جمع المرفوع التالم بلا تنوين نحو
لا سلمات في الدار والياء المقتض ما قبلها في المشقي والكيورد

منه انما كان كذا وكذا

منه انما كان كذا وكذا

على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما كلمة بلا فاصل
 يجوز تسمية أو جيب اللفظ لا يجب الترجمة فترابجب
 الترجمة زيد عليها الأول منهما أي لا حول ولا قوة إلا بالله على
 أن يكون لا في كل منهما لفظي الجنس ولا قوة عطف على لا
 حول عطف مفرد على مفرد وخبرها عن معنى أي لا حول ولا قوة
 موجود إلا بالله تخفيف خبر حركة الأول لتفاءل عند خبر الجملة
 الثانية والثالثة فتح الأول ونصب الثاني أي لا حول ولا قوة إلا
 بالله أما فتح الأول فلا لأنه لا الأول لفظي الجنس وأما نصب الثاني
 فلا لأنه الثاني مزيدة تأكيد النفي والثاني معطوف على الأول
 فيكون منصوباً محلاً على لفظ لا به حركة حركة الأعراب ويجوز
 أن يقدرا خبراً واحداً وأن يقدرا كل منهما خبراً على حد واحد
 الثالث فتح الأول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة إلا بالله أما
 فتح الأول فلا لأنه لا الأول لفظي الجنس وأما فتح الثاني فلا لأنه لا
 والثاني معطوف على عمل الأول لأنه مرفوع بالابتداء عطف
 مفرد على مفرد بأن يقدرا خبراً واحداً أو عطف جملة على جملة

أو عطف جملة على جملة أي لا حول
 إلا بالله ولا قوة إلا بالله

بأن

أو عطف جملة على جملة أي لا حول
 إلا بالله ولا قوة إلا بالله
 أو عطف جملة على جملة أي لا حول
 إلا بالله ولا قوة إلا بالله
 أو عطف جملة على جملة أي لا حول
 إلا بالله ولا قوة إلا بالله
 أو عطف جملة على جملة أي لا حول
 إلا بالله ولا قوة إلا بالله

بأن يقدرا كل منهما خبراً والرابع رفعها بالابتداء نحو لا حول ولا
 قوة إلا بالله لا به جواب خبرها أي غير أنه حول وقوة فيرفع
 فيها ما يرفع السؤال ويجوز الأمران فهنا الرفع واللامس رفع الأول
 على أن لا يخفى ليس على ضعف فإن عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح
 الثاني نحو لا حول ولا قوة إلا بالله على أن يكون لا لفظي الجنس
 وضعف وضعف رفع الأول بأن يجوز أن يكون رفعه للفاء
 عمل لا بالتكرير لا لأنه ترابجب ليس لأن شرط صحة الفاءها التكرير
 فقط وقد حصل مرئياً ولا دخل فيها لتوافق الآسرين بعدها في الأمر
 فهذا على توجبه الأول متعين لعطف جملة على جملة أي لا حول ولا
 قوة إلا بالله ولا يلزم أن يكون قوله إلا بالله منصوباً وترقوماً
 وعلى التوجيه الثاني يحتمل أن يكون من قبيل عطف مفرد على
 مفرد أو عطف جملة على جملة كما لا يخفى وإذا دخلت الهمزة على لا
 التي في الجنس لم يغير العمل على لا أي تأثرها في مدخولها أعراباً وبناءً
 لأن العامل لا يغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ومعناها أي
 معنى الهمزة الداخلة على لا لفظي الجنس أما استفهام خفيفة

أو عطف جملة على جملة أي لا حول
 إلا بالله ولا قوة إلا بالله
 أو عطف جملة على جملة أي لا حول
 إلا بالله ولا قوة إلا بالله
 أو عطف جملة على جملة أي لا حول
 إلا بالله ولا قوة إلا بالله
 أو عطف جملة على جملة أي لا حول
 إلا بالله ولا قوة إلا بالله

فقول لا رجل في الدار مستفهما وانما العرض نحو الازدحام عند
ولم يذكر بسببه ان حال الالة العرض كحال قبل الامرة بل ذكره للبيان
وتبعه الجوزي والمعنى ورد ذلك لا انما لستى وقال منها عطلة
لازما اذا كانت عروضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو
حرفون المخصص فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو لا رجل تكرر
وانما التخصي نحو الاماء اشترطه حيث لا يربى ما واما قوله لا
رجلا فراه انه خبرا فنهى عن التحليل لست لا انما اخذه عليها حرف
الاستفهام ولكنه حرف موضع للتخصيص برأيه فكانه قال لا
تروني رجلا يعني خلا شراخي رجلا ولذلك نقب ونون
وهي عند برنس لا التي دخلت عليها امرة الاستفهام بمعنى التثنية
فكان القيس لا رجل ولكنه نون لغزوة الشعر ونعت اسم
لا المبني لانعت اسمها المعرب احراز من مثل لالام رجل
ظريفا الاول بالرفع صفة للثمت اي الثاني وما بعد اخذ
من مثل لا رجل ظرف كمن في الدار مفردا حال من خبر مبني
والعامل فيه مبني احراز من مثل لا رجل حال

من قولين
التي هي
لا رجل

من قولين
التي هي
لا رجل

من قولين
التي هي
لا رجل

بعد حال

بعد حال او صفة مفرد احراز من المفرد نحو لالام فيها ظرف
وهذا القيد يعني من الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان
التحاذيه بينهما والاضمان ونون التثنية اليه لا النعت حقيقة والمبني
في قوله ونعت المبني شارة لا ما مبني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فانه المنكور سابقا فلا يرد انه اكرز المبني ويبني على الفتح ثم
يجي بنعت الجوزي بانه مثل الاماء ما يردا مع انه بصرف
عليه ان نعت المبني الاول مفردا عليه فان يردا في هذا المثال نعت
للتابع المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للتبوع فليدربا عليه
لنوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في النوايع تبعيتها
لمتبعها ناهي الا عراب دون البناء رفعا حملا على البعد
ونصبا حملا على اللفظ او على حال الغريب نحو لا رجل طريق بالفتح و
ظرف بالرفع وظرفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت
كذلك فالاعراب اي يحكم الاعراب لا غير رفعا حملا على
الحمل البعيد ان نصبا حملا على اللفظ او على الغريب وقد مر
امثلة في بيان فوائد التثنية والعطف على اسم لا المبني

من قولين
التي هي
لا رجل

من قولين
التي هي
لا رجل

من قولين
التي هي
لا رجل

اذا كان المعطوف نكرة بلا توكيد لا في المعطوف فانه اذا كان
 المعطوف معرفة وجب رفع نحو لا غلام لك والغرض
 واذا كان لا مكررة في المعطوف فتحكم بما علم في قوله لا مكررة
 ولا فاقية فيما سبق بان يحل على اللفظ او لفظ اسم لا
 المبني ويجعل منصوبا وبان يحل على المحل ويجعل مرفوعا
 جازا ولا يجوز فيه البناء كمكان الفصل بالغا جلف
 ولم يجعل في حكم المتصل لثلاثة الفصل في قوله اذا
 المعطوف على المنفي نداء فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
 مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل
 مروان وابنه اذ هو بالمجدة ارنك وقا زرا وسائر التوابع
 لا يفرع عنهم فبها لكن ينبغي ان يكون حكما حكم نواحي المناهي
 كذا ذكره الا انه ليس ومثل لا ابالة ولا علالي له اي كل تكسب
 يكون فيه بعد اسم لا التي تنفي الجنس لام الاضافة واجزا
 على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف
 في جواب وحذف النون من نحو غلامين جاز بغير ان

بلا مكررة

الاصل

ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب
 ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصت
 والجار والمجرور خبر لهما وقد جاء على قلبه مثل لا اب
 ولا غلامين بزيادة الالف في مثل اب ولفظ النون
 في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي لا اسم لا
 في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمعنى واجزاء
 لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
 معربا وذلك التشبيه لما هو مشترك في اى مشاركة اسم لا
 حين يفتاها فلها واللام بين وبين ما يفتا اليه لا في المضاف
 في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف بعينه الاضافة
 وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اب ولا غلامين لا جاز
 تشبيها لا لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف
 اي تركيب يشتمل على الاشتراك في اى مشاركة هذين التركيبين
 له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل
 على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين

تعدو المضاف على المضاف اليه
 في التركيبين
 في التركيبين
 في التركيبين

نقول فان الاختصاص المعلوم من التركيب الاضافي اتم من
 بغيره من غير ^{منه} ومن ثم اي وسر اجل ان جواز مثل متدين
 التركيبين انما هو بسبب غير المتضاف بالمتضاف في معنى
 الاختصاص لم يحجز تركيب لا بابيا اي في الدار لعدم
 الاختصاص فان الاختصاص المعلوم من ^{الاضافة} الاب
 الى شي ^{انما هو} باو بعد تميزه ^{بمنه} الاختصاص بغير قابلية الاب
 بالشيء لا الدار فلا يصح اضافة لا الدار فكيف يشبه تركيب
 لا بابيها بتركيب بضاف فيه الاب لا الدار لما ركن
 في اصل معناه وليس اي مثل متدين التركيبين بضاف في حقيقة
 لفاد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو حق
 ثبوت جنس الاب او الغلامين ^{لرجوع} الصغر الجزوي ^{بالتفصيل}
 في غير احتياج لا تقدير خبر ^{وهذا المعنى} بعد على تقدير الاضافة
 من وجهين اما اول فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
 لا اناه ولا اعلام وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اياه
 موجود ولا غلامية موجودان وانما ثانيا فلان المراد
 نقى

ان من يفرق بين
 فاني اضافة
 التركيبين
 في الخصائص

في التركيبين
 في الخصائص

في التركيبين
 في الخصائص

فلان المراد بغير ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نقى ^{الوجود}
 عمومية للعلوم او غلامية المعاييرين خلافا للثبوتية والتحليلية ^{وجزوي}
 القارة وانما خصص بسبب هذا الخلاف لانه العرف ^{بما يشهد} اولان
 المقصود بيان الخلاف لا تعيين الحق اليه فذهب بسبب ^{والتحليل}
 وجمود الضافة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار
 المعنى وانما لازم بين المضاف والمضاف اليه تأكيد للام المقطرة
 وحكم المسرح ^{منه} انما يصادف ^{في} عرفته ^{ويحذف} اسم لا حذف
 كبرائه مثل لا جلدك اي لا يلبس جلدك ولا يجردك ^{الاسم} الاعم وجود
 الخبر لئلا يكون اجماعا ^{فصلهم} لا كقولهم ان جعلنا السماء اسماء
 جازان يكون كونه اسماء والخبر محذوف ^{وقا} لا مثله موجود
 وجازان يكون خبر اي لا احد مثل زيد وان حلتاه مرعا فالاسم
 محذوف لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهة ^{في} التثنية ^{والدخول}
 على الجملة الاسمية ^{بليس} هو السند بعد دخولها اي دخول ما و
 ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لها وكذا اسمية ^{بمسماها} الهمها ^{لغة}
 مجازية وحضر الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل اسمها ^{لغة}

في التركيبين
 في الخصائص

في التركيبين
 في الخصائص

في التركيبين
 في الخصائص

وخبرهما اسما وخبرهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر
 خبرهما انما هو في لغة اهل الجاز واما بنو قيس فثبت لا
 يسمون الا انما انما لا يجعلون خبر خبرهما ولا الاسم اسما
 بل هما مبتداء وخبرهما مكانا عليه قبل دخولها عليها ولغة
 الجازي التي جاء عليها التبريل قال الله تعالى ما نجد بشر
 ما به امرها بهم واذا ربيت ان مع ما نحو ما ان ربيت قائم
 قبل انما خست ما بالذکر لانها لا تزداد مع الا في استعمال
 وهي زائدة عند البصريين وناقية مؤكدة عند الكوفيين
 او انتقص النفي لا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم
 نحو ما قائم زيد بطل العلى اي على ما كان في هذه الامور
 قلقة اما اذا ربيت ان فلان ما على ما ضعيف فعل الشيء ليس
 فلان فصل بينها وبين معمولها لم فعل واما اذا انتقص النفي
 بالافلان عملها المعنى النفي فلان انتقص بطل العلى واما اذا
 تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ما ضعيف في العلى واذا حلق
 عليه اي على خبر ما بموجب كسر الحيم اي بعامل فيضد القول

بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مفعلا بل ما فر وما غيره
 فانما لكن قاعد فالرفع اي حكم المعطوف الرفع لا خبر كونها
 بمنزلة الرفع نفي النفي **الجزء الثاني** هو ما اشتمل اي اسم
 مشتمل يخرج الظروف الاواخر التي هي محل الاعراب فانه لا
 يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلافا
 لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه
 من حيث هو مضاف اليه يعني سواء كان بالكسرة او الفتحة
 او الياء لفظا او قديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه
 لان الخبر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحسب كونه مضافا
 اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بعارضة به لكن المشتمل
 على علامة اعم منه ومما هو مشتمل به فيدخل في تعريف الجوز
 مثل يجبك دبرهم وكفى بالهم وكذا المضاف اليه بالانضافة
 الغلبة وان لم يكن داخل في تعريفه المضاف اليه وهو هنا
 خبر ما هو المظهر المشهور بينهم وذات ذلك مذهب
 سببه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا

في قوله انما هو في لغة اهل الجاز
 واما بنو قيس فثبت لا يسمون الا انما
 انما لا يجعلون خبر خبرهما ولا الاسم اسما
 بل هما مبتداء وخبرهما مكانا عليه قبل دخولها عليها
 ولغة الجازي التي جاء عليها التبريل قال الله تعالى ما نجد بشر
 ما به امرها بهم واذا ربيت ان مع ما نحو ما ان ربيت قائم

ايضا كل اسم حقيقة او صفة ليس على البذل التي يضاف اليها
تخويم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المعاد ونسبته
بين اسمها كانه نحو غلام زيد او فعلا نحو مرت زيد
بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير او لغويا كان ذلك
بحرف كما في قولنا مرت زيد او مقدر حال كون ذلك
المقدر مراداً من حيث العمل بابقاء الشيء وهو كمثل غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف وقت يوم الجمعة فانه
وان نسب اليه القيام بالحرف المقيد وهو في الحقيقة
مراد اذ لو اريد لا غير فالتقدير اي تقدير غير شرطي
ان يكون المضاف اسماً او لو كان فعلاً لا بد من ان يضاف
بالحرف نحو مرت زيد مجرداً الى شئ ما عنه تنوينه او ما
قام مقامه من قولن التنبيه والجمع لا جملها اجل الاضافة
لان التثنية او النون دليل تمام البناء فيه فلما ارادوا
ان يبينوا الكلمتين من حيث انسابهما الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص او التخصيف خذوا من الاولى

مكرر لما ان نسب اليه لا يوجب معنى في قولنا
نسب الفعل الى الفاعل والمفعول بغير واسطة

علامته تمام الجملة ونحوها بالثانية ثم المبدأ من هذا التمييز
نظراً للكلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير مخرج
في الاضافة اللفظية اية غير شاملة للمضاف اليه بالاضافة
لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن او التصريح في شرحه
ان التقييم لا الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضا
فة بتقدير مخرج البحر لكنه لم يبين تقدير مخرج فيها لافي المتن و
لا في شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته
وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى المفعول ما مثل
ضارب زيد بتقدير لايم تقوية للعمل اي ضارب زيد
وفي اضافتها الا فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فان في اسناد الحسن الى زيد ايهاماً قائماً لا يعلم الا اي شئ منه
حسن فاذا ذكر الوجه فاما ان قال في حيث الوجه فان قلت منها
في الحقيقة يختص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد
الاختصاص في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعاً

اللفظية

انما هو للاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة المعنوية

ورثها كثر الحاجة لا الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
ضرب لا اختصاص اليوم بلا نسبة لوضع فيه فان قلت فحق هذا
يمكن دة الاضافة بمعنى من ايضاً لا الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين اليقين واليقين فلنا انهم لم يكانت الاضافة بمعنى
في قبل لا ردة بها لا الاضافة بمعنى اللام لتقليل اللقسام ولنا لانها قد
بمعنى اللام من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل فسا
على غلام زيد مثال للاضافة بمعنى ان غلام لمزيد وخاتم فتحة
مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فتحة وضرب اليوم مثال
للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة
المعنوية تعريف اي تعريف المتصاع المضاد اليه المعرفة لان
الجسم التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للمادة على معلومة
المضاد لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية النسب
ومعروضية فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جازي
غلام زيد غير انشائي لا واحد معين فلا يكون هيئة التركيب
الاصافي موضوعة لمعلومية المضافة قلنا ذلك كما ان المعرف

باللام

انما هي نسبة الى المعرف
وهي نسبة الى المعرف

كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعني ثم قد يستعمل بلا اضاف
لا المعني كما قوله ولقد امر على التيميم يسبي وذلك على خلاف وضع
وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فانه اضافتها لا تعيد
التعريف وان كانا مع المضاد اليه المعرفة لتوعلها في الابهام
الا ان يكون المضاد اليه عند واحد يعرف بغيره كقولك حبيبتك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاد اليه مثلاً
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقبل له جاء مثلك
كان معرفة اذ اقصى الذي يماثل في الشيء الغلاني وتفيد
الاضافة المعنوية تحفيص اي تحفيص المتصاع المضاد اليه
الذكر نحو غلام رجل فان التخصيص بتقليل الشك والاشك
ان الغلام قبل اضافة للرجل كان مشتركاً بين غلام رجل و
غلام امرأة فلما اضيف للرجل خرج عنه غلام امرأة وقتل الشك
فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المتصاع اذا
كان معرفة من التعريف فان كان ذلك لا حذف الامر وان كان
علماً كبر بان يجعل واحداً من عمل من يسمى بذلك الاسم

اكثره فليس كما قيل لا يعين

وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن الاطلاق بالتجريد
 تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان تكملة في
 نفسه غير تجريد او كان معرفة مجردة عن التعريف وانما يجب
 التجريد لان المعرفة لو اضيفت للمعرفة كان طلبا للذات وهو
 التخصيص مع حصول الاطلاق وهو التعريف ولو اضيفت للمعرفة
 كان يحصل الحاصل فتبع الاضافة حيث لا تقيد تعريفها ولا
 تخفى فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في
 نحو العلم والتربية والصعود والهبوط فلو لم يفرق تعريف المروق
 قايما لم يجوزوا اعتداد ذلك في الالام ان في هذه الامثلة
 تعريف المروق بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل بالالام
 او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانما حين
 صارت اعلما لم يبق فيها الاشارة للمعومات بالالام او الاضافة
 فلا يلزم فيها تعريف المروق بل بتبديل تعريف بتعريف وما اجازته
 الكونيات في تركيب الشئ الانتخاب وتسمية في العدد المروق
 بالالام المشابه المعداد ونحو خمسة الدرج والمائة الدنيا وضعيف
 قياس

هذا هو من سلك طريقا ذكره من قبل
 وهو ان شئ ما هو شئ ما تعريفه المتعلق من
 تعريف التعريف والكونيات بقوله ان الالام
 الاطلاق هو لا ريبه ان العلم والمعرفة
 هو باب اعتدائه شئ ما تعريفه المتعلق من
 والاستعمال الفعلي لان استعمال الفعلي هو
 الفعلي هو الفعلي فالعلم والمعرفة هو
 هو الفعلي هو الفعلي فالعلم والمعرفة هو

هذا هو من سلك طريقا ذكره من قبل
 وهو ان شئ ما هو شئ ما تعريفه المتعلق من
 تعريف التعريف والكونيات بقوله ان الالام
 الاطلاق هو لا ريبه ان العلم والمعرفة
 هو باب اعتدائه شئ ما تعريفه المتعلق من

هذا هو من سلك طريقا ذكره من قبل
 وهو ان شئ ما هو شئ ما تعريفه المتعلق من
 تعريف التعريف والكونيات بقوله ان الالام
 الاطلاق هو لا ريبه ان العلم والمعرفة
 هو باب اعتدائه شئ ما تعريفه المتعلق من

قياما واستعمالا اثنائهما فلما ذكرتم لزوم تحصيل الحاصل وانما
 استعمالا فلما ثبت من الفحصاء مع ترك الالام قال ذو الرمة
 غلات الانبي والاريا والاريا والاريا
 جاء في الحديث من قول بالالف الذي يقطع البديل دون الاضافة
 والاضافة اللفظية علمتها ان يكون المضاعف صفة احترازا اذا
 لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة لا معمولها احترازا اذا كانت
 مضافة لا غير معمولها نحو مزارع البلد وكرم العيص مثل خار برب
 من قبيل اضافة اسم الفاعل لا مفعوله وحسن الوصية من قبيل اضافة
 الصفة المشبهة لفاعلها ولا تقيد الاضافة اللفظية فائنة
 الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخفيفا كونها في تقدير الانفصال
 في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني من ملاحظة
 العقل بازاء ما يسقط في اللفظ بل المعنى علمها كان عليه قيل
 الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاعف فقط بعد من التوفيق
 حقيقة مثل خار برب زيد او مزارع مثل مزارع بيت الله او بحدوث نوني
 الشئ والجمع مثل خار برب زيد وضاهو زيد وانما في لفظ المضاعف اليه

هذا هو من سلك طريقا ذكره من قبل
 وهو ان شئ ما هو شئ ما تعريفه المتعلق من
 تعريف التعريف والكونيات بقوله ان الالام
 الاطلاق هو لا ريبه ان العلم والمعرفة
 هو باب اعتدائه شئ ما تعريفه المتعلق من

[illegible]

قبائلاً واستعمالاً ثانياً كما قلنا ذكر من لزوم خصيص الحاصل وأما استعمالاً ثانياً شئت من الغضاء من ترك اللام قال ذو الرمة
غلاش الليل والنهار والبارق البليغ وأما ما
جاء في الحديث من قوله بالالف الذين رفعوا البدل دون الإضافة
والإضافة التفضيلية علامتها أن يكون المضاف صفة احتراز عما إذا
لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة لا معمولها احتراز عما إذا كانت
مضافة لا غير معمولها خصوصاً مع البلد وكريم العيص مثل ضارب
من قبيل إضافة اسم الفاعل لافعوله ومن الوجه من قبيل إضافة
الصفة المشبهة لا فاعلها ولا تفيد الإضافة التفضيلية فائدة
الاختصاص لا تعريقاً ولا تحضيضاً لكونها من تعديراً لا انفصال
في اللفظ لا في المعنى بأن يفظ بعض المعاني من ملاحظة
العقل بازاء ما يفظ من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل
الإضافة وتخصيف اللفظ إنما في لفظ المضاف فقط بعد من التوهم
حقيقة مثل ضارب زيد وهكذا مثل ضارب بيت الله أو بمنزلة نوني
الشبيه والجمع مثل ضارباً زيد وضاربونهم وإنما في لفظ المضاف

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يُحَدِّثُ بَيْنَ يَدَيْهِ زَكَرِيَّا وَدَاوُدَ
وَالنَّبِيَّ يُحَدِّثُهُمَا وَهُمَا يَحْكُمَانِ لَهُ

تو که در این عالم
چو یک کبریا
چو یک کبریا
چو یک کبریا

اجازہ
حیف

[illegible]

وہو
وہو
وہو
وہو

و استوال الغنم
يخبره ان غنمه قال لا
او تبنيك العيون
وقال الغنم لا
يا ابا الزور

فقط يحذف الضمير واستاره في الصفة كالقائم الغلام كان
يصل القائم علامة حذف الضمير في غلامه ولا يترك في القائم والصفة
اليه للتخفيف في المضان اليه فقط ولما في المضان والمضاد
اليه معانحو زيد قائم الغلام اصل زيد قائم غلامه فالتخفيف
في المضان يحذف التنوين وفي المضان اليه يحذف الضمير
ولستاره في الصفة ومنه اي من جهة وجوب افادة
الامانة اللفظية التخفيف وانتقاء كل واحد من التعريف
والتخصيص جائز تركيب مرتين برجل حسن الوجه
باضافة صفة الاسم عليها وجعلها صفة للتكرار ومن جهة
انها لم تعد تعريفاً جائز هذا التركيب وامتنع تركيب
برجل حسن الوجه فلما افادة تعريفاً لم يحذف الاول بل
كون العرف صفة للتكرار ولما في الثاني لكون المعرفة
اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشابه اليه يمتد وهو
مجموع امور ثلثة وجوب افادة الامانة اللفظية
التخفيف وانتقاء التعريف وانتقاء التخصيص يستلزم

جواز

يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا بد ان لا يدخل في ذلك
الاستلزام لان انتقاء التخصيص ومن جهة انها بعد تخفيفا جائز
تركيب الضارب زيد والضارب زيد حصول التخفيف يحذف
التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لانه تنوين
الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك
انه لا يدخل في هذا التفرع لانتقاء التعريف ولا
لانتقاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط
وعليه ان كان الانتساب يقدم هذا التفرع كونه اكثر كثرة
لواصفه خلافا للبراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه
توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرق باللام واجبا للصريح
في منزهة بانه غير مستعمل لانه القول بتأخر اللام المتقدمة
جاء على الاضافة بجواز ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع

هذا التركيب جائز
لان انتقاء التخصيص
لا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد
من تلك الامور
دخل في ذلك
الاستلزام بل يجوز
ان يكون باعتبار
بعضها فلا بد ان
لا يدخل في ذلك
الاستلزام لان
انتقاء التخصيص
ومن جهة انها
بعد تخفيفا جائز
تركيب الضارب
زيد والضارب
زيد حصول
التخفيف يحذف
التنوين وامتنع
الضارب زيد
لعدم التخفيف
لانه تنوين
الضارب انما
سقط للالف
واللام لا
للاضافة ولا
شك انه لا
يدخل في هذا
التفرع لانتقاء
التعريف ولا
لانتقاء
التخصيص بل
كفي فيه وجوب
التخفيف فقط
وعليه ان كان
الانتساب يقدم
هذا التفرع
كونه اكثر
كثرة لواصفه
خلافا للبراء
فانه يجوز
تركيب الضارب
زيد اما لانه
توهم ان دخول
لام التعريف
انما هو بعد
الضافة فحصل
التخفيف
بحذف التنوين
بسبب الاضافة
ثم عرق باللام
واجبا للصريح
في منزهة بانه
غير مستعمل
لانه القول
بتأخر اللام
المتقدمة
جاء على
الضافة
بجواز ادعاء
مخالف
للظاهر
واما ما وقع

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الالف في قوله لا يمتنع هي الالف في قوله لا يمتنع

في شعر الاعشى في قوله الواب المائة الهجان وعندها
 فان قوله وعندها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى
 باعتبار العطف الواجب عندها فهو في باب الضارب زيد
 فكما لا يمتنع ذلك حيث ان في بعض البلغاء لا يمتنع هذا
 فاجاب الص عن قوله وضعف الواجب المائة الهجان
 وعندها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الغضاصة
 بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد
 لعدم الفائدة في الاضافة ولا تخفى انه في شئ مصادرة
 على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال
 اذ لا نقى فيه على البر فانه يجعل النصب حملا على الحمل او على
 انه مفعول مع اوله لا في محل المعطوف لا لا يتحمل في
 المعطوف عليه كما في قوله تعالى وسخنها حيث جاز هذا التركيب
 ولم يجرزب سخرها بادخال رت على سخرها بدون العطف
 واليت يتقاه الواجب للمائة الهجان وعندها
 ينفي خلفها اطلاقها اي مودة الواجب الهجان اي
 اليمن

في قوله وعندها من الالف في قوله لا يمتنع وفي قوله وعندها من الالف في قوله لا يمتنع

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان الالف في قوله لا يمتنع هي الالف في قوله لا يمتنع

اي البيض في النوى يستوي في الجمع والواحد والهجاء
 صفة للباء او بدل عنها او في قيل الثلثة الانواب كما
 هو منه ب ككوفين وعندها اي لا غيرها شيئا
 بالبعد لقيامه بحقه خذتها او عيدها حقيقة بانما فيه
 لادنى ملازمة نحو بالذال المجعة جمع عايد اي عديت
 الشايع طائفة المائة بنحو بالراء المجعة والجمع على صفة
 المعلوم المذكور في شوق وفا على ضمير العبد واطاها
 منصوب على المفعولية او على صفة المجهول الموثق و
 اطلاقها مرفوع على انه مفعول سالم بسم فاعله وحقيق
 الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة الروي في العفسي
 وانما الالف فانه على الضارب الرجل والضاربك فاجبا المعنى
 بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان الضارب قد جاز
 لا انتفاء التخصيف لرواى التنوين باللام لكنه جاز محلا
 على العود للجناس في الحسن الوجه وهو من الوجه بالاضافة وفيه
 وجهان اخوان رفعة على الفاعلية وتقبيل على التثنية بالمفعول

الالف

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان الالف في قوله لا يمتنع هي الالف في قوله لا يمتنع

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان الالف في قوله لا يمتنع هي الالف في قوله لا يمتنع

ووجه التحليل مشتركهما في كون المضاف وصفه والمعتبر به حيث
 مفرق باللام وهذا الاشتراك منقوض بين الضارب زيد
 وليس الوجه فقياسه عليه فيش مع الفارق والضارب بعينه
 انما جاز الضارب مع ان الضارب عدم جواز ما عرفت
 وكذا يشبه وهو الضارب والضارب غيرهما فيكون
 قال في قول من قال في زيوبه واتباعه ان الضارب
 والضارب مع مضاف دون من قال انه غير مضاف و
 الكان منصوب للحل على المعنوية والتووين محذوف
 لانصال الضمير لا للاحقة فانه
 لا يحتاج جواز ان يحمل على ان المحل
 على ضاربك فاخذ فاعل المفعول له والفعل المعلق به
 اعني جاز وبيان انهم اذا اوصوا اسماء الفاعلين
 والمفعولين مجزئة عن اللام فيفعلونها وكان مضمرة
 متصلا بضمير المضاف ولم يظروا لا تحقق تحقيق
 فقالوا ضاربك وان لم يحصل التحقيق باللاحقة بل بغير

انصال

انصال الضمير ثم لم يعتبر بالتحقيق في ضاربك وجوزوه
 بدونه حملوا الضاربك عليه لانها في باب واحد حيث كان كل
 منها اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل محذوف تنوينه قبل
 اللاحقة لا للاحقة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانها
 ليس في باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
 لانصال الكان لا للاحقة انها لو سقطت للاحقة لكان
 ينبغي ان يتصور ذلك او لا على وجه يكون الضمير منصوبا
 بالمفعولية ثم يضاف اليه ويقال ضاربك كما يتصور ضاربك
 زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولو ان يتصور ضاربك
 فاعلم انها سقطت لانصال الكان لا للاحقة ولعل ان
 يقول لم لا يجوز ذلك لان ضاربك اياك بالمفصل بالتنوين
 ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المفصل متصلا
 فصار ضاربك وحصل التحقيق جدا ثم حمل الضاربك عليه
 لانها في باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
 الى ضمير متصل في غير اعتبار حذف تنوينه في اللاحقة

انصال
 ان الضارب
 ان الضارب
 ان الضارب

لا للاضافة ولم يجلوا الضارب زيد عليه لانها ليس في
 باب واحد واعلم اننا قلنا قوله وضعف الواجب المائة
 الهجان وعندها وقوله الضارب الرجل والضاربك
 حملا على نظيرهما على الاخرى عن استبد لالا القرائن
 جواز الضارب زيد عن جانب المص رح على موافقة بعض
 الشارحين وكذا ان تجعل كل واحدة منهما اشارة
 الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم باشتاع الضارب زيد
 فعنى قوله وضعف الواجب المائة الهجان وعندها
 انه ضعف لانه عطف المجرى عن اللام على الجارية
 المتعاقبة اليه صفة مصدرة باللام لانه متوسط العطف
 يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالاشتاع
 بل بالضعف لانه قد يتحمل في العطف ما لا يتحمل في المعطوف
 عليه وحيد منع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
 على التعدير الاول وارجاع كل من تصور فيه الاخرين الى مسئلة
 ظاهر ويقتضى الرد على القراء في الاستدلال بهما ولا يضاف

في قوله
 وضعف الواجب

في قوله
 وضعف الواجب

ولا يضاف موصوفين الاصفية مع بقاء المعنى المتبادر بالتركيب الوصفى
 بحال لانه كقولنا ضربي التركيب الوصفى والاضافي معني اخر
 لا يقوم احداهما مقام الاخر وهذا المعنى يعني لا يضاف صفة
 لا موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع ومرة
 قطعية بمعنى قطعية مرة خلافا للكيفية فان مسجد الجامع
 عندهم بمعنى المسجد الجامع ومرة قطعية بمعنى قطعية مرة
 من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف
 موصوفين الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغزير وصلوة
 الاولى وبقلة الخفاء فان في كل واحد من هذه التركيبات معنى
 موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغزير
 صفة الجانب والاولى صفة القلوع والخفاء صفة البقلة
 وقد اضيف اليها موصوفانها واجيب بان مثل هذه
 التركيبات متاولة فمسجد الجامع متاولة مسجد الوقت
 الجامع وذلك لانه متعينين احدهما ان يكون الوقت
 مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه

في قوله
 وضعف الواجب

في قوله
 وضعف الواجب

الاصناف الخمسة في الوجود

والجائز في الوقت فيندفع الابرار بوجهين فان الجامع
ليس مضافا اليه ولا منفصلا عنها وانما هما ان يكون الوقت
محمدا وما للجامع قائما مقامه منطوقا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الابرار بوجه
واحد وهو ان الجامع ليس منفصلا عنها وعلى هذا القياس
صالح الاول وبغلة الحفاء متاخر في صلوة الساعة الاولى و
بقلة الحجة الحفاء على الاصحاب المذكورين كمن يمتثل ما قيل
لا ينشئ في جانب الغرض فانه لا شك ان المقصود
توصيف بجانب بالبرية لا توصيف مكان هو جانبها
الشرقي الا ان يقال ان مكانا جزء وكل فالمكان الذي
اصيب اليه بجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي
اغتير بجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القائل
الثانية وهو قوله ولا صفة الا توصيفا مثل جزء قطيعة واخلاق
ثياب فان اصلها قطيعة جزء وثياب اخلاق فيتم الصفة
على الموصوفين واصنافه اليه واميب عنه بانه متاخر بانهم
حذفوا

هذا هو المقصود
في هذا المقام

هذا هو المقصود
في هذا المقام

حذفوا قطيعة في قولهم قطيعة جزء حتى صار كانه اسم غير صفة
فاما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيعة وغيره يا مثل فافهم
فكونه صالحا لان يكون نعتا وغيره يا اضافته اليه جنبه الذي يخصص
به كما اضافوا قائما له فصفة فليس اضافته اليه مع حيث امر
صفة اليه بل من حيث انه جنس من اصيل اليه لخصيصه و
على هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اليه
لكن اليه في العموم والخصوص بالنسبة لذلك المثل اليه سواء
كانا متراذين في كونه واحدا في الاعيان والجنس وحسب
ومنع في المعاني والصفات او غير متراذين في جنسهما
فوالصواب كالاشان والظاهر لعدم الغائز في ذكر المضاف اليه فانتم
اذا قلتم انتم انتم انتم لا يبعد الا ما يبعد وانتم انتم
ذكر الابرار واصنافه اليه فيكون ذكر الاسد واصنافه اليه
نحو الاضافة فيه فكل واحد اضافته العام للمكان في مثل كل الابرار
وغيره الشيء فانه ان المضاف فيهما يخصص او يغير فافهم
اضافته للمضاف اليه ويبقى على عموم سواد فافهم الاضافة في التعريف

هذا هو المقصود
في هذا المقام

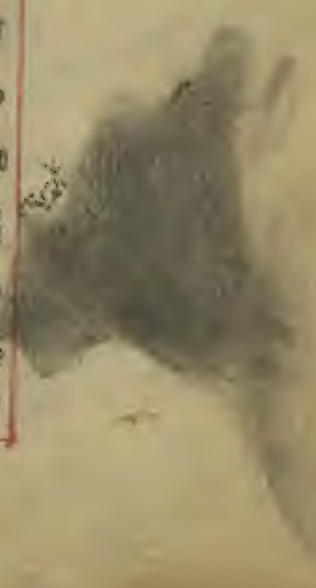
هذا هو المقصود
في هذا المقام

هذا هو المقصود
في هذا المقام

هذا هو اللفظ الذي هو في اللفظ
 هذا هو اللفظ الذي هو في اللفظ
 هذا هو اللفظ الذي هو في اللفظ

او التحقير واعية العين على الشيء اذا كان اللفظ فيه للعربية ظاهرة
 وانما اذا كان للخصر فغير ظاهرة ويرد على قولهم لا يفتاح اسم
 مماثل لفتاح اليد في العموم والخصر قولهم سبعة كذا فان
 سبعة وكذا اسمان ليس في واحد كليهما واسم مع
 انه اضعف احدهما الى الآخر فاجيب بانه مقادير تحل احدهما
 على المدلول والآخر على اللفظ فانك اذا قلت جاءني سبعة كذا
 قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم تقولوا كذا سبعة لان قصدك
 بالاضافة التوضيح واللفظ اوضح من اللفظ عاليا واذا اضعف الاسم
 الضعيف وهو في حرف النجاة ما ليس في اخره حرفا على اللفظ
 وهو ما في اخره واذا اول ما قبلها ساكن وانما كان مائما بفتح
 لان حرف العلة بعد السكون لا يفتاح عليها الحركة لمعانة ففتحة السكون
 تفتحو لان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع
 بعد استئصاله التبان ولا يفتاح عليها الحركة بعد السكون
 يعني في اللفظ كذا بعد السكون لا ياء المشكك كسرة اخره
 للناسب مثل ثعلب ودار في الضمير وتليق وكذا في اللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو في اللفظ
 هذا هو اللفظ الذي هو في اللفظ
 هذا هو اللفظ الذي هو في اللفظ



في المتعلق به والى مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان
 انها الاميل والصحيح انه الفتح اذ الاميل في الكلمة التي على حرف
 واحد هو الحركة لا لايزم الابتداء بالساكن حقيقته او ساكنها واللفظ
 فيما بين على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتحقيق
 فان كان اخره اي اخر الاسم المشا الى ياء الكلمة الفاعلية
 اي الالف على اللغة الفصحى لعدم موجب الانقلاب
 نحو عصى وهاى وهى واهى واهى واهى واهى واهى
 اي الالف على كونها غير النشبة ياء المشا الى ياء المشا
 في الياء مثل عصى وحصى والفتحة على النشبة كغلامى والفتحة
 المرفوعة بغير سبب القلب وان كان اخر الاسم المشا الى ياء
 المشكك ياء او فتحة في ياء المشكك لا اجتماع النشبة فيما هو
 كالسكون الواضحة من المشكك اذا اضعف الياء المشكك وسقط
 النون لا يضافه واذا فتحت الياء في الياء فصار مشكك وان كان
 اخره واو قلبت الواو ياء اجتماع الواو والياء والاول ساكنة
 مثل مسامحة اذا اضعف الياء المشكك قلبت وافع

هذا هو اللفظ الذي هو في اللفظ
 هذا هو اللفظ الذي هو في اللفظ
 هذا هو اللفظ الذي هو في اللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو في اللفظ
 هذا هو اللفظ الذي هو في اللفظ
 هذا هو اللفظ الذي هو في اللفظ

في قوله في الياض والياض في الياض
سكنوا وكان ما في الياض
فليت الياض والياض في الياض
فليت الياض والياض في الياض

ياض وادخلت الياض في الياض وكسرها قبلها لانها لا تقبل
ياض ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها فتعبر عما في الحركة
المناسبة لها فتعبر عن الياض وان كان قبل الياض او الواو
فتعبر عن ما قبلها مضموم كقولك في مسلمين مسلمي وفي
مصطفون مطلق لحقة الفتحة وفتحت الياض اي ياء
الملك في الصور الثلث للثلاث اي لزوم التقاء الساكنين
ان لم تحرك واختر الفتح لحقة واما الاسماء الستة التي
مر البحث عنها مضافة الى غيرها من الكلام فاني واني
فالحال في اب واخ غيرها اذا اضيف اليها الياض المنكلم
ان يقال اني واني مثل يدي ودي بلادة الحجة
لجعل شيئا مبنيا واجاز المبرور فيهما ايج واجي
برة لام الفعل فيهما و هو الواو وجعلها ياء وادغام
الياض في الياض وغسك في ذلك بقول الشاعر واني
مالك ذو الجار بدار وحمد الاخ على الاب لتقاربهما
لفظا ومعنى واجاز المصراع عنده بان ذلك

خلاف

يحيى زعمان قبل ياء الضمة الف او الواو
ساكنة فلا يجوز فيها التكرار كما في
الفتح والمضمة يوزن ذلك
واجتماع الساكنين
التي هي احوال ثلث
اعلم ان الاسماء التي هي الياض المنكلم
ان يكون مضافا الى غيرها من الكلام
ان يكون مضافا الى الياض المنكلم
ان يكون مضافا الى الياض المنكلم
ان يكون مضافا الى الياض المنكلم

فليت الياض والياض في الياض
فليت الياض والياض في الياض
فليت الياض والياض في الياض
فليت الياض والياض في الياض

خلاف العين وسنعال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون
المقسم به اي التي جمع اب فاصلة بين سقطت التوت
بالاضافة فاجتمعت ياء ان فاذعت الاولى في الثانية
فصار اتي وقد جاء جميع هكذا في قول الشاعر فلما تبين
اصواتنا تبين وقد بينا بالابينا اي ما سنع وعلم
اصواتنا تبين وقلنا لنا ابا ونا فذلكم وتقول امرأة قائله
لا شناع اضافة ايم لا المذكور في وجهي بلادة الحجة في عذرا لافا
الياض المنكلم وانما فصولها عزاني واني لا تميز بين الفتح والمضمة
فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنهم
بعضهم ذلك لاختلاف في الاسماء الاربعة ويقال في حال الاضافة
الياض المنكلم في بالرة والقلب والادغام في الاكثر ان في
المرمواد مستعملة الياض في بعضها ابفاء للميم المعوض عن
الواو عند قطعها عن الاضافة واذا قطعت من الاسماء
التي هي الاضافة قبل وا ب و ط ح ن وم بالمركان ثلث
وكسرت الياض اقصم منها اي من الضمة وكسرها وجاء

ما قبلها
فليت الياض والياض في الياض
فليت الياض والياض في الياض

على الياض
فليت الياض والياض في الياض
فليت الياض والياض في الياض

فليت الياض والياض في الياض
فليت الياض والياض في الياض
فليت الياض والياض في الياض
فليت الياض والياض في الياض

فليت الياض والياض في الياض
فليت الياض والياض في الياض
فليت الياض والياض في الياض
فليت الياض والياض في الياض

من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما تاني من جهة
 واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المحي والمنسوبة
 للزيد في قصد الكلام منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا
 فقول كل ثان بشمل التوابع وفتر المبدأ وخبري كان وان
 واخواتها وثاني مقعولة باب قلت واعطيت وفعله
 باعراب سابقة يخرج الكلام الآخر المبدأ وقوله من
 جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العالم في المبدأ واخبر
 وان كان هو المبدأ اعني الخرد في العوالم الفطرية للاستاء
 لكن هذا المعنى في حيث انه يفتي مسند اليه صار عالما في المبدأ
 ومن حيث انه يفتي مسند اصار عالما في الخبر فليس ارتفاعها
 عن جهة واحدة وكذا قلت من حيث انه يفتي
 مطلقا في مضمونا غير مقعولة فليس ارتفاعها من جهة
 واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يفتي اخذ وما خذ
 عمل في مفعول انصاف من جهة واحدة واعلم ان الاعراب
 المعبرة في هذا التعريف بالنسبة لا الاصل والتا بن اعني
 من ان يكون

او زيد في العالم
 او زيد في العالم

في كل منهما تاني من جهة
 واحدة شخصية هي فاعلية

من ان يكون
 من ان يكون

من ان يكون لفظا او قدرا او مجليا حقيقة او حكما فلا يرد
 نحو نحو جاء في جواب الرجل ويا زيدا العاقل ولا يرد في ظرفا ثم
 ان لفظه كما انها ليست واقعة في موقعها لان التعريف انما
 يكون للجنس وبالجنس بالافراد وبالافراد بالحدود وبالجملة
 التابع واحدة مدخول كل واحد تانيا
 باعراب سابقة من جهة واحدة لكنه لما اذخر كل عليه افا
 صدق الحد وعلا كل افراد المبدأ فيكون مانعا والظاهر ان
 انحصار الحدود فيها لعدم كونها فيكون جامعا فيحصل
 جدي جامع ومانع يكون مجموعا كالمخصوص عليه التعريف
 تابع منس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في مضمون
 اي يدل به في تركيبة مع مضمون على مضمون في مضمون مطلقا
 اس دالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة في المواد اصبحت
 عن سائر التوابع ولا يرد عليه المبدأ في مثل قولك اعجني زيدا
 على المعطوف في مثل قولك اعجني زيدا وعلمه ولا التاكيد
 في مثل قولك اعجني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى التحول في

او زيد في العالم
 او زيد في العالم

من ان يكون لفظا او قدرا او مجليا حقيقة او حكما فلا يرد
 نحو نحو جاء في جواب الرجل ويا زيدا العاقل ولا يرد في ظرفا ثم

او زيد في العالم
 او زيد في العالم

في العموم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى
 في المتبع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد
 كما يقال الجني زيد غلامه او الجني زيد و غلامه او جاء في زينة
 نفسه لا يتجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفات
 فان الهيئة التركيبية بين الصفات والموصوفين يتبادر على حصول معنى
 في متبوعها في أي مادة كانت وقد تدل اي فائدة النعت غالباً
 تخصيص في النكح كرجل عالم او توضح في المعرفة كزيد الظريف
 وقد يكثر في النقا في غير النكح كخصيص ونوضيح نحو
 بسم الله الرحمن الرحيم او مجرد الذم نحو اعدو بانه من الشيطان
 الرحيم او مجرد التاكيد مثل نعمة واحدة او الواحدة ثم هي في
 في نفعها فأكدت بالوصف وان كان غالب مواد الصفات المشتقة
 نون ككثر في النحيب ان الاشتقاق مشترك في النعت حتى
 تأخر في المشتق والاشتقاق لم يكن بهذا مرتبة اليقين
 ردة منقولة ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقاً
 او جرد في صحت وقوة نعتاً اذا كان وضعه ان وضع غير
 المشتق

فان كان النعت
 مشتقاً من
 الموصوفين
 يتبادر على
 حصول معنى

غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع
 في المتبع عمومها اي في جميع الاستعمالات مثل نبي وذي مال
 فان النبي يدل على ان له اية مناسبة الى قبيلة
 نعيم وذي مال يدل على ان ذاتا صاحب مال او موصوفاً في
 بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول
 معنى لذاته توضح يجوز ان يقع نعتاً في بعضها لا بد على ذكر مر
 لا يصح جعله نعتاً مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية
 فان رجلاً اختياراً دلالة في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية
 يصح ان يقع نعتاً في مثل اي رجل عزك لا يدل على هذا المعنى بل هو على ان
 فلا يصح ان يقع نعتاً في مثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل
 على ذات بهيمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة
 بمنزلة معنى جاحل في ذات المبهمة فليصح ان يقع الرجل
 لهذا وفي المواضع الاخرى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
 صفة وفي بعض المواضع لا يدل على اسم الانسان في بعضهم
 لان عطف بيان في مثل مررت بزيد هذا الذي يزيد المشتق اليه

بل هو على ان

صفته

فيما في هذه المواضع يدل على معنى ما صدر في ذيل زيد فوقع
صفة له وفي المواضع الاخرى لا يدل على هذا المعنى لا يمتنع ان
ينفع صفة ويوصف التكرار لا المعنى في الجملة الخبرية التي هي
في حكم التكرار لان الدلالة على معنى في متبوعه كما هو جود في المفرد
كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما في الجملة بالخبرية لانه
الانشائية لا تنفع صفة الا مبتدأ وبل يعني كما اذا قلت
جاءني رجل اخبرني اي مقول في هذه اضر به اي مستحق
لان يومئذ يضر به ويبلغ في خبر الضمير الرابع لانك
التكرار للربط نحو جاءني رجل ايق قائم واذا لم يكن
في خبر الضمير الرابع يكون اجنبية بالنسبة للموصوفين فلا
يصح ان تنفع صفة في مثل جاءني رجل زيد قائم ويوصف
بحال الموصوفين اي بحال قائم به نحو مررت برجل حسن اذا نحن
حال الرجل وصفة وبحال متعلقة اي متعلق الموصوفين
بعضي بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو
مررت برجل حسن غلامه اذ يكون الرجل حسن الغلام
معنى فيه

فان لا يكون
فيها صفة
والا سببها

فان لا يكون
فيها صفة
والا سببها

فان لا يكون
فيها صفة
والا سببها

فان لا يكون
فيها صفة
والا سببها

فان لا يكون
فيها صفة
والا سببها

فان لا يكون
فيها صفة
والا سببها

جوازاً نقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد
 غلامه وبرجلين قاعد غلاما مثل يقعد غلاما
 برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه ومررت بأمرأة فأم
 ابوها مثل يقوم ابوها ومررت برجل قاعد جارية مثل
 يقوم جارية وبرجل معجور أو معجورة مثل يجروا قعر
 دابة أو قاعة أو قاعة في الدار جارية مثل يقوم في الدار
 جارية فان قلت اذا انقضت حق القفل وجدت الاول
 وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الحنة البواقي كالفعل
 لان فاعله كالضمير المستكن في التراجع للموصوف وفعل
 اذا اسند للضمير المحذوف في التثنية والواو في الجمع
 المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤتى في الواحد
 المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين
 وبرجلاً ضاربين وبأمرأة ضاربة وبأمرأتين ضاربتين
 وبسوء ضاربات كما نقول في الفعر ضرب وبضربان و
 يضربون ونضرب ونضربان ونضرب من فلم ضفت النان

هذا

بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
 لا الموصوفين بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول ينسب
 في امر عشرة وكان لا يخرج من مشابهة الفعل في الحنة البواقي
 عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بحال
 الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الحنة الاول لم يكن
 فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابط عدم
 تبعية لم يكن كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لبيان حاله عند
 عدم التبعية ومنه ان ومن اجل كونه الوصف الثاني في الحنة
 البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلامه كما حسن يقعد
 غلامه وحسن ايضا قاعد غلامه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي
 كما حسن تقعد غلامه وضعف قام رجل قاعد ولا غلامه لانه
 بمنزلة يقعدون غلامه والحاو علامتي التثنية والجمع في الفعل
 المسند لظاهرهما ضعيف ويجوز غير حسن ولا صديق فعوه
 غلامه وان كان فعوه جمعا ايضا كما عدون لانك اذا كثرت
 الاليم المشابه للفعل خرج لفظاً عن حوزة الفعل ومناسبة

هذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين لا الموصوفين بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول ينسب في امر عشرة وكان لا يخرج من مشابهة الفعل في الحنة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بحال الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الحنة الاول لم يكن فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابط عدم تبعية لم يكن كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لبيان حاله عند عدم التبعية ومنه ان ومن اجل كونه الوصف الثاني في الحنة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلامه كما حسن يقعد غلامه وحسن ايضا قاعد غلامه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلامه وضعف قام رجل قاعد ولا غلامه لانه بمنزلة يقعدون غلامه والحاو علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند لظاهرهما ضعيف ويجوز غير حسن ولا صديق فعوه غلامه وان كان فعوه جمعا ايضا كما عدون لانك اذا كثرت الاليم المشابه للفعل خرج لفظاً عن حوزة الفعل ومناسبة

لأن الفعل لا يكسر فلم يكن فعولاً خلافاً من قبل يفعولون
 فاعلان الذي اجمع فيه فاعلان في الظاهر إلا ان شح
 الواو عن اللبنة في الحرفية او يجعل المظهر بدلاً من المعز
 ويجعل الفعل خبراً مقدماً على المنداء والمضمر لا يوصف
 لأن ضمير التكلم والمخاطب اعرف المعارف والاشياء
 فلا حاجة لها الى التوضيح وحمل عليها ضمير الغائب
 وعلى الوصف الموصح الوصف المباح والقيام وعيوبها
 طرد الباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى
 الموصف به هو لانه على قيام معنى بالذات لانه بدل على
 الذات لا على قيام معنى بها فكانت لم يقع في بعض
 النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا عند راجح الرضى
 وقال لم يذكر المصنف راجح انه لا يوصف بالضمير لانه يبين
 ذكر بقوله والموصوف احض او مسواى الموصوف العرف
 انما اختصاها بالتعريف والعلوية من الصفات بمعنى احض
 منها لانه المقصود الاصل فيجب ان يكون اكمل من الصفات
 في التعريف

في قوله لا يكسر فلم يكن فعولاً خلافاً من قبل يفعولون

في قوله لا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى

في قوله لم يذكر المصنف راجح انه لا يوصف بالضمير

في قوله انما اختصاها بالتعريف والعلوية

في قوله منها لانه المقصود الاصل

في التعريف او مسواً وبألف لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان
 لا يكون ادون منها والمنقول عن يسيويه وعليه جمهور النحاة ان
 اوفى المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف
 باللام والموصولات في تمامساوات ومن ثم اي ومنه
 اجل ان الموصوف احض او مسواً ولم يوصف ذو اللام الا
 بمثل اي ذي اللام الاخر والموصوف فانية ايضاً فمائل لذي اللام
 لما عرفت انه يشتمل على المساواة في التعريف نحو جاء في الرجل
 الفاضل او الرجل الذي كان عندك اميس او بالمضاف
 الامثلة اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاء في الرجل
 صاحب الفرس او بواسطة نحو جاء في الرجل صاحب الجلام الفرس
 لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه وانقص من على
 الخلاف الواقع بين يسيويه وغيره بخلاف سابو المعارف فانها
 احض من ذي اللام فلو وقع ضمن نعت الفعل احض من هو محمول
 على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب
 هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل

مستثنى من صفات الموصوف من التعريف والمعارف ومن ثم
 لم يوصف ذو اللام بشيء او بصفة او بصفة اخرى ولا في كلام الله

مضاف على مضاف اليه الكسرة او في غير مضاف بشيء وقيل
 مضاف الى المضاف باللام لانه مضاف الى المضاف

في قوله انما اختصاها بالتعريف والعلوية

في قوله منها لانه المقصود الاصل

مع ان العباس يقتضى جواز وصفه بذي اللام والموصول
والمعنى لا احد هما اللذان واقع في هذا النسبة بحسب اصل
الوضع المقضى لياك الحسن فاذا اريد رفعه لا يقتصر
بشئ لا يخاص ولا يعلق بالمعنى المكسب التعريف من الضم اليه
لان كالا سعاد في المستعبر والسؤال في المحتاج للفتنة
فتعبر ذواللام لتعبر في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع
حلية مثل ذى اللام مثل مرتب بهذا الذي كرم اى الكريم
ومن ثم اى ومن اجل ان التكرم وصف باب هذا بذي اللام
لوقوع الابهام بين الحسن ضعيف مرتب بهذا الابيض لانه
لا يتبين به جنس البهيم لانه الابيض عام لا يختص بحسن
دون حسن وحسن مرتب بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار
اليه ان بل ربح العطف يعنى المعطوف يكون تابع مقصود
اى قصد نسبة الى شئ او نسبة بشئ اليه بالنسبة الواقعة في
الكلام فيقول بالنسبة متعلق بالمقصد المقوم من المقصود
مع متبوعه اى كما يكون هو مقصود بتلك النسبة يكون متبوعه
ايضا

ايضا مقصودا بها نحو جاء في زيد وعمر فمرد تابع لانه
معطوف على زيد فيقيد نسبة المحي اليه الواقعة في الكلام
وكما ان نسبة المحي اليه مقصودة كذلك نسبة المحي اليه
هو متبوعه ايضا مقصودة فيقول مقصود بالنسبة احراز عن غير
البدل في التتابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعا بها
وقوله مع متبوعه احراز عن البدل لانه المقصود به
دون متبوعه قبل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بالوابل
وكبر واهم واتاوا لانه المقصود بالنسبة معها احد الامريين
في التتابع والتبوع لاكلهاها واجيب بان المراد يكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوضيح ذكر التتابع ويكون التتابع
مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالقرع على المتبوع في غير استقلال
به والشك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحمد بما ذكره
جعا ومعناه ان زيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى
بين ذلك التتابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وبما في

بنسبة المحي

المراد

تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمر
ولم يكن قولنا يع بن يوسف بينه وبين مبعوث احد الحروف
العشرة لان الحروف قد تنوسط بين الصفات مثل جاءني زيد
العام والشاعر والديبر فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر
والديبر لها جملتان احدهما كونه صفة لزيد تابعة لربطية
المعطوف عليه واخرها كونه معطوفاً على الصفة المستندة تابعة
لها وبصدق على هذه الصفة في جملتها الاولى انما تابع
بينها وبين زيد حرف العطف لانها تنوسط حرف العطف بين
شيين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله
مقصوداً بالنسبة مع مبعوث لدخل حرف الصفة من جملة الاول
في حد المعطوف وهي من هذه الجملة ليست معطوفة فليعلم ببيان ما قلنا
وقبل قد جاوز الزحرفين وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد
الفتوى في مواضع عديدة من الكتاب وتكميل الحق في شرح المفصل
في مباحث الاستشفاة ان قوله تعالى لها منذرون في قوله

وما

هذا هو الذي
هو الذي هو العطف

وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية ولو انك يقول
تابع بن يوسف ليدخل فيه مثل هذه الصفة ونقارن الحق انه قال الله
انما الحرافة ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع بن يوسف
بينهم وبين مبعوث احد الحروف العشرة وليس بعطف على
التحقين وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما نحن
دخول العاطف نوع في النسبة بالمعطوف لما بينهما من التغاير
فلو جحد المعطوف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس
معطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة
لذاتها فيما عدا ما تدل عليه في غيرها من الجمع والتثنية وغير ذلك
فجعلها غير عاطفة في الصفة وعاطفة في غيرها من اركانها اربع
من غير ضرورة في اية اليه واذ اعطى ضمير المرفوع لا المنصوب
والجور المتصل بالركان او مستقلاً لا المتصل كذا بمنفصل او لا
ثم عطف عليه وذلك لان المتصل للمرفوع كاجزاء مما اتصل به
لفظاً من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه
فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان

معطوف

كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فالكذا أو لا ينفصل لا ينفصل
 بذلك بظهوره ذلك الفصل وأن كان كائنه متفصل من حيث
 الحقيقة بغير جواز أو إرادته مما انفصل به تأكيد فيحصل نوع
 استقلال ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد لأن
 المعطوف في حكم المعطوف عليه مكان يلزم أن يكون هذا المعطوف
 ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير متصلا نحو ما ضرب
 الا انت وزيد لم يكن كالجزم لفظا وكذا ان كان متصلا نحو
 نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجزم معنى فلا مابة فيها
 الى التأكيد منفصل مثل ضربت ابا وزيد وزيد ضربت هو وخلافه
 الا ان يقع فصل بين الضمير والمرفوع المتصل وبين ما عطف عليه
 فيجوز تركه أي ترك التأكيد لا يترك على الكلام بوجود الفصل
 فحق الاختصار ترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
 نحو ضربت اليوم وزيد أو بعد كقوله تعالى اشركنا ولا ياؤنا
 فان المعطوف هو ياؤنا ولا يترك بعد حرف العطف التأكيد
 النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
 كقوله

فان كان الفصل قبل حرف العطف
 لم يترك التأكيد
 وان كان الفصل بعد حرف العطف
 لم يترك التأكيد

الضمير المتصل
 الفصل
 الضمير
 الفصل
 الضمير
 الفصل
 الضمير
 الفصل

كقوله تعالى فليكن فيها هم والعاوون وقد لا يؤكد والامر ان
 مساويان هذا واعلم ان مذهب المصيرين ان التأكيد بالمنفصل
 هو الاول ويجوزون العطف بالتأكيد ولا فصل لكن على ما في
 الكوفيين يجوزون بهلا فيجوز اذا عطف على الضمير المحرور
 انما يقض حرفا كان او اسما لانه اتصال الضمير المحرور بحال
 التأكيد اتصال الفاعل المتصل بالفعل لانه الفاعل ان لم يكن
 ضميرا متصلا جاز اتصال المحرور ولا ينفصل جازية فانه العطف
 عليه ان يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس
 للجزم ضمير منفصل كما يجي في المصير حتى يؤكد او لا ثم
 يعطف عليه كما يجي في المرفوع المتصل وفي استغارة المرفوع
 لا يترك ولا يكتفى بالفصل لانه الفصل لا يشترك الا في جواز
 ترك التأكيد بالمنفصل للاختصاص فحيث لا يمكن التأكيد
 بالمنفصل لعدم لا يتصور له ان يترك كقوله بقل سمعنا الا
 اعادة العامل الاول نحو مرت بك وزيد والمال بين وبين
 والمعطوف هو المحرور والعامل مكرر وهو بالاول والثاني

فان كان الفصل قبل حرف العطف
 لم يترك التأكيد
 وان كان الفصل بعد حرف العطف
 لم يترك التأكيد

فان كان الفصل قبل حرف العطف
 لم يترك التأكيد
 وان كان الفصل بعد حرف العطف
 لم يترك التأكيد

فان كان الفصل قبل حرف العطف
 لم يترك التأكيد
 وان كان الفصل بعد حرف العطف
 لم يترك التأكيد

كالعدم معني بدليل قولهم بيني وبينك اذيين لا يضاف
 الا الى المتعدي وقيل مرة بالثاني كما في الحق الزائد في كفي
 بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال
 السعة والاضيق من ذهب البحر بين ويجوز عندهم تركها
 اضطرارا واما ان يكون ترك الاعادة في حال السعة مستلزمين
 بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو
 جاءني كهم والابدال منه نحو اعجبت بك مما لا يغير شرط تقدم
 التأكيد بالمفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المحرور في مررت
 بك فكيف والابدال منه نحو اعجبت بك مما لا يغير اعادة الجملة
 ولم يحذف العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمفصل وفي
 الثاني الامع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكدة والبدل
 في الغلبة لهما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والعطف قليل تاد
 هما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تعلق
 فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما بالمتبوع
 الى احتساب تأكيدهما فيكون بخلاف العطف فان تعلقا بالمعطوف

المعطوف

عليه

عليه ويختلف بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة
 بينهما تأكيد المتصل بالمنفصل المرفوع وباعادة الجار
 في الجوار ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويطلب
 المعطوف عليه تأكيد بالمنفصل ^{المعطوف} ^{المعطوف} مناسبة الجوار بانظمام
 الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف
 عليه فيما يجوز له يمنع من الاعادة العارضة لظن انما قبل شرط
 ان لا يكون ما يقتضيها متفقا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال
 العارضة لظن انما قبل احرازها من الاحوال العارضة لم من حيث
 نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتكبير والافراد والتثنية
 والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما
 قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها متفقا في المعطوف ^{المتعلق}
 عن مثل قولنا يا رجل ارجع فان الجار معطوف على الرجل
 وليس في حكمه من حيث تجرؤه عن اللام فان ما يقتضي تجرؤه
 عن اللام هو امتناع اللام وحرث التداء وهو مفقود في المعطوف
 وانما تجرؤت شاة وسخلفها في تكدير التكدير لعدم التقييد

انما لا يقتضي انما قبل عدم رجوع
 الهمزة الى اللام وانما قبل التثنية

اي رب شاة وسخلة لها او محول على مكان الضير كونه
 رجلا على الشاة وذا اي رب شاة وسخلة شاة وكذا
 المعطون في حكم المعطون عليه في احوال عارضة لا بالنظر
 الى نفسه وغيره ان كان المعطون مثل المعطون عليه فلها
 وجب بناء المعطون في باريد وعمره لان ضم زيدا بالنظر
 الى حق التلاوة والاكود مفردا معرفة في نفسه وعمره مثل زيد
 في كونه مفردا معرفة وامتنع بناء في باريد وعبد الله فان
 عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفردا معرفة وعبد الله
 مضاف ومنه اي من اجل ان المعطون في حكم المعطون
 عليه فيها يجوز ويمتنع لم يخرج في تركيب ما زيد بقائه او قالما
 ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب لو نضف في خفض لكان
 معطوقا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلو عن
 الضير الواقع في المعطون عليه العايد للاسم ما فتعني
 الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ هو عمرو ويكون
 غير عطف لجملة على الجملة والامتنع منه ولما كان لقائل ان
 يقول

هذا هو المعطون
 في حكم المعطون
 عليه في احوال
 عارضة لا بالنظر
 الى نفسه وغيره

ان يقول هذه القاعدة مستغنى بقولهم الذي يطير فيغضب

ان يقول هذه القاعدة مستغنى بقولهم الذي يطير فيغضب
 زيد الذي باب فان يطير فيضرب يعود الى الموصول فيغضب
 المعطون عليه ليس فيه ذكر الضير فاجاب بقوله وانما
 جاز الذي يطير فيغضب زيد الذي لانها اي الغاء
 في هذا التركيب قائم السببية اي قائم لها نسبة لا السببية
 بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد تعقلا
 على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
 لكنها تجعل لجمليتين جملة واحدة فيكسب بالربط في الاولى
 والمعنى الذي يطير اذا فيغضب زيد الذي باب ويغضب منها
 سببية الاولى للشانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد
 بسبب الذي باب ويمكن ان يقدّر فيه ضمرا اي الذي يطير فيغضب
 زيد يطير في الذي باب واذا عطف اي الرفع العطف بناء على
 وجودها ملكين بان تحذف اسمان على معوليهما بعاطف
 واحد وقال بعض شاة رجلي التبا الاظفر عندي ان العطف
 ههنا محمول على معناه اللغوي اي ماله الاسمين

في هذا التركيب
 قائم السببية
 اي قائم لها
 نسبة لا السببية

بان يكون معناها
 السببية لا العطف
 فلا يرد تعقلا

هذا هو المعنى
الذي عليه
المتكلمون
في هذا الباب

نحو العاملين بان يجعلوا معموليهما واكثر الشارحين على
ان المعنى على معمولي عاملين وانما على معمولي عاملين
لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب
زيد ضربا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف
في امتناع مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني
غير الاول وذلك لدفع وجهه ان مثل ضرب ضرب زيد
غيره وبكر خالدا من باب مع انه ليس منه لعدم تعدد
العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تأكيد له وذلك
العطف مما وقع في قولهم ما كل سوداء مرة وفيه شبهة
وفي قولنا انما كل امرئ يحب من انزاعه فنفذ
باللزام ان هذا وان كان محبا للظاهر جائزا لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب حقيقة لان الحق الواحد لم يقع
ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفرق فانه
يجوز هذا العطف بحسب حقيقة كما جاز بحسب الصورة
والابواب الماثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة التماثل

هذا هو المعنى
الذي عليه
المتكلمون
في هذا الباب

هذا هو المعنى
الذي عليه
المتكلمون
في هذا الباب

وهذا هو المعنى
الذي عليه
المتكلمون
في هذا الباب

هذا هو المعنى
الذي عليه
المتكلمون
في هذا الباب

هذا هو المعنى
الذي عليه
المتكلمون
في هذا الباب

هذا هو المعنى
الذي عليه
المتكلمون
في هذا الباب

وغيرها وعدم جواز ذلك العطف خلافا للفرق جاز في
جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجر عمرو
وان في الدار زيد والحجر عمرا يعني الا في صورة تقديم
الحجر وناخير المرفوع او المنصوب بحسب كلامهم واقصر
لجواز على صورة التماثل لان ما قاله الفلاس يقتضي على مورد التماثل
خلافا لسبب فانه لا يجوز هذا العطف بحسب حقيقة في
هذه الصورة ايضا بل يحتمل على حذف المتنا وابقا والمتنا اليه
على اعراب نحو يريدون عرض كجوة الدنيا والله يريد الاخر
بجمل الاخر كما جاء في بعض القراء اي عرض الاخرة التاكيد
تابع بقرائن المتبوع او ما يشابهه عند السامع يعني يجعل
حاله ثابتا مقرا عنده في النسبة اي كونه منصوبا او
منصوبا اليه ثبت عنده وحقيقة ان المنسوب او المنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذكر انما يقع خبر الغلبة عن
السامع او لدفع شبهة بالمتكلم الغلط وذلك لدفع يكون بتكرير
اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد او لدفع شبهة

هذا هو المعنى
الذي عليه
المتكلمون
في هذا الباب

هذا هو المعنى
الذي عليه
المتكلمون
في هذا الباب

هذا هو المعنى
الذي عليه
المتكلمون
في هذا الباب

التاسع به يجوز انما في المنسوب نحو قولك زيد فبئر فبئر دفعا
 لتوهم التاسع ان يريد بالفتحة القرب الشديد فيجب ح
 ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبق شك في ارادة المعنى الخفيف
 او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد بنسب
 الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير المص اي قطع غلامه
 فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيدا
 اي ضرب هو لاني يقوم مقام تكرير المعنى نحو ضرب
 زيد نفسه او غيره او التعمول اي التاكيد ما يقر من المنسوج
 في النسبة بالفعل الذي ذكرناه او في شمول المنسوج افراد
 دفعا لظن التاسع بجوز لانفس المنسوب اليه بل في شمول
 لافراد فانه كبر انما ينسب بالفعل الى جميع افراد المنسوب اليه
 مع انه يريد بالنسبة لا ببعضها فيندفع هذا التوهم بذكر
 كل واحد واحد واخواته وكلابها وثلاثهم واربعهم ونحوها
 فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا
 فنقول اخرج المصنف والعلف والبدل عن هذا التاكيد
 بقول

انما هو التاكيد

الكلام في التاكيد

بقول يقر من المنسوج اما البدل والعلف فظاهر فيهما
 واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها و
 اقامتها لتوضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
 بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه وهو
 يقر من متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا
 حاصر ما ذكره المصنف في شرحه و هو ان التاكيد لفظي اي
 منسوب الى اللفظ لشموله من تكرير اللفظ ومعنى اي
 منسوب الى المعنى لشموله من ملازمة المعنى فاللفظي منه
 تكرير لفظ الاول اي مكر اللفظ الاول ومعاداة حقيقة نحو
 جاءني زيد زيد او مكر نحو ضربت ائت وضربت انا فان
 ذكرناكم تكرير اللفظ وان كان في الفا الاول لفظا اذ القوية
 داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا وبحركتي اي
 التكرير متعلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي
 في الالفاظ كما في اسماء وافعال الا وحرفا او جملا او مركبا
 فيثبت به او غير ذلك ولا يبعد ارجاع التكرير الى التاكيد

كل جواز في مذهب

التاكيد في النسبة او في التعمول

التاكيد في الالفاظ كما في اسماء وافعال الا وحرفا او جملا او مركبا

التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء
 ويكون المقصود في هذا التعميم عدم اختصاصها بالفاظ
 محصورة كالشكيد المعنى والتأكيد المعنوي محقق بالفاظ
 محصورة أي محدودة ومحدودة وهي نفي وعينه وكلاهما
 وكل واحد من الكنع وابتع وابضع بالصاد المهملة وقيل
 بالصاد الجيم وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في
 حال الأفراد مثل من يبيع وقيل كنع مشتق من حويل يعني
 كنع أي قام وابتع بالمهملة في بضع العرق أي سأل
 وبالجملة في بضع أي رقيق وابتع في البيع وهو من الضعف
 مع شدة مغرة ويمكن استنباط مناسبات خفية بين
 هذه المعاني ومعناها التأكيد بالتأمل الصادق
 فالأولان أي النفس والعين يعان أي يقعان على الواحد
 والثنائي والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغها أفراداً
 ومشتبةً وجمعاً واختلاف صيغها العائدة إلى المتنوع
 المؤنث تقول نفته في المذكر الواحد نفته في المؤنث

يقع الثمنون في المعنوية

تقول في نفسه
 النفس والجان والروح
 النفس والروح والجان
 النفس والروح والجان
 النفس والروح والجان

الواحدة النفس هما يبراد صيغة الجمع في نشبة المذكر
 والمؤنث وعن بعض العرب نفها وبنها النفس
 في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل
 في المذكر والثاني ما سمي النفس والعين الاولين
 تغليباً كالنفسين سمي للثالث ثانياً للثنائي كلاهما المذكر
 وكلتا هما المؤنث والباقي بعد الثالث المذكور لغير المثنى
 مفرد كان او جمعاً باختلاف الصيغ العائدة إلى المتنوع المؤنث
 في كل نحو قول الكاتب كل وكلها نحو قول العتيقة كلها
 وكلهم نحو اشترت العبد كلهم وكلهم نحو خلقت النساء
 كلهن وباختلاف الصيغ في الكلام البوار وجمع وكنع
 وابتع وابضع بالمهملة او الجيم تقول اجمع في المذكر الواحد
 وجمعاً في المؤنث الواحد او جمع تناويز الجماعة واجمعون
 في جمع المذكر جمع في جمع المؤنث وكذا كنع كنعاء كنعون
 كنع وابتع بنعاء ابتعون بنع وابتع بنعاء ابتعون
 بضع ولا يؤكد بكل وجمع الا في امر مفرد كان او جمعاً

اذا الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة لا
ذكر الافراد لان الكل ^{لا يتحقق} في نفسه افراد ^{لا يتحقق} باجماعه ولم
يصرف اجزاء لا يفتح تأكيد بكل واحد ويجب ان يكون ذلك
الاجزاء بحيث يقع افتراقها ^{لا يتحقق} كاجزاء القوم او كلما
كاجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل واحد واجمع فائدة مثل اكرم
القوم كلهم واشترى العبد كله فان العبد قد يخرج
في الاشتراء فيصح تأكيد بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء في
زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لاصح ولا يمكن حكم
الحي واذ اكد الضمير المرفوع المتصل بارتكابه او مستكنا
بالنفس والعين اي اذا اريد تأكيد بهما اكد ذلك الضمير
اولا بمنفصل عن النفس والعين مثل صريت انت نفسك
فتأكد تأكيد لثناء الضمير بعد تأكيد بمنفصل هو انت اذ لو لا
ذلك لا النسب التأكيد بالفاعل ^{لا يتحقق} او وقع تأكيد المستكن
شع زيدا كرمي ^{لا يتحقق} فهو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في كرمي
بقوله هو وبقوله زيدا كرمي نفسه لا النسب نفي الذي هو

هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتماس في هذه القضية في
اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير المرفوع لجواز تأكيد
الضمير المنصوب والجرور بالنفس والعين بل التأكيد بهما
بالمنفصل نحو صريت نفسك ومررت بك نفسك لعدم النسب
وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين
بل التأكيد بمنفصل عنك نفسك قائم لعدم النسب وانما قيد
بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واحد
بل التأكيد نحو القوم جاف في كلهم اجمعين لعدم النسب التأكيد
بالفاعل لان كلا واحد اجمعين يليان العوام قبل الاطلاق
والعين فانهما يليانها كثيرا والنع واصوات يعني اجمع وابعع اتباع
بفتح الهمزة على ما هو المشهور ^{لا يتحقق} يعني يستعمل هذه الكلمات الثلاث
بتعقيبها باسما لكونه ادائها على المقيد وهو جمعة فلا يستعمل
يعني الكنع واصوية عليه اي على اجمع لو اجمعت معه وذكرها اي
ذكر الكنع مع اضوية دونه اي دون ذكر اجمع صحيح لعدم
ظهور دلالتهما على معنى الجمعية والمرفوع ذكر ما يشاء التسمية

بدون الاصل البدل تابع مقصود ما نسب الى المتبوع
اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دون اي
دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة الى المتبوع
توطئة وتتم بعد النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه
مستندا او غير مستندا متى زيد اخوك وصرت رتبة
اذا كان واحدا فيقول مقصود ما نسب الى المتبوع عن التعبد
والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب
اليه بل المتبوع مقصود به ويقول دون احد من عن العطف
بحر في فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه التابع
ولا يصح ان يحذف المعطوف ببدل لان متبوع مقصود
ابتداء ببدل القاعض عنه وقصير المعطوف مكملا لهما مقصودا
بهذا المعنى فان قبل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعده
مثل ما قام احدا لا زيد فان قبله بدل من احد وليس
نسبة ما نسب اليه تقدم القيام مقصود بالنسبة لا زيد
بل النسبة

مقصود ما

مقصود ما

بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد بنسبة القيام لا
زيد قلنا ما نسب الى المتبوع هو القيام فانما نسب اليه القيام
ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن انما مقصود
على زيادة التابع مقصودت بنسبة ما نسب الى المتبوع فان
النسبة المأخوذة في الحذف ان يكون بطريق الالفاظ
او التقى ويمكن ان يقصد بنسبة الاشياء نفيًا بنسبة الاشياء
اشياء او يكون الاولى توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة
بدل الكل اي بدل يوكل البدل منه وبدل البعض اي بدل هو
بعض البدل منه فالاضافة فيها مثلها في خاتم فضة وبدل
الاستعمال اي بدل مسبب غالبًا عن استعمال احد البدلين على
الاقران استعمال البدل على البدل منه نحو سلب زيد ثوبه او
بالعكس نحو سلب ثوبك عن الشهر الحرام قتاله فيه وبدل الغلط
اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخرين في قبيل
اضافة المسبب الى السبب لادنى ملازمة فالاول ان بدل
الكل مدلوله مدلول الاول بعينه متحدان وانما لان يتحد

مقصود ما

مفهوما هما لكونهما مترافين نحو جاءني أخوك فزيد
 أخوك وأن اختلفا مفهوما فمما استدلنا ذاتا قال
 الشارح الرضى وأتانا الآن لم يظهر لي فروق حتى بين
 بدل الكل والكل وبين عطف الياء بالاولى عطف
 الياء الا بدل الكل ومما قالوا ان الغرض بينهما ان البدل
 هو المقصود بالنسبة دون منبوع بخلاف عطف الياء فانه
 بيان والياء فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
 ان لا يتم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط لا الاول
 ولا في سائر الابدال الا الخلط وقال المحققين في جوابه
 الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل
 ارادوا انه ليس مقصودا اصليا وحاصل ان مثل قولك
 جاءني اخوك زيد ان قصرت فيه الشئ لا الاول وجبت
 بالثاني تحت ذنبه ونحوها فالثاني عطف الياء فان قصرت
 فيه الشئ لا الثاني وجبت بالاولى نوطه في مبالغة
 في الاستناد فالثاني بدل فيكون التوضيح حاصل
 مقصودا

سليم

في قوله لا انقص

مقصودا تبعا والمقصود أصالة هو الاستناد اليه بعد
 النوطه فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض فرفق
 الاجزاء المبدل منه نحو ضربت زيدا زائدا والثالث اي بدل
 الاشتغال بين يدين الاول اي المبدل منه ملائمة بحيث
 ترجيح النسبة لا المتبوع النسبة لا الملايس اجمالا
 نحو اعني زيد عليه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد
 محجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وينتفي نسبة
 الإعجاب الى زيد نسبة لا صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب
 بخلاف ضربت زيدا حان وضربت زيدا غلاما لان نسبة
 الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار زيد
 فيكون من باب بدل الخلط بغيرهما اي يكون تلك الملاية
 بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان
 المبدل منه جزء من البدل ويكون ايد اليه بتأنيده الملاية
 نحو نظرت الى القمر فلكه والمنافقة بان القمر ليس جزء من
 قلبه بل هو مركوز فيه منافقة في المثال ويمكن ان يورد

زيد فزيد

في قوله لا انقص
 في قوله لا انقص

مثال مثل راية درجة الاسد بوجه فانه لا مجال للحد
المتافئة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما
لم يجعل هذا البديل فاما خايبا ولم يشهد ببدل الكلمة عن البعض
لقلته وندرته بل في الغلظ والعدم وقوة كلام العرب فانه من الاصل
ممنوعة والرابع اي بدل الغلظ ان نقصه ان يكون بان
نقصه انت الياي لا البديل في غير اعتبار ملازمة بينهما
بعد ان غلظت بغيره او بغير البديل وهو المبدل منه
ويكون ان اي المبدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت
زيدا اخوك وتكررت نحو جاءني رجل غلام كرو
مختلفين نحو يا فتى كاذبة وجاء رجل غلام
زيد واذا كان البديل نكرة مبدلة في معرفة فالنعت
اي نعت البديل الكثرة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فاذا فيه بصفة يكون كما يجاب
لما في نقص النكارة مثله بالاشابة ناصية كاذبة ويكونان
مثالين نحو جاءني زيد اخوك وتكررت نحو الزيدون
لغيتهم

و مختلفين

لغيتهم اتيهم ومختلفين نحو اخوك ضربت زيدا واخوك ضربت
زيدا اتيهم ولا يبدل ظاهر من مقرر بدله الكمال الا في الغائب
لان المقصود الحكم والخاصة اقوى واخص دلالة في الظاهر
فلما يبدل الظاهر من مبدل الكمال لم يزم ان يكون المقصود
انقص من غير المقصود ومع كون مدلهما واحدا بخلاف بدل
البعض والاشكال والغلظ فانه المانع فيها من فقد اذ ليس
مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتركت فيضف
واشتركت فيضف على واشتركت على وضرك الحمار وضركت الحمار
عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة
احتر زيدا عن الصفة بوضع متبوعه احترت فيضف البديل
والعطف بالحروف والاشكال ولا يلزم في ذلك ان يكون
عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل في
اجتماعهما ايضا لم يحصل في احد جماعه الا في اذ فيضف
ان يكون الاول اوضح من الثاني مثلا فاسم ياتيه ابو حفص
عزفا ابو حفص كناية امير المؤمنين عن زين الخطاب فيضف
لما يحفظ

واشتركت فيضف
واشتركت فيضف

هذا هو اللفظ الذي هو المراد
من قوله تعالى ان الله
يخبر عن نفسه في قوله
انا الله والبارئ الخ

فقال ان اهل وعطف بيان له وقته ان ان غير ان
لا يعرف الخطاب رضى الله عنه فقال ان اهل بعيد وان على
ناقة دبره عطف نفي واستحقاق فقلت كاذبا فلم يعلم
فانطلق فجد بعين ثم استقبل
البعثاء وجعل يقول وهو يمشى خلفه عيونهم فسمي بالنبوة
هو حنفى فقامت بها في عقب ولاديه اغفر الله لهم ان كان
يجوز من قبل على العادى فحتم ان قال اغفر الله لهم ان
كان في قال الله هم صدق صدق حتى القيا فاحذبه
فقامت من راحلتك فوضع فاذ اهل نقيبة عطف محله على
بعين وزوده وكساه وقسم اي فرق من البدل لتفاد
اي حيث الاحكام اللغوية وافق في مثل ان اهل التارك
البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان
البكري جان وان جعل بدله لم يحز لان البدل في
حكم نكره العالم فيكون التقدير انا ان
التارك بشر وهو غير جان كما ذكر في جاسوس في الشايع

زيد

هذا هو اللفظ الذي هو المراد
من قوله تعالى ان الله
يخبر عن نفسه في قوله
انا الله والبارئ الخ

زيد واضم عليه العيار رتبة وقوة على الطير فان مفعول
التارك ان جعلناه بمعنى المصير والامر هو حال
وقوله رتبة حال من الطير ان كان فاعلا عليه وان كان
مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه وقوعا جمع واقع
حال من فاعل رتبة اي واقع موله من رتبة لا زعاف
وهو لان الات ان ما دام في فان العيار لا يقرب وما
الفرد المعنوي بينهما فقد شين في جاسوس والمراد بمثل انا
ابن التارك البكري بشر كذا كان عطف بيان للمعنى
باللام الذي اضيف اليه العفة المعرفة باللام نحو العنابر
الرجل زيد وعلم ان ابراهيم ما هو اعظم من هذا الباب
اي كذا ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه
اذا كان بدلا فبنا في صورة النداء ايضا فانك تقول
يا غلام زيد وزيدا بالتووين مرفوعا حلا على اللفظ
ومفعول حلا على المحل اذا جعل عطف بيان ويا
غلام زيد بالضم اذا جعل بدلا والمعنى الاول اظهر

هذا هو اللفظ الذي هو المراد
من قوله تعالى ان الله
يخبر عن نفسه في قوله
انا الله والبارئ الخ

الإعرابية أيضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضم
 رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرأ وعافها كما يقال أرا
 في رجا مثلا معنونة واجيم معنونة وحكم أي حكم المبني واقع
 المرتب على بناءه أن لا يتخلف آخره أي آخر المبني لكن لا
 مطلقا بل باختلاف العوامل إذ قد يختلف آخره لا اعتلاؤه
 العوامل يخرج الرجل من امرئ وفي زيد وهي أي المبني
 والثالث باعتبار خبر المضمرات وأسماء الإشارة
 الموصولات والمركبات والكتابات وأسماء الأفعال و
 الأصوات بالرفع عطف على أسماء الأفعال لا على الأفعال
 لتعديدهم تحت الأصوات فيما بعد بالأصوات لا بأسماء
 الأصوات وبعض الظروف وإنما قال بعض الظروف لأن
 جميعها مجتمعة بل بعضها من هذه ثمانية أبواب في بيان الأسماء
 المبنية ولا بد ليكر واحد منها من هذه البناء لأن الأصل في
 الأسماء الأعراب وإذا كان مبني على الحركة فلا بد منه ذلك
 في علمه امرئين أعدهما على البناء على الحركة فان أصل
 البناء

وهو الظاهر من قوله
 من المبني
 وهو الظاهر من قوله
 وهو الظاهر من قوله

ليس به

البناء التلوين والافرى للمحركة المعينة انها لما اثيرت
 دون الباقين المصير وضع لمبكم في حيث انه مبكم
 يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب بنوبه
 اليه الخطاب وقيل المراد لمبكم بكلمة او لمبكم بفتح
 فانه انا موضوع لمن يكلم به وانت لمن يخاطب به
 ويخرج بهذا القيد لفظ الشكل او الخطاب فان
 الاسماء الظاهرة كلها موضوعه للغائب مطلقا او
 غائبا تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
 وان كانت موضوعه للغائب ليس تقدم ذكر الغائب
 بشرط فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم العطف
 ما يكون التقديم ملفوظا انا متقدما خفيا نحو قرب زيد
 غلامه او تقديمه نحو قرب غلامه زيدو بالتقدم المعنوي
 انه يكون التقديم مذكورا في حيث المعنى لا في حيث اللفظ
 وذكر المعنى المفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدوا
 هو اقرب للتقوى فان رجوع الضمير والعدد المفهوم من

كما في قوله تعالى ولا تلهيكم
 وهو موصوفه بالعلم

قوله اغيد لو افكانه متقدّم من حيث المعنى او من حيث
الكلام كقولهم نعم والابوية لانه لما تقدم ذكر الميراث دل
على ان مذهبنا فكانت تقدم ذكره معني واقلا المتقدم
الحكمي فانما جاء في ضمير الثاني والقصة ^{التي} ^{انما} ^{جاء}
من غير ان يتقدم ذكره ^{في} ^{قصة} ^{التعظيم} ^{التي} ^{ذكر} ^{بما} ^{صير} ^{هذه}
للعظام وقومها في النفس ثم يفرجهما فيكون ذلك المبلغ
من ذكره اولا مفصلا وصار كانه في حكم العايد لا الحديث
المتقدم المعهود ينكر ويمنحنا ملكه وكذا الحال في
ضمير نعم رجلا زيد ورثة رجلا وهو ان الضمير بالنظر
لا ما قبله فاما متصل ومنفصل والمستقل المستقل بنفسه
غير محتاج لا كلمة اخرى قبله يكون كالجزم منها بل هو
كاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعملة نحو ما انت منطلقا
عند الجارية او غير مجاور له نحو ما تربت الاباكر والمتجمل
غير المستقل بنفسه المحتاج الى عملة اليه قبله ليقترب
ويكون كالجزم منه وهو ان الضمير باعتبار الاعراب اقسام
مرفوع

المتقدم من حيث المعنى او من حيث الكلام
التي انما جاء في ضمير الثاني والقصة
في قصة التعظيم التي ذكر بما صير هذه
في نفس ثم يفرجهما فيكون ذلك المبلغ
في حكم العايد لا الحديث
المتقدم المعهود ينكر ويمنحنا ملكه
وذكره اولا مفصلا وصار كانه في حكم
العايد لا الحديث المتقدم المعهود
ينكر ويمنحنا ملكه وكذا الحال في
ضمير نعم رجلا زيد ورثة رجلا وهو ان
الضمير بالنظر لا ما قبله فاما متصل
ومنفصل والمستقل المستقل بنفسه
غير محتاج لا كلمة اخرى قبله يكون
كالجزم منها بل هو كاسم الظاهر سواء
كان مجاورا لعملة نحو ما انت منطلقا
عند الجارية او غير مجاور له نحو ما
تربت الاباكر والمتجمل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عملة اليه قبله
ليقترب ويكون كالجزم منه وهو ان
الضمير باعتبار الاعراب اقسام

مرفوع ومنصوب وحجور لقيامه مقام الظاهر وانما
الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما
فاما متصل لانه الاصل ومنفصل للمانع من الاتصال
والثالث اي الضمير المجزوم متصل فقط لانه لا مانع فيه
من الاتصال الذي هو الاصل ويستغنى المانع من الاتصال
ان شاء الله تعالى فذكر المرفوع خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرى والمتجمل
انواع الاور بعين المرفوع المتصل ضمير مرتب على صيغة التكلم
الواحد المعلوم الماضي وصيرت على صيغة التكلم الواحد
المجهول الماضي المتبقيين او كذا ^{الضمير} ^{المرتب} ^{على} ^{صيغة} ^{جمع}
الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الاضمرين صيغة جمع
الغائبة المجهول الماضي واقابله بالمشكك لان ضمير التكلم
اعرف العارفين واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة
التعريف هكذا ضمير مرتب ضميرنا ضميرت ضميرنا ضميرت
ضميرنا ضمت ضمت ضمت ضمت ضمت ضمت ضمت ضمت

لان قبل ان يثبت له التكلم لا يستحق قوله ان اوله
ما بعدهما في الكلام معناه الامم امرت وضميرت وسا
دون ذلك الى ضميرين فيكون الى الاستحقاق فيظهر
ما بعدهما قبلها وليس ان تقول ان الى معنى مع اوله
تقول الله

المتقدم من حيث المعنى او من حيث الكلام
التي انما جاء في ضمير الثاني والقصة
في قصة التعظيم التي ذكر بما صير هذه
في نفس ثم يفرجهما فيكون ذلك المبلغ
في حكم العايد لا الحديث
المتقدم المعهود ينكر ويمنحنا ملكه
وذكره اولا مفصلا وصار كانه في حكم
العايد لا الحديث المتقدم المعهود
ينكر ويمنحنا ملكه وكذا الحال في
ضمير نعم رجلا زيد ورثة رجلا وهو ان
الضمير بالنظر لا ما قبله فاما متصل
ومنفصل والمستقل المستقل بنفسه
غير محتاج لا كلمة اخرى قبله يكون
كالجزم منها بل هو كاسم الظاهر سواء
كان مجاورا لعملة نحو ما انت منطلقا
عند الجارية او غير مجاور له نحو ما
تربت الاباكر والمتجمل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عملة اليه قبله
ليقترب ويكون كالجزم منه وهو ان
الضمير باعتبار الاعراب اقسام

وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اى المرفوع المنصوب
 انا له من انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن
 هو هما هم هي هما هن والضمير في انت انتن هو انة
 اجماعا وحجوة الاضرب لولا هو والى على احوال في الافراد
 والتنبيه وجمع والتذكير والثاني والثالث
 اى المنصوب المتصل وهو فحان القسم الاول
 المتصل بالفعل نحو ضربتني لا ضربتني تضربني
 ضربتك تضربكما ضربكم ضربك تضربكما تضربن
 ضربنهما ضربنهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني
 المتصل بغير الفعل نحو انتي انتا انتك انكما انكن
 انكما انكن انت انتن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل
 اياي ايانا اياك اياكم اياها اياهاك اياهاكن اياهاكن
 وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا والواحد
 للدلالة على التكلم والمخاطب والغيب والافراد والتنبيه و
 الجمع والتذكير والثالث والنوع الخامس غلامى مثال المتصل
 بالاسم

وله مثال المتصل بالحرف غلامى غلاما غلامك
 غلامهن ولا نسا لك لا لهن وكان القياس ان يكون
 ضمائر كل من التكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم
 وضعوا التكلم لفظين يذللان على كونه معا كضربت
 وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكور
 والمؤنث وضربنا يبين الاربعه المثنى المذكور
 والمثنى المؤنث والجمع المذكور والجمع المؤنث ووضعوا
 للمخاطب خمسة الفاخر اربعة غير مشترك وواحد مشترك
 بين المثنى المذكور والمثنى المؤنث واعطى الغائب حكم
 المخاطب في ذلك فان الضمير في مثا ضربنا او ضربت هو الف
 المشترك بينهما والثاء حرف تانيث وبقية الانواع خمسة
 جارية بهذا الجوى اعني ان التكلم لفظين والمخاطب
 خمسة والغائب خمسة فصار المجموع ثلثي عشرة كلمة ثمانية
 عشر معني فاذا كان كل من الانواع الخمسة ثلثي عشر
 كلمة ثمانية عشر معني يكون عملها ثلثي تسعين

والنوع السادس المنفصل
 انا انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
 انا انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
 انا انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
 انا انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن

والنوع السابع المنفصل
 انا انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
 انا انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
 انا انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
 انا انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن

وبين تلك الامور عللا ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها
 فالرفع المتصل خاصة يعني لا المنعوب والجور المتصلان
 يستلزمان فضلها والرفع فاعلا وهو كمن الفعل يجوز
 في باب الضاير اليه وضعا للاقتصار لا يستلزم الفاعل
 فالكيفية بلفظ الفعل كما تحذف في اخر الكلمة المشبهة
 شئ ويكون فيما بقي دليل على ما القى على ما معنى في الترخيم
 ولكن هذا الاستدلال ليس في جميع الشئ بل في الفعل
 الما معنى للغائب الواحد المذكور اذ لم يكن مسند الا الظاهر
 نحو زيد ضربت والواحدة الغائبة اذ لم تكن مسند
 الا الظاهر نحو هبضت ضربت فان التاء علامة التثنية
 لا الضمير المرفوع واللام يجتمع مع الفاعل الظاهر في
 نحو ضربت هبذ وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء
 كان متنى او مجزعا واحدا او فورا الواحد مذكرا او مؤنثا
 نحو اضرب وضرب والمواحد المصطب المذكور نحو تضرب
 واضرب والمواحد الغائبة اذ لم يكونا مسندا
 الى الظاهر

في الظاهر نحو زيد يضرب ونحو تضرب وفي الصفة مطلقا سواء
 كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او فعل النقص
 وسواء كان مقرا او متنى او مجزعا مذكرا او مؤنثا اذ لم يكن
 مسندا الى الظاهر نحو فاعل الذين كفولك زيد ضارب و
 هبض ضاربة والذين ضاربان
 والذين يرون ضاربون والحدثات ضاربات وليست الالف
 في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانها تليان
 ياء في الضب والجز والضاير لا تتغير عن حالها الا ان
 يستعمل عاملا والعامل مثل ليس عاملا في الضمير وانما هو
 عامل في اسم الفاعل والعنصر فاعل والضمير ياء عاها
 كان عليه في الرفع ولو كانت ضاير لا تتغير الا يرى ان
 الباء في مضربين والتاء في تضربين والواو في تضربون
 والالف في تضربان لا تتغير فيما هي الالف والواو
 في الصفة حرف التثنية والجمع وليست اضربون لا يسوع
 اي لا يجوز الضمير المتفضل مرفوعا كان او منصوبا لا جلا شئ

لا تتعدى المتصل الى الجار بعد ذلك لان وضع الضمير للانفصال
 والمتصل المتصرفين كغيره لا يندفع الانفصال ولا كذا في تعدد المتصل
 بالتقديم ان تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله
 لا يمكن ان يتصل به اذ الانفصال انما يكون باخر العامل او
 بالمتصل الواقع بعده لا يجزئ الا ان يتصل به اذ الفصل ينقطع بالانفصال
 وتركه ينفك الغرض او بالحدوث ان حدوث عامله لانه
 اذا احدث عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل الى عامله
 معنويا لا متنازع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله
 حرفا والضمير الموصول مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل
 بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنسوب نحو اني
 واكد او يكون ان يكون الضمير مستند اليه اي لا ذلك
 الضمير صفة جرت على غير منه اي تلك الصفة كاشنة
 لا فائدة لعلم بتفصل الضمير عن من الصفة لزم الالتباس
 في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمر وحمارة هو فانه
 لو قبل زيد بضمير حمارة لكان السامع ان الضمير
 زيد

عامله
 هو

زيد او عمرو بل المتبادر ان عمر ولا فائدة اقرب الى الضمير
 المستتر بخلاف ما اذا قبل ضمارة هو فانه لا انفصال للغير
 على خلاف الظاهر يعلم انه مرجع لمولد الظاهر وهو زيد
 والا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدور الانفصال
 في بعض الصور حمل عليه بالالتباس فيه لا طراد اليه
 وانما قال في ان لا ما بين له كما هو الظاهر لانه
 اقتضاه على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير
 على العامل وما ضربك الا انما مثال الفصل الغرض وهو التخصيص
 ههنا واناك والشر مثال لحدوث العامل الى ان تنفك
 والشر وانما زيد مثال كونه العامل معنويا وما انتم
 فانما مثال كونه العامل حرفا وبيد زيد ضاربة هي مثال
 الضمير الذي استند اليه صفة جرت على غير منه اي له فانه
 استند اليه الضمير به بجملة زيد حيث وقعت جملة زيد
 صفة للجملة حيث قام القرب بها وانما يقع ذلك اذا كان
 هي فاعلا لا تأكيد والكان دافعا في صورة الفصل الغرض

والضمير مرفوع

التاكيد ولكنه تأكيد لانهم لا فاعل يدل على الذين
 صار بهم محنة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 محنة وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار القليل
 صورة التبيين فيها التبيين الحكم في صورة التبيين
 بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
 رفعا واحدا عن نحو انكر انكر الرفع كما في نحو في الفعل
 فكان لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصل
 نصب الفاعل فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون
 احدهما رفعا واحدا في احد الضميرين اعرف من
 الاخر احزان عما اذا اتساوبا نحو اعطياها اياه صبت
 بحسب الفصل الثاني للتميز عن تقدم احد المسامحة
 من غير ترجيح وقد مر ان احد الضميرين الذي هو اعرف
 على الآخر احزان عما اذا كان الاعرف مفعلا نحو اعطيت
 اياك فلان الفصل ليعزب المتكلم في تأخير الاعرف
 باعتبار الصورة ولا يلحقه ملحق في اول الوهلة بايراد
 على

على خلاف الاصل ويجوز ان يكون اتصالا ايضا نحو
 اعطيك فلكل اختيار ان الاختيار في الضمير الثاني
 ان شئت اوردت متفلا نحو اعطيتك باعتبار عدم
 الاعتداد بالفصل كما هو معتاد وان شئت اوردت متفلا
 نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل كما هو
 بفصل وان كان متفلا ونحو صيربك فانه اجتمع
 فيه ضميران ليس احدهما رفعا بل الاول بالاضافة
 ونصب الثاني بالمفعولية وقد مر الاعرف الذي هو ضمير
 المتكلم فلكل الوعد باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتنظر
 ولكل الفصل نحو من اياك للاعتداد بالفصل والآي
 وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو ان
 الضمير الثاني على كل من التقديرين متفصل لا غير اما التقدير
 الاول فلان لا يلزم الترجيح في تقديم احد المتكلمين على الآخر
 فيما هو كالمادة الواحدة بلا ترجيح واما على التقدير الثاني
 فلكل احدهم تقديم الا نقض على اقوى فيما هو كالكلمة الواحدة

تخفأ عطية آية مثال لما لم يكن أحدهما عرفا لكونهما
 ضارين غائبين وأعطية آيات مثال لما يكون أحدهما
 عرفا وهو الضير المخاطب ولكن بما قد تمه والخيار في خبر
 باب كان أي خبر كان وأخواتها إذا كان خبرا لا انفصال
 كما نقول كان زيد قائما وكنت آية لأنه كان في الأصل
 خبرا مبتدأ ويجب أن يكون خبرا مبتدأ خبرا متصلا
 لأن عاملة معنوية ويجوز أن يكون خبرا متصلا أيضا نحو
 كان زيد قائما وكنت آية يشبه بالمفعول وخبر المفعول
 في مثل ضريبة واجب الانفصال في شبيه المفعول وإن لم يكن
 واجب الانفصال فلا أقل من أن يكون جائزا للانفصال لكنه
 الانفصال مختار لأن رعاية الأصل أو في رعاية المشابهة
 بالمفعول والأكثري استعمال انفصال بعد لولا يكون
 ما بعد لولا مبتدأ محذوف خبر نقول لولا أنت
 لا أفرها يعني لولا أنت لولا أنت لولا أنت لولا أنت
 لولا هم لولا هم لولا هم لولا هم لولا أنت لولا أنت

لولا أنت لولا أنت

وكان

وكان الأوقف بما سبق أن يقول لولا أنا لولا أنت لولا أنت
 لكن غير الأسلوب تبيينها على أنه ليس بضروري
 وكذلك الأكثر في الاستعمال انفصال الضير المرفوع بعد عسى
 لكون ما بعد عسى فاعلا نقول عسى أن أفرها وجاء
 في بعض اللغات لولا أو عسى أن أفرها قد حجب
 الاختفاء لأن الكاين بعد لولا خبر محذوف وقع موقع
 المرفوع فأن الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض
 كما نقول ما أنا كانت قائم في هذا المقام مع أنه
 خبر مرفوع وقع موقع المحذوف وذهب سيوري إلى أن لولا في
 هذا المقام حرف جر والكاين خبر محذوف واقع موقعه
 فالاختفاء تقصير فيما بعد لولا وسيوري في نفس وأما
 عساك فذهب الاختفاء إلى أنه خبر منصوب واقع
 موقع المرفوع وسيوري إلى أنه عسى محذوف على لعل لتأنيدها
 في المعنى فنهى أيضا الاختفاء تقصير في الضمير وسيوري
 في العامل وتكون الوقاية مع الياء أي ياء المتكلم لازمة

في الماضي اذا الحق تلك الياء لتبقى آخر الماضي عن الكسرة
 المحققة بالاسم التي هي انت ايجز ولهذا سبقت فوق
 الوقاية نحو صرني وكذلك كون الوقاية لازمة في المضارع
 لكن لا مطلقا بل حال كونه عن ثبوت في قول الاعرابي عن قول
 في الاعراب نحو صرني ليتو آخر المضارع ايضا تلك
 الكسرة بخلاف كسرة نضر بين لانها في الوسط حكما وبخلاف
 كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضا وانت
 مع النون الاعرابية الكائنة في اي في المضارع
 ومع لذن وان واحواتها يعني ان وكاء وكسرة
 وليت ولعل محذرين الاقناب بفون الوقاية
 ايضا فظن على الحركات البناءية في غير لذن وعلى
 السكون في لذن وبين تركها غرض في اجتماع النونات
 ولو حكما كما في لعل لغرب اللام في النون في المخرج
 وحلا على اخواتها كما في ليت ويجوز الحروف نون الوقاية
 في ليت من ايمن اخوات ان لعدم مانع في ذاتها

في الماضي

في ذاتها ويجوز على اخواتها خلاف الاصل في من ومن
 وفيد وفيدا وجا يعني حسب المحافظة على السكون
 اللازم الذي هو الاصل في البناء مع فلة الحروف وعلى
 العكس ليت لغلبة الاختيار فالمختار فيها نون
 النون لنقل الضعيف وكثرة حروفه ونفوسه بين
 البناء وطهر قبل العوامل مثله يدهم والقائم وبعد
 اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة
 مرفوعة ولم يقل ضمير فروع لكان الاختلاف في كونه
 ضميرا منفصلا مطاوعة للمبتدأ افر دا ونشئة وجمعا
 وتذكيرا وثانثا وتكلم وخطابا وتثنية ورسى
 هذا المرفوع فصلا وذاك المتوسط ليفصل ذلك المرفوع
 المتوسط بين كونه اي كون الخبر نوعا وخبرا فيما يصلح لهما
 ثم اشبع فاذا جاز فيما ليس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب
 وكون المبتدأ ضميرا او فلك بالحق صيغة اليبس
 وشروط اي شرط الفصل بذكر المرفوع ان يكون مجزئ

في الماضي

معرفة لان الفصل لما يحتاج اليه فيها او افضل كذا
 لاحاقه بالمعرفة لامتلاء اللام مثل كان زيد افضل
في عمره وافضل مثلا افضل في بعد دخول العوامل دون
 المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لا استغناء لها مما
لشأن كثرة بها والا موضع ان الفصل في الاعراب عند
الحليل لا يغني عن عرف على صيغة الضمير وعند بعضهم
اسم مبني للمقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن للحليل
لست بعد الغاء الاسم فقد ب الحرف ينزل وبعض العرب يجعل
مبتدأ اي يستعمل حيث يحكم الجملة بكونه مبتدأ والا فالعرب
لا يفرق المبتدأ والخبر وما بعد خبر فقوله خبر ابا مرفوع
على انه خبر وللمبتدأ مال او منصوب عطف على ثاني منعوت
يجهل واغما يعرف في العرب جعل مبتدأ يرفع ما بعد في مشاركه
نعم كنت انت الرفيق وعلمت زيدا هو المشارك في بعض
نسخ المتون مبتدأ ما بعد خبر ويدون الواو وم الرفع متعين
ويستقدم قبل الحكمة وامرأ لعل قيل لنا اكد التقديم لان
للتقديم

لان تقديم الضمير على مرجعه غير معروف ولا بعد ان يقال
 معنى الكلام وتقع متقدما في غير سبب مرجع وذلك بحسب
 المفهوم اعلم ان ان يكون قبل الجملة او لا فذلك قوله بقوله
 قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير عائشة
 ضمير الشأن اذا كان مذكرا رجاءه للمطابقة لان
 الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن
 ثابته اذا كان العمة فيها مؤنثا ليعمل المناسبة بفت
 فلك الضمير الغائب لها مريد بالجملة المذكورة بعده اي مريد
 القصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير ان
 والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخل في بيان
 القاعدة فانه لا مقل للشبهة في هذا الحكم فانه ثابته سواء
 وقع هذا التسمية او لا وايضا يلزم من ذلك قوله يفرض
 بالجملة بعده فعل اي الاولم يحل التقدم علما
ذكرنا ان تفتن القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم
حيث ان يكون هو مبتدأ راجع للا الشأن وزيد قائم

خبر عنه فانه بعد من عليه انه ضمير غائب متقدم على
 جملة مفسر بالجوهر بعد فانه باعتبار رجوعه الى
 ان كان لا يخرج عن الايام بالكلية بل انما يرتفع بجملة
 زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير ان او الفقه منفصلا
 ومتصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا
 على حسب العوامل فان كان عالما معنويا بان يكون
 مستترا كان متصلا وان كان لفظيا يصح الاستتار
 الضمير كان مستترا والبارز مثل هو زيد قائم
 مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر
 وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذف عن اللفظ
 باضمار لا سيما نسبة كونه منصوبا بصيغة ارجاع مع
 بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اتصاله بضمير
 فلكونه على صورة الفضلات وانما ضغفه فلا منه حذف وضمير
 مرفوع بلا دليل عليه لان الخبر كانه مستقل مثال ان من
 ينزل الكعبة يوما يلق فيها جازلا وقلبا لا مع ان

منفرد

قوله

قوله

الام مع ان المفتوحة اذا خيفت فانه ارجح في بنية
 الاخبار سريتها مع كونه منصوبا لان كونه نكحاً و
 اخر دعوتهم ان الحمد لله رب العالمين وذكر الله
 قد خيفت ان وان لثقلها بالتشديد الواقع فيهما
 وبعد تخفيفهما وجعلوا في المكسوة الخففة عاملة
 في المنفوط كما قال الله تعالى وان كلاً لما يوقنتم و
 لم يجدوا ان المفتوحة الخففة عاملة في المنفوط مع
 ان المفتوحة اقوى تنبهاً بالفعل في المكسوة فهي
 اجدر بالعمل فاذا لم يجد وجها عاملة في المنفوط
 قدر واعملها في ضمير ان ان لا يبرز المكسوة عليها
 عملاً مع ان اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذكر الضمير لئلا
 ينفذ التخفيف المطلوب ههنا كما يدرك عليه حذف النون
 وحكموا بالزوم حذف ضمير ان مع ان المفتوحة
 اذا خيفت اسماء الاشارة الى اسماء الاشياء
 المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع الى

الى اسماء وضع كذا واحد منها المشار اليه الى المعنى المشار
 اليه اشار حسنة بالجوارح والاعضاء لان الاشارة
 عند اصلاها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير
 الغائب وامثالها فانها لا اشار للمعاني اشار ذهنية
 لا حسية ومثل ذلكم القول بكم مما ليس الا اشار الى حسية
 محمول على المتخوذة وانما ثبت لشيء بها بحرف كالمسوق والى
 الى اسماء الاشارة اذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل
 في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الفعل الى المبتدأ ولما
 كان رفعا ودين نصب وجزاى ودين ودين
 حال كونها لشيء المذكور قد يكون الضمير اقرب الى
 مرجعه وعلى هذا العكس في التركيب الثلاثة الباقية فقوله
 هى مبتدأ وقوله ذامع ما غلط عليه مقيدا كل
 واحد منها بحال خبره ويجوز في بعض اللغات ان
 في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى
 ان هذا لشاكر ان على احد الوجوه والمؤنث

الواحد

الواحد ما قيل من الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانها لم تنث
 منها الا هى وذى وقيل من الاصل كونها باذنه في المذكور فبني
 ان يتناسبها وقيل بها اطلاق القول باسماتها فبني
 على ما سبها لغير عتباتها وبها بقلب الالف ياء ومنه هذه بقلب
 الالف والياء ياء بغير وصل الياء بها وبها وبها وبها
 الياء بها ولما شاء ان يثنى المؤنث تان في الرفع وتين
 في النصب والجر والابتن في لغات الا بالكثره دورها على
 الالف وتين وتين بعضهم في اختلاف او اخره ان وتين و
 تان وتين باختلاف العوامل انما مترية ولهم هو على ان
 بهذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ان وتين
 موصولة ان لثنية المرفوع وتين لثنية النصب والجر
 ووقوعها على صيغة العرب اتفاني لا تعد الاعراب لوجود
 حلة البناء فيها ولجها الى جمع المذكر والمؤنث اولها
 وقدر ان يحدود الاستعداد اذا كان مقصورا يكتب بالياء
 ويلحقها الى اسماء الاشارة بمعنى بدخرا على اولها على

وتين هم

على سبيل الكعوف والعروص بعد اعتبار أصلها جرف التنبيه
وهي كلمة بها فهم ليس في الحقيقة منها وإنما هو حرف جيم بها
للتشبيه على المثال قبل لفظ كامي بالتشبيه على التشبيهية
كقولك ما زيد قائم وبها أن زيدا قائم ويتصل بها أي بأول
اسماء الأشارة حرف الخطاب وهو الكان تبيها على أصل
الخطاب في الأفراد والتشبيه والجمع والتذكير والتأنيث
وأنما جعلت هذا الكان حرفا لامتناه وقوع الظاهر
موقعها ولو كانت اسماء لم يمنع ذلك من ضربتها وبكر
وهي أن حروف الخطاب خمسة والعين بعين الستة و
هشرك خطايب الأثنين فرجعت إلى خمسة مفروقة في خمسة
في أنواع اسماء الأشارة بعين المفرد المذكر والمؤنث
ومثنائهما وجمعها وهي ستة راجعة إلى خمسة لا تشارك
جمعها وإنما قلنا في أنواع اسماء الأشارة لأن أفراد
المفرد المؤنث مثنى لا ستة فيكون أي الحاصل من
العرب خمسة وعشرون وهي أن تكون خمسة والعشرون
ذلك

فقط ضربت في

والعشرون فأكمله ذلك بعينه ذلك إذا اشترت لا مذكر
وخاصية مذكرا وإذا كانا إذا اشترت لا مذكر وخاصية
مذكرتين وذلك إذا اشترت لا مذكر وخاصية لا مذكرتين
وهذا القياس إذا كانا وينكر إذا اشترت لا مذكرتين
وخاصية مذكر لا إذا كانا ودينين إذا اشترت إلى
مذكرتين وخاصية مؤنثات وكذا البواقي بعينه فأكمله
تاكيد وتيلا لا تيكين وثانيك وثينيك فأكمله وثينيك
وأوليك بالمد وأولك بالعصر الأوليك وأولك وأما
ذلك مرة واحدة فالتخشي والمالك في التصريح لا تكرر فانه
خطأ ويقال في القريب وذلك لسببه وذلك لتوسطها
وأما المتوسط لأن المتوسط لا يتحقق إلا بعد تحقق
الطرفين ولما رأى المؤلف كثرة استعمال هذه الكلمات
التحقيق مقام الأقربين منها لم يتخذ هذا الفرو مذهباً وإنما
الغير فقال يقال وتلك وتلك وتلك حال كونها
الآخرين مستندة بغيره وأولك باللام أي هذه الكلمات

الاربعة من كل ذلك في اقامة البعد ولا يبعد ان يحذف ذلك
 اشارت الى كلمة ذلك المذكور سابقا وانما تلك وهذا يكون
 ثانيا لا يختص به او لا يغير الادم للموسيقى وهو المستعمل
 بعد حذف حرف الخفاء من الغريب وانما هو وحده
 بضم الهاء وتحتين النون وحذف الهمزة والهاء وتشديد
 النون وهو الكاف وجاء كثرها ايضا فلما كان الحقيقة
 تحت خاصة لا يستعمل في غيره الا في احوال سبيل التبر
 وانما عداها في اسماء الاشياء فقد يستعمل في المكان
 وغيره الموصولة الى الموصولة المعدودة في المبيات
 في اصطلاح الثقات بالايتم جزءا او ايشم لا يتم في
 حيث جزءية بمعنى لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا غير
 او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم في الافعال السابقة
 والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا او لا يفتقر
 اليه المركب او لا الى انضمام امر اخر معه كالبناء والتجبر
 والفاعل والمفعول وغيرهما وانما يبقى كونه جزءا تاما
 لا جزءا

لاجزء مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا
 من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لاجزءا
 تاما او ليا لا يصلة وعائيه والمراد بالصلة معنى
 اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن
 جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائده اليه فمعرفة
 موقوفة على معرفة الموصول فلو عرفت الموصول بها لزم
 الدور والقرينة على ان المراد بها معنى اللغوي
 لا الاصطلاحي قوله وعائيه فانه لو اريد بها معنى
 الاصطلاحي لكان هذا القول مستبعدا لانه لا يخرج
 مثل اذ وصيته وليس لها صلة اصطلاحية ولما قلنا
 ان الموصولة يمكن ان يعرف الصلة بجملة متصلة باسم
 لا بجزء الا ان هذا الجملة مشتملة على عائده اليه فعلى هذا
 يجوز ان يكون المراد بالصلة معنى الاصطلاحي و
 لم يلزم الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم
 الصلة الاصطلاحي فيخرج ما علم شيئا بالفتنة

ثانيا لا يتوقف معرفة الموصولة
 بان يقال الصلة ص

الاصغر من مثل اذ

في الاصغر من مثل اذ حيث ولما كانت الصلة بمعنى اسم
بحسب الغرض من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون
بحسب النافع الاخبارية والعائد اعم من ان يكون ضميرا
او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره
والواجب ان يكون ضميرا للموصول يعنيها بقول وصلته اي
صلته ما لا يتم جزاء الا بصلته بجملة خبرية او ما في معناها كاسم
الفاعل والمفعول والعائد ضميرا لا غير ضمير لاي للموصول
الغير وصلته اللام واللام اسم فاعل او مفعول لان
اللام الموصولة تنسب اللام الحرفية فحطبت صلته ما كان
جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والتشبيها
هي اي الموصولات التي للمفرد المذكر والتي للمفرد
المؤنث والذات لمنشئ المذكر والذات لمنشئ
المؤنث ويكونان بالرفع في حال الرفع والياء في حال
النصب ونحو والاولى على وزن الفاعل جمع المذكر والمؤنث
الا انه رفع المذكر اشهر والمذكرين كاللذين والذين

بالمنة

بالمنة والياء واللاء بالمنة المكسرة فقط واللام بالياء
فقط مكسورة او ساكنة اجزاء الموصول في الوقف طبع
المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر والذات
والذات جمع المؤنث وجاء في اللام اللام بفتح الياء
وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللواتي بفتح التاء
والياء معاً وما بمعنى الذي فعلا لا يعقل غالباً غير عرفت
ما عرفت وجاء فيما يعقل نحو السماء وما بناها من
ابننا بمعنى فيمن يعقل وسوى فيها المفرد والمنشئ
والجمع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم
في الدار الحاضري الذي في الدار والية بمعنى التي نحو
اضرب ايتم من في الدار اي اضرب التي في الدار وقد
العلانية اي النسوية لابي حني لاختصاص حبيبتها
موصولة بلغتها بمعنى الذي والتي قال الشاعر
ويبرو وحقرت وده وطلوشت اي التي حقرتها والتي
طلوشتها وذا بعد ما الكاشنة للاستفهام عما ذا

الاصغر من مثل اذ

الاصغر من مثل اذ

صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام ان يكونا معا
 الذي او التي او المشتق او المجمع والعائد المفعول اي العائد
 الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم
 يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى
 الله بسطة الخدز لمن يشاء ويفيد ان لم يشاء انه اعلم
 ان النجاة وصنعوا بابا سموة بابا الاخبار بالذي او ما
 بقوم مقامه ومقصودهم في موضع خبر عن المتعلم فيما تعلمه
 في هذا الخبر في السائل وتذكر اباها فانهم اذا قالوا
 لا يجد خبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي
 بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا يذكر في تذكير كثير
 من سائر النحويين وتبين النظر فيها متى يعلم ان ذلك
 الاخبار في اي اسم يقع وفي اي اسم
 يمنع فاما المصنف الاشارة الى هذه اليب فقال واذا
 اخبرت اي اذ اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي
 اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء

في خبره

في خبره

فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي خبر عنها لا خبر بها
 صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يعوم مقامها في صدر
 الجملة الثانية وجعلت موضع الخبر في اي في موضع ما هو خبر
 بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له في الجملة
 الاولى خبرا لها اي الكلمة الذي واخرى اي الخبر عن الذي
 خبرا لشيء محال او ضمن اخرى معنى جعلت اي
 خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضرب زيد
 بكلمة الذي او فعلها في صدر الجملة الثانية وجعلت
 في موضع ما هو خبر عنه في هذه الجملة اعني زيد او المراد
 بموضع جملة الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول
 من ضربت زيد خبرا الذي واخرت الخبر عنه يعني
 زيدا وجعلت خبرا عن الذي وفعلت الذي خبره زيد و
 كذلك اي مثل الذي الالف واللام في جملة الفعلية فاحتمل
 ليعب بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام
 لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ

في خبره

في خبره

اسم الفاعل في المبتدأ للفاعل واسم المفعول في المبتدأ للمفعول
 بشرط ان يكون الفاعل الذي ينضم اليه الجملة الفعلية متصرفاً
 اذ غير المتصرف نحو نمت وبشيت وجذا وعسى وليس
 لا يجر منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يجزى بالالف واللام عن
 زيد في ليس زيد متعلقاً بشرط ان لا يكون في اوله ذكر
 الفاعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه
 كالسبح وسوق وحرف النفي والاستنهام فلا يجزى باللام
 من زيد في جملة سيفوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل
 من سيفوم يكون قائماً فينفوت معنى السين فان تعذر
 امر من في الامور الثلاثة بنى بغير الموصول وضع عائيد
 الموصول مقام ذكر الاسم وتأخير ذلك الاسم خبراً تعذر الاخبار
 ومن ثم اي ومن اجل انه اذا تعذر اعرابها تعذر الاخبار
 امتنع الاخبار بالذي في ضمير ان ان بان يكون ضمير
 ان ان مخبراً عنه لا امتناع بضمير في الجملة بالذي و
 كما خبر المخبر عنه خبراً عنه لوجوب تقديمه على الجملة
 وكذلك

وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفه وفي الصفه بدون
 الموصوف فلا يجوز في ضربت زيداً العاقل ان يجزى بالذي
 عن زيد بدون العاقل ولا في عاقل بدون زيد للسلاسة وقوع
 الضمير صفته او موصوفاً بخلاف ما اذا اخبرت عن نحو عجا
 فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر
 العامل بدون المفعول فلا يجوز في نحو عجيت من ذوق القصار
 الثوب ان يجزى بالذي عن ذوق القصار بدون الثوب
 لانه يودي الضمير الذي جعل في موضع ذوق القصار
 عاملاً في الثوب بخلاف الذي الذي عجبت منه ذوق القصار
 الثوب وكذا امتنع في الحال لان الحال يجب ان تكون
 نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو مقرر في موضع
 بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغير ما اي
 لغير كلمة الذي لا امتناع بضمير الذي المستلزام ذكر
 عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك
 امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق

لا يجوز
 ان يجزى بالذي

لغبر يا نحو قوله زينة ضربت علامة فلا ينعج الاخبار عن علامة
 بان يقال الذي زينة ضربت علامة لانك اذا جعلت الضمير
 عائدة الى الموصول يعني المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ
 بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممنوع ومما ليس به للحرفية
 فانها اما كانه نحو انما زيد قائم وانما نافية نحو ما ضربت زيدا
 وما زيد قائما موصولا نحو عنفت ما شئت ولست بها مية
 نحو ما عنفتك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع
 اصنع وموصوفة اما بمفعول نحو مررت بما يحب لك
 اي شئ يعجبك واما بجملة نحو لما يكن النفس
 من الامر فوجه كمال العقل اي ركن شئ تكرهه
 وتامة بمعنى شئ منك عند اي علي والنشء المعرف
 عند كسبويه نحو قوله تعالى فنعما اي نعم شئ او نعم
 الشئ اي وصفة نحو اضربت ضربا ما اضربت اى
 ضربا كان ومن كذا كذا اي يكون موصولا نحو
 اكرمت زيدا ك او استنهامية نحو من غلامك

في قوله ما تصنع
 والافعال في قوله
 ما تصنع
 في قوله ما تصنع
 في قوله ما تصنع

وما ضربت

في قوله ما تصنع
 في قوله ما تصنع
 في قوله ما تصنع

ومن ضربت وشرطية نحو من تضربت وضروفا
 اما بمفعول نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غفرا صاحب التي تحت
 ايتانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمت
 الامة التامة والصفة فان كلمة في لاي تامة ولا صفة
 واتي للذكر واتي للمؤنث كمن في شيوت الامور الاربعة
 وانتفاء التامة والصفة فان الموصول نحو اضربت ايتهم
 لغيت واستنهامية نحو ايتهم اخوك وايتهم لغيت و
 الشرطية نحو ايتا ما تدهوا فله الاسماء الحسن والموصوفة
 نحو يا ايها الرقيق ان نفع صفة اتفاقا فلم يجعلها المقص
 كمن اتى لا نفع صفة اصلا واجيب بالان يقال ان ايتا
 الواقعة صفة في الاصل استنهامية لان معنى مررت برجل
 ايت رجل عظيم يقال عن حاله لا يعرفه الا قد نقلت
 عن الاستنهامية لا الصفة ومن ان طر من ايت واية معربة
 بالانتفاء وحدها لا يشاركها في الاعراب غير ما بين الموصولا
 الا على الاختلاف في اللذان والذات وفي ذو الطائفة

في قوله ما تصنع
 في قوله ما تصنع

مشابهة لبني الاصل فيما قيل في معنى التقييد
والا في معنى التوقع فالملاب تقييد وتوقع غير حقه

بالمضارع لان المعنى على الاثاء وهو انتب بان يعبر عنه

بالمضاع الحالی مثل روید زیدای اهل مثالی

معنى الامروهييات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسر

فرو بنی نعیم و بالغم في لغة بعضهم ای بعد مثال لما هو

بمعنى الماضى قديم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الاء

والذي حمله على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها

ليست بافعال مع تاديتها معنى الافعال امر لفظي

وهو ان صبغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تنصرف

نصه فربا لا أنزها موضوعه لصيغ الأفعال على أن يكون

روید مثلاً موضوعه لکلمه اضمهر قال الشارح المعنی ولبس

قال بعضهم ان ضمة مثلاً اسم للفعل اسكت الذي هو

والعلم الفعول فهو علم اللفظ الفعول المعناه يشي اذا علم

الفتح رَجَا يقول قد مع ان لم يخف بيا لم لغف المسكت

ویرما

فقد مثال لما هو عليه البحر من الامور وهو متعدد ومستمر
فيما لا يقرضه بخلافه من الامور كماله والارواح كما
انما المثال المتناهي مع البحر المتناهي لا يقرضه
وغير مستقر فيما لا يقرضه في هذه الناحية
اشارة الى انما هذا على الحق

من كان منكم
مسلماً فليحذر
من أن يفتنه
من كان منكم
مسلماً فليحذر
من أن يفتنه

وَبِمَا لَمْ يَشْتُمْ أَضَلُّوا لَهُمْ قَالَ أَلَيْسَ مَا كَانَ بِمُعْجِزٍ لِّأَمِّ
وَالْمَاضِي وَلَمْ يَبْقُرْ مَا كَانَ مَعْنَاهُ الْأَمْرُ وَالْمَاضِي وَالْمُبَادَرُ

ان يكون هذا بحج الوضع فلا يرده مثل الضارب الممس

نقضا على التعريف وفعال أي ما يوزن الكائن بعينه الم

المشتق من الثلاثين قبائل أو قبائل كثر لا معنى لثلاثين

قال سيدي وهو مراد في الثلاث ويرد عليه انه لا يقال قوام

وقماد في قم واقعة قلند يا واربعضهم قولي بيه يانه اراد

يا اهل ادم الكثر فحماة قلوبكم كثره واثامكم الباعى فاتقوا الله

ان الله لما اتى الانبياء وفعال حاله كونه محمدا معرفة كغيره تعالى

النجعة أو النجور قال الشايج الرضى هو على ما قيل مصدر معروف

مؤثف ولم يقع الا الان دليل قاطع على تعريفه وثانيه

و حال كون صفة لتوثيق مثل يافسا و بمعنى يا خاسقة

مبني ای فکر و امید من القمین الاخیرین مبني لمشاہدہ

ای نفعاً بمعنی الامر علی الوزنة واما زنة فظاهر واما

عداؤكم اذهب اليه التخاذلة فاعلان نعمين الامر معد وارجو

تواریخ و روایات
کتابخانه
اسم
الضلع
الرواق
الوجه
الوجه
الوجه

[illegible]

1

في الأمر الفعلي للبناء وبنيت الصيغة للمبالغة في الأمر
 كفعاله وفعلوا للمبالغة في فاعله قال الرازي الرضى واليه
 أرى أن تكون الأسماء الأفعال معدولة عن الفاظه الفعلية
 شيئا لا دليل لهم عليه كيف والأصل في المعدول عن شيء
 أن لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء منه فكيف خرج الفعل
 بالعدل من الفعلية لا الاسمية وإنما المبالغة فهي ثابتة
 في جميع أسماء الأفعال وبين وجهها في كلام طولي قد
 أراد الاطلاع عليهم فليس مع اليه وفعله حال كونه علما للاعيان
 أي ليعين في الأعيان وإنما قال علما للخروج باب فتا
 وإنما للأعيان بالخروج باب فجار لأنه وإن كان علما كما قالوا
 لكنه للمعاني للأعيان وقوله مؤنثا صفة على وذكره لتبيين
 على أنه لم يقع الا كذا كلفهم علما للمؤنث وغلابة كذا كذا
 في استعمال أهل الجواز لشيء ففعال بمعنى المفعول لاؤنث
 ومعرب في استعمال بني عجم أما كان في آخره لأنه فعال علما
 للأعيان يكون في آخره راء في بني عجم اضمعوا فيا كذا
 يوافقون

١٩٥
 يوافقون الجازيتين في بناءه وأقلهم لا يفرقون بين ذات الراء
 وغيره بل يكتفون بأعراب الكلمة فاعلموا لكوكب وجه
 الكثرين أن الراء جوف مستعمل كونه في غيرهم كالكثرة
 فاختير فيه البناء لأنه اقتراف سلوكه في غيرهم وأما في سلوكه
 طرايقه فكيفية الأصوات اعلم أن الأصوات الجارية على لفظ
 الأسماء إنما منقولة للباب المصادرو وكذا المصدرة
 ولم تخر اسم فعل ولم تلزم المصدرة وصارت اسم فعل
 فالأول مثل واها للتعجب وحكمه المصادرو والثاني مثل
 منه ومنه وحكمه حكم أسماء الأفعال وإنما غير منقولة بل باقية
 على ما كانت على حين كونه أصواتا سارية ولم تنصر
 مصادرو ولا أسماء أفعال وهي على أنواع فبما يعرض للابتداء
 عند عروض معنى له كقول المتنبين أو المنعوقين لا يعبر
 أن يحكم عليه شيء أو يبر على شيء ومنها ما جرى على لفظ الأ
 على كسب الحكاية بأن يعبر من نعت ما يشابه صورة شيء
 كما إذا قلت غافق فاجدها لأصدا رمايت صورة الغراب

صوت نطق و لا ينفردون بحكم عليه اوبه ومنها ما يصوت
 به لا ينفردون اتمال في جواردها او غير ذلك كما اذا قلت
 لا نافية البعير و لا ينفردون بحكم عليه اوبه وهذا لا يقتضي
 كلها مبنية لان انشاء التركيب فيها واذا انما يقتضي بها على كسبيل
 الحكاية كما اذا قلت قاله زيدا عند التعجب وكن او عند انافته
 البعير او غافا عند صوت الغراب فهو في هذه الحالة ايضا
 مبنية لكن لا في حيث انها اصوات بل في حيث انها حكاية عن غيرها
 والمراد بالاصوات هي ما كانت باقية عما هي عليه من غير
 نقلها على كسبيل الحكاية و هي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم
 كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها
 واخذها حكمها و بنيت لمجرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء
 فالاصوات بهذا الاعتبار كالمفردات انما هي في العلم بغير اسم لعدم
 الوضع فيها كما عرفت حكى في صوت اي اخذ على ان
 الانسان شبيهها بصوت كما عرفت في القسم الثاني
 في الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي
 لانافتها

شعره

اي لانافتها او جريا او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا
 لانه المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول
 ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالقبيبان
 والمجانين واذ كان ذكر على كسبيل التشبيه والتعريف
 كما في الاول كغافا اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب
 والثاني كختمه دة او خففة عند انافته البعير ولم يذكر
 المص القيم الاول فهو ما كان صوت من الانسان
 ابتداء من غير تعلف بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذا
 التسميان مع تعلفها بالغير لم يقتض بالاسماء المبنية
 كان كون ذلك القيم كذلك اولا لكونه صوت الانسان
 من غير تعلف بالغير المركبات اي المركبات المدونة
 من المبنية كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقيتين او علميتين
 اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلها كلمة
 واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لانه حاله ولا قبل التركيب
 وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل شبيهه فان يكون

انما ينفردون

الاصوات

الأخير منه صور غير متوضّع بمعنى فلا يكون كلمة لكنه
 في حكم الكلمة حيث أخرى في الأسماء المشتقة وقوله ليس
 بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله تعالى وتأبط شراً لأن
 بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلية ولا يخفى أنه
 يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن أحد مع أنه في أفراد الحدود
 لأن بين جزئية قبل التركيبية العطف وتعيين النسبة
 على وجه آخر يخرج منها هذا النسبة أصعب من حفظ القناد
 والاصح أن يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة في ظاهر
 هيئة تركيب عدد الكلمات مع الآخر ولا شك أنه يفهم
 في ظاهر هيئة التركيبية التي تأبط شراً النسبة التعليلية
 التي يكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فإن
 هيئة تركيب أحدهما جزئية مع الآخر لا يدل على
 النسبة أصلاً كما أن هيئة تركيب أحد نظريين جمع مع الآخر
 لا تدل عليها من غير فرق فأنطبق أحد على المحدود على
 عكس فان نقصت الجزئية الثانية من فإى حرف عطف أو غيره

القادر على تعيين صورة
 لا بد من كونه

في بعد الله النسبة الإضافية
 ومن شأنها هيئة التركيبية
 التي هي

بنينا

بنينا أي الجزئية الأولى لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي
 ليس محلاً للأعراب والثاني لتضمنه الحرف تحت عشرة
 فإن اصل خمسة عشر أخذت الواو وكتب عشرة
 مع حبة ومثل حادى عشر وأحدها يعني أحوات
 حادى عشر من ثان عشر لأن مع عشر أو أحوات بكر
 من حبة عشر حادى عشر وإنما أورد مثالين ليتعلم أن
 البناء ثابت في هذا المركب سواء كان أحد جزئية العدد
 الزائد على العشرة أو صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل
 فيه نظراً لأن الثاني فيه لا يفتقر الحرف لإبراده حادى عشر
 ووجهه أن المراد بصيغة الفاعل المشتقة من أسماء العدد
 وأحد المشتقة منه كمن لا مطلق بل باعتبار وقوعه بعد العدد
 السابق على المشتقة فإن الثالث مثلاً وأحد في الثلاثة كمن
 لا مطلق بل باعتبار وقوعه بعد الآخر فلما أتوا بهذه الصيغة
 من المفردات لعلها ما ذكرنا أرادوا أن تأخذوا مثلاً مثل
 ذكر في المركب والابتداء ذكر في مجموع الجزئيتين لأن صيغة الفاعل

في بعد الله النسبة الإضافية
 ومن شأنها هيئة التركيبية
 التي هي

القادر على تعيين صورة
 لا بد من كونه

لا تسع حروفها جميعا فاقصر واحدا منها من احد الجزئين اذ في
 اخذ بعض الحروف في كل جزء مقلدة للثاني والاول
 ليس على المقصود في اول الآخر فاجتهدوا مثلا في احد عشر المتضمن
 حروف العطف ^{الاول} حادي عشر متضمن معنى الواحد في احد عشر مظهر وقوم
 بعد العشرة فحادي عشر متضمن حروف العطف باعتبار ان
 مأخوذة من احد عشر المتضمن حروف العطف لا باعتبار ان اصل
 حادي عشر اذ لا معنى له على هذا القياس الحادي والعشرون
 لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذف الالف في العشرة والاشني عشر
 فانه لا يبين فيهما الجزان بل يبين الثاني للثمنين ويترتب الاول
 لشبهه بالمتان لسقوط النون والاربع وان لم يمتنع الثاني
 حرقا الحرف الثاني مع منع حرفه ان لم يكن قبله التركيب ^{الاول} فبما
 كعبك ونبي الاول لتوسط المانع في الاعراب ^{الاول} والاضحى لانه
 اخذ في الاصح ان اعراب الثاني مع منع الحرف وبناء الاول
 انما هو في افصح اللغات وفي لغتنا اقربا من احدهما اعراب
 الجزئين معا واخذه الاول الى الثاني ومنع حرف المتأليه

واخرها

واخرتها اعراب الجزئين واصله الاول الى الثاني
 وحرف الثاني الكناية بجمع كناية وهي في اللغة
 والاصلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير
 صريح في الدلالة عليه لغرض من الاعراض كالا بهام
 علات معين كقولك جاءني فلان وانت شريفة يد
 والمراء بها عرنا ما يكتفي به المعنى المصير والاول ما يكتفي به
 بل بعضه والكل بعض بل بعض معين فكأنهم اقصوا
 في بالبيان ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك
 لم يقل بعض الكناية كما قال بعض الظنون وبتعذر تعريف
 الا بالتحريج به مفعلا فلا بد من حرف يربطها مطلقا وفرض
 لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبنواؤها لكم منها
 موصولة وضع الحروف او تكون الاستهانة مستقيمة لغرض
 وتحمل الخبرية عليها وكذا وبنواؤها لانها في الاصل ذم اسماء
 الاشارة ودخل عليها كالتشبيه فصا المجموع بمنزلة كلمة
 واحدة بمعنى كم وبقيا على اصل بناءه وكلا واحد منهما يكون

للعدد والكتابة معنى وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا
 نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيفية
 وديب الحديث ان للكتابة عن الحديث والحكمة وانما لان ظر
 واحد منهما كلمة واقعة موقع بحيلة التي هي من حيث هي
 لا تتحقق اربابا ولا بنية فلما وقع المفرد موقعيا ولم يجز خلو
 عنها راجع البناء الذي هو الاصل في الحكم قبل التركيب ومنه
 الكنايات كائنت وانما بين لان كائن التثنية دخلت على ان
 وان كان في الاصل معربا لكن انما في الخبرين معناهما الا فرادى
 فصا المجموع كاسم مفرد يعنى الخبرية فصار كانه اسم مبنى
 على سكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوبن تكفى ولهذا
 اكتسب بعد البناء نون مع ان التنوين لا يصور له لغة في نفسه
 فترتبة في البناء مخطئة في اخوانها فلذلك لم يذكره المصنف
 فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزة هاى الذى يرفع
 الابهام عن جنس المسؤل عنه منصوب على التثنية مفرد لانها لما
 كانت للعدد ووسيط العدد وهو من احد عشر لا تسع وتسعين

مميزة

مميزة مفرد منصوب جملية كذا لان لو جمل كاحد الطرفين
 لكان حكما وكثيرة مميزة جملية ولاضافة مفرد ثانى وجمع
 اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال كما تقول مائة ذئب
 وثلاثة اشواب وانما جاء مفرد لان العدد الكثير مميزة كذا
 وانما جاء بجمع لان العدد الكثير فيه ما يبنى عليه كثرية صريحة
 ولما كان هذا ليس مغلبة الفرج بالكثرة جعل جملة مميزة
 كائنا فائبة عن معنى التثنية بها ونهضت فيهما الى خبرى كم
 الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
 امكنناها قال الشارح الرضى هذا في الخبرية كثرية نحو وكم من ملك
 وكم من قرية وذلك لكونها مفتحة جملية للمسا اليكم وانما خبركم
 الاستفهامية فكم اعتر على خبر وراى من في نظير ولاشتر ولا ذلك
 على جواز كتابته كنب هذا الفتح لكن جواز الخبرية
 ان يكون كم في قول تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بيوتنا
 استفهامية وخبرية ولها ان لكم استفهامية كانت او
 خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام و

مميزة

وهو يقتضي صدر الكلام ليظهر اول الامر ان يقع من
 انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء الكثير وهو ايضا
 نوع من انواع الكلام فيجب التنبه عليه من اول الامر وكلاهما
 له قول وكلتا هما لكان او فاعل لثانث الاستفهامية
 والخبرية اس كذا واحد منهما يقع حرفا ومضوبا
 وجزا ثم يبين موقع كل منهما بقوله فكلما كان كل
 واحد من الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او
 شبه لفظا او قدريا غير مشتغل بمصدر او متعلق بمفعول
 فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا مفعولا على حسب
 علم هذا الفعل وعمله لا يكون الا محبب المحبة وذلك انك تقول
 كم يوما ضربت فكم منصوب على الفية مع اقتضاء الفعل
 للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
 فتبين لا خد للنصوبات انما هو بحسب المحبة والاستفهامية
 نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت
 في المفعول المطلق وكم يوما ضربت في المفعول فيه والخبرية

فهو على ما قبله هذين النوعين
 وهما الاستفهامية والخبرية

مثل

مثل كم غلام ملكك وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما
 جعلنا الفعل او شبه اعم من ان يكون مفعولا او مقدرا
 ليدخل في قاعدة النصب مثل فلو كم رجلا ضربت اذا جعلت
 من قبيل الامتناع على شريطة التفسير وقد رت بعد فولا غير
 مشتغل عنه اس كم رجلا ضربت ضربة فهو من حيث ان بعد
 فعل مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان تحمله
 من قبيل ولم تقدر بعد فولا غير مشتغل عنه فهو من حيث ان
 مفعول داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله كذا واحد من الاستفهامية
 والخبرية وقع قبله حرف نحوكم درهما اشتريت او بكم رجل
 مررت او مضاق نحو غلامكم رجلا ضربت وبعده كم رجل
 اشتريت في رتبة من حيث او النافية وانما جاز تقديم حرف
 اجرة او اللذان عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان
 نحو الجوز منع لضعف علمه يجوز تقديم اجارة عليهما
 علان يجعل اجارة اسما او حرفا مع الجوز ككلمة واحدة
 مستحقة المصدر والاى وان لم يكن بد من اللفظا

على ما كان في كلامه من الغلبة

لأن

وما صنعت

ولا تقدير فعل ولا شرط مستغنى عنه ولا قبل جوف
جزا او مضاف ^{كان} مجردا عن العوامل اللفظية مرفوع
اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا مخبرا بكون وهذا
مبتدأ على كسبه فانه خبر عنه بمعرفة عن ذكره متضمنة
لستغها ما واما عند غيره فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه
كثرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا محكوم بوما
شكرت ^{كم} هي منصوب بالخبر الاول اذ اخرعت قاعدة النصب
باعتبار افعال الكائن فيه وداخلة قاعدة الرفع ثانيا لقيام
مقام عامل الذي هو خبر المبتدأ وكذلك ان مثل كم في ثانی الوجه الاول بعد
الاعرابية بالشرائط المذكورة اسما المستغها والشرط
بمعنى انه يثنى تلك الوجود في جميع هذه الاسماء لا في كل
واحدة منها وهي من وما وان واينة وان ومن مشتركة
بين المستغها والشرط واذ اختلفت بالشرط وكيف وان كان
مختصين بالمستغها من قبل وما اذا كانتا مستغها مبتدئين
يثنى فيهما الوجه الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
ومن

وما صنعت

وليتي مرت وغلام من ضربت ومن ضربت وما ضربت ولا
يثنى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيةهما واذ
كانتا شرطيتين كذلك يثنى فيهما كذلك الوجه الثلاثة
نحو من ضربت وما صنعت وما صنعت ومن ضربت وغلام
من ضربت ومن يثنى فهو مبتدأ وما يقدّموا
لانفسكم من خبره عند الله وثاني فيهما جميع اسماء
الشرائط خبرية فانه يقع بعدها الفعل ولا
يصالح الفعل لابتداء وما يولزم الظرفية في هذه
كمن واين واين وان وكين واذ ان يخرج جاز
نحو من ايت فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن
بعضهم انه اذا خرج عن الظرفية يرفع اسماءها نحو انا
يقوم زيد اذا يقعد فلان وقت قيام زيد وقت قصود
هو في موضع بالابتداء وقال الشارح الرضي وانما
لم اعثر لعل على شاهد من كلام وما يولزم الظرفية يقع
في المستغها محلا مع انضائه على الظرفية اذا كان

خبر مبتدأ مؤخر نحو متى حركتك بفلاية اي متى كاي
عركت به واما اي فينا في الوجه الماربع كلها
فانه قد يقع في كل الرفع بالحزبة ايضا على تقدير انصاف
على الظرفية نحو ان وقتت بحسب كل اي وقت كاي بحسب كل
فان وقت على تقدير انصاف بالظرفية عرفع المحل بالحزبة
والوجه الباقية مثل انهم ضربت وياهم مررت وياهم فاعلم
وفي مثل كيمية لك يا جدي واية يعني فيما احقر
اهتمها ثم ونحو ذكر الميز وخذفه ثلثة اوجه هكذا في
كثير في الشيخ وفي بعضها وفي مثل يميز كيمية اي ما
هو يميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى
يحتمل ان تعبر الوجة الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء
والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدر رتبة فانه اعتبار
في كل بكون بقوله ينصب بامعول على نصبه بالكثرة وجوه النصب
والايضا ان هذا البين يلبس من وجوه اعرابكم ويحتمل
ان يعتبر في يميز يا اعني عمه فاحدما الرفع بالابتداء اهتماما

اهتماما كانت او خبرية ولاخران النصب على تقدير كونها
استفهامية ونحو على تقدير كونها خبرية ولايحق ان الوجه
مبتدأ على اعتبار جواز حذفه بجزء ما وهو غير مذكور فيمكن
فكان الاثنان خبر هذا قوله وقد جدد في مثل كم مالم
اما النسخة الاخرى فلا تحمل الا الوجه الاخير والبيت
للغرض وفيه انهم جريا ونعامه فدعاء قد جلبت على عشاري
الغداة المعجزة السخ في البيا والرجل فتكون منقبلة
الكيف او القدم بعين انما لكثرة الخدمة صارت كذلك وهذا
خلفه لها نسبا الى سوء الخلق وانما جلبت بعد النسخة معنى
ثقلت اي كنت كرها لخدمتها استغفاما منها فخذ متنى على
كرم ميث واختار في انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المولى
وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناس والعشاري جمع عشار
وهي الناقة التي اتي على حملها عشرة اشهر واختار ما
لانها تتأذى من الحلب ولا تظيع بسهولة في جلبها زيادة
مشقة وفي ذكر عمه وخاله اشارة الى ان كل طرفيه ابيه وامه

هذا

قال استغنىام على تقدير التعب على سبيل التمهيد كانه ذم في كنية
 غير دعائه وخالاه فيستدعيه ويكرهها خبرية على تقدير اجتر
 على سبيل التحقيق ان كثر في عما تكرر وقال انك جلبت على عاين
 واذا اخذت الميزان كم مرة او كم جلبت على التمهيد او كم مرة او كم
 جلبت على التمهيد فان ارتفاع على الابداء ومصحح تصحيحه
 بقول لك وخبره قد جلبت وكم استغنىام كانه ذم خبرية على
 تقدير ارتفاع عية في موضع التعب لانه الفعل الواقع
 بعد ما مسددا عليها يستعمل الظرفية او المصدرية
 واذا ارفعيت عية رفعت حاله وفعاءه واذا انصبت انصبت
 واذا اخففت اخففتها وذلك واضح وقد تجوز تميز كم تمتها
 كانه ذم خبرية في مثله كماله وكم خبرية اي في كل مثال قائم
 خبرية دالة على المحذون فانه اذا سئل عن كنية مالك او اخبر
 عن كنية ففلا محال خبرية على انه سنة الرعية كنية ذم اجبر
 او ذم خبرية او اخبار عن كثرها فعناءه كم درهما او دينار
 او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابداء

وما لك

المتن

وما لك خبره واذا سئل عن خبرك بعد العلم بوقوعه او اخبره فقل
 ان السبوا او الاخبار انما هو بالنسبة للامران خبرية اي كم مرة
 او مرة خبرية او الماحر بانكره اي كم مرة او مرة خبرية
 فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
 والزمن بين المعنيين اذا كان المصدر للتعرف فقط واذا
 كان للعدد فالظرف في الظرفية اولا الزمان الدال عليه
 الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال
 عليه لفظ المصدر ويجوز ان يكون المثال الثاني يتقدير
 كم رجلا او رجل خبرية فعل هذا التقدير يكون كم منصوبا على
 الظروف اي الظروف المحدودة في الميقات المعبر عنها
 عنه تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة لاذن البعض
 بهنا منها اي في تلك الظروف ما يظرو قطع عن الاضافة
 تجوز المقياس اليه عن التخطا دون النية فانه عند سياه اقر
 مع التمهيد كم ربه بعد كان خبرية في قبل وصحبت الظروف المتطوع
 على الاضافة فبابه لانه غاية الكلام كانه بابا اصبحت

المتن

المتن

المتن

المتن

المتن

الى اليه فلما اخذ في حركتها يا رب ينسحب بها الكلام واقام بنيت
 لتضمها معن من الاضافة وسببها بان يكون في الاختيار
 لا المضاف اليه واختير القم على التفسير كغيره وسببها
 اشبهها في الظن والمسمع فليعلم ان الاضافة مثل
 عنه وفوق وقدام وخلق ووراء ولا يفسر عليها ما لم يأتها كغيره
 ويجوز في هذه الظروف على قلته ان يعود التنوين في المضاف اليه
 فتعريف قال ان عرف فساخ في الشراب وكنت قبلا كاد ان يفسد
 كالماء القراء فلا فرق بين ما اعراب في هذه الظروف المفعولة
 وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعراب لعدم تضمها
 معنى الاضافة فمنع كنت قبل اي قديما وقال ان ارجح الرضى
 والاولى هو الحق واجرى مجراه اي الظروف المفعولة على الاضافة
 لا غير وليس غير في هذه المضاف اليه والبناء على القم وان لم يكن
 غير من الظروف ليشبهه بالبناء ليشبهه الابهام الذي فيه كما في بابها ولا
 يتخذ عنه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاء في
 زيد ليس غير كقوله مستمرا لا غير بعدهما وكذلك اجري مجرى

الظن

الظروف حسب تشبهها بغيره في كثرة الاستعمال وعدم تفرقها
 بالاضافة ومنها اي من الظروف المبينة حيث للمكان وقال
 الاخفش قد يستعمل الزمان ولا يقتضي الا لاجل اسمية
 كانت او فعلية في الاكثر ان كان الاستعمال لا وقد جاء
 اما ترى حيث سببها على حيث في مضاف لا مفرد وهو
 سببها مفرد ترى اي اما ترى مكان سببها على كذا
 يتم يعني كالتسليم على ما قلنا واقام بنيت على القم
 غداية الاضافة لا لاجل البنية والمضاف لا حقيقة مضاف الى
 المصدر الذي يقتضيه الجمله فربما وان كانت في القامير مضافة
 لا لاجل قاضا فتبها اليها كلا اضافة فتشابهت في التخذون
 ما اصبحت اليه فينت على القم مثلها ومع الاضافة لا المفرد
 بغيره بعضهم لئلا والعلية البناء اي الاضافة لا لاجل البنية والاشهر
 بقا في بناء لشد الاضافة لا المفرد ومنها ان في
 الظروف المبينة اذ انما كانت او مكانية واقام بنيت لما ذكر
 في حيث ومن اذ كانت زمانية للمستقبل وان كان خلا

اي للموقال المستقبل

على المعنى وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمته
 المستعمل فيحقق في بيته با وقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في
 اعتقاد المتكلم والدليل على استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا
 المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت
 ولهذا اكثر في اللغة العربية استعماله لقطع علام الغيوب بالمعنى
 المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ
 بلقيس سنين اذ اساور بين الصدفين وحتى اذا
 جعلنا نارا وفيها اذنا اذ اسعن الشوط وهو ترتيب معقول
 جملة على اخرى فنحن نرى من الشوط في هذا على اخرى
 لبيانها ولذا ذكر ان يكون معنى الشوط فيها اختيارا وجعلنا نارا
 بعد الفعل لما كسبه الفعل الشوط وجوز الاسم ايضا على
 الوجه الغير لما بعدهم فاصلا في الشوط مثل ان ولو وقد يكون
 اي اذا المتعجاة مجردة عن معنى الشوط يقال فاجاء الامر
 متعجاة في قوله تعالى فجاءه بالعلم والمدة اذ القيت وانست
 لا شعري قبل نوم المبتدأ بعدها فراقا بين اذ ايمت وبين اذ

بين السنين

الشرطية

اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ ووقوعه بعدها
 فلا ينافي في كل من في وجوب الرفع بعدها في باب الاعتقاد
 على شرطية التعريف نحو خرجت فاذا البع اي فاذا البع
 حاضر او واقف على هذه الخبر والماضي اذ ايمت معين
 المتعجاة وهو عام لا يظهر فيه استغناء عن اضماره لغو
 ما فيه من الدلالة عليه وانما هي للشيئية فان متعجاة البع
 مبيحة عن الخروج قبل والا فرب لا الخفيف انما للعطف
 من جملة المعنى اي خرجت فاجاءت وحاضر المعنى خرجت
 خرجت فاجاءت زمان وقوف البع كما هو منه في الزمان
 لان اذ ايمت زمانية او مكان وقوف البع كما ذهب اليه
 المتبرك فانها عين مكانية وقوله زمان وقوف البع او مكان مفعول
 انما جاء في المفعول به والالم يبيد اذ اضفية بغير اسمية بل
 المفعول به محذوف اي فاجاءت في زمان وقوف البع او مكانه اجماع
 اي البع وقد يكون لمحذوف الزمان نحو انك اذا امرت البسر اي وقت
 امر البسر وقد يستعمل اسم مجرد آخر معنى الظرفية في نحو اذا

على شرطية

الزمان
الزمان
الزمان

يقوم زيد بعد عرو وقد سفت اليه الكنان ومنها ان يقول
البنية اذا كانت الحاض وبنائها بالامر في حيث او يكون
ومنها وضع الحرون وقد عجز المستقبل كقولهم فستعلمون
اذا الغلابة في اعناهم ووقع بعد بالكلية الاستحبة والفعلية
لعمري شتما لعل معنى الشرط المقتضى اخضا صرنا بالفعلية
مثل كان ذكرا اذ زيد قائم واذا قام زيد وقد عجز للمفاجاة
نحو خرجت فاذا زيد قائم ولفظة يجيبها لم يذكر المص ومنها
ابن واين للسكان مستغنيا ما وشرطا اي حال كونها للمستغنى
والشرط وبنائها لهما لغتهما حرمت المستغنى او الشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن واين زيد واين تجلس اجلس
وقد يكون ان يعجز كيف واين القتال بمعنى متى القتال وشرها
متى للزمان فيهما اي في المستغنى والشرط نحو متى القتال ومتى
تخرج اخرج ومنها ايان للزمان مستغنيا ما مثل متى نحو ايان
يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور النظام
وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم

فهما

الزمان

الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشتبه في الخبر
والقول وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكان للزمان اي
حال غير وصفة والمرة بالمال صفة الشئ لا زمان الحال كما
تدغم بعض الشا حين قال صاحب المنسل وكيف جاء بحرف
الظنون ومعنا بالمتنوع عن الحال تقول كيف زيد اي على ان
حال هو ويستعمل للشيء مع ما على صنف عند البصريين نحو
كيف ما تجلس اجلس اي على ان هيئة تجلس العرو
متعلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم
في محل رفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فرب
محل نصب على الحالية اي على ان حال جئت اراك ام ما شئت
ومنها اي في الظنون البنية منذ زيد بنينا المواقفها منذ ومنذ
حين يكونان متارة بمعنى اول المدعى اي اول مدعى زمان الفعل
المستغنى عليها نحو ما رايته منذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان
عدم رؤية يوم الجمعة فيلزمها اي يقع بعدها اي بعد ذلك ومنذ
المفرد اي اللهم المفرد لا المشتق والمجمع حقيقة كما في التجمع

استغنى

الزمان

هذا هو ما كان عليه حالنا في هذا الباب

او حكما نحو ما رايت من اليومان اللذان صاحبنا فيهما
اي اول مدة عدم رؤيتي بهذان اليومان في دامت لا بلا حفظ
بهذان اليومان امر واحد لا يحكم عليهما بالولية المدقة لان
اول المدقة انما يكون امر واحد لا اثنين ولا اشياء في المبتنى
والجواب اذا وقع اول المدقة يكونان في حكم المزد المرفة حقيقة
كالشاة المتقدم او حكما نحو ما رايت من يوم لغيتني فيه لوصول
التعبين المعصود بكونه معرفة وانما كانت التعيين معصودا
لان لا فائدة في جعل الوقت المجهول او في مدة فعل لان اول المدقة
وقب الزمان مدة الفعل بالضرورة وثارة يكونان بمعنى جميع
المدقة اي جميع مدة زمان الفعل فليهما اي من عند المعصود
ان الزمان الذي قصد بيان حال كونه سائسا بالعدد اي بعده
المستفرد جميع اجزائه بحيث لا يشك في شئ نحو ما رايت
منه يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي يومان لا ازيد
ولا نقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت من ديارك
او الفعل نحو ما خرجت من ديارك اي ما كنت على هذه الصورة

هذا هو ما كان عليه حالنا في هذا الباب

المصورة مشقة كانت او حقة نحو ما خرجت من ديارك في هذا الباب
او ما خرجت من ديارك ذهبت او بطلت الاسمية نحو ما خرجت من ديارك
ما فر ولم يذكر بالفتحة ما يقدر بعدهما زمان مضاف الى المصدر
هذه الامور ليست محتملا بعد بل عليهما فكان التقدير في ما
خرجت من ديارك من زمان زمايك وعلى هذا التفسير في ما
ويجوز ان كلاهما من زمان ومن زمان مبنية واما معرفتان كونهما
في فاعيل المضافة لزمانها اما بعين اول المدقة او جميع المدقة
ان خبر كانهما يقع بعد خلافا للترجيح في زمانها عند خبر المبتداء
والمبتداء ما بعدهما وانه عليه ان ينزيم ان يكون المبتداء
في مشقة كونهما يومان فكرة والخبر معرفة وقد لا خبر جائز واعلم انهما
اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسما صريحان لا ظرفان فلا يقع
عند جيا في ظرف المبتدأ الا ان يراد بظرفيتهما كونهما في اسما
الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تركيبهم ومنها اي في الظرف
المبينة لكونها بالالف المقصورة ولان يفتح اللام وضم الدال و
سكون النون وقد جاء لكون يفتح اللام وسكون الدال وكسر النون

هذا هو ما كان عليه حالنا في هذا الباب

وليد يفتح اللام والذال وسكون التوت ولدي يفتح اللام وسكون
 الذال وكس التوت وليد يفتح اللام وسكون الذال والذ يفتح اللام وسكون
 الذال وليد يفتح اللام وسكون الذال وبناء يفتح بعضها وضع الحروف
 وخلا البقية عليها وكلها بمعنى عند والفرد انه يقال المالك عند زيد
 فيما يحضر عند وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال للمالك
 لدى زيد وليد زيدا لا فيما يحضر عند وحكمها ان تحذف
 على الاضافة نحو المالك لدى زيد وقد يفتح في بعض لغات بلده
 خاصة غندرية خاصة سماعا تنبيهيا لنونها بنون التنوين في
 مثل طر زيدا او لئلا يكون غريبا ويثبت ويكون غندرية اكثر
 استعمالا في شعره وغيرها ومنها قضا مفتوح الفاء ومضموم
 الطاء المشددة وبناء اشهر لقائه وقد يخفف الطاء المضمومة
 وقد يفتح الفاء اتباعا لفتح الطاء المشددة في المصنفه وقد
 جاء قضا ساكنة الطاء مثل قضا الذي هو اسم فعلة فيه خسر لغا
 كلها بالماضي المنقذ ان لاجل الفعل الماضي المنقذ والزمان الماضي
 المنقذ وقوم شئ فيه ليستفرد المنقذ جميع الازمنة الماضية

العرب

نحو ما رأيت

نحو ما رأيت قضا وبناء المصنف له شعر وضع الحروف وبناء المشددة
 لما فيها لاحتها المصنفه وفي قوله المصنفه وبناء المصنفه وبناء
 العين وبناء الصاد وقد جاء فتح الصاد وكسها في المستقبل ان لاجل الفعل
 المستقبل المنقذ والزمان المستقبل المنقذ وفيه فتح شئ في المستقبل
 المنقذ جميع الازمنة المستقبلية نحو لاراه عوفين وبناء موصف
 على الضم كونه مطلقا على الاضافة كعفين وبعد بدليل امر اريد مع
 المضى اليه نحو عوفين العائدين ان هه الداهرين ومعنى
 الداهرين والعائدين الذي يبق على وجه الدهر والظهور المضاف
 لا الجملة ولا الكلمة اذ المضافة لا الجملة يجوز بناؤها بالاكسار
 البناء من المضى اليه ولو لم يخط على الفتح لمصنفه نحو قوله يوم
 يفتح الصاد قديم وقوله يفتح ضري يومئذ فيفتح قس بالفتح
 ويجوز امر اريد بالاكسار كعوفين اسما مستحقا للاعراب ولا يجب
 اكتفاء الضم اليه البنى البناء منه وكذلك ان كان المذكور من الضم
 في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما و
 وان غنقة ومنشدة مثل قباي مثل ما قام زيد وقباي مثل

ان يقوم او مثل ذلك تقوم لما بينهما الظروف المضافة الى
 الجملتين ^{او من غير} ^{او من غير} حيث ويرتبط المشابهة ذكرهما تحت الظروف
 ويجوز اعرابهما كقولنا اسمين متخالفين للاعراب المعرفة والتكرار
 اي هذا باب بيان المعرفة والتكرار من اقسام الاسم المعرفة ما
 ان اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشئ متبسط بعينه اي بذاته
 المعينة المعلوماتية للشكليم والمخاطبة المعروفة بينهما فالتبني
 مقبلة بهذه المعلوماتية والمعروفة اذا وضع الاسم فهو المعرفة
 واذا اوضح له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحقيقة فهو
 التكرار فقولنا وضع لشيء شامل للمعرفة والتكرار وقولنا بعينه يخرج
 التكرار وحيث ان المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشارت بترتيبها
 في ذلك لا في ترتيبها بالمرتبة فالاول الضمير فاتها موضوعه
 بازاء معاني معينة مستحصنة باعتبار امر كلي فانه الواضع
 لا يحذف اول مفهوم المتكلم الواحد في حيث انه يحكي عن نفسه مثلا
 وجعله آلة للاحاطة افراده ووضع لفظا آنا بازاء كل واحد
 من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا ينفاد ولا ينفذ الا واحد بخصوصه دون

دون العذر المشترك فتعقل ذلك المشترك اليه لوضع فانه الموضع
 فالوضع كائن والموضع لا جزئي مستخلص والثاني الاعلام
 الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد
 بازاءه في حيث معلومة ومعروفة بتبني المعينة كما اذا تصور
 مفهوم الاسد وهو الحيوان القوي ووضع بازاءه في
 حيث معلومية ومعروفة بلفظ اسامة فمعرفة القتل بهذا
 الاعتبار علم هذه المعنى بجنس ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ
 الاسد بازاء هذا المفهوم الجنتي مع قطع النظر عن معلوماتية
 ومعروفة بتبني فانه هذا الاعتبار تكرر والثالث المبهمة بعض
 الاسماء الاشارة والوصول او التماثل مبهمة لان اسم الاشارة
 من غير اشارة مبهمة وكذا الموصولة من غير صلة وهذا القسم
 من قبيل الوضع العام والموضع له الخاص فاتها موضوعه
 بازاء معاني معينة معلومة ومعروفة في حيث معلومية
 ومعروفة بتبنيها ومنعاعا كلبا فان الواضع اذا تعقل مثلا
 معنى المشار اليه المفرد المذكور وعين لفظا بازاء كل واحد

من أفراد هذا المفهوم كان هذا وضعاً عاماً كلياً لأن التصور
 المعبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الأفراد والموضوع له
 خاصاً لانه حصصية لكل واحد من تلك الأفراد لا المفهوم
 المشترك بينها والرابع والخامس ما عرفت باللام
 العينية او الجنسية او المتفرقة واتحالم بقوله في قوله
 اللام لا يدخل فيه لما دخل اللام الزائدة ليجي من اللفظ
 واللفظ ليس في ذاته انما هو في اسفردك في اللام و
 لا يقدح في دخلة قسم آخر من العارضة او عرقه بالبناء
 نحو بارجل اذا اقصته به معبر بجلالة بارجل لا غير معبر
 فانه ذكره ولم يذكره المتقدمون لوجوبه الذي اللام اذ
 اقل بارجل ياثرها الرجل والت دس المعنى لا احد
 احد الامور الخمسة المذكورة ولا تنضم حجة الاضافة
 لا احد ما حجتها بالنسبة لا كلمة واحدة فلا يرد انما لا يقع
 الا بالنسبة لا الرابع الاول فانه المنادى لا يعنى اليه
 قيل كان عليه ان يقول والمفاد لا المعرفة لانه في
 المفاد

١٨٠
 المفاد لا المعنى لا المعرفة ايضا شذوذاً يسكن ويحجب
 ان المراد بالمفاد لا احد ما اعم من ان يكون بالثابت
 او بالوطية ولا يخفى على من نظر لا ما سبق ان المعنى اذا
 كان لفظاً غيراً والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معني
 ان اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقول معنى معنوية
 مطلق مجذور معان واحترز به عن المعنى لا احد من الامور
 اضافة لفظية فاقتراباً لا تشبه تعريفياً ولا يسوق تعريف المفاهيم
 والمبهجمات ومعنى المعان لا احد هو معنى فلا يرد المعرفة
 باللام والانداء مستقن عن التعريف خاص العلم بالتعريف
 وقال العلم اسما كان اولياً او كنية لانه اذا قيد بالباب
 والاقم او الابع او البنت فهو كنية والافان فيمنع مع او
 قدم فهو القاب والافهم ما وضع لشيء بعينه شجيرة
 او جنس واحترز به عن التناد والاعلام الغالية التي تعين
 تعريف معين بعلية الاستعمال فيه داخلية في التعريف لا يرد
 غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب به

معين بميزة الوضع في واضح معين فكان هو لاء المستجيب
وضعه الى ذلك غير مشاوي غيره الى حال كون ذلك الهم الموضع
لشيء بعينه غير متاويل غير ذلك لشيء يستعمل فيه واحترز
عن المعارف بغيرها وقوله بوضع واحد اي تناول بوضع واحد
للاخراج الاحكام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية بترتيبها في الذكر اريد الترتيب على ترتيب اصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف
بعين اقلها لتساعده المحاطب في حيث اصنافها المضمر المتكلم
لبعد وضع التلبس فيه ثم ضمير المحاطب فانه ينظر
فيها لا ينظر في المشكك الاخرى انما اقلت انما لم يتيسر
بغيره واذا قلت انت جاز ان يتيسر في غيرهم
ان الخطأ له وليس المراد بالعرفية الاكون المعرفة بعد
من التلبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية
التكلم والمحاطب اذ ادون منها واقهر على بيان النسبة
بين اصناف المضرات فان سائر المعارف لا تقاوس
بين اصنافها

بين اصنافها المعارف لا احد بافان فيه تقاوتها باعتبار
تفاوت المتأاليه ولهذا ما اشبه التقاوت بين اصناف
بعد بيانها بين انواع المعارف اليه واصنافه وهذا الترتيب
الذي ذكره هو من حيث يسويه فان فيه اختلاف كثير في الفكرة
ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار انه المعينة المعروفة
المعلومة في حيث هو كذا كقول ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والشركة وقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما
افرد بها بالذكر لان لها احوال خاصة ليست لغيرها
وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة
كانت تلك الاحاد او مجتمعها فالاشياء هي المعدودات واحادها
كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا استلزم واحد واحد
او جمع الكثير واحد من تلك المعدودات كيم والافاضة للوضوح
بانه تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة
منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا
اخذت منفردة فاذا استلزم تعدد منها كيم هو يجاب
بانه

بالواحد والثنتان مع منوع كقمتها اذا اخبرت بمجموعة متكررة
 مرة واحدة فاذا استعمل مع منوع ويرى يجب بالاثنتين وهكذا
 لا بالانهاية لم يظهر من هذا التفسير ان لفظة الواحد والاثنتين
 داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف
 النحاة وان لم يكن ناعته بعض كمنع العدد ولما كان
 المتبادر من هذه العبارة ان تغير الكمية في الموضوع لم يغير
 اعتبار معنى آخر لا يتغير التعريف مثل رجل ورجلان وذرعا
 وذرعاين ومنه ومنه حيث لا يفرق منها الواحدة والاثنتان
 فقط اصولها الى اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيةا
 اما بالجاناء الشائبة كواحدة واثنان او باستايلها
 كثلث لاسع او بالتثنية كجارية والعين او بالجمع
 كجارات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان
 كذلك ثمانية او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف
 كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحدة لا عشرة
 ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة
 ومركبة

في قول النحاة في النسخ

في قول النحاة في النسخ

ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر و
 ثنيتي واحدة اثنان او ثنتان في مفرد المؤنث
 وثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة والعشرة
 بالقاء لجماعة المذكر اعتبارا لثنائيت الجماعة نحو ثلثة
 رجال والعشرة رجال وثلث العشرة بدونها لجمع المؤنث
 فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشرة نسوة
 ولم يقع الامر بالعكس كون المذكر اسبق وتقول اذا
 جاوزت عشرة احدى عشرة اثني عشرة في المذكر نحو احدى عشر
 رجلا احدى عشرة اثني عشرة او ثنتي عشرة في المؤنث
 نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بذكر المذكر وتاينيت للمؤنث
 وغير الواحد الى احدى والواحد الى احدى لا تخفيف وتقول
 ثلثة عشر لاسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث
 عشرة لاسع عشرة في المؤنث ابقاء للجزء الاول فيها
 بحال قبل الذكيك وتذكير الثان في المذكر كراهة اجتماع
 التائينتين من جنس واحد فيما هو كالجملة الواحدة بكون

نحو ثلث عشرة امرأة

12/10

على كل عقد من تلك العقود إلى عقد آخر أحد وعشرون في المذكر
واحد وعشرون في المؤنث ولما طرأ الواحد والواحدة ههنا بدون
التركيب لأن المعلوم والمعلوم عليه في فترة التركيب لم يكن
استعمالها بالمعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلهذا لم
لم يدربهما في قاعدة المعطف بلفظ ما تقدم به خصا بما عداها
فقال ثم بالمعطف أي عطف تلك العقود على الزايد عليها كما نشأ
ذكر الزايد بلفظ ما تقدم من أسماء العدد بعينه من غير تغيير
فتكون اثنان وعشرون في المذكر واثنان واثنان و
عشرون في المؤنث وثلاثة وعشرون في المذكر وثلاث و
عشرون في المؤنث هكذا إلى تسعة وسبعين بل إلى تسع
سبعين وتقول فيما زاد على تسعة وسبعين مائة والف
في الواحد مائتان والفان في الثنية فيهما أي في المذكر
والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
وما يقع عنهما بالمعطف أي بعطف الزايد عليهما أو
عطفهما على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم

في اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل فتقول مائة وواحد
او واحدة ومائة واثنان او اثنان ومائة وثلاثة رجال
او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلاً او احدى عشرة امرأة
ومائة واحد وعشرون رجلاً او احدى وعشرون امرأة ومائة
والثان وعشرون رجلاً او ثنتان وعشرون امرأة ومائة
وثلاثة وعشرون رجلاً او ثلث وعشرون امرأة لا مائة و
سبعة وسبعين رجلاً و سبع او سبعين امرأة وكذا الحال
في التثنية المائة والثلاث والتثنية ويجوز ان يعكس العطف
في الحكم فتقول واربعة ومائة لا افر ما ذكرنا والاصح في ثمانية عشرة
فتح الياء لبناء ضد من الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
وجاز اسكانها اي اسكان الياء استظهار المذهب بالتركيب
كما في معدى كره وشدت فيها ارجح من الياء بفتح النون
لانها اذا اخذت فالوجه بقاء الكسرة كما في قوله كجاء في القاف
اذا اخذت الياء الا انه الذي يسر في ذلك فيه كونه مركباً
فروعي زيادة اشتغال الفعل موضع الكسرة فتحته قال
شاح الزمن

في اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل فتقول مائة وواحد
او واحدة ومائة واثنان او اثنان ومائة وثلاثة رجال
او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلاً او احدى عشرة امرأة
ومائة واحد وعشرون رجلاً او احدى وعشرون امرأة ومائة
والثان وعشرون رجلاً او ثنتان وعشرون امرأة ومائة
وثلاثة وعشرون رجلاً او ثلث وعشرون امرأة لا مائة و
سبعة وسبعين رجلاً و سبع او سبعين امرأة وكذا الحال
في التثنية المائة والثلاث والتثنية ويجوز ان يعكس العطف
في الحكم فتقول واربعة ومائة لا افر ما ذكرنا والاصح في ثمانية عشرة
فتح الياء لبناء ضد من الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
وجاز اسكانها اي اسكان الياء استظهار المذهب بالتركيب
كما في معدى كره وشدت فيها ارجح من الياء بفتح النون
لانها اذا اخذت فالوجه بقاء الكسرة كما في قوله كجاء في القاف
اذا اخذت الياء الا انه الذي يسر في ذلك فيه كونه مركباً
فروعي زيادة اشتغال الفعل موضع الكسرة فتحته قال
شاح الزمن

في اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل فتقول مائة وواحد
او واحدة ومائة واثنان او اثنان ومائة وثلاثة رجال
او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلاً او احدى عشرة امرأة
ومائة واحد وعشرون رجلاً او احدى وعشرون امرأة ومائة
والثان وعشرون رجلاً او ثنتان وعشرون امرأة ومائة
وثلاثة وعشرون رجلاً او ثلث وعشرون امرأة لا مائة و
سبعة وسبعين رجلاً و سبع او سبعين امرأة وكذا الحال
في التثنية المائة والثلاث والتثنية ويجوز ان يعكس العطف
في الحكم فتقول واربعة ومائة لا افر ما ذكرنا والاصح في ثمانية عشرة
فتح الياء لبناء ضد من الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
وجاز اسكانها اي اسكان الياء استظهار المذهب بالتركيب
كما في معدى كره وشدت فيها ارجح من الياء بفتح النون
لانها اذا اخذت فالوجه بقاء الكسرة كما في قوله كجاء في القاف
اذا اخذت الياء الا انه الذي يسر في ذلك فيه كونه مركباً
فروعي زيادة اشتغال الفعل موضع الكسرة فتحته قال
شاح الزمن

في اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل فتقول مائة وواحد
او واحدة ومائة واثنان او اثنان ومائة وثلاثة رجال
او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلاً او احدى عشرة امرأة
ومائة واحد وعشرون رجلاً او احدى وعشرون امرأة ومائة
والثان وعشرون رجلاً او ثنتان وعشرون امرأة ومائة
وثلاثة وعشرون رجلاً او ثلث وعشرون امرأة لا مائة و
سبعة وسبعين رجلاً و سبع او سبعين امرأة وكذا الحال
في التثنية المائة والثلاث والتثنية ويجوز ان يعكس العطف
في الحكم فتقول واربعة ومائة لا افر ما ذكرنا والاصح في ثمانية عشرة
فتح الياء لبناء ضد من الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
وجاز اسكانها اي اسكان الياء استظهار المذهب بالتركيب
كما في معدى كره وشدت فيها ارجح من الياء بفتح النون
لانها اذا اخذت فالوجه بقاء الكسرة كما في قوله كجاء في القاف
اذا اخذت الياء الا انه الذي يسر في ذلك فيه كونه مركباً
فروعي زيادة اشتغال الفعل موضع الكسرة فتحته قال
شاح الزمن

هو صورة الجمع بالواو والنون اعني عشرين لاسم عشرين فافترقا
 على المفرد مع كونه مفردا ونسبة احدى عشرة لاسم عشرين ^{بذلك} شمع ونسبة
 منصوبه مفردة اما نصيبه في العفو فلفظها الاضافه اذا لا
 يستقيم ابقاء النون منها اذ بين صورتها نون الجمع ولاخذ فيها
 اذ ليس في التثنية نون الجمع واما فيما عداها فلا يلزم كرمها ان
 يعبروا بثلاثة اسماء كالواحد ولا يرد عليهم خبره عشرين لانه المقتضى اليه
 فيه لما كان غير العدد لم يخرج استلزام ذلك المعتبر فلم يلزم خبره
 ثلثه من ثمانية شيئا واحدا وانما جازوا ثلثه ثمانية امرأه مع ان فيها
 خبره وثلاثة اشياء شيئا واحدا ^{بما لا يطرأ} بانه امرأه واما افراد
 فلا تلامس منصوصا صا رفعة فاعلموا افراده ليكون للثقله
 قليلا ويميز مائة والين ويميز عشرين وثمانين وجميع الالف
 وانما لم يفردهما كما قالوا وشبهتهما ان استعمال جمع ما بينهما
 في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثان رجل كما يقال ثلثة الآن رجل عظام
 التثنية فانه يقال ثمانية رجل ^{فانما} فخر الفاعل ^{من} فخر من مفردة لانه لما كانت
 سائبة والين في اصول الاعداد كما لا يحد فثبت ان يكون خبرها

على طبق

على طبق يميزها لكثرة ما كانت الاحاد في جانب القدر والاعداد
 والامة والالف في جانب الكثرة منها اخيرة في تمييز الجمع الموضع
 لكثرة وفي تمييز المفرد الدال على القلة رعاية للتعداد
 اذا كان المحدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشجر
 اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المحدود
 مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن الذكر
 فوجهان ان في العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت
 قلت ثلثة اشخاص وانث تريد النساء اعتبارا باللفظ
 وهم الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخاص
 اعتبارا بالمعنى وكذلك ان شئت قلت ثلث انفس
 وانث تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلثة انفس
 اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان
 اثنان واثنتان يميز فلا يورد الواحده فلهذا يقال واحد رجل
 والاثنان معهما كما يقال اثنان رجلين بل يردون ما يصح ان يكون
 ميمتا الزمما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنتين

مستغناء بلفظ التمييز الضام لان يكون تمييزا على تقدير ذكر
 معها الذي يكون ^{الواحد} على الجنس ويصغره على الوحدة والاشتباه
 عنهما اي على الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان
 مشقيا من رجلين فان في صيغة رجلين الجنس والوحدة
 وفي صيغة رجلان الجنس والاشتباه فيذكرهما المستغنى عن
 التمييز فان قلت ^{الواحد} حيث ان محبة الواحد متضمنة لغيره لكن لا تم
 ان تميز الاثنين كذلك نعم اذا كان ممتزجا مشقيا بغيره
 لم لا يجوز ان يكون مفردا كما قال انا جبر قلت لا انتموا
 الجمعية متميزة سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتر
 الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاشتباه ولا يبعد ان يقال
 معنى الكلام ان لا يميز واحدا ولا اثنين مستغناء بلفظ التمييز
 اي بجوارحه وفي المصدرية ^{الواحد} بضمه خاتما بلفظ الجمعية علامة الافراد
 على التوطين او علامة الاشتباه ^{الواحد} اعني حرف التنبيه فاعتبر مع علامة
 الافراد مستغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة
 التثنية مستغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا الحوت

العلامة

للحدود العلامة التي هي اخف على ذكرها ولا تشك ان
 رجلان اخف من اثنان رجلا وذلك ^{الواحد} مستغناء انما يكون
 لافان اي افادة لفظ التمييز التثنية المقصود اي التثنية
 على العدد والتثنية به الذي قصد ذلك التثنية والتثنية
 بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التثنية
 مستغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد
 من المتعدد اي في الواحد من التعدد باعتبار نفسه
 اي سببا باعتبار تمييز ذلك المفرد عن غيره ^{الواحد} انما هو باعتبار تمييزه
 بواحد الثاني في المذكور قول الثاني مقول القول وذلك القول
 انما هو باعتبار تمييز الواحد اثنان بانضمام اليه فيكون
 مع فاعل الواحد مضمون بانضمام اليه اثنان واقابلهما
 الثاني ان ليس قبل الواحد عده حتى يكون الواحد
 متميزا واحدا والثانية في المؤنث على هذا الفياض وهكذا
 لا العاشرة المذكور والعاشرة في المؤنث لا يجبر اي لا تلزم
 غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق

العشرة اذ فوق مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها
 وتقول في المفرد باعتبار حاله من تنوين المتعدد من غير
 اعتبار معنى التفسير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة
 الاولى والثانية في الذكر والاوسط والثالثة في المؤنث
 كذلك من غير اعتبار معنى التفسير واقام بفعل الواحد والواحدة
 لانهما لا بد ان يقع في المرتبة في يدي منهما الاولى والاوسط للمادة
 عليها وهكذا العاشر والعاشر والعاشر في الذكر
 والحادي عشر في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثاني عشر
 والثالث عشر والثالث عشر والعاشر واسم الفاعل
 من العدد سواء كان بمعنى المعتبر او لا يحكم اسماء الفاعلين
 في التكثير والتانيث فتقول في الذكر الثاني والثالث والرابع
 والعاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة والرابعة والعاشر
 وكذلك جميع المراتب من المركب والمطلوب نحو الثالثة عشرة ثوبت
 الاسمين في المركب كما ذكرهما المذكور نحو الثالث عشر واغاد كروا
 الاسمين لان اسم الواحد ذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف
 ثلثة عشر

ثلثة عشر مجازاً فائدة للجماع وتقول في المعطوف الثالث
 والعشرون والثالثة والعشرون ونحوهما من اجزاء اطلاق الاعتبار
 باعتبار نصيره واعتبار حال اختلافهما فلا اختلاف اضافتهما
 قبل في الاول الى المفرد من المتعدد المفعول باعتبار نصيره فالتثنية
 اشبهت بالاضافة الى الانقاص بدرجة اي معتبر بها الى الاشياء
 ثلثة من قولهم ثلثتها بالتخفيف اي صيرت الاشياء ثلثة وقيل
 في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله فالتثنية او اربعة
 او خمسة بالاضافة الى العدد يساوي عدده او يكمن فوقه اي احدى
 لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة
 والسادسة جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك
 مستبعد جداً وتقول في اضافته ما زاد على العشرة حادي عشر
 احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي
 واحد من احد عشر ثم اخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني
 وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتناول
 العشر كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى

لا يجوز ان يكون
 في العاشر والعاشر
 في العاشر والعاشر
 في العاشر والعاشر

في العاشر والعاشر
 في العاشر والعاشر

في احد عشر جزءا بل جزء الاخير من المركب الاول لمنتهى
 عند ذكره في المركب الثاني وهكذا نقول لا تاسع تسعة عشر في قرب
 الجزء الاول من المركب الاول لا انتقاء التركيب الموجب للبناء
 وبين الجزان الباقين ان لوجود موجب البناء فيهما هو التركيب
 المميز والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لا يفرعا معا عنه لاذكر
 التذكير والتأنيث في قديم المذكر لاصالة واخر تعريفه لانه جديده
 تعريف للمؤنث ووجوده المؤنث ما قبله ان اسم كان فيه علامة التأنيث
 لفظا او ملحوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقية ومرفقة
 او كما كعقرب اذ اخرون الرابع في المؤنث في حكم ناء التأنيث ولهذا
 لا يظهر التام في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرها ان
 مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدابة وناية ونعل وقدم وارض وغيره
 في المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه ان اسم ملتبس تحت الفة المؤنث
 ان لم يوجد فيه علامة التأنيث لالفاظ او تقدير او علامة ان علامة
 حقيق التأنيث والالف حال كونها متصورة ككتلى وحبلى او مكدودة
 كحجر او حراء وقد زاد بعضهم الياء في قوله في وحي وزعم انما
 الثاني

للتأنيث وليس ذلك بجزء بل هو ان يكون صيغة مؤنثة
 للمؤنث مثل هي وانث وهو ان المؤنث حقيق فالحقيق
 ما في اسم بان ياء او في مقابلة في كمن جنس الحيوان
 كأمراة في مقابلة رجل وناقية في مقابلة حذر واللفظي بخلافه
 ان ملتبس تحت الفة المؤنث حقيق ان ليس بان ياء ذكر
 من الحيوان بل ثانيا في منسوب اللفظ لوجوده وعلامة
 التأنيث في لفظ حقيق او تقدير او كما بلا تأنيث حقيق
 في معناه كظلمة مثال التأنيث اللفظي حقيق وجيب
 مثال للتأنيث اللفظي تقدير فانه ناء التأنيث مقدرة
 فيها بدليل تضعيفها على عينيتها ولم يورد مثال للمؤنث
 اللفظي المحكي كعقرب لفتة وقوة واذا استعمل الفعل بلا
 فصل كما هو الاصل اليه ان الياء المؤنث مطلقا حقيقا ولفظيا
 او مظهرا او مضمرا فبالتاء ان فذلك الفعل ملتبس بالتاء
 وجوبا بان ياء التأنيث الفاعل من اولى الامر الا اذا كان في
 الاشارة غير الحقيق فانه كج كالتأنيث في الحان التاء وترك

ولا هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الخفيف بالخبار فهو
 بمترتبة الاستثناء من هذه القاعدة فكذا ان تقول في طلعت
 الشمس طلعت الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه
 الشمس طلعت لكون الثانية قيد لفظيا ومتقنا به في الحاف
 التاء لما في لفظي من الاشعار بخلاف متقنه اذ ليس فيه ما يشتر
 بتأنيده لبعض القاصدين ضمير اليه اجمعا لا الموتى للتحقيق
 او لا ضمير الموتى للفظ بعينه قوله وانت في ظاهر غير المتحقق
 بالخبار ولو كان يستثنى عن هذه القاعدة صورة الفصل ايضا
 لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء
 لاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل ايضا كالمختار في الحاف
 التاء بالفعل وفي تركه فتكون حصرت القاضية امرأه وحصر القاضية
 امرأه وطلعت اليوم الشمس وطلعت اليوم الشمس الا اذا كان الموتى
 الحقيقي متقنا لما يغلب في اسما الذكور كزيد اذا نسبت به امرأة
 فانه مع الفصل يجب ان يضاف اليها في اليوم الذي يقع الالبس
 ويحكم على كل واحد من الاضمار فانه الحاف التاء او ضمير الجمع فيه واجب

ويعلم

في قوله
 في ظاهر غير المتحقق

من الرجال جاءت او جاءوا غير الجمع المذكور السالم لانه لو كان جمع
 المذكور السالم لم يجر تأنيده فلا يقال جاء الزيدون ولا الزيدون جاءت م
 سلفا ان سواء كان وحيداً أو جمعاً غوا اذا كان الموتى
 او مذكراً غوا جاءت الرجال حكم ظاهر غير الموتى للتحقيق فانت
 بالخبار ان شئت للموتى البناء وان شئت تركتها نحو
 جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكور العاقلين في مجموع
 التكسير غير جمع المذكور السالم فانه اذا اجمعوا اسما لما كان ضمير
 هم الواو لا غير يقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعملت اي ضمير
 فعلت وهم المستكن في القرون بالقاء الساكنة للتأنيث
 بناء على الجماعه نحو الرجال جاءت وميلوا اي ضمير فعلوا يعني
 الواو كونيها موقوفة لهذا النوع في الجمع والتبني والايام ان
 ضمير التبيين وما يماثلها فانه جميع الموتى وان لم يكن في الحقل
 كالحيون وضمير الايام وما يماثلها فانه يكون مع المذكور غير السالم فيعملت
 وفعلت الا ضمير فعلت موقوفة بالتأنيث بناء على الجماعه وضمير
 فعلت اي القرون اشارة بجميع الموتى فظاهر ان هذه القرون موقوفة

وانما في جمع المذكر الغير العاقل كالانعام فلا تلام في المذكر
كالرجال فبراعى حقه فاجوز جرى الموت وفي نحو اشئ الضمة
توافق الشرح الرضى الله التون موضوعه لجمع غير المفعل
كالواو وصفت لجمع العاقل فاستعمل الياء في النساء للمحل على جمع
غير المفعل اذا انانث لتقصا ان عقولهن تجري مجرى غير المفعل
المشتق بالحق اخرج ان اخر مفرد بمقتدر المعنات او قد بعد بعول
وتون بكسرة في النامع لو اعتقدوا لا يصح في التعريف الاصل
مثل سلم بسلام ومسلمين في الاثنى ولو اثنى بظهور المراد
لاستغنى عن هذه التكميلات التي حاله الرفع او بالاضمحاض ما قبلها
اي مفعول حرفي كان قبل الياء حاله التثنية والجر لبيان موضع
الجمع ولم يعكس كثرة التثنية وخفة الفتح وتون مفعول في الكلام
او التثنية مكسورة لا تستعمل في الفتح في صورة الرفع وجر فتحة
ما قبل الالف التي في حكم الفتح في خفة التثنية ليدل ذلك اللحن
لو الامم ووجه اوسع المسموع والابن يثنى على حكمة التثنية
وعدمه لان الحروف في تلك الاية على تقدير تسليم اذ ادل امران

في التثنية

تأخر ثلث

في امور ثلث على شئ صحيح ان يقال هذه الامور الثلاثة والذ
عليه بقاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين
الامرين على ان مع اي مع مفرد مثل في العدد يعني الواحد
حاله كما ان ذلك المثل من جنس اي من جنس مفرد باعتبار
دخل تحت جنس المفرد الموضوع له موضع واحد
المشترك ولو اريد بقوله مثل ما في اية الوحدة والجنس
جميعا لاستغنى عن قوله من جنس وقوله ليدل اشارة لا تانف
لحرف هذه التثنية بالاسم المفرد ولما اية لا يجوز تثنية الاسم
باعبار معينين مختلفين فلا يقال قرآن وقرآنها الطهر
والحيض بل بل وبها طهران او حيضان على التصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا ينحل بالابوين للاب والامم وكذلك
يشن القر باعتبار معينين مختلفين هما القر والشمس قلنا
جاء ان يجعل الامم مستقاة باسم الاب او عماء لغو
التناسب بينهما ثم يوك الاسم بمعنى المسمى به ليحصل
مفهوم يتناولهما فيجاء ان فيثن باعتبار فيكون

بغيرها

والقران للقر والشمس في اية ثنتين
الاب باعتبار معينين مختلفين هما

الاب والاب صم

تأخر ثلث

فيكون معنى الابوين المستعير بالاب وكله لما في الشمس
 بالبناء لا العرفان قلت فليقترب مثل هذا وبل في القرآن
 ايضا بلا احتياج الى اعتناء استيعاب الطهر والنجس فانه ممنوع
 لكل واحد منهما حقيقة وليتأول بالمسعى به ليحصل مفهوم
 يتناولهما في نفس باعتبار قلنا لا شبهة في حقيقة هذا الاعتبار
 لكنه الكلام في جواز التثنية بجزء اشتركان اللفظ بينهما ويدر
 الذين اختلف فيه وليس اختار عدم جوازه وبين الاعتبار صرح
 التثنية الاعلام المشتركة حقيقة او دعاء وجميعها فنريد مثلا ان كان
 علما لكثرة ^{الاشياء} ^{الاشياء} بالاسم بزيادة ثم يثنى ويجمع كقوله اذا صار
 ملكا اذ عايننا لابي بكر يا قول بالاسم ثم يثنى ويجمع وردم حوزة لهم
 بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون اللفظة
 مطلوبة فيها يكفي لتثنيها وعلما بجزء الاشتراك في الاسم بخلاف
 سماء الاجناس فحقا فرق هذا البعض بين ان لا يذكر في تعريف
 التثنية قوله بزيادة ولما كان اللفظ الاسم المفرد الذي لم يجر علامته
 التثنية في بعض المواضع ما ينطبق اليه التثنية لاداء المعنى ان
 يسير

حقيقة مثل هذا الذي

ان يستعير حكم ما ينطبق اليه التثنية لان حكم ما وراءه يعلم
 من تعريف المثنى فعلا لمقصود ان يحسم المقصود وهو ما في
 اخر الف مفردة لازمة ويستعير مقصودا لان ضد المردود
 او لا يجرى من كذا كذا والفقر الجبس ان كان الفقه
 متعلبة عن او حقيقة او حكما بان كان جوهرا في الاصل ولم يكن
 كالوان في المستعير بالي وهو ثلاث اي والحال ان ذلك المقصود
 ثلاث اي غير ما في اربعة احرى فصاعدا من التثنية والثلاث
 المزيد فيه فليست الفقه او الاعتبار للاصل حقيقة او حكما وحقة
 الثلاث بخلاف ما فوق حيث لا بد فيه من كون الفعل والآن
 ان يكتسب كذا بان كان الفقه عن باب حقيقة كحيث في ثمن
 او حكما بان كان الفقه جوهرا في الاصل او عددا وقد اصيل كحيث
 في معنى حيث جاء متى فمثلا او كان على اربعة احرى فصاعدا
 اصلية كانت الالف كاللغز والمصطفى اوزان كحيث
 في الباء ان قاله مقلوبة بالباء اعتبارا للاصل فيما اصله
 الباء حقيقة او حكما وتختصا فيما زاد على ثلثة احرى

مقصود ان

والاسم المبدوء ان كانت هجزة اصلية اي غير زائدة ولا
 منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهجزة في الاشهر لاصلتها
 كقراءتهم القاف وتشديد الواو في القراء او للثبوت
 في قراءه اذا تشكك وعلى ابو جعفر بعض العرب قلبها
 واو او غفر او وان كان كانت الهجزة للثبوت ان منقلبة
 عن الف الثانية كقراءه فان اصلها كان حمر ابا الفجر
 الحمر اما هذه العترة والثانية للثبوت فقلت الثانية
 هجزة لو فوجها طرفا بعد الف زائدة قلبت واو فيقال حمر او
 لان الهجزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين
 الفين مع انها غير اصلية والواو اعرب للهجزة من الباء
 لثقلها ولهذا قلبت الواو هجزة في مثل اوقت واجود ورتبا
 صححت ففعل حمر وان وعلى المبرز في المازن قلبها باء
 نحو حمر ايان والاعون قلبها واو والا ان لم يكن الهجزة
 اصلية ولا للثبوت بان تكون للاسم ككسياه فان
 هجزة للاختلاف بقرطاس او منقلبة عن واو او باء اصلية

ككسياه

ككسياه ووردوا فان اصلها كس او وردوا فان الجبان المذكوران
 جابزان اصلهما ثبوت الهجزة وبقاؤها لان الهجزة في الصدر
 الاولة منقلبة عن واو او باء سلمية بالاصل وفي الاخرى عن اصلية
 فثابتها هجزة قراءه فثبتت في العترة من كسافه قراءه وثابتها
 قلب الهجزة وان كان عين الهجزة في العترة من ليس باصلية
 فثابتها هجزة حمره فقلت مثلها واو او في العترة الشريفة ان
 اللازم من هذه العترة ان لا يميز ان يقال غرداء الازداد ان
 بالهجزة او ردوا ان بالواو وكثرة المشهور ردوا ان بالياء فيقال
 ينبغي ان يقع في المس والافوجر بان بغير لام العهد ليكون عبارة
 في اثبات الهجزة وورد بالاصل لا الشاذ لا الومر من المذكورين
 كما هو المتعارف من اللام لثقلها قد تصحفت كسيف الثقات كالفصل
 والمفتاح والبيان وجدنا في النسخ ما حكم بانتهان غير ما وقع
 في شرح الرضي من ان قد قلبت لبدل من اصل باء وهذا العلم ان يكون
 هذا الاصل واو او باء وتخدم فورة اي تكون التثنية للاضافة
 ان لاجل الاضافة اذا التزم لقيام مقام التنوين فوجب

تمام الكلام وانقطاعها والاضافة بموجب الاتصال والامتزاج
فيناقيان وحذف التاء الثابت التي قياسها ان لا يحذف
او المشعر كجرتان وخرتان في خصاله والبيان على خلاف القياس
مع جواز اختيارها في مقام القياس اتفاقا ووجوب جوازها فيها
ان كل واحد من المعنيين والاليتين لما استند اتصالها بالآخرى
بحسب لا يمكن الانتفاع بها بدونها صار ثابتا بمنزلة مفردة
وتاء الثابت لا تقع في حشوه وقيل حصص والى مستعملان
وهما الفشار في خصية والية وان كانا اقل استعمالا منها
ولما كان هذا الترتيب قاعدة مستمرة الى في بيان
بالفعل المتعارف المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء
الثابت اذ ليس لها قاعدة بل وقع على خلاف القياس
في مادة مخصوصة فلما في بيان بالفعل المسمى بالجمع
الجمع ما دل على اسم دل على جملة اجاد مفقودة الى
يشقوا بها القصد فيهم ذلك الاسم بحروف مفردة الى
بحروف هي مادة لمفردة الذي هو الاسم الدال واحد
من تلك الامداد

التي هي في قوله

من تلك الامداد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما يجب
الصحة انما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والكمات
حقيقية او مكانا فالجاء في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله
مفردة او بقوله في او بها على سبيل التناسخ وقوله بتغير ما
حرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع السلامة
لان الواو واليوت في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء
فتغيرت الكلمة بغير الزيادة لا صيغة اخرى وقوله ما دل
على اجاد جنس يشمل الجميع واسماء الاجناس كجم ونخل فانها
وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء
الجمع كحفظ ونحو وبعض اسماء العدد كثلث وعشرة
وبقوله مفردة بحروف مفردة خربت اسماء الاجناس
فاذا اقصت بها نفس الجنس لافراد فيفوق مفقودة واذا
فصلها الافراد استعمالا فيقول بحروف مفردة وكذلك يقول
بحروف مفردة خربت اسماء الجمع والعدد فيفوق الفارق
بيته وواحدة التاء وتعود كب ما هو لم جمع ليس جمع

الخط ما دل على عشرة من الرجال فيكون فيها امرأ
في قوله في شجرة رطوب والجمع اخط واطط
وارا خط

وان كان اخره اي آخر اسم الذي يريد جمع مفسر اي الالف
 مقصورة صدقت الالف للتثنية والاسم كنيها وبق بعد حذف
 ما قبلها اي حريا كان قبل الالف على ما كان عليه مفسر ما
 لم يغير ليدل على الفتح على الالف مثل مقطوعون في حالة الرفع
 ومقطوعين في حالة النصب والجر فاصلها مصلطون و
 مصطفيين قلبت الياء الفاعل كرها وانفتاح ما قبلها و
 حذف الالف للتثنية كنيها وشرط اي شرط اسم اريد
 جمعا جميع الصحيح المذكور يعني بشرط ما صحته جميعته
 ان كان ذلك الاسم مسما اي مسميا بغير معنى توصيفية
 فقد علم ان يكون مفعولا على ان حيث مسما لا حيث
 لفظه وانما الشرط ذلك لكونه مفعولا على الجمع لفظه بناء
 الواحد فيه والمذكر العلم الفاعل مستعمل في غيره فاعلم ان
 لا يشترط ان يفتقر الياء كالعينة او انسان كالمزاة او واحد
 نحو اخرج للفرس او اخرج للفرس و اريد بذلك ما يكره جردا في التثنية
 مفعولا او مفعولا على الجمع على ما كان عليه بالواو والنون

يعقل

مخلاف

مخلاف لكونه قين واين كسان فانهم اجازوا واطحون بسكون
 اللام واين كسان بفتحها يدخرون في قوله وسيل سمي
 رجلا فاقام جمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التثنية
 به التثنية الالف فلا يمنع من الجمع بالواو والنون لان
 الحمد وقلب واو فتحة صورة علامة التثنية والفتحة
 تحذف ويبقى الفتح على الواو والشرط اي شرط الاسم
 الذي اريد جمعا جميع المذكور يعني ان كان صفة الصفات
 غير علم كاسم الفاعل والمفعول فذكر بعض الشرط فالشرط
 الاول انه مذكر يعقل الامر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك
 الاسم الكائنا صفة افعل فعلا اي مذكرا غير مستوف صيغة
 الصفة الكائنا ذلك الاسم انما يجمع المؤنث بل يكون المذكر
 على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلا مثل امرء للغزو
 بينه وبين افعل التثنية كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة
 في افعل التثنية كالمزيد لانه على الزيادة والشرط الثالث ان لا
 يكون ذلك الاسم فعلا على ان مذكرا غير مستوف في تلك الصيغة

مع المؤنث بل يكون المذكور على صيغة فعلا في والمؤنث على صيغة
 فعل مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكران ولا للمؤنث
 بينه وبين فعلا فعلا انه كند ما تون ولم يعكس لان فعلا
 فعلا انه اصل في العرف بين المذكور والمؤنث لان فيه
 بالبناء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور
 مذكرا متبوعا فيه من هذه الصفة بناء بل الوصف مع المؤنث
 مثل خرج وصبر يقال خرج وصبر وامرأة خرج و
 صبر فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والياء فانه
 لما لم يختص بالمذكر والمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا
 مخصوصا باحدهما بل بالنسبة ان يجمع جميعا بسم ياء فيه
 مثل خرج وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور
 مذكرا متبوعا بالثاني مثل جلاصة وكراية اجتماع
 صيغة جمع المذكور والثنائية ولو حذف التاء لزم
 الليس وتكون المؤنثان تون الجمع بالالف في لما حرك في
 في التشبيه وقد شد نحو سدين بكسر السين جمع سكر
 بفتحها

فان لا يكون
 في الجمع بالالف

بفتحها واخرى بفتح الكاف وقد جاء مسكنا جمع ارض يسكنها
 واخرى حكم بشذوذها لا انتفاء التذكير والعقد وعدم كونهما على
 او صفة وقد ادخل صاحب الكليات بعض هذه الاسباء تحت فاعل
 كناية اخرى منها في قوله منها سكران وامثالها ابقى بعضها على
 على الشذوذ منها ارضها وامثالها في اراء تفصيل ذلك فليرجع عليه
 والمؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما جمع اي يجمع لجمع اخر
 اي اخر مفرد في الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث
 ان كان مفردة صفة ولاي ولذلك المفرد مذكرا فان يكون
 مذكرا او مذكرا ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم فيه الرفع
 على الاصل وان لم يكن له اي لمفرد مذكرا جمع بالواو والنون
 فان لا يكون اي فشرط صحة جمعته ان لا يكون مجرد تاء التثنية
 كما بعض فاعل مجرد عن تاء التثنية فلا يجمع جمعا بالالف والتاء
 لانه يقال في جمع حائضات حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا
 حائضات لزم الاليس والآ عطف على قول ان كان صفة
 اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما يجمع هذا الجمع مطلقا

فان لا يكون
 في الجمع بالالف

ان في اعتبار شئ مثل طلحات وزنبات في جمع طلحة
 وزنب وشرح التسمية ان هذا الملاقاة ليس بديدا لان
 الاسماء المضافة اليها معتد في كتاب وشيخ ومعهما
 من الاسماء التي تاتيها غير حقيق لا يبعد في الملاقاة والثناء
 بل هو في مجموع كالتحسان والخاصات وذلك لاختلاف هذا التفسير
 لا في لسان حقيق ولا في العلامة كقوله وسلم جمع التكملة
 ما يتغير في جمع غير بناء واجده من حيث تقييد ايموه الداخلة
 فيه كما هو البناء فلا ينتقض جمع السلامة لتغير بناء واحد
 بل هو من الحروف الخارجية التي لا يروا ايضا المتبادر من تغيره تغير
 كقولهم لجمع فلا يستغنى ايضا فيلزم متعلقه فان
 تغير الواحد فيلزم بعد جموع الجمع واما التغير المذكور
 في تعريف الجمع متعلقا به اسم من ان يكون من حيث ذات الواحد
 ومن حيث الامور التي رتبة التماثل كما يدل عليه ما لا يها من التغير
 للجموع في غير تغير بناء سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجالي و
 واقراسل واعتباريا كقولهم كما هو وجمع التكملة وهو ما يطلق على

الجمع ما

في الجمع ما
 في الجمع ما
 في الجمع ما

على ثلثة

في الجمع ما
 في الجمع ما
 في الجمع ما

على ثلثة وحشرة وما ينسبها الفعل ان جمع يكون على وزن افضل
 كالفيل جمع فليس وافعال ان جمع يكون على وزن افعال كالفرا
 جمع فرس وعلى هذا الفاعل معنى البواقي واجعله كالفرا
 جمع رقيق وقوله كبقائه جمع غلام وجمع الصحيح مدرك كان
 كسكين او جوفنا كسليات وفي شرح الترمذي ان الغلام
 اخرها التي هي السلامة لظلم الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
 فيصيحان لهما وما عدا ذلك ان المذكور من الاوزان وجمع الصحيح
 جمع كثره يطلق على ما هو من العشرة الى مائة بزيادة له وقد
 يستعار واحد لهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة
 فروه مع وجود اقران المصدر لسم حدث يعني بالعدد معية فالما
 بغيره سواء صدر عنه كالحرب والنفس او لم يصدر كما يطلق والنفس
 الجارية على الفعل والامر او بزيادة على الفعل ان يقع بعد
 الفعل من تأكيد او بزيادة النون او عدده مثل جئت بطرس
 ومكة ومكة فمثل الغادرية والعالمية ومثل قتلوا وعمال
 بما لم ينسب الفعل منه لا يكون مصدر وان كان الاخير ان

في الجمع ما

في الجمع ما

في الجمع ما

مفعولا مطلقا وهو الذي المصدر من الثلاث المجرد سماه
 ان سماع ويرفع عدده لا اثنين وثلاث كما بين في كتب
 الصرف وتعتبر ان غير الثلاث المجرد يعني الثلاث النونية
 فيه واليا في المجرد والمزبذبة قياسا ان قياسا كما عرفت
 كل ما كان ما فيه على الفعل قصد به على افعالي وكل ما كان ما فيه
 على شفعيل قصد به على شفعالي مثل اخرج ارجا واستخرج
 استخرج الى غير ذلك مما علم في علم الصرف ويجعل ان المصدر
 بالقطع على فعل المشتق منه حال كونه ما فيها نحو اجمعني
 جيب زيد عروا اجمع واما كونه غيره ان غير ما من متفعل كان
 او حال اخر اجمعني اكرامهم واما لا يجد او الا ان وذلك العمل لمناسبة
 الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان
 كاسم الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني على
 المصدر على فعل بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا
 فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجب حكمه ولا يتقدم مفعولا
 ان مفعولا المصدر عليه لكونه يتقدم الفعل مع ان وشيئا

قائه

مما في خبر ان لا يتقدم عليه فلا يقال اجمعني عروا وجمعت
 زيد ولا يجمع ان مفعولا فيه او يكون الفاعل مفعولا مالم يستعمل
 لانه لو اضمرفه لا ضمير في الشئ والجمع قياسا على الواحد
 فيلزم اجتماع التشبيه والجمع في نظر الى المصدر والفاعل
 ولما كان تشبيه الفعل ومفعوليه في الحقيقة الى الفاعل
 وكذلك اسم الفاعل والمفعول وانما التشبيه لا يلزم فيها
 محذو وبجلاء المصدر فان لم يرفع تشبيهه وجمعا ولا يشبه
 ان الاضمار فيه يشترط الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن
 ضمرا فيه بل مفعولا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار فيه الاستتار
 الاستتار على حد ذاته يخرج مثل ضرب زيد حاصلا ولا يلزم
 ذكر الفاعل ان فاعل المصدر لا مظهر ولا مضمرا فلهذا
 اجمعني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غيرنا مفعولا
 في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل
 واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافة
 الى الفاعل مع ان اعماله متوقفا او الى لانه اقوى مشاركة

للمفعول كقولهم كثر مثل نحو قولهم ولا دفع الله الناس
 وقد يضاف الى المفعول اي يضاف المصدر الى المفعول
 سواء كان مفعولا بـ او ظرفا او مفعولا لعل فلي بالشيء
 الى الفاعل مثل ضرب اللبس الجلاء وضرب يوم الجمعة
 وضرب الشارب واما اي افعال المصدر متعلقة باللام
 اي بلام التعريف فليست لانه عند عمل مصدره بان مع الفعل
 فكيف لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل يعني ان لا يدخل
 على المصدر والمقدر به ولكن يجوز ذلك على قلته فرقا بين
 شئ وبين مصدره قبل لم يأت في القرآن شئ من المصادر
 المرفوعة باللام عاملا في فاعله او مفعوله صريح بل قد جاء
 عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله البحر بالشئ فان كان اي
 المصدر مفعولا مطلقا حرفا من غير اعتبار ابد اليوم الفعل
 فالعمل للفعل من غير كونه ان يكون المصدر اذ لا يجوز
 افعال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مفعولا
 نحو ضرب ضربا زيدا او خذ واما غير لازم نحو ضربا زيدا

وان كان

وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي
 من الفعل وبما كان حذف عامله فعل لازما نحو سقيك
 وشكره وهذا فوجها ان فيجوز فيه وجهان عمل الفعل
 للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقبل عمل المصدرية وعمل
 للبدلية فيقول فوجها ان وانما فيفسر بين قسمي المصدر
 اعني سالم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجدل العنينة
 بيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم
 الاول اكثر واظهر فلو اخرجت عن القسمين ثوبهم تعلقه
 بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم
 اشتق من فعل اي حذف موضوعا ذلك الاسم لم يبق قائم
 اي الفعل بمؤنذاته قائم بها الفعل ولو قال لما قام
 الفعل كان اول لان ما جازم امره يتركب بلفظ ما
 ولعل قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث
 تجدد وجوده له وقيامه بمقتضاها بعد الزمنية الثلاثة
 قال المصريح في شرح قوله ما اشتق من فعل بدله في

المصدر

المعترض

كلامه
 قوله وانما فيفسر بين قسمي المصدر
 قوله وانما فيفسر بين قسمي المصدر

في الحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير
 ذلك وقول لمن قام يخرج من تحت الصفة المشبهة لانه الجمع
 ليس لمن قام به وقول بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
 لان تخرج على ان تخرج على معنى ثابت والظاهر ان اسم
 التفضيل اخذ في الجمع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
 ولحق ذلك لانه المتبادر من قول ما اشتق لمن قام به
 ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام
 المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فتوصل الى اصل
 الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على
 هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
 مع زيادة فيقول لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه
 موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالفه
 اكثر الناس من المصنفين في اخراج اسم التفضيل الى فرد
 بمعنى الحدوث كما استندوا في اخراج الصفة المشبهة اليه
 ظاهرا منهم ان الاشتقاق لمن قام به يشاطر لاسم التفضيل

ولم يثبتوا

ولم يثبتوا ان الاشتقاق منعت معنى الوضع كما تقدمت
 فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل الجمع الزيادة وتقدمت
 ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد
 انه يكتسب ذلك ويذكر عليه حجة في صيغة اسم الفاعل فيما حيز
 وجعل احكام صيغة المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة
 التبريقية ما مضاه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاث في الجرد
 على فاعل كضارب وقائز ومائش واكثر وكل ما اشتق من
 مصادر الثلاث في الجرد لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو
 ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او فاعل التفضيل او
 صيغة المبالغة كحسن واعسن وقصراب وصيغة اي صيغة
 اسم الفاعل من الثلاث في الجرد على وزن فاعل ومن عجز
 ثلاثيا من يذوقه او ربا حيا بجرد او من يذوقه على صيغة
 المضارع المعلوم يحتمل اي مع ميم مضمومة موضوعه
 في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة
 مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن

فيما قيل من ان المضارع كسرة كجاء يستعمل ويتفاعل ويتعقل
 نحو قد ظر قما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة
 ومستغفر قما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة
 ولو اقيم متفاعلا مقام مستغفر كان مثالي الكسر الغير
 الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون للحركة
 في الميم مثالي يكون للحركة في الكسر ايضا مثالي وبعد اى
 اسم الفاعل على فعل فان كان فعلا لازما يكون هو ايضا لازما
 ويعمل على فعل اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد
 يكون هو ايضا كذلك وان كان متعديا الى اثنين كان هو
 ايضا كذلك وكما ان فعلا يتعدى الى الظرفين والى المفعول
 والمفعول والمفعول معه وسائر العتلات كذلك يتعدى
 هو ايضا بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل
 حال كونه متلبا بشرط اى بشرط بشرط العمل به
 هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيان
 وانما اشتراط احد هاتين على شبه المضارع فياخر ان لا

ان لا

ان لا يجازى في الزمان نحو زعموا ان رب غلاما عروا الان او غدا
 ولما راد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا وحكاية
 كقولهم نعا وكلمتهم باسقاط واغلب بالوحيد فان باسقاط ههنا
 وان كان ما فيها لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يفقد
 الشكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود في ذلك
 الزمان او يفقد ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد
 الى عقائد اسم الفاعل على صاحب ان على المشتبه به وهو المبدأ
 او الموصول او الموصوف او في الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كون
 مستند الى صاحب نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل
 ضارب ابوه وجاء زيد وكذا حركات او اعتماد على الهمزة الاستهائية
 ونحو ياتى الخاطا الاستهتام او ما التافه ونحو ياتى حرون الشئ
 كلا وان لاق الاستهتام والتقى بالفعل اوله فاذا دبرها شمس
 بالفعل نحو اقام زيد واقام زيدان وما قام زيد وما قام زيدان
 فان كان اسم الفاعل المتعدي لما مضى ان الزمان الماضى بالاستقلال
 او ضمن الاستمرار واريد في مفعول وجبت الاضافة ان اختلف

المراد

اسم الفاعل الى مفعول معنى اي اضافت معنى تبه لكون شرط
 الاضافة التفضيلية مثل زيد غار بغيره وامس خلافا للكان
 فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه يعلم عند سواه كان
 بمعنى العارض او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
 على المفعولية وعلى تقدير اضافة ليست اضافة معنوية
 لانها عند من قبل اضافة الصفه الى معمولها وتسمى الكسائي
 بقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوسط وقدر الجوارح
 فان كان له ان لا اسم الفاعل مع مفعول اخر غير ما اضيف
 اسم الفاعل اليه فيفعل مقدرا ان فان تصاب به بغير تقدير
 لا باسم الفاعل نحو زيد مفضل غير ودرهما امس قدرها
 منصوب باعطى المقدرة فانما قبل عطى غير وقيل
 ما اعطاه فغير درهما ان اعطاه درهما فان دخلت الهمزة
 الموصولة على اسم الفاعل استوفى الجميع اي جميع الازمنة
 فتقول فرزت بالشارب ابوه زيد امس كما تقول
 فرزت بالشارب ابوه زيد الآن او غدا لا يرفع بالحقبة

لا يرفع بالحقبة

بالحقبة حذرت عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم كالحقيقة
 اذ قال الامام عليه واما ومنع منه اي من لم الفاعل بتغيير
 صيغة الى اخرى بحيث يخرج عن حدة اسم الفاعل للبالغة
 في الفعل المشتق كضارب وضروب ومضارب بمعنى كثير الضرب
 وعليه بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير العذر مثلا ان مثل اسم
 الفاعل في العلو واشترط ان لا يثبت شرطه عليه على تقدير
 ان يكون صيغة البالغة خارجة عن حدة اسم الفاعل واما
 اذا كانت داخلية فيقعن هذه العبارة ان صيغ الاسم
 الفاعل اذا كانت للبالغة حذرت ان مثل اسم الفاعل اذا لم يكن
 للبالغة نحو زيد غار بغيره عروا الآن او غدا وفرزت بغيره
 عروا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى البالغة ثابتا
 ما فاقه المشابهة التفضيلية والمشتق من اسم الفاعل وما
 ومنع منه للبالغة وكذلك المجموع منها متى كان او
 مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العلو
 شرطه لعدم بطرته خلل الى صيغة المفرد من حيث

ما فاقه المشابهة التفضيلية والمشتق من اسم الفاعل وما
 ومنع منه للبالغة وكذلك المجموع منها متى كان او
 مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العلو
 شرطه لعدم بطرته خلل الى صيغة المفرد من حيث

ذاتها بالخاصة علامتها التامية وتجمع تقول الزيدان
 ضاربان والزيدون ضاربون غمرا الآن او غدا او أمس
 ويجوز حذف النون من قوله المشى وتجمع مع الجمل مع جمل
 ينصب على المفعولية بخلاف ما اذا كان متعلقا باليه فان حذفها
 واجب ومع التعريف تخفيف المفعول المتعلق بها كقوله
 من قرأ المقيم الصلوة ينصب على المفعولية واتا على تقدير
 التكثير مثل قولك لا تقوا العذاب بالتعب فتدبرون
 ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صدق اللام والقراءة
 مما لا اعتماده عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حديث
 موضوعا لحد وقع عليه التامية من حيث وقوع الفعل عليه
 كقوله ضاربان او زيدون او غير ذلك من التامية
 فتدبرون موضوعا لحد وقع عليه التعريف واعتبروا فاعية
 من مقام ما مر في اسم الفاعل فتدبرون ما اشتق من فعل شاطر
 بجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله ينصب عليه يخرج
 ما عدا الحدود كالاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
 مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او المفعول فانه مشتق

مفعول له الخذف اي يكون
 خبرا لوجود هذين الضميرين
 بقصد التخفيف

من فعل

من فعل لم يوصف بزيادة على الغيرة ذلك الفعل واسم المفعول
 موضوعا لحد وقع عليه الفعل فقط وصفة من الثلاث المجزئة
 على زينة مفعول كعروب ومن غيره اي من غير الثلاث
 المجزئة على صيغة اسم الفاعل يقع ما قبل الآخر فحقه النقص
 كقوله المفعول كمنهج يقع الداء وامر الداء وحال
 في العلم من فعل التمس والاشترط اي اشتراط عليه باجدي
 التماسين والاعتماد على صاحبه او الزمته او ما كان اسم الفاعل
 اي مثل شاذ وحال واذ كان مفعولا باللام يقع بمعنى الماصي
 اي ما هو مفعول ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك
 مفعول اخر فيبقى على نفسه نحو زيد مفعول غلامه ذرهما الآن
 او غدا او المفعول غلامه ذرهما الآن او غدا او أمس القبيحة
 المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تشبه وتجمع وتذكر
 وتثبت ما اشتق من فعل لا يميز اشارة عن اسم الفاعل
 او المفعول المتعدي بين لحن اي لما قام به على معنى الثبوت
 لا بمعنى الحدوث اشارة عن عوقايم وذاهب مما اشتق

من فعل لازم لينة قام به معنى الحدث فانه اسم
فاعل لاصفة مشبهة واللازم المشتق اعلم من ان يكون
لازما ابتداءا وعند الاشتقاق كدجيم فانه مشتق
من رجم بكسر العين بعد تعدي الى رجم بضمها فلا يقال رجم
الامة رجم بضم الماء اي صار الرجم طبيعة له كدجيم بمعنى
صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون
كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه عوضا به وبطبيعة لازما
بحسب اصل الوضع للحدث ثم تعرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع انواتها
فما لغة الصيغة اسم الفاعل والصفة الفاعل الذي هو ميران
اسم الفاعل من التلذذ المجرد ولا يعين صيغة من صيغتها
على هذا الوزن فاعلم على حسب السماع ان كانت على قدر
وضعا لا يتجا وزها القراء منصوصا الحرف على انه حال من الضمير
المستكن في الخبر او صفة لصديق محذوف ان الخبر كانه
على قدر ما يتبعه وخبره عن الصفة اسم الفاعل بالياء
مع انها

مع انهما هما الصفة اسم المفعول ايضا لانه اذ اختصا صيغتهما
باسم الفاعل لكونها مشبهة به وكونها على المشابهة اليها
فيما ذكره المحقق وصفتها وصفتها وتعد على فعلها مطلقا
اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
لاشتراط فيها وانما اشتراط الاعتماد لغيره في الالة الاعتماد
على الوصول لا ينافي فيها لالة اللام الافة عليها ليست بموصولة
بالافتقار وتقسيم ما لها الى جعلها قسمين قسمين
حكم كل قسم يسمى كل قسم سلكا لا يستلزم حكمه فيجوز
عنه ان يكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من
التقديرين معولها اما معطوفة او متبينة باللام او مجردة عنها
ان عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ترتيب
الاشياء في الثلاثة والمعول اي معول الصفة المشبهة في كل واحد منها
اثنان وهذه الاقسام الستة مرقوعة فارة ومنصوبة فارة وجزوة
فارة اخرى فكل واحد اقسام مائتها ثمانية عشر قسما
حاصلة من ترتيب الالاسم الثلاثة التي للمعول من حيث الاعراب

في الاقسام الستة الى احد من قبل فالرفع في المفعول على الفاعلية
 اي فاعلية الصفقة والنسب على التشبيه اي تشبيه مفعول الصفقة
 بالمفعول في المفعول المعرفة وعلى التخيير اي جعل مفعول الصفقة
 تميز في المفعول التكملة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
 بل هو على التخيير في جميع النظم يجوزون تعريف المجرور وقال بعض
 النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع قال الشارح الرضي و
 والاولى التفضيل والمجرور في المفعول على الاضافة اي اضافة
 الصفقة اليه وتفضيلها اي تفضيل هذه الاقسام في صريح امثلة
 جزئية فقولنا حسن وجهه بتقدير الصفقة ورفع وجهه بالفا
 او نصيبه على التشبيه بالمفعول او بخذون التكوين وجره جره
 بالاضافة وهذه التركيب ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة
 ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف مفعول الصفقة رفعها ونسبها
 وجرها وكذلك اي مثل هذا التركيب فيكون امثلة ثلثة حسن الوجه
 بالوجه المذكور ووجهه متعلق على حسن الوجه اي هو ايضا
 بالوجه المذكور فيكون امثلة ثلثة حسن الوجه بادخال الوجه
 على الصفقة

من صفه في تفضيل به

اي لينة

على الصفقة ورفع وجهه بالفاعلية او نصيبه بالتشبيه
 بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك
 النحاة طغيا شاع الى ان شرع في قسم آخر من الصفقة المشبهة
 فان الامثلة السابقة كانت للصفقة المجردة عن اللام
 وهذه الصفقة ذات اللام الحسن الوجه بالوجود الثلثة الحسن وجهه
 ايضا بهذه الوجود وقدر الصفقة الكائنة باللام في اوله تقسيم
 المسائل على الصفقة المجردة عنها لان مفهوم الاول وجودي والثاني
 عددي وعكس الترتيب في تفضيلها لان اقسام الصفقة المجردة
 اشرف لان قسمها واحد منها مخلفه وسائر الاقسام جميع
 بخلاف ذات اللام فان قسمها منها مستعان كما قاله اثنان
 منها اي من تلك الاقسام مستعان احدهما ان يكون الصفقة
 باللام معبارة الى مفعولها العنان الى ضمير الموصوفين اسطر
 او ضمير واسطر مثل الحسن وجهه والحسن وجهه غلامه لعدم اضافة
 فيه حقيقة لان الحقيقة في الصفقة المشبهة انما بخذون القوت او التكوين
 كحسن وجهه بالاضافة او بخذون ضمير الموصوفين فاعلم الصفقة

كذا في جملته

كذا في جملته

كذا في جملته

كذا في جملته

كذا في جملته

او بما اضيف اليه الفاعل واستناده في الصفه مثل الحسن الوجه
 والحسن وجه الغلام لو اخذ فيهما معاً ولا اخذ فيهما واحداً منها
 فانهما ان يكون الصفه باللام مضافه معولها الجرحه عن اللام
 مثل الحسن وجهه او وجه غلام لان اضافه الحسن الى وجهه وان افادته
 التحقيق بحده والتميز واستناده في الصفه لكنهم لم يجوزوها
 لان اضافه المعرفه الى التكرار وان كانت لفظية مغبنة للتحقيق
 لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واقتضى في
 صورة كانت الصفه فيها مجردة عن اللام مضافه الى معولها
 المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فيسببه جميع
 الصريتين يجوزونها على فيج في ضرورة الشعر والكوفيين يجوزونها
 بلا فيج في الشعر ووجه الاستقباح انهم انما يكتبوا الاضافة
 لقصد التحقيق فيقتضى الحال ان يبلغ الى أقصى ما يمكن منه
 فيخرج ان يقتصر على ايهو التحقيق اعني حذف التنوين ولا
 ينصرف لا عطفها مع امكانه وهو حذف العنبر مع الاستغناء
 عنه بما استكن في الصفه والذين اجازوا بلا فيج النظر الى حصول
 شئ

في قوله وجهه او وجه غلام لان اضافه الحسن الى وجهه وان افادته

شئ من التحقيق في الجملة وهو حذف التنوين
 والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها
 الاقسام الثلاثة المذكورة وبها خرجت عشر فساكنات
 فيه ضمير واحد منها الى من نكر الموصوف اضافة الصفه وبها
 اقسام الحسن الوجه ينصب المعول والحسن الوجه بحرفه وحسن
 الوجه بنصبه وحسن الوجه بحرفه والحسن وجهها بنصبه وحسن
 وجهها وحسن وجه بحرفه واتما في المعول مثل الحسن وجهه
 حسن وجهه برفعه فيها وبها قسمان والجمع تسعة اصناف
 لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وانما كان
 فيه ضمير ان منها احدى في الصفه والآخر المعول مثل حسن وجهه
 والحسن وجهه بنصب فيها وهو قسمان حسن لاشتغالها على الغير
 المحتاج اليه غير امن لاشتغالها على ضمير زائد على قدر الحاجة
 وانما لا ضمير فيه منها ووجه اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه
 وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها فيج لعدم الرابطة بالموصوف
 اعتقاد وانما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفه مثل ظهر وجه

في المفعول اختلج الى فاجدة بغير رها وجوده وعدمه فقال
 وسين رقت مفعول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة
 لان مفعولها مح فاعلها فلو كانت فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل
 فمن ان تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يشئ ولا يجمع
 بشئ فاعلها لا يجمع كذا كذا تلك الصفة لا يشئ ولا يجمع
 بشئ مفعولها ومجمع ولا ان وان لم ترفع مفعول الصفة بها
 بل نصب وتجر فيها ضمير الموصون ليكون فاعلها فتوقفت
 انت الصفة بشئ الموصون فتقول هذا صفة وجهها ووجهها
 وشئ ان الصفة اذا كانت الموصون تشبه مثل الزيدان صفا
 وجهها ووجهها وان يجمع اي الصفة اذا كانت الموصون
 جمعا مثل الزيدون فتقول وجههم ووجهها واسم الفاعل
 والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول
 واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول لا اشتقاق من الفعل
 المتعدي الى مفعول واحد فاذا ابنى اسم المفعول منه اقيم ذلك
 المفعول مقام الفاعل في غير متعدي مفعول مثل الصفة المشبهة
 فيما ذكر

فيما ذكر ان فيها ذكر من الاقسام الثمانية عشر في فاعل
 الفاعل مفعول مالم يستعمل فاعلا قياسا لغيرها وبناها ان اليها
 تقول زيد قائم الآيب ومفعول الآيب شئ الآيب ونصب ومفعول
 القاذ اذا كانا متعددين لا يجوز انضا ضميرها اليها ونصبها للآيب
 يلزم الاتساع بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد قائم آيب آياه ونصب
 مفعول آياه لم يعلم ان آياه في المثال الاول مفعول الضارب
 او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني آيه
 مفعول آيه لم يعلم ان آيه اول اقيم مقام الفاعل ونصب
 تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف فمثل ذلك الصفة
 المشبهة بالنسب تقول زيد نبي آيب مفعول آيب كذلك مفعولها
 ويجوز ان اسم التثنية مفعول آيب شئ آيب فاعل آيب
 لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه وتعميم لغرض شمول
 قسم اسم التثنية اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة
 على غيرهما اصل ذلك الفعل والباء قوله بزيادة اما ضاير لغو
 ان لاذ متصفة بتلك الزيادة او قلوا مستقر ان لموصوف ملتبس
 فيما ذكر

بشكل الزيادة فيقول ما اشتق من فعل شامل بجميع المشتقات
وقوله الموصوف يخرج السماء الزمان والمكان والآلات
المراد بالموصوف ذات مبهمه والابهام في تلك الاسماء
وقوله زيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشتقة وهو اسم التفضيل من حيث صفة
افعل للذكر وفعل للمؤنث وان كانا بحسب اصل الوضع
فقد فعل فخره فخره فخره فخره في الاصل اذ هو اشتق
بالحرف لكثرة الاستعمال وقد استعمل على الاصل
وشرط ان ينشأ اسم التفضيل من حدث ثلاثي
لارباعي يجوز لا يزيد فيه ليتمكن البناء ايس بناء فعل
وقد علم منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزدوج
مع الحذف على تمام حروفه فعند لان هذه الصفة
لا تسبغ الزيادة على ثلثة احرف وعلى سقاط بعض
يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي
او المزدوج فانه هذه الحروف الثلاثة تجعل ان يكون

تمام

تمام حروفه ثلاثين حرة او بعض حروفها في حرة كقولهم
تكون من حروف المزيدية اما من اصولها ومن زائدها او
من حروفها فلا يثبت هو المشتق من فلا يتعين المعنى
ليس يكون اي من ثلاثين حرة وليس يكون ولا يجب ان يكون
ايضا لان من اشتق افعلا فعليه ان يغير اسم التفضيل كما مر
واعلم ان المشتق اسم التفضيل ايضا من حيث الالتباس ان المراد ذو
مرة وعنه زوايد الحرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذ ابيد
ان افعلا الصيغة مقدم بناء على افعلا التفضيل هو كذا
لان ما يدل على ثبوت معان الصيغة مقدم بالقطع على ما يدل
على زيادة على الاقتران الصيغة والاولى موافقة الوضع القطع مثل
زيد افضل الناس فان الافضل مشتق من ثلاثين حرة ليس يكون
والعجب وهو انصرفان قد غيرة ان غير الثلاثين الحرة
بان يراد ان يدعى ان لا يزيد زيادة فيه على غيره فاقول اليه
اي ان غير الثلاثين الحرة لا يقدح فيكون مشتق من ستة حروف
مثان الثلاثين المزيدية وبيان مثال لكونه وعلم مثال للعيب

انما هو مشتق من افعلا التفضيل

ولست بالاكثير منهم معي وانما العزة للسكاثر فقل من فيه لست
تفضلية بل التبعيض اي لست من بينهم بالاكثر معي و
لا يجوز خلقه على الكثرة ايضا لقول العزم نحو زيد افضل لان يعلم
المفضل عليه مثل الكثرة ويجوز ان يقال في مثل ان الحزم هو
المفضل اليه ان الكثرة شئ وانته من مع جوده ان الكثرة شئ
فاذا اضيف اليه اسم التفضيل فليعض ان اجمعا هو الاكثر
ان يقصد به الزيادة ان اجمعا زيادة موصوفه الموصوفه
على من اضيف اليه ان على اضيف اليه اسم التفضيل باعتبار
تحققه في نفسه بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان
بهذا الاستعمال اكثر لان وضع الفعل لتفضيل الشئ على غيره لا لا
ذكر المفعول فثبت في استعمال هذا المعنى ان يكون موصوفه
بعض منهم واخلافهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم
بحسب الرادة لان المقصود من استعمال هذا التفضيل موصوفه على
شاركه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من
شاركه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قوله يوسف حسن
اخوته

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
من قوله يوسف
حسن اخوته

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
من قوله يوسف
حسن اخوته

اخوته لم يوجب عنهم الى حقه الاقرب باصا فمهم اليه والشان ان تفضيل
زيادة مطلقة اي ثابته متعينة زيادة مقصودة مطلقة غير متعينة
بان يكون على المعنى اليه وجه وبما ان لهم التفضيل الى اضيف اليه
للتوضيح اي توضيح لم التفضيل وتخصيصا ببيان سائر التفضيلات
توضيحا مع مقبر ومن القوم يقال تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المعنى اليه فيجوز بهذا المعنى ان تفضيل الى جماعة هو افضل
فيهم نحو قوله نبيينا على الصلوة والسلام افضل فربما ان افضل ان
من بين فربس وان تفضيل الجماعة من جنس ليس داخل فيهم
قوله يوسف حسن اخوته فان يوسف لا يفرق في جملة اخوة يوسف
وان تفضيل الغير جماعة نحو فلان اعلم بغداد ان اعلم قاسوا ويوم
مفضل ببغداد لا يباحثا واه الامكنة ويجوز في النوع الاول من نوعي
اسم التفضيل المعنى وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه
الاقوال اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه شئ او مجموعا وكذا
التذكير وان كان موصوفه موصوفات نحو زيد او التزيد ان اولئك يعرفون
او حسدا او لئلا ان اولئك اناس وهذا لا يشترط بان

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
من قوله يوسف
حسن اخوته

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
من قوله يوسف
حسن اخوته

من الذي ليس فيه الا افراد والتذكير فيكون المفضل عليه مذكورا
 معية والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افراد او تشبة
 وجمعا وتذكيرا وتثنية لمن هو اسم التفضيل صفة له نحو
 التذوق افضل الناس والتذوقون افضلهم ومنه فضيلة
 النبوة والهندان فضليا بين والهندان فضليا بين
 المشابهة ما فيه التثنية الا ان في كونه معرفة وانما النوع
 الذي هو نوع اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد
 زيادة معلوم والقسم المعروف باللام منه زيادة فيه
 من المطابقة اسم مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افراد
 وتشبة وجمعا وتذكيرا وتثنية للزوم مطابقة الصفة
 لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاج بين التفضيل
 اعطاء او معال عدم ذكر المفضل عليه بعد اسم التفضيل
 الذي تسعمل من مفعول مذكر لا غير ان لا غير المفعول المذكور
 نكراسهم نحو اداة التثنية والجمع والتثنية الحثية
 بالاعتراف بكون حكم الوسط باعتمادا على اجب عن التفضيل

لكنها

في قوله
 التفضيل
 في قوله
 التفضيل
 في قوله
 التفضيل

تكونها في رتبة بينه وبين باب المفعول انما تمام الكلمة ولا يعلم
 اسم التفضيل في علم مطلق لا شرط لان العلم في العلم ضعيف
 لا يظهر اثره في العقل فلا يحتاج الى اداة العلم وانما حقيقة
 بالفاعل لا لا ينصب للمفعول به سواء كان مفعولا او مفعولا
 بل ان وجد بعده ما يؤيد ذلك فافعل ان على الفعل انساب
 قال الله تعالى هو اعلم من عيسى بن مريم من كل احد يعلم من
 بمنزلة انا الفروق والحال والتبعية في الفعل لا شرط لان
 الفروق والحال يكفي ما راي من الفعل نحو زيد احسن منك
 اليوم واكثر والتبعية فيجب ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو طر
 زيدا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاحسان انما هو
 عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لا لا يمكن مقول معناه في الزيادة
 بعلمه ولا لا كما كان فيما هو الاصل هو استعماله من لا يشي
 والجمع ولا يثبت بعد ما بهت عن اسم الفاعل فلا يعمل المشابهة
 ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببا هو في اللفظ
 لشيء متعديا عليهم بان يقع تحت خبر عنه او مفعولا او مفعولا

الرفع بالفاعلية في قوله
 والافعال لا يعمل في المفعول

مقدر لم يتحرك بين ذلك الشيء وبين غيره مقدر ذلك الشيء
 باعتبار الأول ان باعتبار تقديره بذلك الشيء الذي اعتبره
 على نفس ذلك السبب باعتبار غيره ان باعتبار تقديره
 بغيره او غير ذلك لا يكون باعتبار الأول مقفلاً او بالثاني مقفلاً
 عليه متباً خبر بعد خبر كان او حال على اسم او صفة المصدر
 محذوف ان تقفلاً متباً مثل ما رأيت رجلاً احببت في عينه
 الكحل صفة في عين زيد فوجلاً هو الشئ الذي ثبت له اسم التقفيل
 في اللفظ الكحل سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد
 مقفلاً باعتبار عين الرجل مقفلاً عليه باعتبار عين زيد
 وانما شرط ان يكون في اللفظ ثابتاً شئ وفي المعنى سبب يحصل
 صاحب بعين عليه ويجعل مقفلاً على ذلك الفاعل حتى يتبين
 على فاعله كالصفة المشبهة لا تحطط بذكرها عن رتبة اسم الفاعل
 فانه يجعل في مظهر بعد سؤا كان من متعلقات الموصوف اولم يكن
 مثل زيد ضارب عمرو وانما شرط ان يكون ذلك السبب مشتركاً
 مقفلاً من وجه مقفلاً عليه من وجه بعد اتحادهما بالآلة
 يخرج

يخرج عن مثل قوله ما رأيت رجلاً احببت كل عينه من كل عين زيد
 فانهما مختلفان بالآلة بخلاف الكحل الموصوف المقفيل
 فانهما متساويان بذلك فانه واحد بالآلة بخلاف باعتبار رتبة
 على ما هو الاصل في اسم التقفيل وهو التفاضل بين المقفيل
 والمنفقر عليه ليس هو اقراره باللعن التقفيل بالشيء كما
 سبب فانه وانما شرط ان يكون اسم التقفيل متباً او
 كونه متباً يكون بمعنى الفعل ويعمل على اتحادنا ان عتد كونه متباً
 بمعنى الفعل لا ان يكون ان احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل فعل
 في المواضع الاخر بمعنى فعل وهذه العبارات تحمل معنى احدهما ان يكون
 احسن مثلاً بعد الشيء بمعنى حسن لانه اذا استولى النسخ على اسم التقفيل
 نوبة النسخ لا فية الذي هو الزيادة في فية ان ليس من كل عين
 رجل لا يدعى من كل عين زيد في اصل من كل عين رجل مقفيل
 احسن كل عين زيد اما بان ياب ويروى ان يكون دون الملب وان
 يابا يامعاً ثم المدح فجمع المعنى لانه عتد في عين كل واحد الكل
 دون احسن في عين زيد فيكون احسن مع النسخ بمعنى كل واحد منهما

ان يجعل احسن قبل شلطة النسخ عليه مجرداً عن الزيادة عرفاً
 لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل المدح ونوحيه النفي
 الى حين رجوع من غير زيادة الى ما وايت او يكون دون
 والقياس يكون دون لا يناسب المقام فرجع المعنى الى
 ما رايت رجلاً احسن في عينه كقولك احسن من زيد فانتفى الى وارت
 وان الزيادة بالعرب الاولي لا اختفاء المقام ولا يتبع ان
 يقصد نفي المساواة نفي الزيادة ايضاً لان في ذلك
 على شئ ما يوافق به مع زيادة فيفتح ان يقصد به عرفاً
 نفي المساواة مطلقاً ولو في من الزيادة فانفق الزيادة ايضاً
 فيحصل من جميع ذلك ان احسن كذا كذا رجلاً احسن كذا
 عرفاً زب وذكراً كان المعنى ان قلت لو كان زب والزيادة
 التفضيلية بالنفي يقتضي هو اذ علم التفضيل في المقام يستلزم
 ان يكون علمه من حيث ما رايت رجلاً احسن من زيد ما رايت
 ما رايت الشاكال المذكور قلنا عرفاً من المتأخرات فان المقول والمفضل
 في المثال المذكور متعديان بالذات والاصول في التفضيل ان يكون

المفضل

ان يكون علمه من حيث ما رايت رجلاً احسن من زيد ما رايت

المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات في صورته الاتحاد
 ضعف معنى التفضيل فاذا ازال بالمتن في ذلك بالحيثية ولم يبق له
 قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلاً احسن ابوه
 من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات
 فلا ضعف في معناه التفضيل فيه قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
 وهو عدم جواز علمه في المقام مع التزم لورفعوا احسن بالحيثية و
 والكل بالابتداء التفضيل بين احسن وسعدا اي باعلم في احسن
 من حيث انه اسم التفضيل في معنى الفعلية وذلك المعنى قوله من
 عين زيد يا جيتن وهو لكل اكل ما ليس معمولاً من هذه الحيثية
 فهو اجتنى له من هذه الحيثية قوله يخرجه من هذه الاجنبية ما عرفنا
 من معنى الابداء العامل في الابداء والتقدير العامل بالتحقيق ج
 معنى الابداء للسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكل بالقاعلية
 فانه لم يبق اجتناباً فانه معمولاً من حيث انه اسم التفضيل
 ولو قدم قولته في عين زيد على اكل لم يلزم التفضيل بين احسن
 وسعدا من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيب ذلك

وإذا كان التفضيل

لو يجوز غلطاً بيسم دين معمولاً من هذه الحيثية

هذا الكلام في تفسير
مع ما في المتن
من قوله
التي كان

على اسم المتغير ذكر العين التي كان الكحل فيها منفصلا عليه
قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصل ما رايت
عين احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد
مقتضا عليه مستغن عن ذكره شيئا ونقدت ما رايت مما لا
يعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او
معناه ما رايت عين كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل
فخبرنا بانهم من هذا الكلام ان الكحل في عين زيد احسن
ليس في عين غيره وانما ما رايت هذه الصورة وان لم يكن فيها
فضل فلا وقعت افضل بالابتداء لا في موضع الاولة ولا في التعقيب
في خبرها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل لا ادرى منسوب على
انه صفة مصدر محذوف ان قلت ما رايت كعين زيد الى اخره فلا
يما للقول في التامر وانما ذكر صدر البيت ليكون مستدركا هو مبتداء
الاولى وذكر هو صوف احسن في المثال وان كانت الالف النكاح
في ذكره وان هو في مقابلته ليس له ان يكون مذكورا لان كان في مقام بيان
الاختلاف في المثال المذكور وانما التامر مع ما يدير شعر مررت

نقول

وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من كحل في عينه هو
اس الكحل في عين زيد لا يعلم على ذلك وتعبير ايضا مع انهما ليس
من قبيل العبارة المشهورة الواردة في ادله مثل هذا المقصود والكلام في كلام
ولما قرر مسئلة الكحل في عينه شرطا لغيره على ما هو به بطلان
المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان يبينه على ان التعبير عنها
غير متغير فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخرى وهي ان يبين
ويستعمل هذه التسمية الى ما اشتمل سببها والسبب في انما
هذه المسئلة في عينه هذه الصورة عليه فقال ذلك
نقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد
باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو احسن منه
في خبره وكلمة التي ولو رفع لفظ العين من البيت واكتفى بقوله
كان احسن مع ظهور المعنى المقصود وعلى كالتعبير في هذا المعنى
على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصل من كحل عين زيد
والعين على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لكان في قبيل
تفسير التي على نفس اذ يتعد الكحل فان قدمت على

اس المقصود

هذا هو السباع وهو الذي كان اصله الارض وادى
 الى ان يكون السباع من الارض وادى الى ان يكون
 السباع من الارض وادى الى ان يكون السباع من الارض

على اول السباع ولا يرى كوا السباع حين ينظم وادى الى ان يكون السباع
 انوه ثمانية والوقوف الاما في السباع كان اصله الارض وادى
 اقل من ركبتهم في واد السباع فقدم وادى السباع واستغنى عن ذكره
 في نيا الركبتين من جملة الركبتين و هو مقصور بر كيت الابل والثانية
 في ابي وادى كالتجربة من جن اوتى وهو الملك والثاني وساربا
 من الشرى وهو السبع في البس فقول له انك انما من رتبة البصر
 او من رتبة البس في الاول وادى ما منعه من كوا السباع حال منعه
 قدم عليه وعلى الثانية وادى ما منعه من كوا السباع فمعه
 الثاني وعلى التعديل من حين ينظم فقول الثانية المستغنى
 من الكا والواقي ولا يرى انما اعتراجه او صالبه واقله
 صفة وادى الى ان يكون السباع باق في الجور عائد الى وادى وركبت
 فاعل في هذه انوه صفة له وثانية لم يميز من نسبة اقل من
 يجمع الفعل في السبع الى الضمير وادى الى المعنى وادى الى ان يكون
 منهم وادى السباع والوقوف منه وما في قوله مصدرية وساربا
 اي ركبت ساربا مقول وفي المستثنى من قوله اي وادى اقل من

هذا هو السباع وهو الذي كان اصله الارض وادى
 الى ان يكون السباع من الارض وادى الى ان يكون السباع من الارض

واضوح

اضوح في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساربا مقول مررت
 على واد منسوب الى السباع كقترتها فيها والحق اي الارض
 مشوا وادى السباع حين اصاح به الظلام وادى يكون توقف
 الركبتين اقل من توقفهم به وادى السباع ويكمن ذلك هو ادر
 اخرقة من وادى السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه
 ركبت ساربا ساربا بالليل فيه في الآفات والحقائق ولو غيرت
 بالعبارة الاولى لقلت ولا يرى وادى اقل من ركبت انوه منه
 بواو السباع ولو غيرت بالعبارة الثانية لقلت ولا يرى
 وادى اقل من ركبت انوه منه وادى السباع وقا قسم المصنعة
 الارقا منها التلغية على ويحتمل من دليل الاغصا وحذو واحد
 منها ولم يكتف بذلك التعديل بل صير مباحث الاسم بتعريفه
 فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سكت تلك الطريقة
 وصير ما يتصرفه فقال **الفعل ما دل** الى الكلمة دلت
على معنى كائن في **نفس** اي في نفس ما دل على الكلمة والمراد
 يكون المعنى في نفس الكلمة دالها عليها من غير حاجة الى ضم

هذا هو السباع وهو الذي كان اصله الارض وادى
 الى ان يكون السباع من الارض وادى الى ان يكون السباع من الارض

منهم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ان يجعل ضمير
 في نفسه الى المعنى وح يكون المراد يكون المعنى في نفسه استقلاله
 بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة
 الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر
 في وجه الجمع ارجاع الضمير الى ما ذكر كما لا يخفى اعلم ان الفعل
 مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر
 وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعلها ولا شك ان النسبة
 الى فاعلها معنى مرتفى وهو الية ملاحقة طرفها فلا استقلال
 بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما
 وصف ذلك المعنى بالافتراض بالزمان تعين ان يكون المراد
 الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق بل اعلم ان
 لا يتحقق الا في ضمن التخييل فخرج هذا التعريف ^{وهو كونه الزمان} لانه ليس
 مستقلا بالمفهومية مقفون وضعا باحد الازمنة الثلاثة
 في الغرض عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج
 به الاسم عن حد الفعل ويقولنا وضعا يخرج الاسماء الافعال

لان جميعها

لان جميعها اما متفقولة عن المصادر او غيرهما كما سيبدو
 دخول في الافعال المستفولة عن الزمان نحو عسى وكاد لا قدر
 معناه بانه يجب الوجود ويصدق على المضارع ان متفقون
 باحد الازمنة الثلاثة لوجود الاحد في الاثنين ولان متفقون
 بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
 ومن فواته ان فوات الفعل دخول قد لانها انما تستعمل في
 الماضي لا الحال او لتقليل الفعل او تخفيفه وشئ من ذلك لا يتحقق
 الا في الفعل ودخول التين وسوف لانه الاول على
 القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم
 لانها وضعت لتأنيف الفعل كتم ولما او لطلبه كلام الامر
 او لتعني عنه كلاً لتعني او لتعريف الشئ بالفعل كاد والآلة
 وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل والحرف تاء التاء
 عطف على دخول قد وانما خضع الحرف تاء التاء لانها
 تدل على تأنيف الفاعل ولا تاتيح التأنيف لفاعل والصفات
 استغنت عنها لما ياتحرفا من التاء المتحركة الدالة على تأنيفها

الاستقبال

وانما ثبت فاعلمها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن
 ثناء الثابت اثباتا من الحركة لا اختصاصها بالاسم ولعل
 نحو ثناء فعلت اذ اردت نحو فعلت الثابت بالمتصلة البارة
 الحركة المرفوعة فبدل فيه ثناء فعلت ايضا واذ لك لان
 ضمير الفاعل لا يلحق بالماله فاعلى والفاعل انما يكون للفعل
 وفروعه وحده فروع عنه تمنع احد نوعي الضمير عن زاع
 لزوم تساوي الفرج مع الاصل وحق البارة بالمنع لان
 الممكن اخف واخص فهو بالتعظيم اليق واجد **الماضي**
ما قبل زمانا كذا الذي انت في قبليته واثبتة تكون بهن اجزاء
 الزمان فانه تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون
 بحال ان لا يجب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان
 فقولنا ما على زمان ما بجميع الافعال وقولنا ما كذا
 يخرج ما عدا والمراد بالموصل الفعل فلا يستغن عن اللام
 بمنزلة مس والمراد باللام ما به بحسب الوضع فلا يستغن عن
 بهم يعزب وجمعه بان عزبت عزبت بمعنى على الفتح غير مبتدأ

ان الفعل اذا سبقت له اليمين فانه في قبليته

محذوف اي هو بمعنى الماضي مبنى على الفتح لفظا نحو عزبت او تقدير
 نحو عزبت اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني
 فلتشابه المضارع في وقوع موقع الاسم نحو عزبت في موضع
 ضارب وضربت وجزا فتقول ان اضربن ضربتك في موضع
 ان تضربن اضربك اما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير
 المرفوع للمحرك فانه مبنى على السكون مع انه ضربت الا ضربنا
 لكراية اختلف اربع حركات متواليات فيما يوكا لفظ الواو فانه
 لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قبل الضمير المرفوع بالتحرك
 احراز من ضربنا فانه ايضا مبنى على الفتح ومع غير الواو فانه
 يعتم عليها لجانستها لفظا كعزبت او تقدير كرموا **المضارع**
ما المشي اي فعل مشي الاسم باحد حروف ثابت اي حال كون
 مثبتا باحد حروف التين او ابد يعنى الحروف التي جمعها
 كانت ثابت وهذه المشايمة انما تكون لوقوع الفروع ذلك الفعل
 مشركا بين زمانين الحال والاستقبال على الاصح كوقوع الاسم
 مشركا بين المعان المتعددة كالعين وعقيد بالجر خفضا

على وقوعه ان تلك المشابهة انما تكون لو وقع الفعل في مكان
 واحد من زمان الى زمان والاسم في المستقبل بعينه الاستقبال
 بالسين فانه للمستقبل القريب وسوف فانه للاستقبال
 البعيد كما مر في الاسماء يختص باحد معانيه بوجهين
 وانما عرفنا المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعاً الا
 بهذا او معنى المضارع في اللغة المشابهة مشتقة من الضع
 كان كلا الشبهتين ارتقعا من حيز واحد فيهما اخوان متعلقا
 فالهزء من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان
 او مؤنثا مثل ضرب والنون في اي لسانهم اذا كان مع غيره
 واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل ضرب وكانها ما غوزا
 من انا ونش والياء للمخاطب واحدا كان او مؤنثا او مجموعا مذكرا
 او مؤنثا والمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة احوال كون
 المؤنث والمؤنثين عما تبين او ووجه غيبة والياء للمخاطب
 غيرهما الى غير المتسمين المذكورين ايها واحد المؤنث ومثناه
 فقط لا غيرهما بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يجر

بما انما اشكرك

بالانسان
 فان كان الاسم المرفوع فاستقبل
 او بغيره بالانسان ناصية كاذبة

بالانسان معرفة كنهه فربما هي في الفقرة فربما في الفقرة انما هو معرفة
 او بالانسان حاله هو الاول في الفقرة السابعة وجوز المضارع في
 في الزمان في مضموم اي في مكانا ضيقا اربعة احراف اصلية كيد فرج
 او لا يخرج ومفتوح فيما سواه اي فيما سوا ما فيه على اربعة احراف
 مثل يند فرج وبسخر وخويا ولا يعرف من الفعل غيره اي غير
 المضارع لعدم علق الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة نون
 وانما يعرف المضارع مع ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد
 ثقبه كانتا وضميمة والنون جميع المؤنث لانه اذا اتصل به
 احدهما يولد مثنيا لانه نون التاكيد شدة الاتصال المنزلة
 جزء الكلمة فلو دخل على الاعراب قبلها يلزم قوله في وسط الكلمة
 ولو دخل عليها لزم وقوله على كلمة اذن حقيقة ولان نون جمع
 المؤنث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لما فيها
 نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب الا بالرفع نصب
 يشارك الاسم فيهما وجرم يختص به كاجر بالاسم فالصحيح منه وهو
 عند النحاة ما لم يكن حرف علة المجزوء عن خبره بالرفع

متعلق بالفتحة مذكور كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر
 مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب
 المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الخائب
 المذكر تضرب في الله صغرين في الواحد المؤنث الضائب والواحد المذكر
 المخاطب واضرب في المتكلم الواحد وتضرب في المتكلم مع الغير بالفتحة
 في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا ان حال كون الضمة والفتحة
 لتفليح والسكون في حال الجزم مثل اضرب ولن يضرب ولم يضرب
 والمضارع المتصل به ذلك في الضمير الياء في المرفوع وذلك في موضع
 بالسنون حال الرفع وقد فيها ان تحذف التاء في حال الجزم والنصب
 فانه التثنية تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجزم مثل يضربان
 وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا
 الاخره والمضارع المعقل الآخر بالواو والياء بالفتحة تقديم في
 حال الرفع لانه الفتحة على الواو والياء ثقيلة تقول ندعو ونهوى
 والفتحة لفظا في حال النصب تحذف الفتحة نحو لن يدعوا ولن يهوى
 والفتح ان تحذف الواو والياء في حال الجزم

وهذا اعرابها بالفتحة والياء
 صورة الفتحة والياء في الاسماء

لانه الجازم لم يجر حركة استعمل الحروف المناسبة لها نحو لم يضرب
 ولم يرم ولم يضرب المعقل الآخر بالالف بالفتحة والفتحة تقديم لانه اللفظ
 لا تقبل الحركة فتقول يرمي ولن يرمي والفتحة ان تحذف الف
 في حال الجزم فتقول لم يرمي ويرفع المضارع اذا اجتزعت عن الناصب
 والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا الجوز كما هو السائد
 المشهور عن عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل في
 وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب ضارب او درن برجل يضرب
 ورأيت رجلا يضرب وانما الرفع بوقوعه موقع الاسم لانه
 ان كان يكون كالاسم فما عطى سبق اعراب الاسم واقرؤه وهو الرفع
 وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع
 فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو يقوم
 وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم
 الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه
 واقع موقعه لا كقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ
 مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان فيكفينا وقوعه موقع الاسم

هذا اعرابها بالفتحة والياء
 صورة الفتحة والياء في الاسماء

وان كان الاعراب مع تقديره استغنى الاعراب مع تقديره فعلا
 ويحتمل سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم
 لا يقوم وحده والسين صار كحد اجزاء الكلمة وسوف حكم
 السين ومنه نحو كاذب يقوم ان الاسم قبل الاسم والاسم
 في الاصل لا ياتي في باب افعال المفارقة ان شاء الله تعالى
 وينبغي ان المسارح بان ما هو في قوله قال القراء اصل لا ابد
 الالف فوئا وقال الخليل اصل لان قفصر كاش في اي شئ
 وقال سيبويه انه حرف بلا سر واذا قبل اصل اذا ان تحققت
 وقبل اصل اذا الفارقة فتكون عوضا عن المضاف اليه وكذا وان
 مقذرة بعد صحت نحو سرت حتى اذ قلها وبعد لام كي نحو سرت
 لا اذ قلها وبعد لام الجودين لام اللام الجارة الزائدة في خبر كان
 المنع نحو وما كان القائلين بهم لان هذه الشك في جوار فيمنع
 ونحوها على الفعل لا يجعل مصدره بتقدير ان المصدرية وبعد
 الفاء نحو زرين فاكروك وبعد الو نحو لا تأكل السمك وشرب
 اللبن وبعد او نحو لا تأكل السمك او تعطين حتى فان الفاء
 والواو

والواو حلقا واقعتان بعد الالف وقد امتنع عطف
 الخبر على الالف فيمنع من الالف من عطف المفرد على المفرد
 والمفرد من ذلك الالف فيكون المعنى في ذرين فاكروك لم يكن
 زيارته منك فاكروك مني بآك ونه لا تأكل السمك وشرب اللبن
 منك لا تأكل السمك وشرب اللبن معا فان التي ينسب بها المضارع من
 اربدان تحسنة لا مثال النصب بالفتحة ومثل ان نعم اقولكم
 مثال النصب بخلاف التوكل وكلمة ان التي تعيد العلم اذا لم يكن
 بمعنى الفتى هي ان المتقدمة من المشقة لان الحذف بتعريف
 فناسبت خلافا ان التا حيدة قابتها للربها والجمع فلاقتا سبب
 استـ وليت ان ان الواقعة بعد العلم هذه ان التا حيدة نحو علمت ان
 سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الفرة فغيرها الوجوه ان
 لان الفرة باعتبارها لا تدعى فليدة الوقوع بل لايم ان المتقدمة الدالة
 على الحقيقة وباعتبار عدم التيقن بل لايم ان المصدرية فيمنع
 وقوع كبرها فيجوز ان التي بعده الوجوه ان ونه مثل ان ابرج
 ومعناها الرضوى لن نفي الاستقبال نفيًا مقدرًا لا مؤبدًا

ان تصوموا
 ان تصوموا
 ان تصوموا

والا يدرى ان يكون فقه لا يشق ولن ابرح الارض حتى تاذن لي ان
تتفضل لان لن يقتضى التباين وسنرى يقتضى الانتباه واذا
التي ينتسب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها الى ما قبلها
اي لم يكن ما بعدها معوقا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها
على ما قبلها لا ينتسب لانها لا تضعفها لا تقدر ان تعز فيما بعده
على ما قبلها فصار كانه سيقربا حكما وكان عطف على لم يعتمد
اي ينتسب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها والا
كان الفعل المذكور بعدا مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وبما لا يمكن
ان في الاستقبال فان فقه احد الشرطين نحو انا اذن احسن
اليك وكقولك لم يتركك اذن اهلك كاذبا وكلاهما كونه كالمفعول
نحو فكل انا اذن اهلك كاذبا وجب ان يرفع مشرقا فلو لم يكن فان
اسلمت اذن قد فعلت الجثة مثل انما لا يعتمد الاستقبال فقول
اذن مبتدأ وقوله لم يعتمد ظرف للاستقبال المحذوف
معها في الشرط البسي وقوله مثل اذن قد فعلت الجثة خبر المبتدأ
فحينئذ ان هذا المثال على طريقة شبلات اخواتها الا انه
لما كان

لا ان لم يرفع هو المفعول
الشارع في قوله والمبتدأ هو المفعول
الشارع في قوله والمبتدأ هو المفعول

ولما كان انتساب المضارع بها مشروطا بغيره اشار
اليها فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو
والقاء قالوا بها ان جاء ثلثان التبيين على ضعف الاعتقاد
بالعطف لاستقلال المعلوم لانه محمول والرفع باعتبار
الاعتقاد بالعطف وانه ضعف وكن التي ينتسب بها المضارع
مثل اسلمت كي اذ فعلت الجثة ومعناه السببية اي سببية ما
قبلها لما بعدها كسببية السلام لدفع الجثة في المثال المذكور
وحكي التي ينتسب بها المضارع بعدا بتقديمه اذ كان اي
المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وانه كان بالنظر الى زمان
التكلم ماضيا او حال او مستقبلا بمعنى كي ان كان كونه حين
بمعنى كي السببية او الى انشائها القابلية مثل اسلمت متى اذ فعل
مثال من بمعنى كي ولا استقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها و
بالنظر الى زمان التكلم فيجوز ان يكون ماضيا او حال او مستقبلا
واسير حين تعقيب الشخص مثال من بمعنى كي ولا استقبال ما
بعدا تحقيقا وانه ارادت بالفعل الذي دخل حتى الحان بمعنى

بمعنى ان المعلوم كونه قبل كان
مقتضى استقباله غير متصور في
العطف كما ان لم يعتمد على ما قبلها

ايضا وكنت حزين حين اذ فعل البلد
مثال من بمعنى كي او لا استقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واسا بالنظر
الى زمان التكلم

بعين زمان الحال تحقيقا ان بطريق التحقيق بان يكون من زمان
 الحكم بعينه وسببي ومثاله او حكاية ان بطريق الحكاية
 كما تقول كنت سرور اسر حتى ادخل البلد فادخل في هذا المنع
 حكاية الحال لماضية كما ذكر كشت في زمان الدخول حيث كانت هذه
 العبارة وتكليفها في زمان التكلم على ما كنت حيث كنت وكان ما بعد
 حتى في هذه العبارة مرفوعة فاقبضت على ما كان عليه وحكيته
 وقع زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعة اذ لا يمكن ان نقدر ان لا نراها
 علم الاستقبال كانت ان حتى عند هذه الاداة حرف ابتداء
 لا جازية ولا عاطفة ومعنى كونها حرف الابتداء ان يبتدأ بها كلام
 مشتاف لا ان يعقد بعد بابتداء يكون الفعل خبره ليكون
 حتى رافعة على اسم كماله هم بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم التماس
 والجازم ويجب السببية ان يكون ما قبلها سببا لما بعد بما يخص الاتصال
 المعنوي وان كانت الاتصال اللغوي مثل من قلنا حتى لا يوجد
 الآن مثال لما ارد به الحال تحقيقا فانه قصد به نفع الدجاء في زمان
 التكلم ومن ثم ان وسوء اجزاء هذه الامرية ان يكون حتى

عند

هو تعليق من المارة بما فيها خبر
 لانها تامة الاتصال بالمتعلقين كشت

عند ارادة الحال حرف ابتداء وهو سببية ما قبلها لما بعد بما
 امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قوله
 كان سير حتى ادخلها في وقت حصول كان التاقصة في هذا القول
 بان يجعل كان فيه تاقصة لانما لا نراها لما كانت حرف ابتداء
 انقطع ما بعد بما هي قبلها حتى التاقصة بلا غير قصد المعنى بخلاف
 ما اذا كانت تامة فارتبها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر
 الثاني في قوله كسر حتى ادخلها لا يحل ان يكون ما بعد ما خبرا
 مشتافا مقطوعا به فوجه وما قبلها سبب لما بعد بما هو
 مشكك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم به وقوع السبب
 مع الشك في وقوع السبب هو حال وجاز في وقت حصول كان
 التامة نحو كان سري حتى ادخلها فانه معناه ثبت سري
 فاما ادخلها في الوقت والاقاد فيه وجاز انهم سار حتى تدخلها بانهم رفع
 لان السير في هذا المقام تحقيق والشك انما هو في تعيين الفاعل فهو
 ان يكون السبب تحقيق الحصول فقولهم عطف بتقدير جازم
 جاز في التامة لا لكان سري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقيده

هو دهر البلدة

بقوله في الشارة كما المعلوم عليه وفي النسخ هكذا وجاز في
 كان لسيرى حتى ادخلها في الشارة اي جاز الرقع في هذا التركيب في
 حصوله كان الشارة فعلا هنا في اسمهم سار عطف على كان لسيرى
 والافاد فيه ولهم في التي ينتجب بها المضارع بعدها بتقديم
 مثل اسكت لا دخل اليه وانما يفتر ان بعدها لا تها جاز
 ولهم اليهود التي ينتجب بها المضارع هي لام تأكيد للنفي بعد النفي
 فكان لغفل مثل ما كان الله ليعلمهم او معن غولم يكن ليعلمهم
 ايضا جاز ولهم يفتر بعدها ان كان قبله اصدار الفعل بعد المصدر
 بان المقدرة فكيف يفتح الجمل قبل على فخذ المضارع من الاسم
 اي ما كان صفة الله تعالى لهم او من الخير اي ما كان الله
 ذا تعذيبهم او على ثاويل المصدر يكسب الفاعل اي ما كان الله
 محذيرهم والفاء التي ينتجب بها المضارع بعدها بتقديم
 ان فتقدم ان بعدها لانتصاب المضارع مشروطة
 بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان
 العدد والرفع الى التثنية المنفصل على السببية حيث يدرك تقدير

اللفظ

هذا هو اللفظ
 في قوله تعالى
 فانما يفتنهم
 فانما يفتنهم
 فانما يفتنهم
 فانما يفتنهم

اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الالة
 عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء
 السبعة ليعبد بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي المستثنى
 جوابا عن فتوتهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة التي بعدها
 او تحذف من فاعلها ان يكون منك زبارة فاعلام مني او مني نحو لا
 شغني فاعلم ان لا يكون منك شتم فغضب مني فيندرج فيها
 الدعاء نحو اللهم اغفر لي فاقه زولا فواخذني فاهلك او
 استغفركم نحو هل عندك ماء فاشربه اي هل يكون منك ماء
 فاشرب مني او غني عنك ما تبتا فخذنا اي ليس منك اثبان
 فتخذ مني فبندرج فيه التخصيص نحو لا اترك عليك منك فيكون
 مع نذير الاستعارة في الفعل فيندرج في النفي او النفي نحو
 ليت لي مالا فانفقته ان ليت لي ثبوت مالا فانفقته مني
 فيندرج فيما وقع على صيغة التثنية نحو لعل ابلغ الاسباب بسبب
 فاطلع بالنصب على قراءة حنفى او عن من نحو الاستغفار فيغيب
 خبره ان لا يكون منك زبارة فاصابه خبر مني فيجمل هذه

انما كان في الالة سببية وانما كان سببية
 علم لاظهار الالة بحكم الاستعارة

ووجه النسخ ان الدعاء مندرج
 في الامر والامر فيكون في اللفظ غالبا

بين المواضع معنى السببية مقصودة والقائه تعالى عليها وما
 بعد القاء في ثاويلا بعد معطوف على مصدر آخر مفهوما
 قبل القاء وانما نحو ما تركت منزلي ليقم فمجم والمفعول بالجمان
 فاسترخيا يدون بتقديم احد الاشياء الستة فيقول على
 ضرورة الشر والواو التي ينتجب بعدها المضارع بتقديم ان
 بعدها مشروطة بشرطين احدهما الجمعية او صا جبهما قبلها
 لما بعدها والواو او للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها افعال
 الواو ذلك ان ما قبل الواقعة قبل القاء فيكون احد الاشياء الستة
 المذكورة او مثلثها امثلة القاء بعضها بابدال القاء بالواو كما
 تقولون مثلاً زينة واكرام لا يجتمع الزيادة والاكرام والاكمل
 السمك وشرب اللبن ان لا يجتمع شرب السمك مع شرب اللبن
 وعلى هذا القيس واو التي ينتجب المضارع بعدها بتقديم ان
 بشرط معنى الى ان او الا ان بشرط ان تكون بمعنى الى
 والادخلون على ان المقدرة بعدها لان ان ايضا داخل
 في مفهومها والا يلزم من تقديم ان بعدها تكرار نحو
 لا الزمك

قوله ان لا تغيب القاء بعد تقديم
 المصدر يكون عطفاً على اسم
 المفعول به في قوله جبهما قبلها

لا الزمك او تعطيلين حتى اولا ان تعطيلين حتى فسيبويه بقدر
 بال بتقديم مشا ان لا الزمك لا وقت ان تعطيلين حتى
 وعنده يقدر بال بال ثاويلا بعد معطوف على معنى الى ان لا الزمك
 الى اعطاك حتى والعاطفة ان حروف العاطفة مطلقا
 سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كنتم واذا كانت منها
 نحو غير اشترط ما ذكر من الشروط لست بتقديم ان بعدها
 ينتجب المضارع بها بتقديم ان اذا كان المعطوف عليه
 اسما صريحا نحو اعجبني صريحا زيدا وشتم او فشتم او فشتم
 شتم فتم ليست من الحروف العاطفة المذكورة وتقدر
 ان بعد الواو والقاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة
 فيهما فقولوا والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف
 على اول العودات الناصبة بتقديم ان اعني قوله حتى
 اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان
 وقبل هو جزاء معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة
 بعد حتى وظاهرا ان هذا وان كان ابعد بحسب التقط

مع ما اصابها قلاواين ومتن واما جرحنا ان المضارع
 مطلقا سواء كان مع ما اول ومن وائ وائ واما جرحنا ان
 المضارع مع كنهها واذا قلت ذلك لم يبق في كلامهم على وجه الظاهر
 واما مع كنهها فلا معنى لعدم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ
 اقراء كان معناه على اني حال وكيفية تقرأ وانت انا اقرأ اي
 عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال و
 الكيفيات واما مع اذا قلت كلمة الشرط انما تجزم بقضيتها
 معنى ان التي هي موضوعه الملا بها واذ امروعة لا امر لقطعة
 يدويان مقدرة عطف على قول لم يبق اي ويجزم المضارع
 بان مقدرة سيجي بيانه انت انت انت انت فلم يلق المضارع
 ما مضيا ونقيضه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل النفي الى ما
 هو اقرب ان نفي ما مضيا ولما مضيا اي مثل لم في هذه القلب النفي
 وتحقق اي لما بالاستعارة اذ منته الماض من وقت الاستعارة
 الى وقت الحكم بلما تقول ندم فلان ولم ينفع الندم اي بقيت
 ندمه ولا يلزم استمرار استعارة الندم الى وقت الحكم بها وجواز

جواز
 انما انما ندم فلان ولم ينفع
 الندم اي لما بالاستعارة اذ منته
 الماض من وقت الاستعارة الى
 وقت الحكم بلما تقول ندم فلان
 ولم ينفع الندم اي بقيت ندمه

وجواز حذف الفعل انما بقا لما يجوز حذف الفعل المتعربا
 ان دل عليه دليل نحو شفت المدينة ولما ان لما ادخلها وتفتن
 ايضا بعدم دخول اد واست الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب
 ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان
 ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومفعول وتختص ايضا
 باستعمالها خالبا في المتوقع اي ينفي بها متر كبت متوقع تقول
 لم يبتوقع ركب الامير لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع
 ايضا نحو ندم فلان ولما ينفع الندم ولما الامر في اللام
 المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليفقر الله لنا و
 من مكسورة ونحو الفة وقد مكسبت بعد الواو والفاء ونحو
 نحو ولغات طائفة اخرى فليصلوا ونحو ليفضوا ولا الشين
 هي لا المطلوب بها التوكيد اي ترك الفعل في بعض النسخ و
 لا للشين فتد يا اي لا للشين التي هي ضد لام الامر وهي التي
 يفتلج بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع
 المبني للفاعل والمفعول نحو اطبا او غايبا او متنجسا وكلهم

سكن

وكلم المجازات المذكورة مع قبل تدخل على الفعلية السببية
 الفعل الاول وسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول
 سببا والثاني مسببا وفي شرح المعنى وكلم المجازات تدخل
 على شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلمة المجازات
 لا تجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان الحكم
 اعتبر سببية شئ لشئ آخر بل من وجهه شئ لشئ وجعل كلمة المجازات
 ذلك عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني
 لافا رجا ولا ينبغي ان يعتبر الحكم بينهما من حيث يصح بها
 ان يوردهما في صورة السبب والسبب بل المزوم واللازم كقولك
 ان شئتم ان اكرمكم الشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام سببا
 حقيقيا لانهما لا ينفكا لافا رجا لكن الحكم اعتبر تلك النسبة بينهما انما يوردهما
 في الحكم الا فلا يعبث بغيرها بكونه بغير الشتم الذي هو سبب الايمان
 عند الناس سبب الاكرام عنده وبسبب ان اي هذا الفعل
 او كونهما شرطا لانه شرط لتحقيق الثاني وثانيهما جزء من حيث
 انه يستثنى استثناء الجزاء على الفعل فان كانا ان الشرط والجزاء
 على الاول

مضارعين

مضارعين فلو ان ذلك في اذكر ان الاول قطع معناه وان كان ذلك
 فقد زرك فاجزم واجب في المضارع لضموم الجازم وهو ان او ما
 يستغنى بها مع مضارع الفعل وان كان الثاني مضارعا فالوجه ان
 اي فقيه الجاهل ان يلزم متعلقا بالجازم وهو اداة الشرط والرفع
 يستغنى التعلق بغيره الماضي والفعل بغير المعوم فلو ان كان ذلك
 آتيا او آتيا واذ كان الجزاء ما يغير قد غفلنا تقبيل الماضي غلو
 ان خرجت خرجت او معتنى غلو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون
 تقبيل لا قد اي لم يفترون بقدر سواء كان قد سلفوا القول
 ان يسرور فقد سرور ان لم من قبل ومعناه يا معذرا كقولك ان
 فان كان قد قبضه قد من قبل فصدقت ان فقه صدقت
 لم يخرج الفاء في الجزاء لتحقيق ثاثير من الشرط فيه الغلبة مناه
 الاستعانة فاستغنى فبغير الرابطة كقولك ان اكرمتني
 لم اكرمتك وانما قال بغير قد يخرج عن الماضي المحقق الذي
 لا يستقيم ان يكون الشرط ثاثيرا فيه كقولك ان اكرمتني
 اليوم فقد اكرمتك اسس لوجود دخول الفاء فيه وان كان

لو

ان الجزاء مضارع مشتق او متقبلا بلا اعتبار عما اذا كان متقبلا بلام فاعلة
 متدريج فيما سبق كقوله ما ضيا معتر او يلى من حيث يجيبه القاء
 لعدم تضرادات الشرط فيه معتر فالوجه ان المتبى ان بالقاء وكذا
 لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيكون
 بالقاء واشترت في تغيير المعنى حيث خضعت لمعنى الاستقبال
 فيترك القاء لوجوده وتأثيره من وجه وان لم يكن قوتيا نحو قوله تعالى ان
 يكون منكم الف بغلسوا الغيبين ومن عاد فينتقم الله منه والآن
 وان لم يكن الجزاء ماضيا او مضارعاً مذكورين فالقاء لازمة فيه
 لان الجزاء حتما ماض بقدر انما تقدر ان اكرمتني اليوم فقد
 اكرمتك امس بنقد بر فقد اكرمتك وعلى كل حال التقديرين لا تأثير لكون
 الشرط في الماضي فاحتاج الى الرابطة وهي القاء واسم هذه السببية
 او امر او نهى او دعاء او استغراب او مضارع متقبلا بلام او من
 الى غير ذلك كالتمن والعرض وفي جميع هذه المواقف لا تأثير لكون الشرط
 في الجاه فاحتاج الى الرابطة وهي القاء ويجوز ان لا يفتا جاء
 مع قوله الاسمية التي وقعت جزاء موضع القاء لان معناها قريب

والمضارع المنفي بلا مقول
 ومن يوسد بغيره فلا يجازي
 ولا يفتا يجز

او تقديره ان كان نقول ان اكرمتني
 اليوم فاكرمته امس

قريب من معنى القاء لانها تنبئ بمحدث او بعد اقترانها
 معنى القاء والتعقيب وكذا القاء اكثر وانما الشرط
 اسبغية لليلة الجزائية لانها صوابها بالان اذا الشرطية
 مختصة بالتعليلية فاختصت هذه اليلة بالاسمية فرقا
 بينهما كقوله تعالى وان نصبرهم سنته بما قدمت اليهم
 اذا هم يقنطرون وان اليك يرجعون بها المضارع حال كونها
 مقدرة ان كانت مقدرة بعد الامر نحو ان اكرمتك
 ان تقدر ان اكرمتك والنهي نحو لا تفعل الشئ ان اكرمتك
 ان تفعل الشئ ان اكرمتك والاستغراب نحو هل عندك ماء
 اشربه لان المعنى ان يكون عندكم ماء اشربه والعنى
 نحو ليت له مالا انفق لان المعنى ان يكون له مال انفق
 والعرض نحو لا تنزل نصب خير اي ان تنزل نصب خيرا
 اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة
 لان يكون لما تقدم قصد به السببية اسبغية ما تقدم له
 فيقدر ان مع مضارع يؤخذ بما تقدم ويجعل المضارع

الواقع بعد هذه الاشياء مجزوءا به وانما اختص تقدير
 ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على العليب والعليب
 غالبا يتعلو بطلوب يترب عليها فائدة يكون ذلك
 المطلوب سببا لها وهي سببه فان كان المضاع الواقع
 بعد ما بتلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك
 الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل يحمل المضاع الواقع
 بعد ما بقاء فيجزم بها نحو اسم تدفن الجنة فان المطلوب باسم
 هو الاسم وهو مطلوب فائدة تدفن الجنة فهو سبب لها وقصد
 اداء تلك السببية ففقد اسم الفعل انما هو اسم وجعل تدفن
 الجنة جزاء له ففعل ان تدفن الجنة وتكون تدفن الجنة ان ان
 تكون تدفن الجنة لان الترتيب قرينة الفعل المنقح لا المشبه ولا ربطا
 استنع لا تكون تدفن النار عند المهور فلاق تلك في فائدة
 لا يستنع ذلك عنده فاستناعه عند المهور ان التقدّم على ما
 عرفت ان تكون تدفن النار فهو كبر الفساد واما عدم استناعه
 عند تلك في فلا تدفن النار معناه بحسب العرف ان تكون تدفن النار

فالعرف

فالعرف في هذه المواضع قرينة الشر والشب والعرف قرينة قرينة
 هذا ان قصد سببية وانما انما لم تقصد لم تفر المجزوم فمضاع بل يجب
 ان يرفع انما بالصفة ان كان صالحا للموسيقى كقولك تساقطت
 من ذلك ولما برقت فيمن فراء مرفوعة ان وينا واما او بالان كذلك
 قوله تعالى فذرهم في حطبنا وهم يعبدون الا تخربوا او بالاستئناف
 كقولك ان وقال رايدهم اسماء ولها تكتفينا امرى مجزى بقدر
 الامر كذا في بعض فتسج وفي بعضها مثلك الامر وكان المراد به
 صيغة الامر فاتهم بطلعون امثلة الماعن او امثلة المضاع
 ويريدون صيغها في بعض الشروع انما قال الامر لان
 الامر كما اشتهر في هذه النوع من الافعال اشتهر في المعن
 المصدر ان ايضا فارد التمس على المقصود وهو في اصطلاح
 التحويلات والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره
 المعن في شرحه صيغة بطلب بها الفعل شامل لكل امر
 غائب كان او محضيا او متكلما معلوما او مجهولا من
 الفاعل احذر ان في المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل

بالمرحى الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافته الفعل اليه بيانية
وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر منه القيد
ههنا الكفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذفه
فاعله واقامة المفعول مقامه ما مضافا غيرت صيغته دفعا ليس
بان رتم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب وخرج واعلم واخبر له
هذا النوع في التغيير لان مضافه غريب فاضرب له وزن غريب
لم يوجده في الاوزان المخرج في الفتحة الى الكسرة ووزن فعل
بالمخرج في الكسرة الى الفتحة وان كان عربيا بدار على غرابه المعنى
ايضا لكن المخرج في الكسرة الى الفتحة انقل فلا ضرورة في اضمحاره
بعد حصول الفقد باخف منه وبمعنى الثالث مع الفتحة الوسطى
نحو اطلقوا واخذوا واستخرج للثلاث بلبس في الدج بالمرحى
وكذا باب وبمعنى الثاني مع الشاء مثل نعيم ونحوه ونذكر
لثلاث بلبس بصفة مشاع نحو علمت وجابلت ودرجت خول
اللبس وهذا علمت لقوله وبمعنى الثالث والثاني ومعتل
العين ناي ما يكون عينه فقعا محتملا للثلاث بدار عليه مثل ملهى

وهو يروى في اللبث فاذ لا يعمل عينه للثلاث بدار الى ابعث
الاعلايين في يروى ويملون فيقول الاموية ان يقال معتل العين
المشغولة بعينه الف للثلاث بدار عليه مثل غور وميد واما معتل
العين بالذكر فزيادة عنده من واخلاق في المبنى للفاعل منه
كما ذكره وبمعنى ذكر معتل العين في المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما
ذكرنا الا فصح فيه قيل وبيع اسم ما قول وبيع نقل الكسرة
من العين الى ما قبلها بعد حرف حركة فصار ببيع وقول فاعل
واو قول ياء السكون والسا ما قبلها فصار قيل وجا
الاسم وهو فاعل في قوله ببيع وفي شرح الرضي حقيقة
هذا الاسم ان فتح بكسرة فاء الفعل هو الفتحة فتبيل الياء
الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ اما تابعة لمحرك ما قبلها
هذا واد النواة والقواد بالاسم في هذا الموضع وقال بعضهم
الاسم ههنا كالاسم حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط
مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفونيقين وقال
بعضهم الاسم ان تاتي بضم فاعله بعد ياء ساكنة وهذا ايضا

غير مشعر عند هم والغرض من الاشتراك بالانذار بان الاصل
 الضم في اوائله هذه الحروف وماه الواء ايت على ضعف فيقبل قوله
 وتويع بالاسكان بلا نقل وجعل الواو باء لكونها وانضمام
 ما قبلها ومثله ان مثل باب الماضي الجوهري في مصدر العبر
 في الثلاث المجزئة باب الماضي الجوهري في مصدر العبر في باب
 الافتعال والافتعال نحو اختبر وانقيد في بحى الثلاث
 الثلاث فيه اذ نبر وقيد قيرها مثل قيل وبيع بلا تفاوت
 وول استخبر وافهم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لكون
 ما قبل حروف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخبر وافهم
 بالياء والواو المكسورين والقياس فيهما اذ اسكن
 ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذ كانت
 واو افعال استخبر وافهم لغة واحدة وان كان في الفعل
 الذي اريد حذف قاعله واقامة المفعول معاملة متساوية
 ضم اوله وهو حروف المضارعة نحو يضر ونكرم ولم نكرم
 ويستخرج ويضرب ويقتل ما قبل آخره لغة الفتحة ونقل
 المضارع

المضارع بالزيادة وحصل العين المبني للمفعول تستقلب اليه
 فيه القاء كانت او واو نحو يذبح ويباع وبشقاد وبشاد
 وبسجائب ويقام نحو كيا حقة او مكنا وانضمام ما قبلها
 المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل ما يندفع فيهم
 على مثل ان اوضح الفاعل يستعمل الفعل بوبية فتم عليه
 فانه كلف فعل لا بد له فاعله وفعله وفوقه على فيه لكن شبه الفعل الى
 الفاعل بجره من التعدد والقيام والاستناد فيقال به الفعل صادر
 عن الفاعل وقام به ومستند اليه والى الفاعل في الاصطلاح انه متعلق
 فانه يتعلق بشبه الفعل في غير الفاعل فالله اصله فيهم المتعلق ان كان
 موقوفا على غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فانه فيهم موقوف على متعلق
 المخروب واليا يمكن تعقله لا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان
 والقبلة وهيئة الفاعل والمفعول فانه فيهم المتعلق وتعقله
 بدون هذه الامور كعدم وغير المتعدى بخلافه ان بخلاف المتعدى
 يعني لا يشترط فيهم على فهم امر غير الفاعل كقيد فانه وان
 كان له متعلق بخلاف واحد من الزمان والمكان والقبلة و

والقائبة وهيئة الفاعل لكن في هذه المسئلة
 جائز وغير المتعدد يصير مستعدا بالضرورة كذا بيت زيد او
 بتقصيص العين نحو قرحت زيد او بالالف الفاعلة نحو ما شئت
 او بسين الاستفهام نحو مستخرجته او بوزن الجزع نحو ذهبت زيد
 والمتعدد يكون مستعدا للمفعول واحد كعزب وهذا في العلم
 كغيره والاشئين فان بينهما غير الاول لا على ولا اثنين فان بينهما
 عين الاخر فيهما من عليه نحو علم والى مخالفة كاعلم وادى بمعنى
 اعلم وهو الصليان في هذا القسم فانها لا تقبل افعال العشرة
 مستعدة في المفعولين فاما اذ قلت عليهما العشرة زاد مفعول آخر
 يقال للمفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انباء وبتا وحبير
 وحبير وحدث فقلت اصلا في التعدد في العشرة مفاعيل بل
 تعدد بينهما اليها التامين بواسطة اشياء لها معنى الاعلام و
 هذه الافعال المتعددة في العشرة مفاعيل مفعولها الاول كقول
 باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعطيت زيدا او المتفاه
 عند كقولك اعلمت عمر واسمطلقا والثاني والثالث من مفعولها
 كقولك

كقولك علمت في وجوب ذكر احد ما عنه الاخر في جواز تركها
 مع افعال القلوب استثنى افعال الشكر واليقين ابشأ وكذا تركها
 بالشكر الفلح والافلا شئ في هذه الافعال بمعنى الشكر المتضمن
 تساوي الطرفين وهن ظننت وحسبت وطلعت وهذه الثلاثة
 للظن وزعمت وهن تكون تاريخ للظن وتاريخ العلم وطلعت وذهبت
 ووجدت وهذه الثلاثة للعلم فكل هذه الافعال على الجملة
 الاستثنائية لبيان ما هي ان تذكر لبيان حيث الاخبار بها لا شئ عنه
 ان عن الظن والعلم كما اذ قلت علمت زيدا قال كقولك علمت لبيان
 ان ما انشأت هذه الجملة عنه عين شئت بها واخبرت بها عن قيام
 زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قال كقولك ظننت لبيان
 ان ما انشأت الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذا كبروا في الافعال
 فتنبأ اي هذه الافعال للترتيب اي ميزان الجملة الاستثنائية للسنن
 والمستند اليها انهما مفعولها ومن خصا بعمها هي جمع حقيقة و
 هي ما يقتضيه بالشئ ولا يوجد في غيره اي في تمامها مع افعال القلوب
 انه اذا ذكر احد هاتين يجب ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعولها

وسبب ذلك مع كونها في الاصل مبتدأ وخبر او حذف المبتدأ
 وخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لانه
 معتمدا معا على المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان
 كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك
 مع العربية على قلته اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى
 لا يحببن الذين يخفون بما اتاهم الله من فضله هو خبر المفعول على
قراءة ولا يحببن بالياء المنقوطة من تحت ينقلب الى لا يحببن هو
يخفون هو خبر المفعول الذي هو المفعول الاول وثالثه في الثاني
 فكما في قوله تعالى لا تحلنا على غراك انا طامنا قد ومن بنا الاعداء
 ان لا تحلنا جازع من قوله جازع من الذي هو المفعول الثاني
 بخلاف بابي عطيت فانه يجوز فيه الاختصار على احدهما مطلقا ببقاء
 فلا لا يعطى الذي خبر من خبر ذكر المعطى لا يعطى انقراء في خبر ذكر المعطى
 وقد جازع فانه مع كونه فلا لا يعطى وبكسره اذا استفاد في مثله
 فانته بدو المفعولين بخلاف مفعول بابي عطيت فانك
 لا تحذفهما نسبيا متبعا فلا تقول علمت وعلمت لعدم الغائبة

اذن المعلوم

اذ في المعلوم ان الانسان لا يحل في العلم والخلق واتساع قيام
 القرينة فلا يلزم حذفها نحو يسبح قبل ان يدخل مسجده صحيحا
 ومنها ان من خصا يصرف افعال القلوب بموازاة الالفاء الى ابطال
 عملها اذا توسلت بين مفعوليهما نحو زيد علمت قائم او تافرت
 عنهما نحو زيد قائم علمت وانما يجوز الالفاء على التقديرين
 الاستقلال الجزئيين الثاني لان يكون له مبتدأ وخبر او مفعولين
 هما كلاما تاما على تقدير الالفاء ويجعلها مبتدأ وخبر او مفعولين
 عملها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالفاء عند التقديم ايضا
 نحو علمت زيد قائم كمن الجهل على انه لا يجوز هذه الافعال على
 تقدير الغائبة في معنى الغائبة فزيد لم علمت زيد قائم في خلق
 وخبره جواز الالفاء وانتارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير
 التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
 التوسط وفي بعضها انهما مساويان والالفاء اولى على تقدير
 التأخير وقد يقع الالفاء فيها اذا توسلت بين الفعل ومفعوله
 نحو زيد حسب زيد وبين اسم الفاعل ومفعوله نحو علمت بكرم

ضميرين متصلين لشئ واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان
 احدهما منفصلا لم يتغير جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اناك
 ظلمت مثل علمت في متعلقا وعلمت كمتعلقا ولا يجوز ذلك
 في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي
 وشتمت نفسي وذلك لانه اصل الفاعل ان يكون مؤنثا والمفعول
 متاثرنا واصل المؤنث ان يغير المتأثر فان اتحد معنى كرم
 اتفاهما لفظا فقصده مع اتحادهما معنى تغيرهما لفظا
 بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا
 ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر
 الامكان لا تتفاهما في حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا
 بخلاف ضربت نفسي فان النضر باضافتها الى ضمير المفكر
 صار كائنا قبله لفظية متغايرة المضاف بالمضاف اليه فصار
 الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان وانما
 افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
 في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاء اتفاهما لفظا لانها ليسا
 في الحقيقة

في الحقيقة فاعلا ومفعول به ومن اجزى جري افعال القلوب
 فقد شئني وعذمتني لا ارضى بقبضا وجدتي في اعلاب
 حمل المتقبض على المتقبض وكذلك اجزى وراى البصريه و
 الحكيمة على راى الغلبة فبذلك فيها ما جازي فيكون فاعله
 او مفعوله هما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر ادان للرماح
 درية من عرو عيشن تارة واماي وكقولهم ان اراى اعصر
 خرا ولبعضها ان لبعض افعال القلوب ما عدا حبيت و
 خلت وزعت معنى اخر فربما في معانيها الاولى ومن اما العلم
 والظن بحيث يكونان يتوهم ان هذا المعنى ايضا متعد
 مفعولين وانما فيه تايد ذلك لانه لا يقال لا وفيه التخصيص بالبعض
 لان كل واحد منهما حرفان قلت بما يعني ضربت ذا
 ضياء وسببت بمعنى ضربت ذا حسب وزعت بمعنى كفلت
 يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر المفعول واحد لا اثنين
 فطنت بمعنى اتهمت في الطشة بمعنى التهمة وطلنت ذبلا
 بمعنى اتهمته اي اقدته كما قالوا في الوهم تخرج من العلم وت

قوله لما جعل الغيب بطلين ان يستهم وعلمت بمعنى عرفت
 تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفسه شيئا
 خبر حكم عليه ورايت بمعنى ابهرت ومعنى ابهرت ورتيب
 من معنى علمت ورايت بالخاصة ومنه قوله لما كانا فانظر ما ذكرنا
 ووجدنا معنى احيت نقول وجدت الصالحة اي احيتها و
 علمتها بالخاصة ولما كانت رادة الالهام معان اخر فخرية في
 معنى العلم والظن لم يتعرض للعلم بمعنى صار شقوى الشفقة
 العليا ولو جدت جدة ووجدت موصدة ووجدت ووجدت اي
 استقيت وحييت وحرثت لانها ليست بمعنى العلم والظن
الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بغيرها
 كالأفعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وسميت لتعريف
 الفاعل على صفة اي العدة فما وضعت له هذه الافعال هو
 تعريف الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك
 التعريف الذي هو العدة في الموضوع له لانه ذلك التعريف رئيسية
 بين الفاعل والصفة فكل في طرفها خارج عنها فخرج عن التقيد

الافعال الناقصة

الافعال الناقصة لانها موضوع لصيغة وتعريف الفاعل عليها
 فكل من الصفة والتعريف فيهما وضعت له التعريف وسميت
 لانها جعلنا التعريف المذكور في الموضوع له في الافعال الناقصة
 الناقصة لانها لا تستحالها على معان زائدة على التعريف كالتعريف
 في الكل والاستقلال والديموم والاستمرار في بعضها ولو جعل
 الموضوع له جزئيات ذلك التعريف فيقال ما رشح الموضوع لتعريف
 الفاعل على صفة على وجه الاستقلال اليه في الزمان الماضي وكذا
 كل فعل منها فلا شك ان كل جزئ تمام الموضوع له بالنسبة الى ما
 هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال الناقصة منها ولا
 يبعد ان يجعل الاسم في قوله لتعريف الفاعل للعرض لاصلة الوضع
 ولا شك ان العرض في وضع الافعال الناقصة هو التعريف المذكور
 لا الصفة بخلاف الافعال الناقصة فانه العرض في بعضها يجوز
 لتعريفها كخبر عرفت فخرجت عن حدها فظهر ما ذكرنا ان
 هذا التقيد لا يحتاج الى قيد زائد لافعال الناقصة اسلا وبهي
 اي الافعال الناقصة كان وصار واضح واضح وامسى وظل و

بات واضع وعاد وغدا وراح وما زل وما انكف وما فني
 بالهزلة وقيل بالباء وما يرح وما دام وليس ولم يذكر به
 منها سوى كان وما دام وصار وليس ثم قال وما كان فخرجت
 من الفعل مثالا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد
 يتحقق كغيره في الافعال الثمانية معنى اقسم كما تقول نعم
 الشجرة هذا عشرة اى تسير عشرة تامة وكل زبد عالم الى صار
 زبد عالم كالملا وقد جاء ان جاء في قولهم ما جاءك حاجتك يا فلة
 خبرها اسرها وحاجتك خبرها انما بان يكون ما ناقصة وجاءت
 بمعنى كانت وفيها ضمير لا تقدم في الغرارة وغويا اى لم تكن هذه
 على قدر ما يحتاج اليه او تستغنى عنه والخبر فيما جاءت بعده اليها
 وانما انتك باعتبار خبرها كما في من كانت اسك وعشاء اية حاجته
 صارت حاجتك وجاء ايضا فعد ناقصة في قولهم انهم شقرون
 حتى فعدت اى صارت الشقرة كانهما حرة اى ربح فغير قال الا نلتى
 لا ينجى وزجا، وقد للموسى الذى استملها العرب فخره فاقا
 للغرارة نزل هذه الافعال وما كان محو عن هذه الالاسمية
 المركبة

المركبة في المبتدأ والخبر لا عمل له في المبتدأ ولا في الخبر حكم
 معناه اى معنى هذه الافعال بعض اشع المقتضب عبيد شوارب
 زيد غيبا فعن صار لا انتقال وحكم معناه اى اشع المقتضب
 كون الخبر مستغلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد
 فعن واقاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر وهو غيبا ان
 ذلك الانتقال وهو كون الفعل مستغلا اليه فترفع هذه الافعال
 الخبر الاول كونه فاعطى مستقبل الخبر الثانى لشبهه بالمفعول
 في توقف الفعل عليه مثل كان زيد فاما فكان يكون ناقصة
 كائنة لثبوت خبرها لاسرها لثبوتها ما فيها ان كانت في الزمان الما
 وانما خبره لال على عدم سابق وانقطاع الموضع هو كان انت
 عليا فكما او مستغلا هو كان زيد غيبا فاقسم ويعني صار
 عطف على قول لثبوت خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة فعن
 صار فهو من قبيل عطف احد الضمير على الآخر لا على ما هو
 قسمه كقول الشاعر ينها فقر المعلن كثرها فعلا للخرن
 قد كانت فراقا بيومنها اى صارت فراقا بيومنها فانه بيومنها

في هذا الموضع
نفسه ان كان كونه ثابتا
في هذا الموضع

لم يكن فاضلا بل صارته فراخا ويكون خبرا صديقا ان اسما
لها والبلد الواقعة بعد با خبر مفسر المفسر كقوله اذا مت
كان الناس متفان شامت واخر متفان بالذي كنت اصنع
وتكون ثابتة على قوله تكون ثابتة اي كان يكون ثابتة
تتم بالمفرد في غير حادثة المقصود بمعنى ثبت ووقع كقوله
كانت الكاشنة والمقدرة كاشنة وكقوله كاشنة فيكون وتكون
ثابتة وهي التي وجودها وعدمها لا يتخلل معنى الاصل كقوله
من كان في المهد مبيتا اي كيف يحكم من هو في المهد حال
كونه مبيتا مكان ثابتة لخصه في اللفظ الذي ليس على المعنى وانما
ذكره من المتعجبين مع انه غير ثابتة مستفاد بجميع متعالياتنا
وصار الاستغناء انما يمتنع الى صفة نحو صار زيد عالما وانما حقيقة الى
حقيقة نحو صار الحمار حرقا وتكون ثابتة بمعنى الاستغناء في مكان الى
مكان او حركات الى ذات ويتحدث بالي نحو صار زيد في بلد الى بلد
كذا الوجه كبر الى عمرو ويطعن بصار مثل آل ورجع واستحقاق وتحوّل وايقظ
فان الله لم يفرقه بصيرا وقال ان عا ان المداد مستحضر مودة
وقال

وقال في الكثرة نعم قوله انبوت واجه وامسح وامسح لا فخر انتم
الجملة باوقافها المذلول عليها بآدابها بصورها مثل الصبح زيد فلما
اسم زيد صرورا وامسح زيد اخرينا فلما كان الاول زيدان على اقدار
مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصبح وطلوع هذا الصبح
المشاكل الاخران وتكون بمعنى صار نحو اجمع او امسح وامسح
زيد غنيا اي صار وليس المراد ان صار في الصبح او المساء او
الغنى على هذه العقدة وتكون ثابتة بمعنى القول في هذه الاوقات
تقول اجمع زيد اذا دخل في القبر وفضل وبات لا فخر انتم
الجملة بوقتها فاذا قلت ظل زيد سايرا فثبت انك
في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سايرا فثبت انك
في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقير اي
اي صار وفي جميع هذا الفعلان ثابتين ايضا نحو ظلمت
مكان كذا وبنت مبيتا طيبا لكن لما كان بجندها ثامنتين في غابة
القلة جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما ثامنتين وفضلهما
على الاقوال الثمينة التي بغيره وافق وعاد وغدا وراح في هذه

الافعال الاربعة ثمانية اذ كانت بعض صار وثلاثة مثل آمن او
 عاد زيد في سفره اي رجع وغدا اذا امتنى من وقت الغداة وراح اذا
 مشى في وقت المرح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط الموح
 ذكر هذه الافعال الاربعة في البيه في مقام التفسير مع ذكرها في مقام
 الامثال وكان الوجه في ذكرها في التفسير ولذا لم يذكرها صاحب التفسير
 وكان صاحب التفسير والحق بها آمن وعاد وغدا وراح فاسقطها عن
 البيه اسارة لعدم الاعتماد بها لانها في الحقيقة وما زال في زوال
 لانها في قول فانه ثمانية وما يرجع بعينه في مرج اي ذاك ومنه البتة
 في الماضي وما في ايضا بعينه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار
 خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعليها فيلحق اسمها فاعلا تنبيهها على انه اسمها
 ليس على صفة في المرفوع كما ان خبرها قسم على صفة في المفعوليات هذا
 قبله اي قبل فاعليها خبرها اي في وقت يكون ان يقبل عادة فعن هذا
 زمانها استمرارا ما رت من زمان قابلية وصلابة الامارة اما
 دلالتها على استمرار فلا في النفي ما في معنى هذه الافعال
 فاذا دخلت ادوات النفي على هذه الافعال كانت معانها نفي النفي
 ونفي النفي

ونفي النفي استمرار الثبوت وباعتبار الصلابة والقابلية معلوم غفلا
 ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة الاربعة استمرار الثبوت النفي
 بدخول ادوات النفي عليها النفي هو ظاهرا ونفي النفي كقولك لا
 تنفون تذكر به سفا لا لا تنفون فانه لو لم بدخول ادوات النفي عليها
 لم يلزم النفي المستمر للاستمرار المقصود منها وما دام ثمة قبله
 اي في مدة ثبوت خبرها لفاعليها بان جعلت تلك المدة طويلا
 زمانا له وذلك لان لفظة ما مصدرية في مرج ما بعد باي في ثوبين
 المصدرية ونفي النفي في قبل المصاير كثيرة واذا قدر الزمان قبله
 فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فانه ثمانية والى هذا اشار
 وحيث علم اي وحيث اجله استوفية امره ثمة ثبوت خبرها لفاعليها
 الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه اسم مصدرية وظرف والظرف
 خفية غير مستقر بالافادة مثل جالس مادام زيد بالساعة اي مدة
 دوام جلوس زيد فمادام لم ينقطع مادام جالس ولم يحصل منه
 كلام لا يفيد فانه ثمانية بخلاف الافعال المصدرية بحرف النفي
 فانها مع استمرارها وانما ربا كلام مستقل بالافادة فلا حاجة

الى وجود كلام وليس سبق معقول الجمل الآي في زمان الحال المش
ليس زيد قائما الآي وهذا هو مذهب جمهور فيلسوف اللسان معقول
يكون مطلقا والله لا يقيد تاريخ بر زمان الحال كما تقول ليس زيدا قائما
الآن وتاريخ بر زمان الماضي فهو ليس مطلقا والله مطلقا وتاريخ بر زمان
المستقبل فهو ليس الايوم ياتيهم ليس معروفا عنهم وهذا هو مذهب
سبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار افعال الماضي قصة كلها
على شواهد الآن ليس فيها التقديم المنسوب على المرفوع فما عامله
فعل فان اردت يكون التقديم نفى الضرورة عن جانبي وجوده و
عدمه فينبغي ان يقيده بمثل قولنا سالم بعرض ما يفتقر تقديمها
عليها نحو كم كان ما كان او تاخر ما عنها نحو صار عدوي صديقي و
ان اردت به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيده
بمثل قولنا الآن لم يمنع مانع من التقديم وج يجوز ان يكون واجبا
كما في الآن الآن الآن اي الافعال الماضي في تقدمها اي تقديم
اخبارها عليها الآن على تلك الافعال واقعة على ثلاثة اقسام
قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو كان الى راح وهو الماضي

فعل

فعل كونها الافعال وجوز تقديم المنسوب على المرفوع في الماضي الماضي
وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي الماضي الماضي الماضي
ما تاقية كانت او مصدرية اما اذا كانت ماضي فلا شئ التقديم ما
في الماضي عليه الآن التقديم الماضي وانما اذا كانت مصدرية
فلا شئ التقديم الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي
ثابت الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي
جانبي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي
وذكر الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي
مع الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي
في الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي
من بعضهم مع بعض فان الافعال الماضي الماضي الماضي الماضي
اسرعة الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي
واين الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي
معقول الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي الماضي
يجوز بناء على انه فعل وجوز تقديم معقول الفعل عليه وبين الماضي الماضي

في حكم هذا القسم معارضة ومجاورة وهذا المتع ما قيل كان من الواجب
على المعلن ان يجعل ما فاعله ما الثانية من القسم المتعلق في وقوعه الفاعل
فيها من ان كيان الفعل المتعار به ما وضع اي فعل وضع له في الخبر
اي الفاعل لا غير حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية
بتقدير مضاف اي دون رجاء بان يكون ذلك لا فوجب
رجاء التكلم وطلعه حصول الخبر له الجزم به فاعلى في قوله
عسى زيد ان يخرج بدل الخروج لئلا يربط بذكر رجوع
ذلك وقطعه لا انما جازم به او وضع له في الخبر وقربه للفاعل
حصولا اي في حصولها بان يكون اخبار التكلم بذلك قد توافقت
الخبر على حصول الفاعل فكان في قوله كذا زيد ان يخرج بدل على قرب
حصول الخروج لئلا يربط بذكر حصوله او وضع له في الخبر
وفر حصوله للفاعل احدا فبما كان في قوله الخروج في الخبر بان يكون
ذلك لا فوجب جزم التكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصديق كما ينبغي
ان يقطع في قوله كذا فخرج زيد الخروج بدل على حصول الخروج لئلا
بسبب جزم التكلم بشروع فبما يقضي اليه فالاول انما وضع له

لا فوجب رجاء عسى قال سيور يفسر على ان اشتقاقه من الخروج
والاشتقاق في الكثرة نحو عسى ان اموت ومعنى الاشتقاق في الخروج وهو
غير متصرف حيث لا يجوز منه مضارع وجمود (وامرؤنا في خبر ذكره في الخبر)
والا لم يتصرف في عسى لتفرد انشا الطبع والرجاء كطبع الانشاءات
في الاغلب من معاني الخروج ولو كان لا يتصرف في انشائها على ان
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعد اسم ثم فعل مضارع مصدر في ان
كالمقبولية تقوية لمعنى الخروج الذي هو توليع وجود الفعل في المستقبل
فزيد اسم عسى وان يخرج في محل نصب خبرية ان عسى به الخروج بتقدير مضاف
انما من جانب الاسم نحو عسى حال في الخروج او في جانب الخبر
اي عسى زيد الخروج لئلا يربط بذكر حصوله او وضع له في الخبر
ناقصة وقيل مضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس خبر لعدم صدقه
على الاسم وتقدر بمضاف كلف وذلك ان المعنى الاصل قارب في
ان يخرج اي الخروج ثم فعل الانشاء الخروج مضاف مع ان وان
لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالفعل الذي
كان في صورة الخبر فانتسب اليه الخروج وعسى وعلى هذا تامة

وقال الكوفيون ان بفعل فعل الرفع بدلا مما قبله بدل الاستعمال
لان فيه اعمالا ثم تفصيلا وفيها هم الشئ ثم تقديره وقع عظيم
لذلك الشئ في النفس وقال الشارح الرضى والذكر ان هذا
وجوبه ونقول على الاستعمال الاخر على ان يخرج زيد بان يجر
مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى
عن الظهور لاستعمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى
في علمت ان زيد اعم عن الفعل الآخر فاقدم مقامها في
هذا الاستعمال فاستغنى عن مرفوع من غير قصد اعادة مقام
المرفوع ومنسوب بل معنى من مرفوع تامه انها احتمال آخر وهو
ان يكون زيد مرفوعا بانه لم يسم عسى وفيه يخرج ضمير يعود الى زيد و
ان يخرج في محل نصبه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب
التثنية بين عسى وخبره في زيد فان العمل الاول كما زيد لم يسم
استغنى فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد في محل خبره من الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن فعل المضارع في الاستعمال
الاول تشبيها له بكاد فكما ان كاد يخرج لم يذكر فيه ان كذا عسى

زيد

زيد يخرج لا يذكر فيه ان قولهم الذي امت فيه يكون وراه خرج مرفوعا
كان الاصل ان يكون وراه فخذ ان دور الاستعمال الثاني لعدم مشابهة
قوله عسى ان يخرج زيد بخبره بخرج والشارح اي ما وضع له في الخبر
دفن حصوله كاد تقول كاد زيد يخرج في خبره دفن الخبر بعد كاد بشارف
على حصوله للتفاعل في المثال فاعلم اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل
مضارع ليدل على مرفوع حصول الخبر من المثال باعتبار احد معنيين
غير ان له لانه على الاستعمال الثاني للمثال وقد دخل في خبره كاد
تشبيها لبعضي كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم
قد كاد من طول البلى ان يمضى فلما كان كاد واحدا فيهما مشابها اعطى
الحكم فيهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النون على كاد فهو ان كاد كذا الاصل
ان كاد في الاصل في افادة ادوات النون في موضعها على ان يخرج
مناصبها كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد ان ثبات الفعل لا ينفيد ليدل في خبرها ولما في المضارع
فلم يخطئه الشعراء قول ذي الرمة قوله لم يكدر ريسيس الهوى
من حيث تشبيها بخرج فانه يدل على زوال ريسيس الهوى و

لتسليمه خطتهم وتغير قوله لم يكذب بقوله لم اجد قولا كان نقول
للاخبار لما اخطا ولما غير خطتهم واجيب عن الاول بان قوله
نكاه وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الدخ وانتفاء العرب منه
في وقت ما وقوله فذبحوا قرينة تدل على شوق الذبح بعد انتفائه
وانتفاء العرب منه فلما تناقض بين انتفاء الشيء في وقت
وشوقه في وقت آخر وقع التناقض فخطتهم بعض الغصاة
خطت في الرمة في تسليم خطتهم وروى عن عبيدة انه قال
قدم ذي الرمة لكونه واعترض عليه ابن شبرمة فغيره
قال عبيدة حدثنا اني بذلك فقال اخطا ابن شبرمة في التكرار
عليه واخطا ذي الرمة حين غير التما هو كقوله نكاه لم يكذب
براهما وانما هو لم يراهما وقيل يكون ان النقي الداخل على كاد
وما يشق منه في الماضي للانبيات وفي المستقبل كالافعال
اي كبر الافعال في افادة النقي في مضمونه كشكاعته في
دعوى الاولى بقوله نكاه وما كادوا يفعلون وقد عرفت
وجه التكرار والجداب عنه وفي دعوى الثانية بقوله ذي

ذي الرمة اذا غير الهمي الجبين لم يكذب ليس هو من حسب حبيبة
يخرج حين اداد بالنقي الداخل على كاد انتفا وقرب ربي
عن البراج اي الزوال فان النقي الداخل على كاد كان النقي الداخل
على سائر الافعال وهذا اسم كمن لا يثبت مدحان لمجود ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه الدخ فيه وفي
متكده عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب شوقه
للفاعل دناؤه وشرع في الخبر مطلق بمعنى اخذ في الفعل يقال
طلق يطلق كعلم يعلم حلقا وطلقوا وقد جاء طلق
يطلق كعرب يعرب وكرب يقع الزا، بمعنى قرب يقال كربت
الشئ اذا القرب وجعل معنى طلق واخذ شرع
وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد
وفي كونه خبرا للمضارع بغير ان نقول طلق زيدا او
اخذ زيدا وكرب زيد بفعل وجعل يقول وقال الله تعالى
وطبق ينفقان عليهما من ورق الجنة واوشك يوشك
اسرع غلظت على طلق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد

في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عيسى عليه وجهه نحو أو شكر
 زيدان يخرج وأو شكر ان يخرج زيد وتارة يستعمل استعمال كاد
 بدول ان نحو أو شكر زيد يخرج فعل النجيب ما وضع لانت العجب
 وفي بعض النسخ افعال العجب وفي اكثر النسخ فعلا العجب بصيغة
 مشبهة بغيره فاد الفعول بالنظر الى ان التعريف للجنس وجميعه بالنظر
 الى كثرة افراده ومثلية بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير
 في تعريف الجنس المعلوم في ضمن التثنية او الجمع ايضا هو ما وضع
 ان يفتد وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتفعون بهذا
 في فاعل واولا بالكون ينتقض بحرف فائدة من شاع ولا شاك
 من عرشه فانه فعل وضع لانت العجب ليس بمحض الدعاء ان
 ان يقال هذه الافعال ليست موضوعا للعجب بل السعولت لذلك
 بعد الوضع له والاداء ما وضع لانت العجب فحجب بحجب لا يستعمل في
 غيره وما ذكر من مواد النقص فكثير اما يستعمل في الدعاء وله اي
 لفعل العجب ايجل ما وضع لانت العجب صيغتها احدى اما صيغة
 الفعل الذي يقتضيه تركيب الفعل واخرها صيغة الفعل الذي يقتضيه

تركيب

تركيب ما فعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وجهان فاعل
 العجب غير متصرف فيهما يستعان بصيغتهما الى مضارع ومجرب
 وتأنيت وفي بعض النسخ وجهان افعال العجب غير متصرف
 مثل ما احسن زيد واحسن بن زيد ولا يشيان افعال العجب
 الا كما يبين منها فعل التفضيل لانت بهما حال من حيث ان كلامها
 هما لغزواتا كبد وكذا لا يشيان الا لفاعلهما كالفعل التفضيل وقد
 شذ ما الشهر الطعام وما اعنت الكذب ويوصل الى الفعل
 المتع بناء صيغتي التعجب من راي او تلاقى من رايه او تلاقى
 مجرور مما قيلون او عيب لانت ما شذ استخاروا شذ وباسقوا
 ان يتوصل بناهما من فعل لا يتبع بنا فاعلهما وجعل المتع مفعولا
 او مجرورا بالباء ولا يجوز فيها ان في صيغتي التعجب متقدم ان تقدم
 فيما عدا صيغتي التعجب كقدم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا
 تاخير اي تاخير جاز فيما عداها كذا خير الفعل منها وانما هي في التقديم
 والتأخير لما قد لا يكون عدم الفرقانها من خواص صيغتي العجب
 فان المقام يقتضي بيان الاحكام التي صدر بها افعالها يقال ما زيد احسن

ولا يزيد احسن لانها بعد الفعل لا تجوز الا مثال فلا يفران
 كما لا يغير المثال قبل عدم الترتيب بتقديم مستند عدم الترتيب
 وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تأخير غيره وكذا تأخير مستند تقديم
 غيره فلا يكون تأخيرها كذا وجب ان يذكر ان التأخير تأخيرها هو لا كذا للتأخير
 على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه
 بالقصد فكانا غير القصد ولا يتصرف فيهما بالبقاء فصل من العاقل
 والعمول نحو ما احسن في الدار زيد او كرم اليوم بزيادة لاجلها جري
 الا مثال كما سبق واجاز المازق الفصل بالظرف ما سمع من العرب قولهم
 ما احسن بالرجل ان يصفى واجاز الاكثر من الفصل بكلمة كان
 غلاما كان احسن زيدا ومعناه ان كان له في الماضي حسن واقعه دائم
 الا انه لم ينفصل زمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي ابتداء
 على ان يكون المصدر بمعنى المفعول او ذوا ابتداء بتقدير المضاف
 وفي بعض النسخ وما ابتداء شئ ومعناه قلما هر مكرة بمعنى شئ
 لان الكثرة تناسب التجلي لا يكون فيما خفي سببته عند سببها
 وما بعدها اي بعد ما قبل من باب شرازة اناب وموصولة اي ما

موصولة

موصولة عند الاحسن والتجريد وقت ان الذي احسن زيدا
 ان جعل احسن شئ عظيم وقال القراء ما استقامت ما بعدها
 خبرها قال الشيخ الرضي وهو قول من حيث المعنى لان كان
 جعل بسبب حسنة فاستقيم عنه وقد سبغوا من الاستقامة معنى
 العقوبة نحو ما ادرك يا يوم الدين وما احسن بزيادة فافعل هو
 امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى ما ورد في الفعل كالم افساد العلم
 وبه اي خروج فاعل لهذا الفعل عند سببها والباء والياء لازمة
 الا ان كان التجديد ان مع صلتها نحو احسن ان تقول الى ما ان تقول
 على ما هو القياس فلا خبر عند سببها فافعل لان الفاعل واحد
 ليس الا بزيادة خبره مفعول عند الاحسن احسن بمعنى صير
 احسن على ان يكون له من الفعل التغيير ورة والياء للتعدية الى
 جعل للمازمت متديناها بمعنى صير احسن او الباء والياء على ان يكون
 احسن متديناها كونه من احسن المتديناها كونه من الفعل غير مفعول
 ان احسن انت بزيادة وزيدا الى احسن حسنة بمعنى صير وقال القراء و
 تبعه الرضي ان احسن امر مفعول واحد بالياء ليس بزيادة

او مطابقة الفاعل بما في الجنس حقيقة او كونه واما افراد وثنائية
 وجمع والتذكير والتأنيث كونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو قوله
 ونعم الرجلان الرندان ونعم الرجال الذجدون وبشيت المرأتان الهند
 وبشيت النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبشيت المرأة
 لانها لا تاتي غير منفردة من حيث الحرف لم يجب اتفاق العلامة بهما وقوله
 فكما يشي القوم الذين كذبوا باياتنا جوابا لبسؤال حيث وقع المخصوص
 اعني الذين كذبوا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم او شبهه مما يفتقر
 الفاعل المخصوص متاويل بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة
 للقوم وقد وقع المخصوص اي يشي القوم المكذبين مثلهم وقد حذف المخصوص
 اذا علم بالقرينة مثل قوله فكما نعم العبد اي ابوب بقرينة ان ذلك في قصته
 وقوله فكما نعم الماهدون اي تحزن وساء مثل يشي في افادة الذم و
 الشراء والاصطحاب ومنها اي من الافعال المدح والذم حبته في حبته وهو
 ان حبته مركبة من حب الشئ او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفا على اي
 فاعل هذا الفعل وهو حب ولا يتغير اي حبذا او فاعلا او ذا عما هو عليه
 فلا يشي ولا يجوز ولا يثبت اذا ان المخصوص شئ او جمعا او مؤنثا لجرها

بجز

جرى الماشان التي هو لا يتغير فيها حبذا الرندان وحبذا الذين وحبذا
 سند وبعض اي بعد حبذا المخصوص واحدا ان اعرب المخصوص حبذا كاعراب
 المخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده
 حبذا او بعده اي بعد مخصصه بغير او حال على مخصصه في افراد و
 وثنائية وجمع والتأنيث نحو حبذا جلالا وحبذا زيدا وحبذا كبريا و
 وحبذا زيدا وكبارا وحبذا جليلين والكبير الذين وحبذا الذين اذ جليلين او
 راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا امرأة العالم في التغيير والمالك مائة
 حبذا امره الفعليه وودو الحال هو الذي لا بد له ان يرد المخصوص والمخصوص
 لا يجوز الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه قال كبر حال من الفاعل لا عن المخصوص
 المخصوصا ان على معنى في غير اي كلمة دللت على معنى خاص في غير ما مستقل
 بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمعنى ومثبه بيبشيت يجعل لان يعلم عليه او
 بلا بد له ذلك من افعال المدح والذم ومن ثم ان لا يجوز ان يدل على معنى في
 غيره احتياج في جزمه كلاما كان او غيره الى الاسم بغيره معناه بالنسبة
 اليه نحو من البقرة او وقع كذلك نحو ضرب جرونا لجرها وضع لا فعلا
 يفعل اي اخصاله فان معنى الافشاء الوصول ولما عدت بالباء والرسالة

الايضاح او معناه اي معنى الفعل وهو كمال المستبط منه معنى الفعل
 كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصور والظن والجرح
 للجور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت برئيسي وانا
 ما زلت به او كان في ثوابل الاسم كقولك وضائق عليهم الارض
 بما رحبت اي برحبها وكنت في الخوف حروفا لاضافة ايضا لانها
 تضيف الفعل ومعناها ما يليه وحروف الجر لانها تخرج معنى الفاعل الى
 ما يليه وان اثرها فيما يليه ليس في اي حروف الجر من ولي وصلى و
 في ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما خاصة بغيرها عنها
 والياء واللام ذكرهما باسميها لوجوبها وكذلك ذكر الواو والفاء و
 الكاف باسمها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها والواو
 التي بقدر بعد رب وفي عدتها من حروف الجر تساع وواو القسم
 وتاؤه وعج وعلي والكاف وعد ومنذ وظا وعدا وخاشا فالهزقة
 الاولى لا يكون الا حرفا وثلاثة التي يليها يكون حرفا واسما وثلاثة
 هي التي يكون حرفا فعلا فمنها لا بد ان لا بد الغاية والمواد الغاية
 المسافة اطلاق اسم الجر على الكل ولا معنى لابتداء الغاية وقيل كثيرا

يطلقون

يطلقون الغاية ويردونها بالعرض والمقصود فالمراد بها الفعل
 لانه عرض الفاعل ومقصود هو ابتداء الما من المكان نحو مررت
 من البصرة او من الزمان نحو سمعت من يوم الجمعة وعلمته من الـ
 صفة اي اراد الا وما تعبد فانها في مقابلتها نحو مررت من البصرة
 الا الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى يعود النفي
 اليه والبيس في الجرح عطف على ابتداء النفي من التبيين ايضا لانها
 المقصود من امرهم وعلمته نية ومنع الموصول في موضع من فاجتنبوا
 الرجس من الاوثان فانكم توفلون فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن
 استعمل المعنى والتعويض الى وفيه من التبيين وعلمته وضع
 بعض مكانه نحو اخذت من الدارهم اي بعض الدارهم وذا في عطف
 على قوله لا بد ان فانه مفعول بالجرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموصي
 نحو ما جاء في من احد وهو جاك من الله فلا فالكوفيين والاضحى
 فانهم يجوزون زيادتها في الموصي ايضا مستندين ببعضهم قد كان من
 مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وسببه ما يكون
 منه زيادة من في الكلام الموصي متاؤل بكونها التبيين والتبيين

سنة

أي قد كان بعض هذا الشئ من مطرو هو واد على الحكاية كان قالنا
 قال بل كان من مطروا جابجا قد كان من مطروا لا انتهى أي انتهى
 القاية فخرج هذا المعنى مقابلة لمن سوا كان في المكان فخرجت في السوق
 أو الزمان فخرجوا الصيام لا يقل أو غيرهما نحو قلبي الكيفان قلبه الحبيب
 منه إليه باعتبار السوق والليل والمعنى مع قلبا كقولك ولا تأكلوا
 أموالكم إلى أموالكم أي مع أموالكم وحتى كذا أي مثل ذلك كونها لانتهائها القاية
 والمعنى مع كثير ولم يكف في كونها بمعنى مع تنبيها بأن كما اكتفى في كونها لانتهائها
 القاية به المتفاوت الواقع بينهما بالعلمة والكثرة ويختص أي حتى بالظاهر
 أي بالاسم الظاهر فلا يقال حناه كما يقال إليه لانتهائها لو دخلت على الصغير
 لا التبعي الجور المنسوب لجواز وقوعها بعد ما خلافا للبرد فانه
 جوزه خوله على الضم مسددا لما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل المثال
 والجمهور حكمون بشدة فلهذا يجوزونه قياسا وفي النظرية أي النظرية
 موصولة شئ حقيقته نحو المال في الكون أو جازا نحو النجاة في الصدوق
 ويعني على قلبا كقولك كذا ولا حلتكم في جزوع النخل أي على جذوع
 النخل والباء لا الصاق أي لا عادة لصون أمر الجور والباء أي كذا

في حررت

في حررت بذيد فان الباء فيه يفيد مسوقا رزوقا بذيد أي المكان يكون
 والاستعانة أي استعانة الغافل وصدور الضميمة بوجه في قوله
 بالعلم والمصاحبة نحو استربت الفرس بوجه إلى مع سر جفعاها مصحح
 مخرج واشترأكم مع الفرس في الشراء ولا يجوز أن يكون مخرج حال
 اشتراء الفرس ملصقا بآية لا الصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
 والمقابلة أي لا عادة وقوعه في جوف في مقابلة شئ آخر فخرجت بذيد
 بذكر والتعدية أي جعل الفعل لازم متعديا بضمير متعدي بالضمير ماو حال
 الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الله بها عنه ومعنى ذهبت
 بذيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى محققة بالياء وأما التعدية بمعنى
 اتصال الفعل لا معموله بواسطة ووقوعه في الجوف كذا في سواه
 لا اختصاص لها بجوف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد أي
 في المسجد وذا في الخبر في الاستعانة برب لا مطلق نحو زيد بقاء
 فلما يقال أريد بقاء والنفي ليس نحو ليس بذيد كذا نحو ما وريد
 براكب فهو تزايد في الخبر في هذه العترة قياسا وفي غير الخبر أي غير الخبر
 الواقع في الاستعانة والنفي سماعا سوا لم يكن خبرا نحو كذا

وكفى بالله شهيدا والحق بين اي حبيك ذبي وكفى من شهيدا والحق
 بان او كان خيرا ولكن لا في الاستفهام والحق نحو حبيك ذبي والام
 للاختصاص بملكته نحو المال لذبي وبلا ملكته نحو الجو للغرس والتعليق
 اي لبيان على شئ زهنا نحو ضربته لثا ذبي وخاربا نحو ضربته لثا ذبي
 ولحق من مع القول نحو قلت لربك انه لم يفعل الشراي قلت عند وذا من
 نحو ورفي لكم اي رد فكم ولحق الواو في القسم للتعجب نحو لا يؤخر
 الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال الله لقد طار الزباب
 ورب للتعليل اي لانت والتعليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان
 كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانت، الكثرة غصة نكرة لعدم احكامها
 في المعرفة موصوفة ليتحقق بالتعليل الذي هو منقول رب لانه اذا
 وصف الشئ صارا خفوا قل عالم بوصف واختلاف كونها موصوفة
 هو وجه المذهب الاصح وهذا من هذا بن ابي علي ومن وافقه وفيه لا يجب في كل
 والتفاد عند الحسن الوجوب وهذا الذي ذكر من التعليل اصلها ثم يستعمل في
 معنى الكثير كالحقيقة وفي التعليل كالحجاز الخناج الى العزبة ونحوها
 اي فعل رب يعني الذي تعلق برب فصل في ما حق لانت التعليل المحقق

ولا

ولا ينصود ذلك الا في الماضي نحو مرت رجل كرم لعقبة او رب
 وجب كرم لم افا ورفه نحو وذا ان ذكر الفعل الماضي غالبا اي في غالب
 الاستعمال لوجود القرائن نحو رب وجب كرم اي لعقبة وقد دخل
 اي رب على معنهم لا مرجع له ميم يكرر منصوبه على التثنية والتخفيف
 مفرد وان كان الميم مني او نحوها مذكرا وان كان الميم مؤنثا نحو رب
 رجلا او رجلي او رجلا او امرأة او امرأتين او ف، خلافا للمكوفين
 في مطابقة التثنية في المفراد والتثنية في الجمع والتذكير والتثنية فانهم
 يقولون ربهما رجلين ورجلها ورجلها امرأتين ورجلها امرأتين
 ورجلها امرأتين ورجلها امرأتين ورجلها امرأتين
 على الجمل نحو ربها جود الدين كعوزا وفي يكون ما في الحق فبطل الاسم
 ويغير نحو ربها ضربته بسيفه بسيفه وواو يا او ووب في حكمها
 تدخل على نكرة موصوفة مثل ولبس لبسها النيس البعير والاصيص
 وهذا الواو للعطف عند سبويه وليست بخبرة فان لم يكن في اول
 الكلام فكيف لا للعطف فلا هو وان كانت في اوله فيدخل معطوف عليه
 وعند المكوفين انما حرف عطف ثم صار في فاعلم مقام ربها في نفسها

تصير ورزها بعين رب ولا يقدرون ان يعطوا عليه لان ذلك يقتض
و او القسم لما يكون عند حذف الفعل اي من القسم فلا يقال اسميت والله
وذلك لكثرة استعمالها في القسم فمن اكثر استعمالها من اصلها اي على الباء
لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني خطأ الواو هي درجة الباء مخففة بالظاير يعني
الواو مخففة بالاسم الظاهر وان كان الاسم اسم الله او غيره فلا يقال وكنت
لا فعلين مثلاً بل يقال والله اوريك الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحظ
رتبة عن رتبة الاصل وهو الباء، فخصه باحد القسمين وخص الظاهر
والثاني، مثلها اي مثل الواو في استئذانها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله كما من الاسماء الظاهرة خطأ لمرتبتها عن رتبة اصلها
الذي هو الواو فخصها ببعض المظهر وخص من هو اصلها في باب القسم
وهو اسم الله تعالى والباء اعلم منهما اي من الواو والثاني، في الجمع اي في جميع
ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا
او على اسم الله خاصة فمن كما يكون عند حذف الفعل كذلك يكون عند
ذكره نحو بالله لا فعلين واسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون ايضا

نحو

نحو بالله لا فعلين و بالله اجلس وكما يدل على الظاهر يدل على المعنى نحو
بالله لا فعلين وكبر لا فعلين ونحو الدخول على المظهر لا يقتضي باسم الله
خاصة نحو اقر عين لا فعلين بخلافها فانها مختصة بالبعين هذه الامور
كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة بالاختصاص
فلا يرد انه لا يجوز ان يقال الباء بوجود الاختصاص و يرد ان كان انشائي
ويستلحق ان يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان دحرج النفي ما ولا
فالام في الموصلة اسمية نحو والله لا زيد قائم او فعلية نحو والله لا فعلين كذا
وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا قائم وما ولا في النفيية اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد قائم ولا يقوم زيد وقد جرد في حرف النفي
لوجود القرينة كقولك والله نقتولك كذا وسفاهي لا تقتولوا فاقسم
السؤال فلا ينافي الا ما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني والله هل قام زيد
وقد جرد جوابه اي جواب القسم اذ اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة
لنفي ذلك على جواب القسم او تقديم اي القسم ما يدل عليه ان على جوابه نحو
زيد والله قائم وزيد قائم والله لا استغناء عن الجواب في ما تبين بمصونته
لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب

المعنى لكنه يجب لفظ لا تسمى الا الدال على الجواب بالجواب ولهذا
يجب في علامه جواب القسم وعن المجاوزة اي المجاوزة شئ وتعديته
عن شئ اخر وذلك كما تبرزه الشئ الثاني ووصول الى ثالث نحو صيت
السهم عن القوس الى الصيد وبالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او
بالقول وحده نحو اريت عنه الدين وعلى الاستثناء اي الاستثناء
شئ على شئ نحو اريد على السطح وعلى دين وقد يكونان اي عن
على السمين يعلم ذلك بدخول من علمها نحو من عن يميني اي من
جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للثبته نحو زبرك الاسد
وذا فرغ نحو ليس كمثل شئ اذ التقدير ليس كمثل شئ على بعض الوجوه
وقد يكون اي الكاف اسما لبعض الشئ نحو بعض من عن كالبرد المسهم اي عن
استان مثل البرد الذي انب لعلقه وحقق اي الكاف بالظاهر اي
بالاسم الظاهر عند الجهر فلا يقال انه استغناء عنه مثل ونحو وقد
يدخل في السعة على الموضع نحو ما انما كانت خلافا للبرد فانه اجاز ذلك
مطلقا نظرا لما جاء في بعض اشعارهم ومنه ومنه للزمان المسمى
او المسمى فاما لا يند في الزمان المسمى يعني اذا اراد بها الزمان المسمى

فالمراد

فالمراد ان مبتدا زمان الفعل المسمى او المسمى هو ذلك الزمان الثاني
الذي اراد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا
او ما ريت فلانا منذ سنة كذا بشرط ان يكون هذا المستماحيه لا يكون
فيها فان مقادير ان مبتدا مسافرتي او عدم رقيبتي كذا هذه السنة
وامتد لا الان والظرفية عطف على المبتدا اي وهما للظرفية المحذرة
من غرض اعتبار معنى المبتدا في الزمان الثاني الذي اعتبرته جازع او ان
معنى بعضه يعني اذا اراد بهما الزمان الذي اعتبرته جازع او ان
ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الثاني جازع او ان
يومنا اي جميع زمان استغناء رقيبنا هذه الشهر واليوم المسمى
الانها لم ينقصها بعد ولم يمتد زمان الفعل للما وراد بها فكيف يصح
اعتبارهما معا مبتدا لزمان الفعل فاما لان المذكر ان كلاهما للظرفية
ويكون ان يجعل الاقوى مثالا لا يند كما ينوهم بحسب الشئ لكن بتقدير
مضاف اي ما رايته منذ دخول شهرنا او خاشا وعدا مطلقا لا استغناء
اي لا استغناء ما بعد جازعها فاذا اجردت براما بعد ما يكون
حروفا جازعة وهذا الاعتبار عكس ما هو في العوم خاشا ينوهم

وعلا زبد وطلا زبد واذا نصبت يكون افعالا **الحرف في المشبهة بالمفعول**
ووجدتهم بالراما لفظا فلانفتح ما كالفعل لا الشك في والرباعي والحقاني
ولبتنا نراعي الفتح مثل ولما معنى فلان معانها معان الافعال ليس كذلك
وشبهت واستندت ونميت ونزجت وكان اللفظا سببا في جبرها
بالا حرف المشبهة على صيغة جمع الفعلة لكونها ست ككسرت لاجل وايد في ووف
الجارحة والعاملون مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يفتح الاسلوب مع شيع استعمال
كل من صيغة جمع الفعلة والكثرة في الاخرى على انباء اذ الوصل مع فروعها
المعصلة بتخفيف انما تريا ولغة لعل يتلخف مبالغ جمع الكثرة وبيد ان
وان كان وكان وليت وليت اخرهما لكونه لا انشاء بخلاف الاربعة
التي بقية لهما اي الزم الحروف بعد الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر
ان ان قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد
المشكك على الشيء والاستدراك والتمني والتهجى سواء ان المفتوحة
فهي بعكس ان بعكس ما فيها على هذا من الضائق لان يقتضي عدم الفتحة لانها
مع اسمها وخبرها في ثوابيل المفرد فلا بد لها من التعليل فيكون حتى يتم كلاما
وجوه لغت في الصدر اشبهت بان المكسورة في صورة الكتابة والما

جلنا

وانما حملنا العكس على افتقار عدم الفتحة لانها لا تفتح الصدارة
لان جرد الاستثناء لا يكفي في ذلك ونلاحظ ان هذه الحروف ما الكافه فتلقى
اي تفرق هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافه على الاتساع ان على الضيق القفات
مثلنا لما زبد قائم وقد تفرق على غير الاضاح كما وقع في بعض اشعارهم ونزعت
هذه الحروف اي حين اذا تلحقها ما على الافعال لان ما الكافه اخبرتها على العمل
فلا بد من ان يكون مدحولا لها صالحة لغير فان المكسورة لا تقتضي معنى
للجدة ولا تخبرها به كونها جملة فاذا قلت ان قد تليد قائم احدثت ما امرت
بغير ذلك فيد قائم مع زيادة التاكيد وانما المفتوحة مع حملها الى مع اسمها
وغيرها مستساها جملة باعتبار ما كانت على قبلة قولها خبرا في حكم المفرد
ومن ثمة اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسرة في موضع الجدة ان في موضع
يقضي الجدة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد
فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيد قائم
وكسرت بعد القول ومما يشق منه ان مقول القول لا يكون الا جملة
نحو قال ان زيد قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول
لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اياه قائم ومختصة ان حال كونها مع

مصدرية كان حاصل المعنى اول اقواله تعين النفع لان اول الاقوال هو المعنى
 المصدرية الذي هو معنى ان المقنونة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك
 ان لا جعل ان الكسورة بتغير معنى الجمله كان اسما منصوبا في محل الرفع
 لانها في حكم العدم اذا كانت التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان الكسورة
 من جهة ان في محل الرفع سواء كانت الكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع
 بان يكون المقنونة في حكم المكسورة كما وقعت بعد العلم مثل ان زيد قائم
 وعمر وسقطت ان زيدا قائم وعمر قائم في هذا الشأن وانما كانت مقنونة لفظا
 فهي مكسورة حكما حيث يكون ما علمت فيه بنائا وبنائا الجمله فتصح ان يرفع المعطوف
 على اسم مما لا يخفى وولنا ان المقنونة قائم لم يجر المعطوف على هذا اسم
 بالرفع فانها لما جازت معنى الجمله لا يصح رفعها وبنائا في عطف على
 اسم ان الكسورة بالرفع معنى الجمله لا ذكر خبر ما قبل العطف لفظا مثل ان زيد قائم و
 عمر واقدير مثل ان زيدا وعمر قائم اي ان زيدا قائم وعمر قائم لانه لو
 لم يجر في هذا ~~الاسم~~ انما اجتمع عامليين في اعراب واحد مثل ان
 زيدا وعمر قائم لانه لا شك ان زيدا خبر عن المحل المعطوف والمعطوف
 عليه من حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ومن حيث انه خبر المعطوف

على اسم

على اسم ان يكون العامل في رفعه لا يتبدل فلما يلزم اجتماع عامليين احق ان
 والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا لما هو فيمن كان لهم لا يشترط ان يكون
 المعطف معنى الخبر فان ان عندهم لا يعمل ان في الاسم والمميز من نوعه لا يتبدل
 كما كان قبل دخول ان عليه فلما يلزم اجتماع عامليين في اعراب واحد وان
 لكونه اي لكون اسم ان جنسيا في عدم جواز العطف على مثل اسم ان قبل معنى خبر
 عندهم فلا يجوز عندهم ان يكون زيدا لانه لا يشترط ان يكون خبرا في خبر
 فان الخبر لا يكون مشترك بينهما خلافا للبرء وكذا في قائم زيد قائم
 ان يكون زيدا لان المعطف على مثل اسم ان بلا معنى للثبوت لانه لم يظهر عن ان في اسم
 هو اسما بنبأه فكذلك لم يعمل فيه فلما يلزم التميز وكونه في جوار المعطف
 على مثل اسم كذا مثل ان لانه لا يقبل معنى الجمله عما كانت عليه قبل دخول قائم
 معناه الاسم ذاك وهو لا ينافي المعنى الاصل في كانه لا ينافي التاكيد فيجوز
 اعتبار مثل اسم وعطف معنى عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يجر
 زيدا وكونه محررا وخلصه وكبره ويجوز في سائر الظروف المشبهة بالانصاف المعطف
 على مثل اسم بالعدم بقا المعنى الذي فيها فلا يغير على اسم وايضا كذا في اصل
 ان ان المكسورة لا يغير معنى الجمله والمقنونة بتغيره دخلت الاسم اي

بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقد روي اخبر ان
 حتى يكون اسما مفتوحا بعد تحقيرا وبلد المنصورة لغير ان خبرها
 فيكون عاملا ابتداء والظن كما كانت في الاصل في انزل عاملا بخلاف المنصورة
 فانها قد يكون عاملا وقد يكون والعلم في الظاهر وان كانت اقوى من العمل
 في المقدركون وروى العمل في المقدركون والعلم في الظاهر في وقت دون
 وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فذهب الى المفتوحة على الجملة
 الصالحة لان تكون مفسرة لغير ان في مطلقا سواء كانت اسمية او
 فعلية ودخلا فعلا على البناء والظن او غير داخل وقد شذوا على ان العملان
 المفتوحة في غير ان في غير خبر ان في وكنه في حكم بعض اهل اللغة ان العملان في
 الضمير في السعة نحو قولهم اقلن انك قائم واحسب انك ذاب وهند رواية
 شاذة غير معروفة واما في المنصورة فجاء في الضمير فقط قال ان يوقلوا
 في يوم ارقا سالتني في اقلن انك قائم صديق ويزن ان المفتوحة المنقولة
 حال كونها معروفة مع الفعل ان الفعل المنصرف بخلاف غير المنصرف مثل ان
 ليس لان ان انما هي وان عسى ان يكون قد اقترب السبب على علم
 ان سيكون منكم مرضي او سوف يقول ان عروا علم فاعلم المراد ينفعه
 ان سون

ان سوف ياتي كل ما قد را او قد نحو يعلم ان قد ابلغوا رسالات
 ربهم ولزم بهذه الامور الشبهة للفرق بين المنقولة وبين المنصورة
 الناصبة وليكون كالعووض من التون المحذوفة او حروف النقي
 نحو والبرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النقي ان يكون
 كالعووض من التون المحذوفة فانه لا يحصل لجزء الفرق بين المنقولة
 والمنصورة فانه يجتمع مع كل منهما كالفارق بينهما اما ما حيث المعنى
 لانه ان عني به الاستقبال فهي المنقولة والاقوى المنصورة وما حيث
 التعلق لانه ان كان الفعل المنقوب منصوبا فهي المنصورة والاقوى المنقولة
 وكما التثنية ان لانت في حرف براسة على المعنى جلا على اخرها
 ولان الاصل عدم التركيب هو منه بغير ان في مركبة من الكاف وان
 المكسورة واصل كان زيد الاسد ان زيد كالكسرة قدمت الكاف
 يعلم ان التثنية من اول الامر وفتحت الهزنة لان الكاف في الاصل
 جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجاراة انما تدخل على المفرد فانسوا
 الصور وفتحت الهزنة وان كان المنقولة على الكسرة وتفتت ان كان في
 على العمل على الاستعمال الا فتح في جوار المشابهة بفوات نحو الامر

كقولنا ان عروضا مشرق اللون كانت نديا حقا وان الملة باقية
 كانت نديا لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت وان لم تعلم اللفظ
 فيها صغيرا ان مقدار عندهم كما في ان الخففة ويجوز ان يقال بين
 مقدار بعضها الضمير لعدم الداعي اليه كما في ان الخففة ولكن وبني
 عند الجريين مفردة وقال الكوفيون وهي مركبة من الواو والكسوة
 المصدرية بالكاف ان الواو اصلها كانت فتقلت كسرت الهمزة في
 وحذفت الهمزة فكله لا تقيدان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو غاقله
 تقيا وانثباتا وكلمة ان لتحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى
 الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد
 فكأنه قوم ان عمر ايضا جاءك كالبينة ما من الالفه فرفضت ذلك التوهم
 بقولك لكن عمر لم ياتي بنحو سطر اي لكن بين كلامين متغايرين تقيا
 وانثباتا معنى اي تغاير مضمونا وعزوري هو المسقوف ولهذا اقرر عليه
 ولفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمر لم ياتي وهذا يكون نحو زيد جازم
 لكن عمر غائب وخففة اي كمن فاستغنى عن العمل بوزن ما في الشبهة وشبهة
 ما خلف لفظا وهي تنحصر بين ما جازم ان ان الخففة فان ليس ما جازم عليه

وحيث بعض النسخ على الاكثر وكذا اشارت الى ما جاء في بولس والحق
 ان يجوز احوالها قياسا على احوالها الخففة وقال الشيخ الرضي والاعرف
 له ان هذا ويجوز ان يكونا خففة او مشددة او موزنة اما سطر الخففة
 على الجمل واما اعراضية وجميع ان راجع الرضي الاخير الماهر وليست
 للمحقق اي لاثباته قد دخل على الممكن نحو ليست زيدا قائم وعلى
 المستحيل نحو ليست اثنا ب يعود يوما واجاز ان يقال ان ليست زيدا
 قائما بنصب المفعولين بنا على ان ليست للمحقق فكأنه قد بقي المقي زيدا
 قائما اي ثمانية كانت على صفة القيام فالجواب ان يشوبه ان على الله
 على المفعولية بمعنى ليست واجاز ان يكسب في نصب جزا الثاني
 بنقدري كان ونسبها قول الشيخ باليت ايام العتيق وواجبا
 فالقراء يقولون معناه انني ايام العتيق وواجبا والكسائي يقول
 ان ليست ايام العتيق كانت وواجبا والمحققون على الراجح انهم
 على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليست ايام
 العتيق انما كانت حال كونها راجعة لعل للمعبرين ان لاثباته ولانه
 على المستحيل ومعناه وقوع اي من جزا او خوف كقولنا تعالى انكم

خل

تفعلون ولعل الساع قد يكون قريباً والغالب هو الاول وسند
 بطريق اي كنهه لعل كما جاء في اللغة العقلية وان السبيل في ذلك
 وادع دعا يا من ينجيب اهل الذي علم يستجيب عند ذلك فيجب فعلت ادع
 اخرى وارفع الصوت دعوة لعل في المعقول منك قريب واجيب
 يانه يحتمل ان يكون على سبيل الكتابة كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع
 خبر ورا في موضع آخر فالتحركات على ما كان عليه او كان اشبه ذلك
 الرجل ياتي المعقول بالياء فيجب ان يكون في الاسوال اثنتي بالياء ولعل
 مراد المصنف ان من التا وير ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل
 ينز اللغة الشاذة والافتاد احاجه الى التا ويل بعد ما جزم بوجود
 الخبز لا وحكم بشذوذه **الحروف العاطفة** العطف في اللغة
 الامانة والمكانت هذه الحروف قبل المعطوف للمعطوف عليه سميت
 عاتفة وهي الواو والفاء ونم وحس واو واما بكسر الهمزة ولام
 ولا ويل ولكن وعد بعضهم الى المفسر منها وعند اكثر من ان ما بعد
 عطف بها لما قبلها كما ذكره بعض اخر انه بل التي بعد ما مقدّمه
 جاء في زيد بل عمر وليست منها لان ما بعدها يادخل تحتها قبلها

وبدل

وبدل العطف بدونه غير فيجب وانما معها فتصح مطر في كل ما هم لانها
 موضوعه لتذكر كمثل هذا العطف فالاربعة الاول الجميع اعلم من ان يكون
 معطفا او مع ترتيب ومراد النفاذ في الجميع انما لا يكون احد الشئين
 اولاشياء كما كانت او واما وليست المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
 عليه في الفعل في زمان او مكان فتقولان هما في زمان وعرفوا في زمان
 عمر وحق عمر وحق العقل من كليهما لانهما من احد ما دون الآخر
 قالوا الجميع معطفا لما في ترتيبها فتقولان لا من ترتيبها في الاصل فها في الترتيب
 فيها بين المعطوف والمعطوف عليه يعني انه يقوم هذا الترتيب فيها وجودا
 وعدما والفاء التي ترتب الي الجميع مع الترتيب غير مبدل ونتم منها اي مثل الفاء
 في مطلق الترتيب مقرونه بمبدل وحق مثلا انما علم ثم في الترتيب هذه غير ان
 المبدل في حق اولها ثم في حق الثاني بين الفاء التي لا يربطها وبين ثم
 المقيدة للمبدل ومعطوفها ان المعطوف على ترتيبها ما اقتضى وضعها جزم
 قوي او ضعف من حيث انه قوي او ضعف من متبوعها او متبوع معطوفها
 ليس في المعطوف بالقوة في المعطوف او ضعفا فيه الى بدل عليه ما حقي
 بفتح الجر بالفتحة والضعف في المبدل ايضا وكذا في غيره حصل لان يحسن

نخبة وانتهاء للفصل المتعلق بالحق ودل انتهاء الفصل على شمول
جميع اجزاء الحق غوامات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى
المثابة والفرق بين ثم وحي حتى بعد اشراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف مخفى جبراً من متبوعه
ولا يشترط ذكره ثم وثانها ان المهلة المعبر عنها انما هي بحسب الحاج
تخوفاً في ذمهم ثم عروفاً حتى بحسب الذهن فان المناسبات بحسب
الذهن ان يتعلق الموت ولا يخبر الانبياء ويتعلق بعد المتعلق بهم
بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثباته ان
وبكذلك المناسبات في الذهن تقدم قدوم ركبان الحج على جهالهم
وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يقع ان يقال قد
الحجاج حتى المثابة واعلم ان الانتهاء الى الجنات اقوى والاضعف كما يجيد
عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاق للجزء الاخير فيفيد
ذلك العموم كقولك غنت البارحة حتى الصباح بانه يفيد شمول النوم
لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارية في المعنيين جميعاً
ان لم تات في العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون

جارية

جارية لكثرة استعمالها فيكون العاطفة متولدة عنهم نحو بين على الجارية
واذا كانت متولدة عليها لم يستعملوا في معنيها جميعاً ليقى للاحول
على الفرع مذبذبة وانما استعمالها في اقلها معنيها وهو كونها متولدة
جزءاً لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم عروق في العقل وكثرة في الوجود
من اتحاد الجواهر ومن يكلف في بعض الشروح ومن هذا ما يرجع احتمل
معطوفها بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال للجزء اعظم
من ان يكون حقيقة او حكماً يشتمل الجواهر ايضا كما وقع في بعض النسخ
واوولما وامر كل من هذه الجواهر الثلاثة لاحد الامرين ان قد لا لاحد
الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد منهما اي غير معين عند الحكم
ولا يتوهم ان اقر في مثل ولا يقطع منهم اي او كقول كل من الامرين لانها
مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع
الاحد اليهم في سياق السقي لا من كونه او دام المتعلق لازمة لهم في الاستعمال
اي غير مستعملة بدونها بل هي اي يذكر بعد ما يلاقى احدهم المستويين
والمستوى الاخر على الامور اي جزء الاستعمال بعد ثبوت احدهما اي
احد المستويين عند الحكم لطيف اليقين على الخطاب ومن ثم اي

ان ام المتصلة بليها احد المستويين والاخر الزمرة بعد ثبوت احدهما
 لطلب التعيين لم يكن تركيب اربعت ذبذام غير ان المستويين
 فيه ذبذمة وتمر واحد بها وان ولي ام لكن الامر لم ينجح الزمرة بهذا ما افشا
 المص والمقول على سببها ان هذا جائز حسن فيجوز واذ ذبذمت ام
 غير احدها فليس وان لم يكن الحسن وافصح وفي الترجمة الشريفة الشريفة
 ان وجد في بعض نسخ الكافية المعرفة على المص وعليه جعلت اليها
 احد المتساويين ولا تفر الزمرة على الافصح ومن ثم ضعف دأيت
 ذبذام غير ان لا يخفى ان الحكم بضعف لتزلية عن مرتبة الافصح لا الفصح
 غير مناسب لان ما كان حشا فيص لا يبعد متبعها بالاول فكل ام الحسن
 بهما لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سببها وايضا ومن ثم ان
 من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي
 بتعيين احد الامرين لان السؤال عند ذبذام اولها لا زبذام لا بتعيين
 التعيين بخلافه او واقعا مع الزمرة كما اذا قلت اجاك ذبذام غير او اجاك
 ما زبذم وانما هو في ان يجر جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان
 حد بها على التعيين جاك او لا وقد يجازي في كل ما لا احتمال الخطا في

اعم

في اعتقاد المسلك بوجود احد هاتين الزمرتين في الموضوعين او واحد
 لكنه لما كان مشتركا على شرطين تعين وقوع ام المتصلة في فرع عليه باعتبار
 كل واحد منها حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الا شرطها اخر لا يخلو من سمة
 واقتران قوله ومن ثم لم يكن في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالانقياد
 على قوله لم يكن وتعني كل حكم بشرطه على طرفي اللطف والشرف كما ان اخره وامر
 كما لا يخفى وام المتصلة بغيره الاطراف الا قول ومثل الزمرة عندك في الاشياء
 والواقع بعد ما اخبر من قوله لا بل ان سمة الا ان القطعة التي ارادها لا بل
 وبين عليه خبره فمما علمت انها ليست ابل او مستوية هذه الاخبار لم تشكلت به
 في اشياء او شئ اخر فاستفجت منها انك لم تشا ان بل بين شاة واما
 استفهام كما تقول اذ بعد ذلك لم تروا ان بل بين شاة فمما قصد الاخر به الاستفهام
 من قول بالاستفهام في الاشياء واما قبل المصطفى عليه السلام فاما انما غير مستعملة
 الا معها يعني اذا عطف شئ على اخر فانه يلزم ان يصدر المعطوف عليه او لا يلزم
 ثم عطف عليه المعطوف باستاخرها في استاذبه واستاخره ليعلم من الاول الامور
 الكلام من على انك جازية مع اني انما عطف شئ على اخر ما يجوز ان
 يصدر المعطوف عليه ما يخرجها في ذبذام او غير ذلك لا يجب خروجها في

الهمزة وسكون اليا، والهمزة للعرب مكانه اريد بالعرب بعد البعد
فقد دخل في السوط ايضا فان العرب ينقسم الى قريش بنسب ما حصل العرب
من غير زيادة ولا كلة الى قريش بنسب ما حصل العرب من غير
الهمزة بخلاف البعد فانه لم يذكر له من شيان فالعرب بالمعنى المقابل
للعرب هو السوط بين كمال البعد وكمال العرب حروف الارجاب نعم
وبلى واي بلس الهمزة وسكون اليا، واجل وجبر وان بلس الهمزة
فتح النون المشددة ومن بيان معنى تلك الحروف بين وجه تسميتها
بحروف الارجاب نعم مفرقة لما سبقها الى محقق المصنفون الجدة استقام
كان اوضح انهم في جواب قائم زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم نعم
زيد بمعنى لم زيد وبلى في جواب لم نعم زيد بمعنى قام زيد بمعنى
زيد في جواب است بركم انت ربنا ولو قبل في موضع بل بهنا نعم
لكان كقرا فان معناه مرست ربنا وقر بجوز استعمال نعم بهنا
بجهاها بقصد بقا لما ثبتت المستفاد من انكار النفي وقد شتمت
في العرب فلو قال اخذ يا زيد اليس عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرا او يقوم مقام بل بقدر ان ثبت بعد النفي وبلى خفف بالارجاب

النفي

بمعنى تنقضي النفي التقديم وتجعلها يابا سواء كان ذلك النفي جريدا
لا استفهام نحو بلى في جوابي قال ما قام زيد في قيام او معروفا
فهي ان تنقضي النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله فكما است
قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقرجا على سبيل الشدة ولقد بعد
الارجاب كما تقول في جواب اقام زيد والى ان ثبت بعد الاستفهام
لا شك في غلبة استعمالها بمسوقها بالاستفهام وفي كل بعضهما انما بلى
لقد سبق الخيرة ايضا وفي كل من ما كان ان يعني نعم وبلى فالتا لما ذكره
المعنى وبلى بها القسم ان لا تستعمل الا مع القسم من خبر ذكر الفعل
من القسم فلا يقال اي اقمته اي ورتيته ولا يكون القسم ببل ارب وانه
ولم يرد في قولنا والله وراي ونفي والى امرى واجل وجبر بالكون
وان قد سبق في الخبر وفي بعض نسخ مفرق الخبر كقوله اجل وجبر وان
الخبر قد اشكره زيد ولم ياكمل في هذا ما لم ياكمل وجاء ان قد سبق في
ايضا نحو ابن الزبير لم يقل له نعم انت لاقه سولتي اليك ان ورايها اي
لعمرك الله انك لاقه ورايها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قولنا انت
ليست شعري بل المحب شفاء من جرح من ان الشفاء اي نعم فعلا

من القسم
اي القسم
ببل ارب وانه
ولم يرد في قولنا
والله وراي ونفي
والى امرى واجل
وجبر بالكون
وان قد سبق في
الخبر وفي بعض
نسخ مفرق الخبر
كقوله اجل وجبر
وان الخبر قد اشكره
زيد ولم ياكمل في
هذا ما لم ياكمل
جاء ان قد سبق في
ايضا نحو ابن الزبير
لم يقل له نعم انت
لاقه سولتي اليك ان
وراها اي لعمرك الله
انك لاقه ورايها
جاء بعد الاستفهام
ايضا في قولنا انت
ليست شعري بل المحب
شفاء من جرح من ان
الشفاء اي نعم فعلا

المحقق في هذا من الموضوع خلاف ذكره المحقق من كونها مقصورة
 على **حروف الزيادة** وإنما نسبت هذه الحروف زوايد لأنها قد تقع
 في الزيادة لأنها لا تقع إلا في نون ومعنى كونها زائدة أن أصل المعنى بدونها
 لا يحصل لأنها لا تأتي في أصنافها فلو أريد في كلام العرب ما
 مضى وما الغلبة فما كسبه نكيد المعنى في الاستعارة والياء
 في خبر ما وليس وإنما الفارقة الغلبة فهي نون ^{الغلبة} وكونها زائدة
 فيكون كونه الكلمة أو الكلام يسيرها من حيث الاستقامة وفي الشعر
 أو حسن السجع أو غير ذلك ولا يجوز حملها من الغاية بين معاني
 لغتها عيشا لا يجوز ذلك في كلام الفصحى ولا سيما في كلام الباري
 سبحانه وتعالى وإن تعقد من وما ولا من والياء واللام فأن يكون
 الهمزة وسكون الهمزة من الزيادة مع النافية كمن لا شيء نحو ما أن رأيت
 زيدا وقلت إن زيدا مع ما المقصد به نحو انتظر عما أن يجلس
 الفاعل أي مدة جلوسه وقلت زيدا أي مع ما المقصد به نحو لا أقام
 يعرف وأن يقع الهمزة وسكون الهمزة من الزيادة مع النافية كمن لا شيء
 جاء البشير ونزاد برون لوجه القسم المتقدم عليه نحو وإن لوقا

زيد

زيدت وقلت في ما دنا مع الكاف نحو كان ظبية مقلوا إلا أن
 السهم على تقدير رواية ظبية بالجن وما زاد مع إذا ما خرج
 اخرج بمعنى إذا خرج اخرج ومع معنى نحو ما ذهب ومع
 أن نحو ما ذهبوا فلهذا ساء الحسن ومع ابن نحو ما جلس
 اجلس ومع أن نحو ما زيدا من البشر هذا حال كون ذلك المذكور
 مع ما سطره أن دورات منزهة ومع بعض حروفه نحو ما زيدا
 من ذلك أنت لهم ومما حقيقا أنهم اغرقوا وغرقوا قبل وزيد جديقي
 كما أن عراخي وقلت زيدا مع ما المقصد به من غير ما
 جرم ولما لا جليل فثبت وقيل ما فيها لكونه في الخبر بعد ما
 بدل منها ولا أي كلمة لا تزد مع الزا والعاطف بعد السق لفظا
 نحو ما جاء في زيدا لا عمرو ومعنى نحو غير المقصود عليهم ولا نصا
 ونزاد بعد أن المقصد به نحو قوله كما ما سطره لا لا سطره
 امرئك أي أن تسجد وقلت زيدا مع ما المقصد به نحو لا أقام
 بيوم الغيبة والسبيل في زيادتها تنبيه على جلاء الغيبة بحيث
 يستغنى عن غير ذلك في صورة نفي القسم وشذت في زيادتها

أو ما أقام هذا المقصد

مع المفعول في كقولك في بيتي لا هو يشرى وما شترى اي في بيتي لا هو
 للملك جمع جاربان ياكل من جاري يملك ومن والباء واللام تقدم
 ذكر ما استدل على ذكر مواضع في بادئها حاجة لا تكرار **باب حرق النسيم**
 اي وحيث يقرب كلهم من المقدر نحو جاني في بيتي اي ابو عبد الله وولده
 كما نقول قطع رزقي اي مات وان وجهنا ان غنصه لما في معنى القول
 اي بفعل مقرر في معنى القول بقر المظروف في الطرف بغير متعلق عنه
 فلا يقع بعد جرح القول ولا بعد ما ليس به معنى القول في التقدير
 الا مفعولا مقدرا للقول بغير جرح القول مفعولا مفعولا له و
 نادينا ان يا ابراهيم فقولنا ان يا ابراهيم نقسم لقلنا نادينا المعداد
 اي نادينا بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كبت اليه ان انا
 كبت اليه شيئا هو كبت فان حرف والى على ان انت مقسم للفعل
 للمعد ككبت وقوله كك ما قلت لهم الا ما امرتكم به ان اعبدوا الله
 فقولنا ان اعبدوا الله نقسم بغيره بغيره امرت معنى القول وليس
 نقسم لما في قوله ما امرتكم لانه مفعول امر في القول وقد يقسم
 المفعول به الظاهر كقولك كك او جني الى انك ما يوحى ان افقد في قول

ان افقد

ان افقد في قولك يا ابراهيم الذي هو المفعول الثاني وجني **باب حرق النسيم**
 ما واثق المفعول المحقق وان المفعول المشدود في قوله ان جاني
 ان المفعول المحقق للفعليته في الجملة الفعلية ان توفيقا ان علم الحرف
 الفعلية فيجوز ان ياتي في ما هو المقدر نحو قولك كك وضافت عليهم الا على
 بما رجت اي برحبها بغير الكرا او هو السعة ونحو ذلك بل في ان توفيقا
 اي توفيقا وضفت محمدا المصدر الفعلية ان يوحى سببهم وجوز
 عنده بعد ما الاسمية في ان رجت الرزقي هو الحق وان كان قبله كما
 وضع في رجب الباقية بقوله ان رجب ما الدنيا باقية في قوله المفعول المشدود
 للاسمية في الجملة الاسمية خاصة الا ان كك لما فيجوز بعد ما الاسمية
 والفعلية ومعنى كونها الاسمية انها تقول في جدي شيئا وبقية في تأويل
 المقدر الذي مصدر جدي ما نحو الجدي انك فاعلم ان الجاني او ما في معنى المفعول
 ان زيد احوكرا في قوله زيد فان تعذر قدرته يكون نحو الجاني ان يقدرا
 الى كونه زيد **باب حرق النسيم** جلاوا الاستدراك ولولا لولا ما لا مصدر
 الكلام لانه لا ياتي على احد انواع الكلام فيشدد لذل من اول الامر على ان
 الكلام من ذلك النوع ولما في الفعل في بعض النسخ وتلزم القول في

نحو هذا زيد او هذا اقرب زيدا او نقدر ان نعلم ما زيدا ضربية و
 بلنا زيدا اقرب فنعنا يا اذ دخلت على الماصي التوبخ واللوم على
 ترك الفعل ومضايها في المضارع المحقق على الفعل والطلب له في
 في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخييل في الماصي الذي قد
 الا انها تستعمل كثيرا في لوم الطالب على انه لم يترك في الماصي شيئا يمكن
 تذكرك في المستقبل فكذا من حيث المعنى التخييل على فعل مثل فانه
حرف التوقع والتقريب قد سمي بهما ليجب اليهما ان ينظر في اذا
 دخلت على الماصي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه
 يضيق في بعض المسامح الى هذا المعنى في الماصي التقريب من خلال
 مع التوقع اي يكون صدق متوقفا للمبني واقعا في قريب او اقوال
 لم يتوقع ركوب الاحياء قد ركباي حصوله قريب ما كنت متوقفا
 ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فغيرها اذن فثمة معان
 مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق من
 غير توقع كما نقول قد ركب زيد لم يتوقع ركوبه وهو في الضارح
 الجرم من نائب وجازم وحرف تنبيه للتقريب اي ايضا في
 التخصيص

التحقيق في الاغلب التقليل نكران الكذب قد يبعد وقد يستعمل
 للتحقيق تجردا عن معنى التقليل قوله كما قد ترى فعلم وجملة
 ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالضم نحو قد والله احسنت وفي
 تعريبت سائلا **حرف الاستفهام** الهزة وجل هذا صدر الكلام
 لا ينفقدها ما في حين هذا لا التها على احد النوع العظيم كما امر وقد فانه
 على الاستفهام والفعلية فتقوله في الاستفهام ازيد فانه
 اقام زيدا وكذلك قيل نقول فيها بل زيدا فانه وبل فانه زيدا الا ان
 الهزة قد فعلت على اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف بل
 فانه لا تدل على اسمية خبرها فعلا بل تدل على اسمية استفادة وذلك ان
 اسما ان يكون بمعنى قد كما جازت على الاصل فكلما كان في هذا الانسان ان
 قد ان قلنا كان اصلا قد وهو من لوازم الاضال فانه لم يثبت فعلا في
 خبره فانه كبرت عنده بالاسم وحسنت الا ان الما لولوا وما نفقت
 وان لم تزد في خبرها استندت عندنا بل في الهزة اعلم تفرقا الى المرفق
 فيها باعتبار استعمالها في مواضع مستفاهلها انما الكثرة من المرفق في بل فانه
 ازيد احسنت با وقال الهزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف بل فانه

ضربت لما عرفت وتقول اقرب ذيدا وبواو كذا استعمال الهمزة الثانية
 ما دخل عليه على وجه الاستحالة دون بل تقرب ذيدا لان المستفهم عنه
 في مثل هذا الموضع محذوف بالتحقيق لان اصله ان يضيء بغير كذا ذيدا وبواو
 مستحسن منك ويحل منعطف في الاستفهام فلا يحذف فعلا بل الحذف الهمزة
 فانها قوية فيه وتقول ان يضيء كذا مخرجه يجعل الهمزة صادلة في المقدر
 فانها لما قبلت الاستفهام عن احد الاسمين تعدد المستفهم عنه فاستعمال
 الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيها نصب والفتح و
 يقع بين مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يعد
 لانها لما نصب في السؤال الاول واستيناف في سؤال اخر بام المقدرة
 بالهمزة فان محو كذا بل زيد عند كذا مخرجه في تقدير كذا كثره وتقول
 انما اذا ما وقع واو من كان واو من كان باد قال الهمزة على ثم والفاء
 والواو من نحو من العطف بخلاف بل تكون با فريغ الهمزة فلا يفرق بينهما
حروف الشرط ان ولو ولو انما لها صدارة الكلام كقوله فان لا استقبال
 وان دخل على الثاني ولو عكس يعني لا في وان دخل على المستقبل
 في بعض النسخ فان لا استقبال ولو لا في ومشاها ان لا استقبال
 دخلت

دخلت على الاستقبال او لا في نحو ان تكرر من كذا كذا ان كذا مستحق كذا
 فحق المثال الثاني بعبارة حق المثال الاول يعني ان وقع منك كذا في
 المستقبل وقع معنى ايضا كذا منك فيه وكذا لو قلنا انما انما دخلت
 نحو لو ضربت ضربت ولو تكرر بغير بعض واحد او وقع منك ضرب
 في الماضي فقد وقع معنى منك ايضا فيه وقد يستعمل في المستقبل نحو
 قوله كذا ولما مؤمنة خبر من مشرك ولو لا فيكم واعلم ان السور وال
 لولا انتفا ان في انتفاء الاول ويدل على ان انتفاء الثاني هو انتفاء
 لتعريف حصول امر في الماضي لحصول امر في المستقبل وما كان حصوله مقدرا
 في الماضي كان متغيا فيه قطعاً فيلزم الاجل انتفا انتفا اما على
 ايضا فاذا قلت مثلا لو جئت لكرت كذا فقلت حصول الكرام في الماضي
 حصول الحق المقدرة في فيلزم انتفا فيهما معا وكون انتفاء الكرام مبني
 لانتفاء الحق في نوزع الحكم واستقال فلهذا المعنى هو الكثير المتعارف
 وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني الاول مع انتفاء الثاني يستدل به
 على انتفاء المعلوم كقولك لو كان فيهما آية الا آية العسق فانما
 لو هيما تدل على لزوم الف ولقد لا آية وعلى ان الف منتف

فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال نعلم المصداق
القد ان لو انتفاء الاول بانتفاء الثاني وخطا وعكسه المشهور
ولم يدرك ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء
اللائق بالعلوم على انتفاء المتروك المجهول وان المعنى المشهور
بيان بسببية احد الانتفاءين المتروك للآخر بحسب الواقع
فلا يتصور هناك استدلال فكذا اقدت لو جئنا لاكم
لم نقصد ان يعلم الخلق انتفاء المحي من انتفاء الاكرام كيف
كلا الانتفاءين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكلام
مسند الانتفاء المحي ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد ببيان
استمرار شئ في غير خط ذلك الشئ با بعد التقيض عند كونه
لوا بانتي لاكم مثليها استمرار وجود الاكرام فانه اذا استدلت
الايامه الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام وتلك مكان اي ان
ولو الفعل لفظا كما في الامثلة او مقديرا نحو قوله وان احد
من المشركين استجاركم ولو انتم تملكون اي وان استجاركم احد
لو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانها فاعلان الفعلين

مخدوعين

مخدوعين يقصد بها الظاهر اما احد فظا يراد بها انتم فانه كان
ضمير استجارا فذا حذف الفعل صان مستغلا بازرا وليس كذا الفعل
الفعل المخدوع لان حذف الفعل وفعال بعد من حذف الفعل
وحذف ومن ثم اي ومن اجل لزوم الفعل بعد ما قيل بعد لو المخدوع
فعلها انكر بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع محموله فاعل الفعل المقدر
بعد لو والصلح للفظا عليه هو ان المنفوعة لا المكسورة وقبل انطقست
بالفعل بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع
فيه منطلق ولان الاسم في جبر ان هو الافراد لكونه الفعل المذكور
موضع اسم الفاعل كالعو من الفعل المخدوع فيفعل لوانك انطلقت
ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعو من لانه الفعل المقدر لا بانه
من مفسر وان كونه دالة على معنى التحقيق والثبت نزل على معنى
ثبت المقدر ههنا فهو عو من ههنا من حيث المعنى والفعل الواقع ههنا
عو من ههنا من حيث اللفظ فليس شئ من ههنا عو من حقيقة ههنا
الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مستغلا بكون
استغلا فالفعل من مصدر وان كان جامدا لا يكون استغلا

الفعل منه جاز وقوله ذلك الاسم لها من غير التعذر اي تعذر وقوع
الفعل في موضع الخبر كقوله فكم ولو ان ما في الاخر من شجر اقام
فان الاقسام ليست متساوية فمحل في موضع واحد تقدم القسم الاول الكلام اي
قوله زمان الحكم بالحكم فيصير تركه كونه ملحقا زمانا واحدت به عن
موضع القسم بتقديم غير الشرط على الشرط لعل بتقديم لزمه الماضي اي
لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا ومعنى ليكون
على وجه لا يخلو فيه ادوار الشرط فيطابق الى الشرط بل هو بحيث يطل
على ادوار الشرط فيكون في الجواب وكان الجواب فقط للقسم لفظا
للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون الخبر متنا و غير متوزع
ويكون محال واما معنى فهو جواز القسم كونه يعبر عليه والشرط
ايضا كونه مشروطا بالشرط مثلا والاداءات التي في مثال الماضي لفظا
اولم تاتي في مثال الماضي معنى لا كونه كذا ان متوسط اي القسم بجزء الكلام
بتقديم الشرط عليه وغيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ان يلحق
الشرط وان يلحق القسم ويعبر بالشرط ويجعل ان يكون جاز ان يعتبر
الشرط ويلحق القسم وان يلحق الشرط ويعبر بالقسم كقوله

كقوله تاتي ان تاتي انك فعل المعنى الاول هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز الفاعل القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
منشر على غير ترتيب اللف وعلى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز
باعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف و
باعتبار الشرط على ترتيبه وان ائتمنى والله تاتيتك وانما اورد
في هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة
الى ان الشرط والمضى في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقديم
فوتصل كما شرط على تقديم فعل المعنى الاول هذا
مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبار
هما جميعا انشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم
الشرط وجواز الغاية فالشرط باعتبار الاول على ترتيب اللف
وباعتبار الثاني على غير ترتيب ففي كل من المثالين يقع
من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول
فالاول عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كونه
النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثاني على

الاول لكن ان اذ اتصال المثال بالمثال بقدر الامكان على تقدير
 تقديم اللغتين على نشرهما معا حيث مثالا هما وتقديم القسم
 كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدر كلفظ في صدر الكلام
 فلهذا في الشرط الذي بعده المضى وكان الجواب للقسم كقولها
 لمن اخرجوا لا يخرجوا الى والله لمن اخرجوا قال الشرط ما هو
 يخرجوا جواب القسم فانه لو كان جزم الشرط لكان الجزم يصدق
 الشرط اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطلعتموهم
 لشركوا اي والله ان اطلعتموهم لشركوا قال الشرط ما هو
 انكم لشركوا جواب القسم فانه لو كان جزم الشرط بلزم الانباء
 بالقاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزم الشرط يجيبها القاء وانما
 التفصيل في التفصيل بالاجمل للتحكم في الذكر نحو قوله تعالى
 فان زيدا فاكفرته وانما عرفنا هنته واما بشر فاخرجت عننا
 ما اجملة في الذم ويكون معلوما للظن بواسطة التعريف و
 قد جاءت الاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو انما الواقعة
 في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل الجمل وجب تكرارها وقد كفي

يذكر

٢٠١
 يذكر قسم واحد حيث يكون المذكور عند القسم المذكور له لانه احد
 القسمين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
 ما تشاء فان ما بقا بل اما المذكور فيهما غير المذكور لكنه يقدر
 معق واما الذين ليس قلوبهم زيغ فيتبعون الحكم بقرينة كون
 اليه المشابهات ولكم بان كلمة اما للشرط من وم القاء جوابها
 وسببية الاول والثاني والقسم حذف فعلها من هو الشرط وعوضه
 بغيرها اي بين اما وبين فانها الواقعة في جزم الجازم انما فحين ياتي
 حين فانها او حين اما لان حين القاء ايضا جزم بما سواها كان ذلك الجزم
 مبداء او نحو ما زيد منطلق واما معلوما لما وقع بعد القاء نحو اما يوم الجمعة
 فزيد منطلق مطلقا الى نحو ايضا مطلقا غير مقيد بحال يجوز تقديم ذلك
 الجزم على القاء وعدم خبره وهذا هو مذهب سيبويه فجعل سيبويه
 لاما خاصة بجواز التقديم لما يمنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد
 وهو ان ما وقع بعدها وبين فانها معلوم الشرط المحذوف مطلقا
 الى مولى مطلق غير مقيد بحال يجوز التقديم وعدمه مثل اما
 يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديمه على المذهب الاول لما يكن

من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة فزيد فعل الشئ الذي هو
من شئ واقيم اما مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفازها
لنيلها يوم قول الى حرف الشوط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق كما ترى واما على المنهج الثاني فتقديره هما لكن شئ
يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول فعل الشوط فلما حذف
فعل الشوط فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم
يجعل اما خاصة جواز التقديم أصلاً وقيل والقائل الثاني ان
كان ما يتوسط بين وفازها جاز التقديم على الفاء مع قطع
النظر عن الفاء كالتأنيل المذكور فمن قيل القسم الاول وهو ان يكون
الوسط جزء الجزاء قدم الفاء والا ان لم يكن جاز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان
زيد منطلق فان اتا في خبر ذلك لا يعمل فيها فمن قيل القسم
الثاني وهو يكون الوسط معمول الشوط المحذوف وهذا القائل موزن
بين ان لا يكون ووافاء مانع آخر بين ان لا يكون فجعل اما قوة
رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان

ما بعد

ما بعد اما منصوباً او متناً اذا كان مرفوعاً نحو اما ان زيد ففعل
فتقديره على المنهج الاول هما لكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما
مقامهما وحذف فعل الشوط ووسط ان مابين اما والفاء كما ذكر
فصار اما ان زيد ففعل فان ارتفاعه في زيد لا يندل لما كان اولاً وعلى المنهج
الثاني انهما لكن ان زيد منطلق اقيم اما مقامهما وحذف فعل الشوط فصار
اما ان زيد ففعل فان زيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع
بهما ذكره فزيد منطلق بصيغة الفعل الغائب ليل على ان يكون زيد مرفوعاً
بان فاعل فعل المحذوف وتقديره على تقدير الضم ان يكون يوم الجمعة بصيغة
الفعل الخاطبة المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوباً بان فمفعول به فعل المحذوف
فوجه غير ظاهر مع انه يومهم جواز اما ان زيد ففعل والمنهج بتقدير تذكر
على صيغة المعلوم المطلب واما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير
تذكر على صيغة المجرور الثاني مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المعص
رحمة الله عليه با يكون الوسط بين اما وفازها منصوباً لظهور الفعل
كونها مرفوعة كقوله **حرف الرفع** كلام الرفع هو الرفع والمنع فقول
لشئ فلان يفتقر فقول كلامه كما ان ليس الامر كما تقول وقد

يعني بعد الطلب في اجابة الطالب كقولهم قلنا كذا فكل كذا قلنا ان لا يجاب
 الى ذلك فقد جاء الكلام بعين حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقول
 قلنا كذا ان الانسان لم يخلق وان كان بعين حقا جاء ان يقال انه اسم بمعنى
 يكون لفظه كلفظ كذا الذي لا حرف ولما سبقت معناه لضمه لا كلفظ
 الخ طبعاً يقولون غيباً الصريح كمن انما حكموا الخ فانه اذا كان بعين حقا ايضا
 لما هو اسم ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان يظهر فيه
 ذلك في الخ فانه **ما الثاني** **تكن** لا المتحرك لانها حقت بالاسم
 فكلما الفعل المتحرك يكون من اول الامر علامة لنا ثبت المستند اليه فاحقه
 كان او مفعولاً باسم فاحقه وانما جعلت هذه التاء ساكنة لئلا يظن تاء
 الاسم لان اصل الاسم الاعراب والفعل ايضا فثبت من اول الامر يكون
 هذا على بناء ما لم يمتد وزك ذلك على اعراب ما وليته لانها كالطرف الاخير في
 تلكه فان كان المستند اليها ساكناً فانه غير مؤنث حقيقة فثبت ان كانت
 مخبرية الخاق تاء التانيث وبعين حقا او فهو الخاق تاء التانيث
 مخبرية على الخاق والابصار وهذه المسئلة قد تقدمت لانها ذكرت فيما
 تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وحيث انها من احكام

تا

تاء التانيث وانما الخاق علامات التثنية والجمعين الى معنى الذكر والمؤنث
 في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون ومن التاء ضعيف لعدم اجتماعها
 اليه من العلامة ما مثل اعتبار المستند اليه العلامة التانيث لان تانيثه قد
 يكون منصوباً او مسماحياً وعلامة التثنية والجمع غالباً على حرف واذا الحقت
 على ضعيفاً فثبتت بغيرها بل بغيرهم لانها وقبل من غير فائدة بل هو معروف
 اني به الدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كذا ان ثبت وفي شرح
 الرجز من انه هذا ما قال النحوي ولا منع لحمل هذه الحروف على ما بين وايد الـ
 الظاهر منها والقائده في مثل هذا الابدال من بدل الكلام من الذكر او يكون
 الجملة خبر المبتدأ المؤخر والعرف من كون الخبر مهما **التحريك** في الالف مصدر
 توثيقية الى ان فعلت توثيقاً فسمي به يتوون الشيء اعني التوثيق توثيقاً استعان
 تحريكه وحركته لانه المصدر من معنى التوثيق ولهذا سمي به المصدر
 حدنا في هذا المصطلح توثيقاً ساكنة اي بذاتها فلا تفرق بالتركيب العائنة
 مشاعه الاولى والى واثبتت تلك توثيق من ولدت ولم يكن وانما لها فاعلمها
 بقوله متبع حركة الالف من اخر الكلمة فان هذا او اخر تلك الكلمات لا توضع حركة
 او قبل وانما قال يتبع حركة الالف لان المتبادر من متابعتها الاخر حرفاً

من غير علم شئ مبني وبينها وبينها الحركة متعللة بين آخر الحروف والتنوين
 فان قلت فافتر الحركة الى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من
 الاخر الحرف الآخر ولم يبق الا ان يثبت التنوين في الفعل لا في غيره
 فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينطق التنوين بالنون في نحو يا رب انطق
 فان المراد بمتغيرها حركة الآخر تنطقها بها في الوجود تنطق المعاني في المعنى
 وليس تنطق تنطقا تابعا لحركة لام الرحمن بل تنطق في المعنى وهو الوجود المتكلم
 وهو ما يدعى علمه الكلمة التي هي لام لم يثبت الفعل بالوجهين المعبرين
 في منع العرف ومع لا يتصور معناه في غير المنصرف والتكثير وهو الغافق
 بين التكثير والمعرفة وهو الاله الذي لا مدخول غير معين نحو ما است
 سكونا في وقت ما وما صد بغير التنوين فمعناه است سكونا الآن و
 اما التنوين في نحو احمد وابراهيم فيسكن في التثنية قال اللسان في التنوين
 انما لا ارى معناه من ان يكون تنوين واحد في التكثير معناه فاقول
 التنوين في كل فعل فيكون ايضا فاذا جعلت على الحرفين فيكون والعوض
 وهو ما لحق بالاسم عوضا عن المنفرد بالثاني في نحو احمد فيكون كونه
 اي يوم اذ كان كذا فليوم مضاف الى اذ واذا كانت مطابقة الى الجملة
 الف

التي كانت بعدها فليعلم بمتغير الجملة المتخفيف الحرف والتنوين
 عوض عن الجملة المتلحق بها كقوله تعالى وكذا جنته وسعدت
 وعاصيته ومجملها مع بعضهم فثبت في حق بعضهم ومرت
 يكون فاما الى كل واحد واحد فيكون والمقابل له وهو ما يقابل في المعنى
 ان لم يكن كسلة فانه لا يلف والنا في علمه من المعنى كما ان المراد علمه
 في جميع المذكور السلام ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذكر فثبت
 التنوين في انهم يقابلون ونونهم بعضهم انه للمكان وهو خطأ ولانه اذا
 سكت سكتا مثله امرأة بقيت فيها التنوين ولو كانت للمكان
 لزال للمعلمين العلمية والاثنية فظاهر ان لا يثبت التنوين في التكثير
 لوجوده فيما كان علمه كحرفات ولا تنوين عوضا لعدم مساعد
 المعنى ولا تنوين في التنوين لوجوده في غير اواخر الالفاظ والمضارع
 فتعين ان يكون للمضارع لانه معني مناسب محل التنوين عليه والتميم
 وهو ما لحق اواخر الالفاظ والمضارع تخفيف الالف لانه حرف سهل
 بمره بدل الصوت في الخطيخوم وذلك المره بمرسب اسبب من الغاء
 وانما اعتبروا ما لحق اواخر الالفاظ والمضارع وان كان للحرف وكلمة

الواقعة فاشتهر بها الجاهلون وادعى كثرة من لم يسمعوا بها الا ان
 المتفق به انما هو الاخر لا ينسلك سلك المتكلمين في كلمة الاليات و
 المصانع ولا يتخلل بينهم المعاني و هو لما انما هو في الحقيقة المطلقة و
 ما لا يورثها من حيثها شيئا من جهة وادخل في قوله شيئا وادخل في قوله
 وسبقت هذه الحروف الاطلاق لا إطلاق الفصول باقتضاها وطول
 النون بهذه القافية انما يكون بابدال حرف الاطلاق به كما في قوله
 اقل التوهم عازله والمشارين وقول ان اجبت لفظا فبين فزولي هذا
 البيت البيا وحصل به شيا من فخر الالف وعون في الالف عند التقن
 نون التزم واما بالحق القافية المفقودة كما كان روي بالحرف كذا
 صحيحا كان او غير صحيح سميت هذه مقبلة الصوت بها واستماع الالف
 اوله ليس بها حركة فخص من اشياء حروف الاطلاق التي هي
 الصوت كقولك عروفا في الاعوان حاوي الحروف المشبهة الالف لم يسمع
 المحقق فان روي القافية في هذا البيت لا في الالف كذا هو لا يكون
 من الصوت بل في كذا عند التقن بالفتح او الكسر والحق في النون فقبل
 المحذرة والمحقق وسمى هذا القسم من التوهم القافي لان القوافي

هو القافيون من جهة وقد غاب البيت بلحق به التوهم من صدقون
 ولهذا سقطت عن التقطيع وليس المقسم الاول اسم مختص به واعلم
 ان التوهمين الذين لم يسمعوا بهما اذ اعني من المعاني بل هو موضوع
 لغرض التوهم لان معناه التوهم كما ان حرف التوهم موضوع لغرض التوهم
 كجاءه لاداعين من العلم في فقهه فتوهم التوهم من اقام الحروف
 التي هي من اقسام التوهم والمختصة في الموضوعات هل وسع وانما
 التوهميات الاخر في اشياء الموضوع في بعضها ايضا تامل وعرف ان
 التوهمين وجوبهما من العلم حال كونه موصوفا بابين حال كون الالف مصفا
 العلم افرغها من زيد بن عروود ككثرة استعمال ابن بين علمه
 احدهما موصوف به والاخر مصفاق اليه فطلب التخصيف لفظا لهذا التوهم
 من موصوفه ولفظا لهذا الغالب وكذا كذا فاهم هذا فلان ابن فلان لانه
 كذا به العلم ويعلم به انه اذا كان صفة الغير العلم او كان مصفا
 الغير العلم نحو جارية واما ابن زيد وزياد بن عالم لم يقدح التوهمين من
 اللفظ والغالبين من الجدل لقله الاستعمال ويعلم من قولهم موصوفا
 انه لا يحد في اذ لم يكن الالف صفة نحو زيد بن عروود على ان يكون ابن

[illegible]

وهو العشرة غير ان يكون في كل واحد من هذه النون بعد صلابة حرفه وقوله في النون
الساكنة الواو في قوله والنون الساكنة ما عدا حشر الغنم غير انهم لم يوافقوا
في كونها في النون الساكنة فقولنا كذا الفعل ايضا لما يتفق على ان النون
تكون قبلها او في النون الساكنة غير انهم لم يوافقوا في كونها في النون
الواو فتعبر عن هذه النون في النون الساكنة كغيره ان اشبه
في النون الساكنة كغيره ان يكون ان كان في كلمة واحدة فان النون
المستفردة كلمة اقرب او اشغل الواو بعد الغنة وقبل النون المستفردة ان
لم يستعمل في النون الساكنة ما ذكر ومع ضمير الغيبة وهو ايا امسور
يبدل الياء الياء في النون الساكنة او اشغل الواو بعد الكسرة وقبل
النون المستفردة وما فيها فيما عدا ذلك كذا ذكر من ضمير المذكورين وهو الواو
المذكور خاتمة كلامنا في الواو والنون الفاعلية مفتوح طلبا للتحفة وظه
ر ان ما عدا ذلك كذا ذكر في النون الساكنة وجميع النون الساكنة وكلها غير ما ذكر
فقولنا ونقول في النون الساكنة وجميع النون الساكنة واخرها ان تستر
اما حشر الغنم فتقول في النون الساكنة واخرها ان تستر
بالماء بعد واخرها ان تستر في النون الساكنة بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يسر علينا كشف دقائق المشكلات ووفقنا بسط حقايق المعضلات وصالح
اشرف الموجودات عجم البعث الى كافة مخلوقات وعلى الوصي المالحى على الخلق
والناهي عن المعاصي والتبئات اما بعد فان بعض الخواص من خلق اجاب وهو من
الرسول وبين الفضل مقبول قال صلى الله عليه وسلم لا يخفى على الخلق فارجو منك ان تطالع
فيه على تحقيق الحال ثم عليك ارسال مطالعة الى والا يصال فاطعت كلامه واسعفت
حاجة ونشرت مراد من قوله على الله الوهاب انه ملهم القلوب واليه المرجع والمآب قال الزاوية
الشهير يقول جاس العزير على الله تعالى لطفه الخفي في آخر شرح المحضر المنسوب الى ابن الحاجب
المشهور في المشارق والمغارب اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعه
بكسر الاء بمعنى التبع كالطلب بكسر الاء بمعنى المطلوب والجار والمجرور متعلق بصفة خبر المقدرة
او خبرا نائيا وقدم رعاية لامر التبع ويمكن ان يكون المراد من التبع المرافقة كما قال صاحب المنار
في احكام العتي وجمل الامران بوضعية العدة وقال الشارح ابن السكيت المراد من العدة ههنا
لرؤم ما يوجب التبع والمواحة شرورا جمع ضرر وهو مودع ومفروق مضاد اليها التبع ضيرا بفتح
الفاء المعجمة وسكون الاء المشاة الخفية وهو معنى الضرب بوجه مفعول لا تلحق والمراد
من متبوع شرورنا الشيطان الرحيم بقرينة المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام فيكون حاصل المعنى
على التقدير الاول اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من الشيطان الرحيم كذا ايضا في آخر
وعلى التقدير الثاني ولا تلحق بنا من خواصة شرورنا ضمير فيسبب المرافقة يلزم منا امر عظيم
وفي بعض النسخ ولا تلحق بنا من تبعه شرورا خيرا بالياء المعجمة والياء المشاة الخفية مكان
ضمير المذكور فاعلم وفقه شهاب من فم الناس اذ لا وجه له ولا يخفى لطف عبارة خاتمة امورنا
خيرا وعبارة ولا تلحق بنا حيث ذكرنا من قبل وكذا لا يخفى لطف ذكر الشر بعد ذكر الخير حيث
ذكر

اختلاف

بيان

السمع

قال

ذكر في الآية الرحمة كذلك واجعل ثمرات الخير مفعول اول لا جعل مضادا الى تقاضا جمع نفيسة
وهي العيب كذا في المختار والمراد من ثمرات تقاضا للمعاصي بقرينة المقام ايضا ويمكن
ان يوجب المالكين ثمرات تقاضا من بين المعاصي من حيث ان لها ثمرات ومما وصفا قربان في المخرج
فهذه المناسبة كافية في الازالة المذكورة خفيفة كانت او ثقيلة صغيرة كانت او كبيرة لان
الخفيفة صغيرة والثقيلة كبيرة كالا يخفى في مواقف الدائمة الجارية مع المجرور في محل متعلق بلفظ
اجعل ويمكن ان يكون الجار مع المجرور في محل نصب على انه حال من المفعول الاول المذكور وانما قال
في مواقف الدائمة لان المراد بقرينة ثمرات فيها منقبة منصوب على انه مفعول ثان لا جعل الباء
اداب عبودية الجار والمجرور متعلق بمنقبة والمراد من انقلبت الثمرات بالفاء اداب العبودية
انقلاب المعاصي والتبئات الى الحسنات بقرينة المقام ايضا ويمكن ان يوجد المناسبة
ايضا بين الفاء الاداب والحسنات من حيث ان اولها الفاء وحدها من حروف الملق
على تلحج الاستقامة الجارية مع المجرور صفة لعبودية ووقع سجعا للفظ الدائمة
فيكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصينا صغيرة كانت او كبيرة ومفروق الدائمة منقبة بحسناتنا
من حيث ان عبودتنا اليك على فحج الكسافة فيكون جميعا حسنات قد دخلت تحت وعد قولك فلما
من ثقل موازنة فهو في عيشته راضية وتخرج عن وعيد قولك وانما من خفت موازنة فاقم
هاوية وعلى تقدير ان يكون الجار مع المجرور في مواقف الدائمة في محل نصب على انه حال
من المفعول الاول يكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصينا صغيرة كانت او كبيرة حال
كونها مربية في مواقف الدائمة منقبة بحسناتنا الى ولا يخفى ايضا لطف عبارة ثمرات
تقاضا خفيفة كانت او ثقيلة وعبارة منقبة بالفحيت ذكرنا من قبل وكذا لا يخفى لطف

وهي

ايضا

مح

نحو

موصول

شناعة

بالشفا

ذكرنا استقامة بعد ذكر الالف مستقيمة وصل فعل امر من فعل على حرف جر
من موصول كلمة مرفوعة بمد مضى الى شفاعته وهي مذكورة على انهما مضافا اليها كلمة
والضمير المجرور عائد الى الموصول في محاور قام الضلالت الجار مع المجرور متعلق بلفظ كافيه وهي
مرفوعة على انه خبر مبتدأ والمبتدأ مع خبر صلة الموصول المذكور وعن مفعلة وهي معروفة
بشناعة وهي القطاعة مفعلة كونها مضافا اليها المضرة اسقام جمع سقم بضم السين و
وسكون القاف ونحوها وهو المرض مضاف اليها الشناعة الجمالات وهي معروفة كونها
مضافا اليها لا اسقام والجار مع المجرور متعلق بلفظ شناعة هو مرفوعة على انه خبر مبتدأ
للمبتدأ المذكور وقدم الجار مع المجرور في القريتين على متعلقها لامر السمع فيكون حال
المعنى اللهم صل على من كلمة شفاعته كافيه في محاور قام الضلالت ونشافي عن مفعلة شناعة
اسقام الجمالات وهو سيدنا ومولانا محمد عليه السلام بقرينة المقام ^{انها} لا يخفى لفظ
عبارة كلمة وعيادة كافيه ونشافية حيث ان الكافية والشافية يبحث فيهما عن
الكلمة وهي كتابان لابن الحاجب وكذا لا يخفى لفظ ذكر نشافية بعد ذكر الاسقام
حيث ان السقيم يكون صحيحا بالشفاء وكذا لا يخفى لفظ ذكر الجمالات بعد ذكر
الضلالت حيث ان الجمالات ضلالت وكذا لا يخفى لفظ اضافة ارقام الى الضلالت
حيث اشارة الى كون الضلالت مرفوعة محسوبة وكذا لا يخفى لفظ اضافة اسقام الى
الجمالات حيث اشارة الى كون الجمالات اسقاما وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم
من امة اجابته لا يخفى ان هذا القول مستغن عن البيان قد التحققيق استراح
فعل ما مضى من كمد الكمد الحزن المكثوم كذا في المختار الجار مع المجرور متعلق باستراح
الانتهائي

الانتهاض

الانتهاض محرو ومضاف اليه كمد قال في المختار استنهضه لامر كذا امره بالتهوض له
والتهوض القيام والاستواء لنقل الجار مع المجرور متعلق بالانتهاض هذا الشرط
محرو ومضاف اليه لنقل من السواد الى البياض الجار مع المجرور وفيها متعلق بفعل العبد
مرفوعة فاعل استراح الفقير مرفوعة صفة العبد مرفوعة على انه عطف بيان للفظ العبد
العبد الرحمن محرو ومضاف اليه العبد المحيى بالامى مرفوعة تقدير على انه صفة نسبية
لعبد الرحمن وفقه فعل ومفعول الله فاعل وفق سبحانه كلمة سبحانه طويلة البيان
لا يليق بهذا المختصر في وظائفه وظيفه وهي معروفة عبودية محروقة مضاف اليها الوفا
الجار مع المجرور متعلق بوفقه والضمير المجرور راجع الى بعد الرحمن الاعراض بكسر الهمزة و
تسكون العين المهمل مصدر من باب الافعال الجار مع المجرور متعلق بوفقه ايضا عن
مطالبة الجار مع المجرور متعلق بالاعراض الاعراض جمع عوض محروقة مضاف اليها
لمطالبة من قيل اضافة المصدر الى مفعوله والاعراض بفتح الهمزة وتسكون العين
المعجمة جمع عوض محروقة معطوفة على مطالبة فيكون حاصل المعنى قد استراح العبد
الفقير محروقة الجار مع المجرور من القيام ^{والاستواء} لنقل من السواد الى البياض الجار مع المجرور متعلق بالانتهاض
من هو ان شجرة الله تعالى للاعراض والاعراض ولا يخفى ايها لفظ عبدة الرواد والبيان في هذا كذا الانتهائي حيث ان
الوان كذا انتهاضه لفظ في الزمان جميعا ^{الماخوذ من} بالانارة بلفظ السواد والى الله يفيق وهو في الزمان لا يتخذ
من الاعراض ^{الاعراض} فالله ^{الاعراض} مستغن ^{والله اعلم} بالاعراض والى الله يفيق وهو في الزمان لا يتخذ

للاعراض

حيث اشار مع

موصول ج

شفا

بالشفا

ذكر لا
من موص
والنضير
مرفوعة
بشاعة
وسنكود
مضاقا
للبسداء الم
المعنى اللام
اسقام به
عبارة كمد
الكلمة وه
حيث اذا
الفضولات
حيث امشا
الجماليات
من ذمرة ا
ضمن ماض